VOIR

٨١٩ المطول للسعد التفتازاني ، مسعود بن عمر ٧٩٣هـ .
م . س كتب في القرن الحادي عشر الهجري تقديرا .

٢٨٥ ق ١٩ س ٢٠ × ٥ر١٤ سم

نسخة حسنة ، بآخرها نقص ، بالورقة الأولى فوائد ، أصاب البلل بعض الصفحات مما أثر على المتن ، خطها تعليق حسن ، طبع مرات آخرها سنة ١٣٠٩هـ .

٧٥١٢

الاعلام ٨: ١١٢ القاهرية (علوم اللغة) : ٣٥٦

أ- البلاغة العربية أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ ج- شرح تلخيص المفتاح د- شرح التفتازاني على تلخيص المفتاح .

ف ١٥٨٨/١
١٧/٦/١٤

الضم اعلم ان الجوف العرق

الكتب ... لا يجوز بغير احد ...

اشعار المتوافق مع الاصل والافتراق بمعنى الاكثر ...

علم هذا ... مطلب

٧٥١٢

مطلب بيان لفظ التتار

فان قيل لفظ التتار ايقع علم اسم المسلم اصطلح الكفار قلت ان لفظ التتار يقع قوم في طرف المشرق وهم جنس في سانهم ... لما رواه ... الامام ... عليه السلام عن الله ... عز وجل ... الشرق قوم ... جنس ... استقم ... من ... وقيل ان لفظ التتار ... شجرة من ... الجنة من غير شجرة طوبى فانه لا ... للنبي ... القوم المجوس ... صغار العين ... لهم ... ووجدا ... وقيل هم من القوم ... الذين لا يعرفون ... الدنيا ... الا ... ما ...

من القوم ... المجوس

نقل من ...

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان الفقها على سبع طبقات الاولى طبقة المجتهدين في الشرع كالائمة الاربعة ومن سلك مسلكهم
في تاسيس قواعد الاصول واستنباط احكام الفروع عن الادلة الاربعة وهي الكتاب والسنة
واجماع الامة والقياس على حسب تلك القواعد من غير تقليد لاحد لا في الفروع ولا في الاصول
والثانية طبقة المجتهدين في المذهب كابي يوسف ومحمد وساير اصحاب ابي حنيفة القادرين على
استنباط الاحكام عن الادلة المذكورة على مقتضى القواعد التي قررها استاذهم ابو حنيفة فانهم وان خالفوه في بعض
احكام الفروع لكنهم يقلدونه في قواعد الاصول وبه يمتازون عن المعارضين في المذهب ويفارقونهم كالشافعي
ونظايره المخالفين لابي ح في الاحكام غير مقلدين في الاصول والثالثة طبقة المجتهدين في المسائل التي لا رواية فيها عن
صاحب المذهب كالخصاف وابي جعفر الطحاوي وابي الحسن الكرخي وشمس الائمة السرخسي وفخر الاسلام البزدوي
وفخر الدين قاضي خان وامثالهم فانهم لا يقدرون على المخالفة للشيخ لا في الاصول ولا في الفروع لكنهم يستنبطون
الاحكام في المسائل التي لا نص فيها عنه على حسب اصول قررها ومقتضى قواعد بسطها والرابعة طبقة اصحاب التخريج
من المقلدين كالرازي واضرابه فانهم لا يقدرون على الاجتهاد اصلا لكنهم لاحاطتهم بالاصول وضبطهم للماخذ
يقدرون على تفصيل قول مجمل ذي وجهين وحكم مبهم محتمل لامرين منقول عن صاحب المذهب
او عن واحد من اصحابه المجتهدين برايهم ونظرهم في الاصول والمقايسة على امثاله ونظايره من الفروع
وما وقع في بعض المواضع من الهداية من قوله كذا في تخريج الكرخي وتخريج الرازي من هذا القبيل والخامسة طبقة
اصحاب الترجيح من المقلدين كابي الحسن القدوري وصاحب الهداية وامثالهما وشانهم تفضيل بعض
الروايات على بعض اخر بقولهم هذا اولى وهذا اوفق للقياس وهذا ارفق للناس
والسادسة طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الاقوى والقوي والضعيف وظاهر المذهب وظاهر الرواية والرواية النادرة كاصحاب المتون المعتبرة من
المتاخرين مثل صاحب الكنز وصاحب المختار وصاحب الوقاية وصاحب المجمع وشانهم انهم لا ينقلون في كتبهم
الاقوال المردودة والروايات الضعيفة والسابعة طبقة المقلدين الذين لا يقدرون على ما ذكر ولا يفرقون
بين الغث والسمين ولا يميزون الشمال عن اليمين بل يجمعون ما يجدون كحاطب الليل فالويل لهم
ولمن قلدهم كل الويل
كمال باشا زاده

جماعت ايلجي كنجه فلان اوان تورشش
نحو ماه الرغايب

وقال في السراج [illegible]

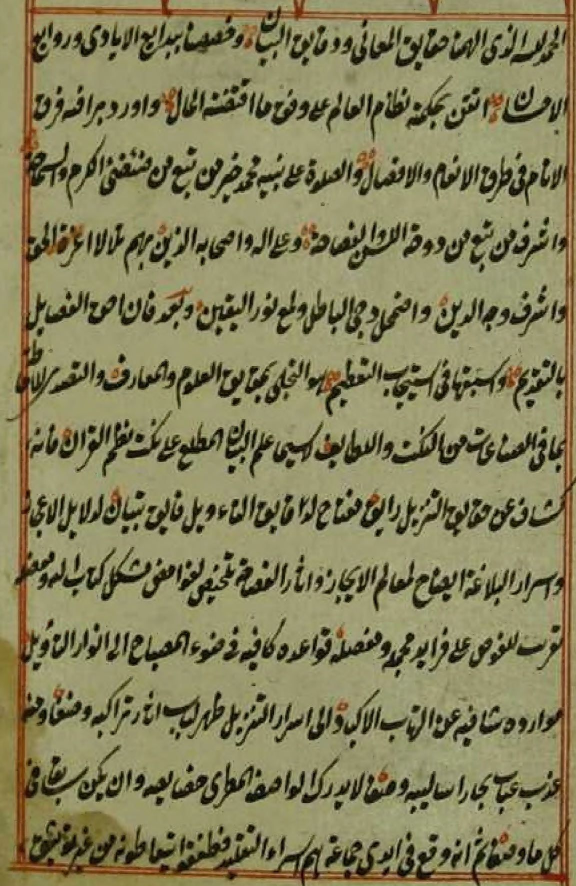
[illegible]

هذا كتاب
مطول صاحبه
موسى منلا
بن قدر
محمد
عفا الله
لهما
ولوالديه
واحسن
اليهما

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل حياة العلوم وسيلة الى المقاصد والصلوة على محمد الذي ارشدنا بمقدمات الى مطالب اعلم انه لابد للطالب ان يعلم قبل الشروع
في مطلوبه ومقصوده مقدمة العلم المشروع فيه لان مقدمة العلوم كالوضوء للصلوة في التوقف فلا توجد الصلوة بلا وضوء فكذلك لا يحصل
بلا تقديم مقدمة لان المقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلوم وهي ثلثة ماهية العلم وموضوعه وغايته وفائدة معرفة ماهيته الاحتراز
عن توجه جانب المطلوب المجهول وفائدة معرفة موضوعه تمييز العلم المطلوب عن سائر العلوم وفائدة معرفة غرضه كون الطالب الشارع
على وجه البصيرة حتى لا يكون سعيه عبثا وضلالا فيعلم من هذا التقرير وجوب تقديم مقدمة العلوم كلها على الطلاب المتبصرة
والا فيكون سعيهم عبثا وضلالا لانهم لا يصلون الى مطلوبهم فيكونون مضيعين اوقات التحصيل العياذ بالله اللهم وفقنا لسلامة
العلوم ومراتبها قبل الشروع فيها لان الطالب لا يصل اليها بلا وجدان طرقها كما قال فحول العلماء الرفيق قبل الطريق والجار قبل
الدار فيجعلك هذا المقدار من التقرير والتاكيد والتنبيه ان كنت ناطقا والا فلا ولكن نفصل للكثرة للمسلم ان مقدمة
علم الصرف ماهيته علم يعرف به الاعلال والادغام وموضوعه الكلمة وغايته معرفة الاعلال والادغام ومقدمة علم النحو ماهيته
علم باصول يعرف بها احوال اواخر الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمة والكلام وغايته معرفة الاعراب
والبناء وفائدة هذه المعرفة عصمة اللسان عن الخطأ في التلفظ ومقدمة علم العقائد ماهيته علم يعرف به ذات الله تعالى وصفاته
وافعاله والمعاد والنبوة والامامة وموضوعه هذه الحيثية وغرضه تصحيح الاعتقادات والاحتراز من العقائد
الباطلة ومقدمة علم الفقه تعريفه علم يبحث فيه عن افعال المكلفين من حيث الصحة والفساد وموضوعه
الافعال وغرضه معرفة صحة الافعال من هذه الحيثية ومقدمة علم اصول الفقه تعريفه علم يبحث فيه عن احوال الادلة
الشرعية من الكتاب والسنة والاجماع والقياس من القطعية والظنية والعمومية والخصوصية وغيرها وموضوعه
هذه الادلة وغرضه معرفة هذه الادلة من هذه الحيثية ومقدمة علم المعاني ماهيته علم يبحث فيه عن
الفصاحة وموضوعه اللفظ العربي من المفرد والكلام وغرضه معرفة الفصاحة والبلاغة والاجتناب عن
التعقيد اللفظي والتعقيد المعنوي وغيرها ومقدمة علم المنطق ماهيته علم يبحث فيه عن التصورات
والتصديقات من حيث توصلها الى المجهولات وموضوعه عند المتاخرين المعلومات التصورية
والتصديقات وعند متقدمي المنطقيين المعقولات الثانية وغرضه عصمة الذهن عن الخطأ في الفكر
ومقدمة علم اداب البحث ماهيته علم يبحث فيه عن الابحاث من حيث التوجيه وموضوعه الابحاث
وغرضه العصمة عن الخبط في المباحثة والمناظرة ومقدمة علم اصول الحديث تعريفه علم يعرف به احوال
الاحاديث من الصحيح والقوي والمرفوع والمرسل والحسن والضعيف والغريب والشاذ وغيرها
وموضوعه السنة سواء كانت قولا او فعلا وغايته معرفة هذه الصفات المذكورة ومقدمة علم
التفسير تعريفه علم يبحث فيه عن القران العظيم وموضوعه النظم الكريم ومقصده معرفة ذات الله تعالى وصفاته
الشريفة وافعاله وعبادته ومعرفة الاحكام الشرعية المطهرة ومعرفة قصص الانبياء المبرات ومقدمة علم
الحساب ماهيته علم يبحث فيه عن احوال العدد وموضوعه العدد وغايته
معرفة احوال العدد ومقدمة علم الفرائض تعريفه علم يبحث فيه عن احوال قسم المواريث وموضوعه تركة
الميت وسهام الورثة وغايته معرفة احوال تركة الميت واحوال انصباء اصحاب الفرائض والعصبات وذوي
الارحام فعليك ايها الطالب المستحق معرفة مقدمة العلوم المذكورة وان اهملتها لا تشتغل بمقاصدها
وبالله يكفل فلا تغفل عن تقديمها وضبطها تمت

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين



الحمد لله الذي الهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان وخصصنا ببدايع الايادي وروايع
الاحسان اتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال واورد بمراحمه فرق
الانام في طرق الانعام والافضال والصلوة على نبيه محمد خير من نبع من منبع الكرم والسماحة
واشرف من نبع من دوحة الشرف والفصاحة وعلى اله واصحابه الذين بهم تلالا غرة الحق
واشرف وجه الدين واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين وبعد فان احق الفضايل
بالتقديم واسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بحقايق العلوم والمعارف والتقصي للاطلاع
بما في القضايا من النكت واللطايف لاسيما علم البيان المطلع على نكت نظم القران فانه
كشاف عن حقايق التنزيل رايق مفتاح لدقايق التاويل فايق تبيان لدلايل الاعجاز
واسرار البلاغة ايضاح لمعالم الايجاز واثار الفصاحة تحقيق لغوامض مشكل كتاب الله ومعضله
تورث للفوز على فرايد مجده ومفصل قواعده كافية في ضوء المصباح الى انوار التاويل
موارده شافية عن الحجاب الاكبر والى اسرار التنزيل طهر لب اثار تراكبه وصنعا وحسن
عذب عجايب بحار اساليبه ومنها لا يدرك لواحقه المطلب حق تطلبه وان يكن ساعيا في
كل ما دو منها ثم انه وقع في ايدي جماعة هم اسراء التقليد فطفقوا يتعاطونه من غير تنقيح

ونشيد

ونشيد يخبطون في تحرير مقاصده خبط العشوا والقا ويتعثرون من تقرير لطايفه على كر
الصحاح والامال لا يخرج عن ربقة التقليد اعناقهم حتى يسرحوا في رياض دقايق التحقيق احد
اقدام ولا يرفع غشاوة التعصب عن بصايرهم حتى يطلعوا دقايق التدقيق في مخاير بهم
كل رضا عنهم التحاج والعناد حل صاعدتهم الانحراف عن منهج الرشاد وفرحات التشبه
للسيرة الدقيقة الثان او التغطو ولتحية الخفية الكان والي بعد ما قضيت من بعض الشهود
وطري واجلت في تسعة دقايق اسراره عدا انظري بعث صدق الهمة الى الارتقاء الى
مدارج الكمال وفرط التشعف باخذ العلم من افواه الرجال على الترحال الى جرجانية خوارزم
شطر رحال الافاضل ومخيم ارباب الفضايل صرف الله تعالى عنها بوايق الزمان وحرسها
عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخاير العلوم والمعارف واقتناء
الاماسي من عيون اللطايف وصرفت شطرا من الزمان الى الفحص عن دقايق علم البيان
ارابع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره واباحث الحذاق الذين غاصوا
على غرر الفوايد في بحاره وكثيرا ما يجاذبني التحابي الى شرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب
الى الامام العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام افضل المتاخرين اكمل المتبحرين جلال الملة
والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق افاض الله عليه شابيب
الغفران واسكنه فراديس الجنان اذ قد وجدته مختصرا جامعا لغرر اصول هذا الفن
وقواعده حاويا لنكت مسائله وعوائده مختوما على حقائق هي لباب اراء المتقدمين
منطويا على دقائق هي نتائج افكار المتاخرين مائلا عن غاية الاطناب ونهاية
الايجاز لاي عليه قبايل السحر ودلايل الاعجاز ففي كل لفظة منه روضة من الحسن وفي كل
سطر منه عقد من الدرر وكان يعوقني عن ذلك اني في زمان ارى العلم قد عطلت مشاهده

ومعاهده وسدت مصادره وموارده وخلت دياره ومراسمه وعفت اطلاله ومعالمه
حتى اشفت شموس الفضل على الافول واستوطن الافاضل زوايا الخمول يتناشدون من اندار
بين اطلال العلوم والفضائل ويتأسفون من انعكاس احوال الاذكياء والافاضل وهكذا
يذهب الزمان ويفنى العلم ويندرس الاثر لكن لما رأيت توفر رغبات المحصلين على تعلم
هذا الكتاب وتحصيله واجتهادهم في نحو الاحاطة بجمله وتفاصيله واكثرهم قد حرموا
توفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويات الرموز والاسرار اذ لم يتفق له شرح يكشف عن وجوه
خرائده الاستار فترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر المقال من غير ان يكون
لهم الاطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد تقصدوا السلوك طريقه من غير دليل فخبطوا
كثيرا واضلوا عن سواء السبيل اختلست من اثناء التحصيل في مع ما تجرع من الز
غصصا وطلعت انجم موارد السهر غائصا في لجج الافكار والتقط فرائد الفكر من
مطارح الانظار وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان ومدارسة الكتب
المصنفة في فن البيان كدلائل الاعجاز واسرار البلاغة حتى تناهيت في تفحصها غاية
الوسع والطاقة ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل صعاب عويصاته الابية ويسهل
طرائق الوصول الى ذخائر كنوزه الخفية واودعته فوائد نفيسة وسمحت بها كتب
القدماء وفوائد شريفة سمحت بها اذهان الاذكياء وغرائب نكت اهتديت اليها
بنور التوفيق ولطائف فقر اخذتها من عيون التحقيق وتمسكت في دفع اعتراضاته بذيل
العدل والانصاف وتجنبت في رد ما اورد عليه مذهب البغي والاعتساف واشرت الى
حل اكثر غوامض المفتاح والايضاح ونبهت على بعض ما وقع من الشارح العلامة
في شرح المفتاح وادحضت الى مواضع زلت فيها اقدام الاخرين في هذه الصناعة واغمضت

عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة ووافقت القاسي بحاجة حطوا والجنح
الواجبات وما فرضت على نفسي سنتهم في تطويل الواضحات وحين فرغت عن تسويد
المعنى بسلك اللطائف رماني الدهر بالارزاء حتى فؤادي في غشاء من نبال فصرت
اذا اصابتني سهام تكسرت النصال على النصال وذلك من تواتر الاخبار بتهاجم المصائب
في الغير والاخوان عند تلاطم امواج الفتن في بلاد خراسان لاسيما ديار بها حل الشباب
تميمتي واول ارض مس جلدي ترابها فلقد جرد الدهر على اهاليها سيف العدوان واباد
من كان فيها من السكان ولم يدع من اوطانها الا دمنة لم تكلم من ام اوفى ولم يبق
من قربها الاقوم بجلدهم كأن لم يكن بين الحجون الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر
فطرحت للاوزار في زوايا الهجران ونسجت عليها عناكب النسيان وضربت بيني وبينها
حجابا مستورا وجعلتها كأن لم تكن شيئا مذكورا والى الله المشتكى من دهر اذا اساء
اصر على اساءته وان احسن ندم عليه من ساعته ثم هداني الله سبحانه سواء الطريق وافاض
علي سجال التوفيق حتى رجعت الى ما جمعت وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه واستفرغت
الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه واضفت اليه ما سنح بعد ذلك للفكر الفاتر وسنح
بعون الله للنظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا مخفيا من جواهر الفرائد وبحرا مشحونا بنفائس
الفوائد فجعلته تحفة لحضرة العلية وخدمة لسدة السنية لا زالت ملجأ لطوائف الانام
وملاذا لهم من حوادث الايام وهو حصن حصين للاسلام بالنبي واله عليهم السلام وارجو
من خلانه وحلية اخوانه ان يشفعوا في بصالح الدعاء ولا ينكروا ما عاينوه في هذا
التأليف من الكد والعناء والى الله التضرع في ان ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون
وعن طريق العناد ناكبون وغرضهم تحصيل الحق المبين لا تعصب الباطل بعد ظهور اليقين

وهذا البحر موصوف عزيز المرام قليل الوجود في هذه الايام لغلبة على الطباع اللؤم
والعناد وفشو الجدال والمراء بين العباد ولست بالتي من الناس الثناء الجميل
في العاجل ثم بالخير ما ارجو من الذخر الجزيل في الآجل وما توفيقي الا بالله عليه توكلت
واليه انيب قال الشيخ رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية
بحمد الله سبحانه اداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تأليف هذا المختصر اثر من آثارها
والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل والشكر فعل ينبئ
عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا او محبة بالجنان
او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها
ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق
واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن ههنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان
في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق
الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود
المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوهما مما يوهم باختصاص
استحقاق الحمد بوصف دون وصف بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق
الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان
ذكر الله اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح بان في البيت دلالة على اختصاص
الحمد وانه به حقيق وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد للتعريف الجنس دون
الاستغراق ليس كما توهمه كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة
لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر الدالة على الفعل

واصله النصب وعدل الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والمعنى انما يدل على
الحقيقة دون الاستغراق فلانها تنوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما هو
النكرة مثل سلام عليك ومع ذلك لا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى
ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال لا سيما في المصادر وعند
خفاء قرائن الاستغراق او على ان اللام لا تفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على
مسماه فاذن لا يكون ثمة استغراق وما في على ما انعم مصدرية لا موصولة اذ المعنى
فلا احتياج الى الموصولة الى تقدير اي انعم به مع تعذره في المعطوف عليه اعني علم لكون
ما لم نعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف
او خبر مبتداء محذوف او نصب بتقدير اعني فقد تعسف واما صح ظلال الحمد على الانعام
الذي هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة
عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء وليذهب نفس السامع كل
مذهب ممكن ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع بيانه
ان الانسان مدني بالطبع اي محتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه
يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهو موقوف
على ان يعرف كل احد صاحبه ما في ضميره وهو الاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات والغائبات العرف
في الكتابة مشقة فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير
ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل
واحد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع ونحو ما
والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد له من قوانين كلية هي علم الشرائع

ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصونة عن الخطأ وهو الشارع ثم الشارع لا بد ان
يمتاز بالصفات الفائقة وهو ما يثبت رسالته بان تدل على ان شريعته من عند ربه وهي المعجزات
بشأن القرآن الفارق بين الحق والباطل فعله وعلم من عطف الخاص على العام لبراعة الاستهلال
وتنبيها على جلالة نوع البيان كما اشير اليه في قوله خلق الانسان علمه البيان ومن في من البيان
بيانية لفصاحة ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسجع والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وعلى
لث رع المتقين لتعدد آياته واتصف بها وفي خير اشارة الى تعدد آياته لان الحكم اي
علم الشرائع على حاف بالكل ولفظا او في تنبيه على انه من عند ربه لا من عند نفسه ترك
الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل الخبر
ويقال الكلام البين فصل بمعنى مفصول الفصل الخطاب البين من الكلام الملخص الذي يتبينه
من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق
والباطل والصواب والخطأ ثم دعا لمن عاون الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى
العباد بقوله وعلى آله الاطهار بدليل الاهل حتى يستحق له في الاشراف ومن له خطر وعن الصاد
[illegible] فصيحا لقولنا اهل اهيل والاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب
وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد اصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فوقعت
كلمة اما موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط
لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم
للمبتدأ قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان وسنجيء لهذا زيادة تحقيق في
احوال متعلقات الفعل فلما كان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعلا ماضيا
لفظا او معنى قال لسبقه لانه قد يقع امر لو وقوع غيره واي طلبون مثل لو فنقول [illegible]

انه حرف شرط للدلالة ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت
الاول والوجه ما تقدم علم البلاغة هو المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل
العلوم قدرا او فيما سوى الاجابة الا تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم
بل جعل طائفة من العلوم اجل مما سواها وجعله من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء فقط
ولكل حزب بما لديهم فرحون وادقها اي علم البلاغة وتوابعها لانها من العلوم يعرف
دقائق العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم سرا اذ به يكشف عن وجوه الاعجاز
في نظم القرآن استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة
انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار والخواص الخارجة
عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي عم في جميع ما جاء به ليتحقق الفوز
بالسعادات الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات
وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة معلومه وغايته فان قيل كيف
الوثوق بانه ما ذكر بيانا وبين ما ذكره المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق
ليس الا وانه وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها فلا معنى لكلامه انه يدرك ولا يمكن
وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكر ايضا لا يدل على انه يمكن وصفه بل على انه لا
يدرك بهذا العلم وقد بالذوق الحاصل من لا يغترد من العلوم ولئن سلم حقيقة [illegible]
به الاعتراف عليه بان الحق يعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في مواضع من
المفتاح كقوله في علم البيان لا وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه
الا طول خدمة هذين العلمين وفي موضع آخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع
عن وجه الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن بيانا وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته لا لنا

الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علم الشامل لكل
وذكر المفتاح وتشبيه وجوه الاعجاز في النظم بأشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية
واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة
بالكناية واثبات الوجوه له استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا في هذا على اصطلاح
المصنف رحمه الله والقرآن هو في العرف اسم للكلام المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم ونظمه تأليف
كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا توالي الكلمات في النطق وضم
بعضها الى بعض كيف اتفق بخلاف نظم الحروف فانه توالي في النطق من غير اعتبار معنى
يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ
والا لكان [illegible] العلماء ان مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ ولهذا اختار
النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى تشبيه الكلام بالدرر وما كان أي
الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو
يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف خبر كان فيه أي في علم
البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما صنف تمييز من اعظم لكونه احسنها
ترتيبا أي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع
كل شيء في مرتبته ولكل قسمته مقام راتب بعضها السبق جاء من بعض فوضعها فيه احسن
وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر تراها كالـ
عقد قد انفصم فتناثرت لآليه ولكونه اتم تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثر
للاصول والقواعد وهو متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم
عليه لانه عند العمل يؤول بأن مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول

لكونه لتقدم جزء من الشيء المرتب لا اجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول
ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة ومثل هذا كثير في الكلام
والتقدير تكلف وليس كل ما يؤول بشيء حكمه حكم ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة
من الفعل لان له شأنا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه
عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها ولكن كان القسم الثالث غير مصون
أي محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد على اصل المراد
بلا فائدة وستعرف الفرق بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا
[illegible] على الذهن تحصيل معناه وما بلا خبر بعد خبر أي كان قابلا للاختصار لما فيه من
التطويل مفتقرا خبر آخر أي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد لما
فيه من الحشو ألفت مختصرا اجوابا أي كان ما تقدم سبب التأليف مختصر يتضمن ما فيه أي
في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليتعرف
احكامها منه كقولنا كل حكم ينكره المخاطب يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قائم
وان عمرا راكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بأن يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع
المنكر يؤكد فينتج انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه من الامثلة لا ما يستغنى عنه ليكون حشوا من
الامثلة وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد
وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او كلام العرب
الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا بالضم
والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل
الالو في قولهم لا آلوك جهدا متعديا الى مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف ها هنا

المفعول الاول لانه غير مقصود اى لم امنع اجتهادا فى تنقيحه اى المختصر يعنى فى تحقيق ما ذكر فيه
من الابحاث وتهذيبه اى تنقيحه ورتبته اى المختصر ترتيبا اقرب تناولا اى اخذا وهو فى
الاصل اخذ اليد الى الشيء ليوخذ من ترتيبه اى ترتيب السكاكى او القسم الثالث اضافة
المصدر الى الفاعل او المفعول ومع لم ابالغ فى اختصار لفظه اى المختصر تقريبا مفعول له لما تضمنه
معنى ابالغ كانه قال لم اترك المبالغة فى الاختصار تقريبا لتعاطيه اى تناوله وطلبا لتسهيل
فهمه على طالبيه ولو لم يؤول الفعل المنفى بالمثبت على ما ذكرنا لكان المعنى ان المبالغة فى الاختصار
لم يكن للتقريب والتسهيل بل لامر اخر وهذا مبنى على اصل ذكره الشيخ فى دلائل الاعجاز
وهو ان من حكم النفى اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان
يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم ياتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما
لا سبيل الى الشك فيه ولعمرى لقد افرط المصنف فى وصف القسم الثالث بان فيه حشوا
وتطويلا وتعقيدا لفظيا او معنويا تنبيها على ما ذكرنا وتوبيخا لذلك حيث وصف
مؤلفه بانه مختصر منقح سهل الماخذ اى لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما فى القسم
الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها فوائد عثرت اى اطلعت
فى بعض كتب القوم عليها اى على الفوائد وزوائد لم اظفر اى لم افز فى كلام احد
من القوم بالتصريح بها اى بالزوائد ولا الاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه
يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها بها يعنى لم يتعرضوا لها لا نفيا ولا اثباتا
كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره ولقد اعجب فى جعل ملتقطات الائمة من بعض
كتب الائمة فوائد ومخترعات خاطره زوائد وسميته تلخيص المفتاح وانا اسال
الله تعالى لا يعرف لتقديم المسند اليه هاهنا وجه حسن اذ لا مقتضى للتخصيص لا للتقوى

فان

٨

فكانه قصد جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية من فضله حال من ان ينفع به اى بهذا المختصر
كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث منه انه اى الله ولى ذلك اى النفع وهو حسبى
اى محسبى وكافى لا اسال غيره ومعنى هذا ان الانسب ان يقول والله اسال لتقديم المفعول ونعم
الوكيل عطف اما على جملة وهو حسبى والمخصوص محذوف كما فى قوله تعالى نعم العبد فيلزم
عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبى اى وهو نعم الوكيل
ومع فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره فى قولك زيد نعم الرجل
ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما فى قوله تعالى فالق
الاصباح وجعل الليل على راى لكنه فى الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا اوان
الشروع فى المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان
يكون من قبيل المقاصد فى هذا الفن اولا الثانى المقدمة والاول ان كان الغرض منه
الاحتراز عن الخطاء فى تادية المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز
عن التعقيد المعنوى فهو الفن الثانى والا فهو ما يتوقف به وجوه التحسين وهو الفن
الثالث وعليه منع ظاهر تدفع بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة
لان ان كان ما توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق ان الخاتمة انما هى من الفن
الثالث كما سنبين به ان شاء الله تعالى وما اخره كلامه فى اخر المقدمة الى الاختصار
المقدمة فى الفنون الثلثة حاد كلا منها علوما وانحصر فى تعريف المعانى بخلاف المقدمة
فانه لم يقع منه ذكرها والاشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فكرها وقال مقدمة اى
هذه مقدمة فى بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة فى علمى المعانى والبيان
وما يتصل بذلك ... الكلام ... ان يعرف على التحقيق والتفصيل غاية

العلوم الثلثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من
قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة
الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف
عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب يشكل عليهم امر الاحتياج
في التفصي عنها الى التكلف احدهما بانه تتوقف مسائل العلوم الثلثة على ما ذكر في هذه المقدمة
وقد ذكره صاحب المفتاح في اواخر المعاني والبيان والثاني ما وقع في بعض الكتب من ان
المقدمة في مباحث العلم والوقوف عنه وموضوعه وزعم فيهم ان هذا اعني المقدمة واعلم ان
للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لا فائدة في ايرادها الا الاطناب فلا
ان نقتصر على تقرير ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن الابانة
والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت
لغته من اللحن وافصح به اي صرح به يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح
والنثر وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي
تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد
يقال كلام بليغ ومتكلم بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى
انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت
بها الاخيرين فقط اي فانته عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم
يقال لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة
العرب الموثوق بعربيتهم وقد علم بالاستقراء ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هي
ما تكون جارية على الالسن سالمة من تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي و

زعم

زعم انه بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد
وذلك صحيح في تفسير الفصاحة بالخلوص عما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت
المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد
بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة
يقال عندهم لمعان مخصوصة ككون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة
والبلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى آخر تابع اولا التقسيم بهما باعتبار ما يقعان وصفا له
ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد
ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما لان اطلاق
الفصاحة على الاقسام الثلثة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى ال
وكذا البلاغة ولا يجوز تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغير ذلك فمع
ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم نجده في كلام الناس لكنه اخذه من اطلاق
واعتباراتهم ومع لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما
بانه لا مدخل للرأي في تفسير الالفاظ ولا احتياج الى ان يجاب عنه بان المراد بالناس
الناس المعهودون كالشيخ والسكاكي ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة
الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم
فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة
القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلم ما هو بخلافه ثبت
لا يكون فصيحا فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها نحو
يوجب التناهي فيه نحو الهعخع بما جاء في قول اعرابي سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع

فقال

ومنه ما دون ذلك كمستشزرات في قول امرء القيس غدائره أي ذوائبه جمع غديرة والضمير
عائد إلى الفرع في البيت السابق مستشزرات أي مرتفعات إن روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل
أو مرفوعات إن روي بالفتح استشزره أي رفعه واستشزر أي ارتفع يتعدى ولا يتعدى إلى العلى
تضل العقاص في مثنى ومرسل تضل أي تغيب العقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر
والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى يعني أن ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وأن
شعره ينقسم إلى عقاص ومثنى ومرسل والأول يغيب في الأخيرين والغرض بيان كثرة
شعره وزعم بعضهم أن منشأ الثقل في مستشزرات هو توسط الشين المعجمة التي هي
من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي هي
من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وهو سهو لأن الراء المهملة أيضا من
المجهورة فيجب أن يكون مستشرف أيضا ثقيلا بل منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف
المخصوصة قال ابن الأثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج وأن الانتقال من أحدها إلى الآخر
كالطفرة ولا بسبب قربها وأن الانتقال من أحدها إلى الآخر كالمشي في القيد لما نجد غير متنافر
من القريبة المخارج كالجيش والشجي وفي التنزيل ألم أعهد ومن البعيدة ما هو بخلافه كملع
علم ولسبق كذلك بيان الإخراج من الحلق إلى الشفة أيسر من إدخاله من الشفة إلى
الحلق لما نجد من حسن علب وبلغ وحلم وقبح بل هذا أمر ذوقي فكلما عده الذوق الصحيح
ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج أو بعدها أو غير ذلك ولذا
اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه فالأولى أن يحال إلى سلامة
الذوق وقد يسبق إلى بعض الأوهام أن اجتماع الحروف المتقاربة المخارج سبب الثقل
المخل بفصاحة الكلمة وأنه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام

المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج السورة فيها الم ونحوه عن الفصاحة وأيده بعضهم
بأن انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش
لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على
كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئه
والقياس على وقوع ما هو غير عربي في الكلام العربي فاسد لأنه ممنوع ولو سلم فالمعنى أنه عربي
الأسلوب والنظم ولو سلم فباعتبار الأعم الأغلب لم يشترط في الكلام العربي أن يكون كل
كلمة فيها عربية كما اشترط في فصاحة الكلام أن يكون كل كلمة منه فصيحة ثم إن هذا منع ولو
وعلى تقدير التسليم أنه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير
فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود إلى نسبة
الجهل أو العجز إلى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية
غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته إلى أن ينقر ويبحث عنه
في كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط
عن حمار واجتمع الناس عليه فقال ما لكم تكأكأتم علي كتكأكئكم على ذي جنة افرنقعوا
عني أي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله في الفائق أنه قال
الجاحظ مر أبو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون إبهامه
ويؤذنون في أذنه فأفلت من أيديهم وقال ما لكم تكأكأتم علي كما تكأكأون على
ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فإن شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج
إلى أن يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا أي مدققا مطولا
وفاحما أي شعرا أسود كالفحم ومرسنا أي أنفا مسرجا أي كالسيف السريجي في الدقة

والاستواء او يسرجي اسم قين تنسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان وبهذا يقرب
من قولهم سرّج الله وجهه بالكسر اي حسّنه وسرّج الله وجهه اي بهّجه وحسّنه والخاتم يحيل
المفعول فيه لا يخفى انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وان يكون هذا هو المشتق منها فمن
الشراح على انه لا يبعد ان يقال ان سرّج الله وجهه العطف من باب الغرابة واما صاحب
اللغة فقد قال سرّج الله وجهه اي حسّنه وبهّجه ثم انشد هذا المصراع لا يقال الغرابة كما توهم
من كثيرهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة المعتادة وهي تجيء فوق
قسم والوحشية اي المستنفرة على تركيب ينبو الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز
ان يكون عذبة فلا يخل بفصاحته بل الوحشية قيد زائد لمعرفة المقصود وان اريد
بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا العطف
اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار
ثم استعير للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح
فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك
مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث
والغريب القبيح ما يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه
غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل الجحيش
للفريد واطلخم الامر وجفخت وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال
تفسير للوحشية فيمتنع كونه مخلا بالفصاحة البتة ولذا فيما بينهم ظاهر الفرق وان اردت
بالفصاحة معنى آخر وزعمت ان الخلوص من التنافر والغرابة ومخالفة اللغة لا يخل بها فلا مشاحة
والمخالفة ان تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم

المفردة او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مدّ وغير ذلك
مما يشتمل عليه علم التصريف واما مخالفة مثل ابى يأبى وعور واستحوذ وقطط شعره وال وماء وما
اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء فانها لا تكون كذلك ثبتت
عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكأنه قال القياس كذا وكذا الا في هذه [illegible]
ما لا يثبت على وفق ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي
الاجلل والقياس الاجل فقيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر وفيه نظر لان الغرابة في السمع بان
يتبرأ السمع من سماعه كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات
والاصوات منها ما يستلذ النفس من سماعه ومنها ما تستكرهه نحو الجرشى في قول ابي الطيب
في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى اي النفس شريف
النسب فالاسم مبارك لموافقته اسم اسم امير المؤمنين علي رضي الله عنه واللقب هو سيف الدولة
والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانه داخل
تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشى اما من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا
او الجحيش واطلخم وقد ذكر لهذا وجوه اخر الاول انها ان ادت الى الثقل فقد دخل تحت
التنافر والا فلا تخل بالفصاحة الثاني ان ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان
اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه
وضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من
لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادي بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح
يستلذ اذا ادي بنغم متناسبة وصوت طيب وهو ليس بشيء للقطع باستكراه الجرشى
دون النفس سواء ادي بصوت حسن او غيره وكذا جحيش وجلع دون فريد وعلم والاولى

ان صح ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى و دسر ونحو ذلك وفيه البحث لانه قد يكون
سبب الاخلال بالفصاحة ما يخص السببية بتغير اللفظ فصيحا فان مثل هذه الالفاظ ثابت
بخلاف القافية كما سيجيء في الخاتمة ان شاء الله تعالى ولفظ ضيزى و دسر كذلك (في الفصاحة)
(وفي الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها) حال من الضمير
في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر
وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام
المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه
خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم (فالضعف) ان يكون تأليف اجزاء الكلام
على خلاف القانون النحوي المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور (كالاضمار
قبل الذكر لفظا ومعنى) نحو (ضرب غلامه زيدا) فانه غير فصيح وان كان مثل هذه الصورة
اعني ما يتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء
الفعل المفعول به كالفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل وقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع ورد
بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله تعالى اعدلوا
هو اقرب للتقوى اي العدل واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما
يجزى سنمار وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب فمن
الجاني عليه (والتنافر) ان يكون الكلمات ثقيلة على اللسان وان كان كل منها فصيحا (كقوله
وليس قرب قبر حرب قبر) صدره وقبر حرب بمكان قفر اي خال عن الماء
والكلأ (وقوله) اي ابي تمام (كريم متى امدحه امدحه والورى معي

واذا ما لمته لمته وحدي) والورى مبتدأ خبره معي والواو للحال اي الا ان يكره احد في
ملامته لانه انما استحق المدح دون الملامة وفي الاشتمال اداة القصر الحاصل بهذا الاعتبار لطيفة
وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم ظاهرا ذكر احد لكن مقابل المدح باللوم دون
الذم والهجو مما عابه الصاحب قال الحموي فان في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من التنافر
ارادوا ان فيه شيئا من الثقل فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر
المخل بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل نحو فسبحه والقول
باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن صرح بذلك ابن الاثير وهو اول من
عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء
وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر ولو قال فان في تكرير امدحه
ثقلا ما كان اولى وبين المثالين فرق آخر وهو ان منشأ الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات
وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان مثل هذا الثقل في كلمة مرة اخرى غير مقاسية لما يخل
قيد بالنسبة الى الحاء في مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل الا مع وهو انما يخل
بالبلاغة دون الفصاحة (والتعقيد) اي كون الكلام معقدا (ان لا يكون) الكلام (ظاهر
الدلالة على المعنى المراد لخلل) واقع (اما في النظم) بان لا يكون ترتيب الالفاظ على
وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تأخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة
فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون
اجتماع امور كل منها شائع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا بعينه
غير انه فيه اعتبار جميع ما يكون اشد واقوى فذكر ضعف التأليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد
اللفظي (كما في قول الفرزدق في مدح) خال (هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم

بن هشام بن اسماعيل المخزومي بيت وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اي
ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضائل الا مملكا اي رجلا اعطي الملك و
المملك اعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا
اي لا يماثله احد الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر اعني ابو امه
ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو
ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي ولهذا النسبة والانفصال بين البدل فهذا
التقديم شائع الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد قيل فمثله مبتدا وفي الناس خبره وحي بدل عن
على اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلانه لعدم تقدم الخبر وكلا الوجهين يوجب ظنا في المعنى
يظهر بالتامل فظهر من هذا ان ليس مثله في الناس حي يقاربه او ليس حي يقاربه مثله في الناس فالصحيح
ان مثله اسم ما وفي الناس خبره وحي يقاربه بدل منه ففيه فصل بين البدل والمبدل منه
واما في الانتقال اي لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى الاول
المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك لخلل بسبب ايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط
الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول الاخر وهو عباس بن الاحنف سأطلب
بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب اي تصب عيناي الدموع لتجمدا بالرفع وهو الرواية الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ في
دلائل الاعجاز والنصب توهم جعل الدموع تجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم
فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني واضحكني
اي ساءني وسرني وقال الحماسي ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضي لكنه اخطأ في
الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فان الانتقال
من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة

يط

لا الى

لا الى ما قصده من السرور الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحباب ولهذا
لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك ولذا سنة جماد
لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما تبخلان بالمطر واللبن وقال الحماسي الا ان عينا
لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود فان قيل لم يستعمل الجمود في مطلق خلو العين عن
الدموع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كنى به عن المسرة اللازمة لخلوها
عادة قلت هذا انما يكون لفصاحة الكلام وسماحته ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي لطول
الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه
من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام
الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء وكالصوت
بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض الحظ ولكن بان
على عكس المقصود واني الى الآن كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق
فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل
الفرح والسرور وهذا ان لم يصب شكلا بتقدير ان المطلوب على البعد الدار وان دفعه
هو الصواب فالمعنى ابكي والحزن الآن لاحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب
والوصال وهذا لا يدخل بسبب الدموع تحت الطلب لكنه لا يلزمه ملازمة الا الخط
لبطن الدهر انه ... وهذا هو معنى السرور فيما بين القوم ولا يخفى على
احد ما فيه من التكلف والتعسف ومنشؤه عدم التمييز في الجمود وبين التصنيع الكلام الجمود
السلف والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه امر مطلوب
الى اليوم طيب بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق والتجرع

تنسيقها او احتمل لا مهاجرها بعض الرمع من جنبه لا انسب بذلك الى وصل يدوم وسبرق

لا نزول فان العير مفتاح الوشم ومع كلاهما ... او تكلا بجانبه بهذا هو المفهوم

من دلائل الاعجاز وعلى هذا فالسابق ... طلب تجرد الكلام ... ما ذكره صاحب

الكشف في قوله ثم سكتت ما قالوا وغير ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة

التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات

فكثرة التكرار كقوله اي ابو الطيب وتسعدني في غمرة بعد غمرة ... واراد بالغمرة

الشدة سبوح فعول بمعنى الفاعل من السبح وهي صفة فرس ... لها منها عليها شواهد

واراد بها فرسا حسنة الجري لا تتعب راكبها كأنها تجري في الماء ... سبوح مرفوع فاعل

من التسعد لها ... متعلق بها وشواهد فاعل الظرف ... لاعتماده على الموصوف

والضمير في لها للسبوح ... من نفسها علامات شواهد على نجابتها وتتابع الاضافات

مثل قوله اي ابن بابك حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي ففيه اضافة ... الاجرعى ...

ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا ... بالضرورة والحمامة جرعى على

حومة وهي معظم الشيء واضافة حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة والسجع هدير

الحمام ونحوه وتمامه فانت بمرأى من سعاد ومسمع اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك

يقال فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله كذا في الصحاح وفيه نظر لان كلا

من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه

بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم

يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياكم والا...

... الاضافة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله ... بنو عمارة

وانت نجمة في ضبارة ثم قال الشيخ لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه

ملح ولطف كقوله ... في الوجود ...

... في علم البديع كقوله ... بن الحارث بن ...

من كلام الشيخ مشعر بان ... تتابع الاضافات ... قرينة ...

... غير ... كما في الحديث ... فلا الكراهة

التكرار وتتابع الاضافات فانه فوق الواحد ... اراد تتابع الا...

... وكثرة التكرار ... في البيان ...

لانا نقول ... لا فلا ... بالفصاحة

كيف وقد وقع في التنزيل كقوله تعالى مثل دأب قوم نوح وقوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده

زكريا ... والفصاحة في المتكلم ملكة

قسم من مقولة الكيف ورسم القدماء الكيف بانه هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة

لذاتها الهيئة والوصف ... باعتبار ...

باعتبار حصوله واراد بالقارة الثابتة في المحل ... بالقيد الاول ... والافعال

والانفعال ... الكم ... النسبية ...

الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء ... والاحسن ما ذكره

متأخرون وهو انه عرض لا يتوقف على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة

في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية

ثم ان كانت راسخة في موضوعها اي محلها تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة

في النفس وفي قوله ملكة اشعار بان الفصاحة ... الراسخة ...

حتى يغير رسوخه وذلك لانه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود
دون يعبر اشعارا بانه يسمى فصيحا حالة النطق وعدمه اي سواء كان ممن ينطق عن
المقصود بلفظ فصيح في زمان من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار
ولو قيل يعبر لاختص بمن نطق بمقصوده في الجملة فلذا يجب ان يقام هذا الكلام
وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق اي كل ما
وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير
عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما
اذا اردت ان تلقي على الحاسب اعدادا ليجمعها فتقول دار غلام
ثوب جارية بساط الى غير ذلك فلذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقوله بلفظ
دون كلام فصيح ولفظ بليغ لسهو فثبت بهذا التعريف غير جامع لفقده على المتكلم
الادراك والجودة ونحوها مما يتوقف عليه الاقتدار كما ذكر قلنا لا نم ان هذه الجملة
بلا شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم ...
الى البيئة والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم
على وجه مخصوص اي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما هي
مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيده والتاكيد مقتضاها ومعنى مطابقته
له ان الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا
عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من
التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته اي فصاحة الكلام فان البلاغة انما يتحقق
عند تحقق الامرين وهو اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة اي

والمقام متقاربان بالمفهوم والتغاير بينهما باعتبار ان الامر الداعي مقام باعتبار توهم
كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا
المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات
والحال الى المقتضي فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فتفاوت المقامات
يقتضي تفاوت مقتضى المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذاك
وهذا هو عين تفاوت مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية
الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما جي اعتبار مناسب للحال
والمقام وهو اما ان يكون مختصا بالجزء او الجملة او بالجملتين فصاعدا والاخير مثل
ذلك اما الاول فيكون اجزاء اما اول المسند اليه والمسند فالاول اما كونه عاريا عن التاكيد او مؤكدا او مختصا
او موجبا بانه كليا او مفردا او اكثر او ما المسند اليه بكونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا
مخصوصا او غير مخصوص محصورا بشيء من التوابع او غير مصحوب مقدما او مؤخرا في المفعول
عن المسند اليه او غير مقصور الى غير ذلك والمسند كذلك مع زيادة كونه مفردا او فعلا
او غيره او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بالمفعول او غير مقيد او ما يتصل به
ان ذكر من الجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على
الوجوه المذكورة في بابه وهذا هو التحقيق الاجمالي تفصيله علم المعاني والى هذا اشار بقوله
فمقام التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين مقام تعريفه ومقام الاطلاق
للحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد او اداة
قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبهه ومقام تقديمه اي المسند اليه او المسند او
متعلقاته يباين مقام تأخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام

كلا من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف كل منها وانما فصل
قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل لان بينهما اتحادا تنبيها على انه باب عظيم الشأن
رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل وكذا انه من الاحوال
المختصة بالكثير من ثمة وفصل قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اي الاطناب
والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جزئها ولانه باب عظيم كثير المباحث وقد اشار حين
بمقتضى التفاوت مقام الايجاز والاطناب بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام
فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل
يباين مقام الاخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام
الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة ما لا يناسب الغبي
وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء
والغبي يقابل قوة الذهن وجودة تهيؤها لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والغباوة
عدم الفطانة عما من شأنه ان يقابل الغبي بالفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة
اخرى مصاحبة لها مقام ليس لها مع ما يشارك تلك الصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي
قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الاخر ولكل من
ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذا لكل من الاستفهام والمسند اليه
ان يذكر مثلا مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية
او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام اخر وان اراد بالمصاحبة الكلمة الحقيقة
ما هو في حكمها والفاء في المسند اليه مقام ومع الفعل مقام اخر الى غير ذلك مما كان
ينبغي ان يتفطن لهذا المقام فجميع ما ذكر من التقديم والتأخير والاطلاق والتقييد و

ذلك

ذلك اعتبارات مناسبة وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب
وانحطاطه اي انحطاط شأنه بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد
بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا للمقام بحسب السليقة او بحسب تتبع
تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر في الكلام
اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة الى
ما سبق اولا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون
العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية او المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة
فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتأكيد والاطلاق وغيرهما مما عددناه
وبه يصرح لفظ المفتاح وتسميته بهذا زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال يدل على
انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شأن الكلام
الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربي
زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى
الحال فحصل مما تقدم حصران الاول ان ليس ارتفاعه الا بالمطابقة للاعتبار المناسب والثاني
ان ليس ارتفاعه الا بالمطابقة لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى
الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وبعد ففيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام
لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث قال النظم هو توخي معاني النحو
فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه ذكر في مواضع من كتابه
ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وقال ما معناه ينظر في الخبر الى
مثلا الى الوجوه التي تراها في مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد هو المنطلق والمنطلق

زيد

وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق والمنطلق هو زيد وكذا في الشرط والجزاء نحو
ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال
نحو جاءني زيد مسرعا او يسرع او هو مسرع او وهو يسرع او قد اسرع الى غير ذلك
فيعرف لكل من ذلك موضعه ويجيء به حيث ما ينبغي له وينظر في الحروف التي تشترك
في المعنى ثم ينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فيضع كلا من ذلك في خاص معناه
نحو ان يجيء بما في نفي الحال وبلا في نفي الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان يكون
وان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن وينظر في الجمل التي تسرد فيعرف موضع الفصل
فيها من موضع الوصل ثم يعرف في الوصل موضع الواو من الفاء والفاء من ثم الى غير ذلك
ويتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والحذف والذكر والتكرار والاضمار
والاظهار فيضع كلا من ذلك مكانه ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه
الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتأخير والتقديم راجعة الى الالفاظ
انفسها من حيث هي هي ولكن يعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي توضع لها
الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير مثلا له مزية
في الكلام وبعينه لفظا اخر في غاية القبح بل لو هذه اللفظة منكرة في بيت اخر قبيحة ولا
اشعار لهم بتفصيله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت
بل باعتبار افادته المعنى بعد الوضع المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك
لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فالكلام من حيث
انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادة المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه
مطابقا او غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض

شائع في الكلام وكثيرا ما نصب على الظرف لانه من صفة الاحيان وما لتأكيد معنى
الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكره في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون اي في كثير من
الاحيان يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة فحيث هذا اشارة الى دفع
التناقض المتوهم من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة
صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه بالالفاظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة
الكلام للفظ لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العربي والعجمي والقروي
والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفات الالفاظ فيكون راجعة الى اللفظ دون
المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به في
اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها في تحققها باعتبار افادتها المعنى عند التركيب
وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير
اعتبار التركيب وحمل التناقض لتغاير محلي النفي والاثبات هذا حاصل كلام المصنف
في الايضاح فكانه يشير الى التصريح في دلائل الاعجاز حق التصريح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ
فان حاصل كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر
المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع التفاضل و
يثبت الاعجاز وعليه تطلق البلاغة والبراعة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع في
انه في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع
في ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين و
ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي
ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فههنا الفاظ ومعان اول ومعان ثوان

والشيخ يطلق على المعنى الاول بما هو ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على وفقها
اسم النظم والصورة والخاصية والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة
متعلقة بذلك
من الاوصاف الراجعة اليها وان الفصاحة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة
والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات
والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث
يثبت انها من صفات الالفاظ او الكلام يريد بها تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان
يكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت
مطارح نظر في العلماء وسوى فيها بين الخاصة والعامة ولئن اتى كلامه على هذا
بل هو مصرح به مرارا كما قال انما كانت الفصاحة تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل
الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا ففهموا من ترتيب المعاني ترتيب الالفاظ ثم
بالالفاظ فحذفوا الرتبة واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق
ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعنى لما
فهم انها صفات للمعنى الاول المفهوم اعني المزيات والكيفيات والخصوصيات فجعلوا كا
لمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصية
التي حدثت فيه وقولنا الصورة تمثيل وقياس لما يدركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فلما
ان تبين انسان من انسان بكون صفته خصوصية توجد في هذا دون ذاك كذلك
نوجد بين المعنى في بيت وبينه في بيت اخر فرق فعبر عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى
في هذا صورة غير صورته في ذاك وليس هذا ابتدعناه بل هو مستعمل في كلام
وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير هذا نبذ مما ذكره الشيخ

ثم انه يشدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وينفي ذلك
كل النفي وقال بسبب الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف الشيء في نفسه وبين ما هو وصف
له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا انا نعني بالفصاحة انه وقع في الترتيب فيها الفضل حقا لا
تجب لفظة لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم ليس لها تعلق
الصحيح في الاعراب والخطاء فيه الالفاظ ثم انه لا ينكر ان يكون لمذاقة الحروف وسلامتها مما
يوجب الثقل ويكد اللسان مدخل في الاعجاز وانما ينكر ان يكون الاعجاز به وان يكون هو الاصل والمعول
وجعله وفهم في الشبهة انهم لم يجدوا عاقلا يقول لمعنى فصيح والجواب ان مراده ان الفصاحة
التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما تكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة
عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف
بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال وطرفاه اي البلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه ينتهي
البلاغة كما في الابتداء وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج
عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى
الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل به فاتم بهذين الامرين فمن اتقنهما واحاط بهما لم لا
يجوز ان يراعيهما حق الرعاية فيأتي بكلام يعجز الطرف الاعلى من البلاغة فلو تعاطى
اقصر سورة قلت لا يتحقق في هذا العلم الا ان هذا الكلام يتحقق فيه الاعتبارات ممكنا واما
الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر آخر ولو سلم
فامكان الاحاطة بهذا العلم الغيب علام الغيوب ثم كثيرا وكثير من مهرة هذا الفن نراه لا
يقدر على انشاء كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه فظاهر هذه العبارة
ان طرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه

انما هو من مراتب العلية وما يقرب منه جعله من الطرف الاعلى الذي اليه ينتهي البلاغة او الكتاب
ان يقال هذه حقيقة كالزيادة او نوعها كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى هو حد
الاعجاز في كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يأتي
وكذا حد لا يمكن ان يجاوزه والمراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب منه من الكلام
وكلاهما معجز قلنا اما الاول فيشبه ان لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من
حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بشر او غيره واما الثاني فلا يلائمه قوله الاتي على ان التحقيق
هو ان حد الاعجاز يصح حرفيته اي مرتبة البلاغة ورتبة يعني الاعجاز والاضافة للبيان
يؤيده قول صاحب الكشاف في قوله تعالى لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه
مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته وكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن
معارضته ومما الزمته بين النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على حد وضمير
في منه عايد الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة
مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الحق الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد
الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اي من الطرف الاعلى فانه
وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا في شرحه والحق ان بعضها اعلى
طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركة في امتناع المعارضة وهو نهاية الاعجاز الى
الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز واسفل وهو ما اي طرف للبلاغة اذا غير الكلام
عنه الى ما دونه اي الى مرتبة هي ادنى منه وانزل التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند
البلغاء باصوات الحيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف
والخواص الزايدة على اصل المراد وبينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها

١٩

اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب
الاخلال بالفصاحة وتتبعها اي بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة
تورث الكلام حسنا وهذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان
تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة وفي لفظ تتبعها اشعار بان
هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة
الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفة كالفصاحة والبلاغة
بل انما هي من اوصاف الكلام فصاحة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام
بليغ فعلم مما تقرر على ما تقدم وهو تمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار
مقاصد الكتاب في الفنون الثلثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث جعل البلاغة
مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو علم ما
تقدم امران احدهما ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة ماخوذة في
في تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس اي ليس كل فصيح بليغا ولو قال ان البلاغة
في الكلام مرجعها وهو ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق
والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اي ما به يتحقق ويتحصل الا الاحتراز
عن الخطأ في تادية المعنى المراد والا لربما ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى
الحال فلا يكون بليغا امر من جهة تعريف البلاغة والا تمييز الكلام الفصيح من غيره والا
لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان
البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلم
الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد تغير مرجع البلاغة باعتبار الغاية

والغرض منها ما يحتمل له وجه صحة لا ما هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام
على ما صرح به المصنف لم يصح الحصر لان المرجع من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو
الاحتراز عن الخطأ في اداء المعنى وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان
حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد بالبلاغة بلاغة المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو
ان البلاغة المتكلم تتسبب بهذين الامرين او تتوقف عليهما ولم يعلم انها تحصل بهما وعلى
الثاني ما ذكره في الكشف حيث لما حصل ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين والاقتدار
عليهما انما يتوقف على الاتقان بهذين الوصفين وهو امر يحصل ويكتسب بعلوم مدونة
بعد سلامة الحس فمرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا لا الاجزاء المعاني والبيان وانما حقيق
قوله والثاني اي تمييز الفصيح من غيره يعني معرفة ان هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح وهل انه
مركب اجزاؤه تمييز السالم من الغرابة عن غيره اي معرفة ان هذا سالم من الغرابة و
ذاك غير سالم عن الغرابة وتمييز السالم من المخالفة عن غيره وهكذا الى سائر اسباب الاخلال بالفصاحة
ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره ليتبين في علم متن اللغة اذ به يعرف ان في تكاكأتم وجحيش
غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات
المأنوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة او بعضها
يتبين بالاشياء وتمييز السالم عن مخالفة القياس عن غيره يتبين في علم الصرف اذ به يعرف
ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقي فعلم ان تمييز الفصيح من
غيره منه ما يتبين اي يوضح في علم متن اللغة كالغرابة اعني تمييز السالم في الغرابة عن غيره
وانما قال متن اللغة يعني معرفة اوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على جميع اقسام العربية
او في علم التصريف كمخالفة القياس او في علم النحو كضعف التأليف والتعقيد اللفظي او يدرك

بالحس

بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزرات متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وهو
اي ما يبين في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم
ولا بالحس تمييز السالم عن التعقيد المعنوي عن غيره والغرض من هذا الكلام تبيين ما يبين في
العلوم المذكورة او يدرك بالحس مما يحترز به عما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه لم يبق لما يرجع
اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ في التأدية وتمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره فيحترز عن
التعقيد فمست الحاجة الى علم به يحترز عن الخطأ وعلم به يحترز عن التعقيد ليتم امر البلاغة فوضع
لذلك علم المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لكمال مزيد اختصاصهما بها والى هذا اشار
بقوله وما يحترز به عن الاول يعني الخطأ في التأدية علم المعاني فالمراد بالاول اول الامرين
الباقيين الذين احتيج الى الاحتراز عنهما وان الاول المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح عن
غيره فان ما هو الاحتراز عن الخطأ لا نفس الخطأ وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر
ان علم البلاغة منحصر في علم المعاني والبيان وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم التي
بالتأمل في هذا المقام فانه مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم اخر فوضعوا علم
البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم
البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلاثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان
وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين يعني البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم البديع
ولا يخفى وجوه المناسبة والله اعلم **الفن الاول علم المعاني** قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد
من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية مطابقة
لمقتضى الحال بعد زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا فقدم وضعا
في مقاصد العلم اشار الى التعريف وضبط الابواب اجمالا ليكون لطالبه زيادة بصيرة وفي الفن

كل علم فهو مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة باعتبارها تعد علما واحدا تفرد بالتدوين و[illegible]
فاوّلا تحصيل مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته
ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية
ويقال للمسائل ايضا بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول
مستنبطة من تراكيب البلغاء تحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها
والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم واذا قالوا [illegible] بين العلم
والجهل ذكروا [illegible] ادراك الاثري انك اذا عرفت فلان [illegible] النحو لا تريد ان جميع
حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هي مبدأ لتفاصيل مسائله بها
يتمكن من استحضارها ويجوز ان تريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما
يطلق عليها ثم المعرفة يقال لادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي او المركب ولذا يقال
عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة تقال للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من
الادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك
ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولهذا يقال الله تعالى عالم ولا
يقال عارف والمص قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ
العربي دون يعلم فكانه قال هو علم تستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من
جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انه
تحصل جميعها بالفعل لان وجود ما لا نهاية له محال وعلى هذا اندفع ما قيل ان اريد
الجميع فهو محال لانها غير متناهية او البعض الغير المعين فهو لا يفيد لجهول او المعين فلا
دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا

للكل من غير زيادة [illegible] منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتأخير
والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احتراز
عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك
مما لابد منه في تأدية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون
بعد رعاية المطابقة وهو قرينة [illegible] على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها
يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية لزم ان يكون علم المعاني عبارة عن
معرفة هذه الاحوال بان تتصور معنى التعريف والتنكير والتقديم والتأخير مثلا وهذا
[illegible] علم البيان عن هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا
او كناية مثلا وان كانت احوالا للفظ قد تقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث
انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او استعارة
او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك
وهي بعينها الاعتبار المناسب لانها هو مقتضى الحال كما يشعر به لفظ المفتاح حيث يقول الحال
مقتضية للتأكيد او الذكر او الحذف او غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ
مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان مقتضى
الحال هو التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال
فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس
ومطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون من جزئيات ذلك الكلام
والمصنف فاهو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على قولك ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى
زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قوله الهلال والله انه كلام حذف فيه المسند اليه فكان [illegible]

الاحوال بحيث الخطأ التي بها يحصل مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال لانه التحقيق فانهم
وارادوا الاسناد والمسند من احوال اللفظ العربي باعتبار انها تكون الكلمة مذكورة باعتبار
راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة
احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص
تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن
الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول ان التتبع ليس بعلم
ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به وان اريد فيه التراكيب تراكيب البلغاء
حيث قال واعني بتراكيب الكلام الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء
ولا خفاء في ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها
في كتابه ايضا بقوله البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدا له اختصاص بتوفية
خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان
اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان
اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به وكتابه
اللزوم فلا الا اللازم تبينها لا انا نعرف ابو ذلك كتب البلغة في شرح علم المفتاح ونحوه
الادباء مشحونة بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم ولانه كلام السكاكي علم انه عنى التراكيب
تراكيب البلغاء بان المراد بتراكيب البلغاء الكلام الموصوف بالبلاغة وحينئذ لا
يتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يتوقف بحسب عرف الناس ان
اجزاء النفس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور
البلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف شعراء البلد فيتتبع احوالهم من غير ان

يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعية المكتسب من ادلتها التفصيلية ويجوز
ان يراد الانهام بقوله توقفه خواص التراكيب جنسها الا ان يكون ذلك التتبع بحيث يتوقف
كلا تركيب لا بد وان يكون والنظر فيه الا بعد التمام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيد قائم
عند ما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا او ونحوه انه قائم عند ما اذا كان منكرا وزيد القائم
اذا كان ان المخاطب عالما بحكم فيشك بالصواب وحصله لان مخاطبه ان زيد قائم ان
التبيين شك او رد الانكار وخاطبه زيد القائم ان يكون لحصر وتخصيص الاخر ذلك
تحققها معرفتها ان يورد المتكلم التركيب مفيدا في ما هو له بما يعينه معنى مقتضى الحال
لمقتضى الحال فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم لا يصح فيه
خواص التركيب في تأدية المعاني المراد منه وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجه
لا يقتضي الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كلا من تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى
ما يليق به وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجوهها
في غاية الحسن ونهاية اللطافة والعجب وغيره كيف يعني علما بذلك
تلبيسه وصلوحه وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء
بعرف الشيخ بنفسه ومع قصد حقه التأمل لما يقيت عن الاعتراض فيما يلي الثاني
ان الاوضح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام على مقتضى
الحال وجعل الفقه من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكلام في اجزائه لا الحكمية في
والاكثر في علم المعاني على كل باب وظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد
وترتيب الكلام في بيان الانحصار والتنبيه الى خارجة عن حقيقة احوال
الكرى احوال المسند اليه احوال المسند احوال متعلقات الفعل القصر الانشاء الفصل

الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه
لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بايقاع المحكوم به
او نوعها او بايقاع النسبة وانتزاعها خطأ في هذا المقام لانه لا يشمل النسبة الانشائية فلا
يصح التقسيم فالنسبة هي ما هو تعلق احد طرفي الكلام بالاخر بحيث يصح السكوت عليه
سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته خارج
في احد الازمنة الثلاثة اي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه
اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيين او سلبيين او لا تطابقه
بان تكون احداهما ثبوتية والاخرى سلبية فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج
كذلك فانشاء وسيرد اد هذا وتحقيقه في اول الشرح والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند
واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم
الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا الاخير تخصيص بالخبر لان الانشاء
ايضا لا بد له مما ذكره وقد يكون لمسنده ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر
او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما
زائد على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل والحشو او ... بقيد الكلام
بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فلا يكون بليغا او غير
زائد عليه ولكن لا يخفى لان جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل والايجاز و
مقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي يترتب ... سبب ...
الاحوال على ما سبق وجعل كل واحد منها بابا برأسه والانشاء ... من المسند اليه ... تقديم او
تعريف او تنكير الخبر ... الاحوال ... من هذه الاحوال ...

... ولم يجعله ... والنفي والاثبات في كلام الكون والظرف فالاقرب ان الحال ...
اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول واحوال المفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه
او مسند فجعلا احوال الاجزاء الثلاثة ابوابا ... ثم ان الابواب الثلاثة الفضلة والعمدة المسند اليه والمسند
ثم لما كان من جميع الاحوال حالة مزيدة غموض وكثرة ابحاث وفوائد افرد لها باب القصر
وجعل بابا خامسا وكذا من احوال الجملة حالة مزيد شرف ولطافة وزيادة ابحاث ومباحث
الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والاخيرين من احوال الجملة ولذا ... احوال القصر
واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص مفردا ولا جملة بل يجري فيهما
وكان له شيوع وفوائد كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال ...
ولما كان ... ابحاث ... الالات ... فقال ... جعل الالات ... بابا ثامنا ...
ثمانية ابواب ... هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر فائدة وقوله تطابقه او لا تطابقه
... ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة تطابقه او لا تطابقه
على هذا المعنى الكلام الخبري كلمة قوله هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال على
الاخبار ... الصدق ... الشيء على ما ...
... الصدق والكذب ... الكلام والمتكلم ...
... مطابقة نسبة للواقع ...
... واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ...
القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره بقوله صدق الخبر
مطابقته اي مطابقة حكمه للواقع فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات
والى الخبر ثانيا وبالواسطة الواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري ...

عدمها أي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك أن الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين الشيئين
إما بالثبوت بأن هذا ذاك أو بالنفي بأن هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من
النسبة لا بد وأن يكون بينهما نسبة ثبوتية أو سلبية لأنه إما أن يكون هذا ذاك أو لم
يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجية
بأن يكونا ثبوتيين أو سلبيين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع
والخارج وما في نفس الأمر فإذا قلت أبيع وأردت به الإخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع
خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الإنشائي فإنه لا
خارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح
في ذلك أن النسبة من الأمور الاعتبارية دون الخارجية لثبوت الطرفين في قولنا القيام حاصل
لزيد في الخارج ومفهوم القيام له أمر متحقق موجود في الخارج فإنا لو قطعنا النظر عن إدراك
الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قائله النظام ومن
تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع
وكذب الخبر عدمها أي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا
معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد ذلك كذب والواو في قوله ولو خطأ للحال
وقيل للعطف أي لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم
أو الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم
يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالمخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق
والموهوم كاذب لأنه الحكم بخلاف الطرف الراجح وأما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لأن
الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا

فثبتت الواسطة اللهم إلا أن يقال إذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد
فيكون كاذبا بالاتفاق المشكوك ليس بخبر لكونه صادقا أو كاذبا بالاتفاق لأنه لا حكم فيه ولا تصديق
بل هو مجرد تصور كما صرح به أرباب المعقول لا أنا نقول لا حكم ولا تصديق لمن لم يدرك
لم يدرك وقوع النسبة أو لا وقوعها وذهب لم يحكم بشيء من النفي والإثبات لكنه إذا
تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر وهو الظاهر لا احتمال بل قد
يتيقن أن زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام
بدليل قوله تعالى إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك
لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون فإنه تعالى جعلهم كاذبين
في قولهم إنك لرسول الله مع أنه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع
لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بأن المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها
المواطأة فالتكذيب راجع إلى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو أن
شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة إن واللام والجملة الاسمية والشهادة
خبر مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم
قيل إنه راجع إلى قولهم نشهد أنه خبر غير مطابق للواقع بسبب أنهم لم يعتقدوا أنه ليس بخبر
أو المعنى أنهم لكاذبون في تسميتها أي في تسمية هذا الإخبار شهادة لأن المواطأة شرط
لأن المواطأة شرط في الشهادة وفيه نظر لأن مثل هذا لا يكون خللا في إطلاق اللفظ
لا كذبا لأن الشيخ لم يقل من باب الإخبار ولو سلم فالشرط المواطأة في مطلق الشهادة
ثم وحاصل الجواب عنه أن التكذيب راجع إلى قولهم إنك لرسول الله مستندا إلى اعتقادهم
ثم الجواب على تقدير التسليم ما أشار إليه بقوله أو في المشهود به أي المعنى أنهم لكاذبون

في زعمهم وبالنسبة الى قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم
الباطل لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم وان كان صادقا في نفس
الامر لوجود المطابقة فيه فليتأمل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق
والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها [illegible]
وما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله
والوجوه الثلاثة لبيان السند واعلم ان هذه الوجوه لم يذكرها القوم وبيان ان
التكذيب راجع الى الحلف اي حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند
رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت
في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى
ينفضوا من حوله ولئن رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره
للنبي عم فدعاني فحدثته فارسل رسول الله عم الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا
ما قالوا فكذبني رسول الله عم وصدقه فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في
البيت فقال لي عمي ما اردت الا ان كذبك رسول الله ومقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك
المنافقون فبعث الي النبي عم فقرأ علي فقال ان الله تعالى قد صدقك يا زيد والجاحظ
انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما
مطابق للواقع او لا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق
او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع
مع اعتقاد انه مطابق وواحد منها كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق
والبواقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق

وكذب

وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق وغيرهما وهو
الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة
مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب
اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما
فكذا ما يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع في شرح المفتاح ما
ينبغي ان يجتنب واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا
اخبار النبي عم بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان
المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى
اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي
لم يعتقدوا صدقه فلا يريدون في هذا المقام الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم
اعتقدوا عدمه لكان اظهر فمراده بكونه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء
من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب حتى يكون
هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فعلى هذا الاعتراض بانه لا يلزم من عدم
اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعله دليلا على عدم الصدق بل على عدم ارادة الصدق
فليتأمل ورد هذا الاستدلال بان المعنى ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون لا افتراء له
لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعني الافتراء

فيكون هذا حصر الخبر الكاذب في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان
الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى افتقد الافتراء اي الكذب ام لم يفتقد بل كذب بلا قصد لما به من
من معاني جنة الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل فالاولى
ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنة وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون
مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت يكفي
ولبطلان التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب والاثر ان التقييد بالشعور خلاف خبر
الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة
انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق
والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل
ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاضافي و
الاخبار ان عبر عنها بكلام تام سمي خبرا او تقييدي كقولنا زيد انسان او فرس والا سمي
مركبا تقييديا او تصوريا كما في قولنا يا زيد الانسان او الفرس واياما كان فالمركب اما مطابق
فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس
كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لان هيئة علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي و
الاخبار حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف
فحصل الفرق ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته
او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب
الغير التام مجاز لغلبتهما في تفسير الالفاظ على اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح
فلا مشاحة في الاصطلاح **الباب** الاول احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها

الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى
من تفسيره بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه
والمسند من اوصاف الالفاظ على ما تقرر وانما ابتدأ باحوال الخبر لكونه اعظم شأنا واعم فائدة
لانه هو الذي يتصور بالصدق والكذب وفيه يقع الصياغات العجيبة وبه يقع غالبا الاعتبارات
التفاضل ويكون اكثر البلاغة الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل
كعسى ونعم وبئس واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم
بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متأخرة عن الطرفين لان
علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه او مسندا وهذا الاوصاف
انما تتحقق بعد تحقق الاسناد ولانه ما لم يسند احد اللفظين الى الاخر لم يعتبر احدهما مسندا اليه
والاخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك ان قصد
المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما يورد
الجملة الخبرية لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب
اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها
كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا او قوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام رب اني وهن العظم
مني اظهارا للضعف والتخشع وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الاية اذكارا لما
بينهما من التفاوت العظيم ليتأنف القاعد ويرفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله
هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من
ان يحصى وكلام الشارحين هاهنا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم
اخي هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذا كان بصدد الاخبار فلا شك انه يقصد

بخبره افادة المخاطب اياه كقولك زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به
اي بالحكم كقولك قد حفظت التورية لمن حفظها والمراد بالحكم ههنا وقوع النسبة او لا وقوعها
لظهور ان ليس القصد بالخبر افادة انه قد اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها والا لوقع
لو اريد ههنا ما كان الانكار للحكم معنى لاحتياج ان يقال انه لم يوقع النسبة فكيف وقد
قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو الحكم المخبر به بوجود الصفة في الاثبات وبلا ... في
النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى وانتفائه والا لما وقع شك من سامع في خبر بجيئه على
علم ثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفي اذ لا معنى للدلالة الا افادة العلم بذلك الشيء على
صحة ضرب زيد الا وقد وجد فيه الضرب لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له
... لا يتحقق الكذب اليه اصلا ولزم التناقض في الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين
... فان الحكم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته في الواقع مما انهم ارادوا انه لا يدل على
ثبوت الشيء في الواقع قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فالانكار ... لا ان الخبر على
ثبوت الشيء او انتفائه معلوم البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولهذا
انك اذا سمعت خرج زيد تفهم انه خرج وعدم الخروج احتمال عقلي ولهذا يصح اذا قيل لك
اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت
او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا محققا والا لما صح قولهم بان مفهوم الخبر
... ليس بلازم لتناقض ... محقق ... ثم انتج ما ذكره ...
وهو ان يحتمل الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول
بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون به ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد
انه يحتمله من حيث هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وهي الاولى اي الحكم

الذي

الذي يقصد بالخبر افادته تسمى فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي لازم
فائدة الخبر كما ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية تمتنع والثانية بدون الاولى
لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساوي اي اللازم الاعم لجواز ... او الاعتقاد
فان اللزوم لا يمتنع تحققها بمعنى اللزوم فيما هذا فائدة الخبر بها الحكم ولازمها كون المخبر عالما
به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما في حفظت التورية ونحوه
العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هو استفادة السامع من
الخبر الحكم ولازمها هو استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب
المفتاح في بحث تعريف المسند لكنه هو اقرب مما اورده ... في هذا الكلام حيث
قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر
نفسه عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فعدم
حصوله عنده اما لانه قد حصل قبلا او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون
المخبر عالما بالحكم لابد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا فوجب حصول هذا الحكم في ذهن
وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لان علة حصوله سماع الخبر
الخبر اذ التقدير ان حصولهما انما هو من نفس الخبر فبنية على الاول وعلى الثاني
لامتناع حصول الثاني قبل حصول الاول وعلى الثاني ... سماع الخبر ... الخبر
كاف في حصول الثاني فيه ولا يمتنع ان يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني
لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يكون حصوله لامتناع حصول
الحاصل كالعلم بكون زيد حافظا للتورية ونحو ما يليه تسمية هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه
من شانه ان يستفاد من الخبر فان قيل ... ولا ... ان ... هذا ...

عن صورة ذهنية بين الجزئين لا واقعية اذا سمع خبرا وحصل له العلم بكون مخبره عالما
به يحصل في ذهنه صورة هذا الحكم سواء كان حاصلا قبل او لا فيلزم الاول حاصلا
كما انه لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول ان العلم بكون صورة هذا الحكم حاصلة
في ذهن المخبر ليس لوجود علته اعني سماع الخبر والذهول انما يكون عن العلم بانه
وهو جائز وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم
لا نفس حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم
بالحكم او لم يعلم لكن هذا انما يتمشى على ما قيل من ان الذهن اول التفت انما هو جزوين
غيره واستحضره لا يقال انه يلزم ولو سلم فانما نقضه فيما اذا كان مستحضر الخبر قبل
فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وبهذا تم مقصودنا فان قيل لا نسلم انه كلما افاد
انه عالم بجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا فالمراد بالعلم
هنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ممكن في كل ما
يحكي للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهما اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل
الخبر وان كان عالما بالفائدة لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى
العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلاة الصلاة واجبة لان موجب العلم العمل
وللسائل العارف بما يدري به ... لان موجب العلم ترك السؤال وفيه انه
تقصا في جواب ما ... كثيرة ... قال ...
وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ولبئس
ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد
القسمي وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء

الا من فائدة الخبر وعلمه بانه منزلة الجاهل لاعتبارات خطابية الا ان الاية من امثلة تنزيل العالم
بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله تعالى لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك
ان يكون المستقيم منه اي ليس لهم علم به فلا ينتفعون وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا الكلام
يطرح عليه اثر الاجمال او بناء على ان قوله ولقد علموا الاية خبر القي اليهم مع علمهم به لان
الخطاب للجميع والحكاية ولا دليل على كونه من ... وهو مبني على ان ... لا بد
ما في المقام ثم ان الزيادة على وجود الشيء سواء كان بعد العلم او غيره
منزلة عدمه فقال ونظيره في النفي والاثبات اي نفي الشيء واثباته ونفيه وما
واذا كان قصد المخبر بخبره افادة المخاطب ينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو
التفصيل بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع
النسبة اولا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم ان ...
الاوهام لانه لا حاجة الى التقوى والتردد فيه لان خلو الحكم يستلزم خلوه من التردد فيه
ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ...
يتردد في انه هل هو ... لا الحكم بشيء من النفي والاثبات ... والتردد في ...
لا يحتاج فيه ... على لفظ الشيء ... من مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها
ونونا التاكيد واما الشرطية وحرف التنبيه وحروف ... وان كان المخاطب مترددا فيه اي في الحكم
طالبا له حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب
لكن يشترط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان يجعل مجرد الجواب
فلا يصح لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين
هو ... انه صالح وانه في الدار وهذا مما لا قائل به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب

ويؤكد اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد في الانكار زيد في التاكيد كما قال الله تعالى
حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية
الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة
لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان
انتم الا تكذبون وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه [illegible]
الله مبناه على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين
فقد لوا في نفي الرسالة عن النصرانية الا الكتابة التي بها اطلع وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا
زعما ان البشر لا يكون رسولا البتة والاوائل به في اعتقادهم انما هي الرسالة من الله
لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلاثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب
للآخر وبهذا الثالث لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب في المرة الاولى اثنان
بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم اثنين الى الحجج القوية وهم اهل انطاكية اثنين فكذبوهما فعززنا
بثالث اي فقويناهما برسول ثالث وهو [illegible] او حبيب النجار [illegible]
الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا وسمي اخراج الكلام عليها اي على
الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب
التاكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه
مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة الاخراج لا على مقتضى الظاهر فانه
او اصحابه المنكر كغير المنكر ونحو هذا اكثر الكلام وقيل ان زيدا لقائم [illegible]
مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التاكيد [illegible]
[illegible]

لان المقتضي لترك التاكيد هو خلو ذهن السامع [illegible] من كونه على خلاف مقتضى الحال
بحسب غير المذكور على خلافه مطلقا لان استفادة الخاص لا يوجب استفادة العام على انه لا معنى لجعل
خلاف الانكار ردا ما كيد الكلام اولا بل في اعتبار الانكار وعدمه [illegible] التاكيد وكثيرا ما يخرج الكلام
او المصدر اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف مقتضى الظاهر
وقوعه الكلام كثيرا في نفسه لا بالاضافة الى مقابله فقيل بكثرة الاخراج على مقتضى الظاهر فيجعل غير السائل
ان يجعل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح له اي لغير السائل بالخبر اي يشير اليه
فيستشرف غير السائل له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط
كفه فوق حاجبه كالمستظل من الشمس استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا
اي لا تدعني يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر
مع ما سبق من قوله تعالى واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب انه
هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا فقيل انهم مغرقون مؤكدا اي
محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المتقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر [illegible] ان النفس
والمقام [illegible] لانه يشير الى حقيقة الخبر ومقصود [illegible] وما ابرئ
نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلواتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم
ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما يأتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل
وقال الشيخ عبد القاهر ان التي في هذه المقامات تصحح الكلام [illegible] والاحتجاج له وبيان وجه
الفائدة فيه ويغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من
امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق عارضا رمحه اي واضعا له
على العرض [illegible] ان بني عمك فيهم رماح فان شقيقا لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا

الرابح على العرف من غير التفات ونوع ابانة اذ يعتقد ان لا ربح فيهم بل كلامهم على الاصطلاح

معهم فنزله منزلة المنكر فخاطبه خطاب الثقات بقوله ان بيع تلك فيهم رجا ...

مؤكدا بان واللام وان كان مما لا ينكر لانه لما ... في الغفلة والاعراض عن العمل

ما يعده من امارات الانكار وجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه ما ان تأمله ارتدع عن الانكار

اى الشيء من الدلائل والشواهد ان تأمل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن الانكار ومعنى

كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من

غير تاكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد عم لكنه لا يتأملها ليرتدع عن الانكار

وقد يذكر في مثل لفظ الكتاب بيانا وقوة منفصة لا في تركه في ايراده ... فرق لا ريب فيه

في التمثيل لما نحن بصدده فان قيل التنظير بالانكار وبقيا ان يحكم بالكفر ... منفصلا

ان يؤكد الكلام انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك

الكتاب فيكون مما ذكر فيه الحكم بالتكرير كقولك زيد قائم زيد قائم وتكون على مقتضى الظاهر

جعل الانكار المنكر كلا انكار بقوله لا على جائز بل لا ريب حتى يصح لا ريب بالكلية ...

امر بانه يمكن ان نظر الى شرايط وجود الشيء من الجهة الاعلى والاعلى جائز بل هو مال

عن الاولان لا ريب على سبيل الاستغراق مع كثرة امرها بانه وكون الدلالة على ...

احدهما في ذكر السؤال وجوابه فجعل الريب كلا ريب بقولك لا على جائز بل جرح لا يكون

بمثلا لما نحن فيه وتنزيلا مما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفي الريب عنه يعني ان

احدا لا يرتاب فيه بل انه بحيث لا وقوع الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع

البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه وكانه قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب في انه

من عند الله وهذا الحكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي ان يؤكد لكن ترك تأكيده

لانهم

لانهم جعلوا الخبر المنكر كالمعلوم من الدلائل الدالة ايدا الانكار لو تأملوها وهو انه كلام

معجز انزله من ادعى نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الكل ان المذكور في بحث الفصل والوصل

هو انه بمنزلة التأكيد المعنوي ووزانه وزان نفسه في الجاءني زيد نفسه وفي المقام

او التحرير فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور هناك لا يدل على الايجاز يؤكد السؤال وجوابه

قال لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة

ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته فان قلت وقد ذكر

المصنف في اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر في علم البيان بالكناية ويجوز ذكر اللازم وارادة الملزوم

عند الملزوم ... ان يراد الكلام في مقام لان المقام يجب الظاهر

كانه قيل انك تركت هذا المقام وافادة الخطاب منزلة المقام وبقال الذي لانه طالب

واعترضت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان هذا المعنى جاز ما يرادوا الكلام

الوجه المذكور ونقل عنه ابو منادي الكا المنكر الاسلام الاسلام حق تجردا عن التأكيد

كانه قيل انك جعلت انكار المنكر كلا انكار وتركته منزلة خالي الذهن فقولك لا على جائز

لان سوق الكلام مع المنكر حسب يجيء خالي الذهن جا يستقبل عند الايجاد المعنى ونظير ذلك

ذكره صاحب الكناية بنوه في قوله في اهدد ينطق عن سعادة وفيه اثر النجابة ساطع البرهان

ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستأنفة جوابا عن سؤال كانه قيل كيف

ذكر الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد ففي هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر

لعدم السؤال الخفي ... ان هذا لرائد ونوره مما لا يلوح ...

ان كان يوجه الى السؤال عن بيان كيفيته وبيان صدقه فسوق الكلام معه ... في الكلام

مع السائل المستشرف الى الكيفية وبيان صدقه ... ساطع برهانه وفيها علامة

البواقي وان كانت الامثلة المذكورة لاعتبارات الخبر من قبيل الاثبات سوى قوله لا
فيه اشارة الى التعميم وفي التوهم التخصيص مقالا وبهذه الاعتبارات التي من الضرب [illegible]
في الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي ووجوب التأكيد بحسب الانكار في الانكاري
واخراجا على مقتضى الظاهر وكذا اخراج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر [illegible]
التنبيه له وبهذا انه لا ينحصر فائدة ان في تأكيد الحكم نفيا للشك او ردا للانكار ولا [illegible]
في كلام مؤكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا الحكم في التأكيد قال
الشيخ عبد القاهر قد يدخل كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان
انه لا يكون كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى وكان من
فلان ثم انه يجعل جزاء اي جاءني وعليه رب انّي وضعتها انثى ورب ان قومي كذبون
ومن خفيها البيان ان يقصد انك تحريا حسنا للسامع وكانها لا يصلح بدونها كقوله
من يتبع ويتبعه الآية وانه من يجعل سوءه وانه لا يفلح الكافرون ومنها تنبيه المنكر
لان لفصل مبتدأ كقوله ان شواءه ونشوة وخبب البازل الامون وان كانت
موصوفة نزاهة ان احسن كقولك ان زيدا قد لبثت شيئا يسيرا ان يهم [illegible]
ومع المنكر كقولك ان ما لا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وانهم سعفت [illegible]
في اول الحد الى اثناء كلامه وقد يترك تأكيد الحكم المنكر لان نقل المتكلم الشائع على ما كر
لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التأكيد وقوله الحكم [illegible]
الرغبة فيه والرواج كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا
آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا بان يؤكد
واو كانوا لا انهم ما ادعوا حدوث الايمان منهم لا انهم ادعوا انهم اوحدوا تؤمن فيه حال الكلام

لان عدمهم عليه لعدم الباعث والمحرك من المقاصد واما لانه لا يروج عندهم لو بالغ وهو
لفظ التأكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية
فبانا خبر على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عندهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق
بلا تأكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب غير كون المتكلم عالما به معتقدا له كما في قوله انك
لعالم كما وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تنبه المخاطب
على ان هذا الحكم كاذب في ادعائه ان هذا الخبر علم وفي اعتقاده وتؤكد الحكم وان لم يكن
المخاطب منكرا للبالغة في ادعائه وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واما قوله
تعالى والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه [illegible] في تحقيقه لانه ليس في الابهام والا
قولي جل علا به ولا زيد فيما واخرجه من امثال هذا انما يناسب المقام ثم الاسناد مطلقا
سواء كان خبريا او انشائيا ولذا اورده بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد
الخبري منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا
مجاز كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فتخال الحقيقة حقيقة عقلية
وتعريف المجاز ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفتي الاسناد دون الكلام كما فعله
الآخرون وصاحب المفتاح قال وانما اختيار ذلك لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او مجازا
الى العقل على هذا انما هو بلا واسطة وعلى قولهما لاشتمال الكلام على الاسناد وتقييده
ان نسبة الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار انه ثابت في محله ومجاز باعتبار انه متجاوز اياه
وهي كذلك الى العقل دون الوضع لان اسناد الكلمة الى الكلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون
الوضع لان ضرب مثلا لا يفيد الا [illegible] الواضع اللغة بل انما قصد اثبات
فعلا وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الحدوث وفي الزمان الماضي

دون المستقبل فالإسناد منسوب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده
منسوب اليه فان قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعل
صاحب المفتاح ومن تبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان
فكأنه جعله من الاحوال المذكورة لكونه من حيث انها [illegible] مقتضى الحال
ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس [illegible] الحقيقة فلا يكون داخلا في علم المعاني
فالحقيقة والمجاز اللغويان البحث فيهما من احوال المسند اليه او المسند وهي اي الحقيقة العقلية
اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما
هو اي الى شيء الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول
فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان
الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بقوله له وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد
دون الواقع لكن يخرج عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا
فاورد لادخاله قوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اي الجار [illegible] الفعل او
معناه للمتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه
غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند
اليه سواء كان مخلوقا لله تعالى او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمات
ومرض واقسام الحقيقة العقلية على ما يشمله التعريف [illegible] ما يطابق الواقع
والاعتقاد معا كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط كقول الجاهل
انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها

منه [illegible] خلق الافعال كلها الا الله فانه اسناد الى ما هو له في
ظاهر الحال وان لم يكن كذلك في اعتقاده وهذا المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما
نحو جاء زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب
اذ لو علمه المخاطب ايضا لما تعين كونه حقيقة لجواز ان لا ينصب قرينة على [illegible]
وانت تعلم [illegible] عالما بانه لم يجئ فلا [illegible]
كونه حقيقة بل ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب عالما بان المتكلم
عالم بانه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما به والاول لا يكون الاسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر
[illegible] فلا يكون حقيقة عقلية بل [illegible]
[illegible] من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز [illegible]
[illegible] بما صرح به في المفتاح فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ
[illegible] ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده [illegible] او نسيان [illegible] عن تعريف صاحب المفتاح
وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه [illegible] الاول انه
جعل [illegible] الكلام [illegible] الاسناد [illegible] انه غير مطرد [illegible] ما ليس فيه فعلا او
معناه نحو الانسان جسم مع انه ليس حقيقة ولا مجازا [illegible] انه ليس حقيقة
[illegible] الشيخ عبد القاهر [illegible] كل جملة [illegible] على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل
واقع فيه [illegible] غير منعكس [illegible] الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا
يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد [illegible]
[illegible] ترك [illegible] الاعتقاد [illegible] تعريف المجاز [illegible]
[illegible]

ثم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بلا دلالة على انه لا اطلاع على السر

ولقائل ان يقول ان تعريف الحقيقة غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على نحو قوله

فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل او المفعول به بالمصدر فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ

في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما

المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا

على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي

ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول والى كلام عامي

مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف

فيما نحن فيه ان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكن له حق ان يؤتى

بلفظ الذات لا انه مراد وجوابه ان لفظة ما في التعريف عبارة عن الملابس والا لاختص

بالفاعل او المفعول به بل هو له على ما صرح به صاحب الكشاف وبين الاسناد الى المبتدأ لو كان الى

المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب

عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر

اذ لم يسند القيام والضرب المنفيين الى ما هو له فقد خرج عن التعريف من الحقائق

النفي ما هو بمعنى نحو ما قام زيد وما قام ليس فلا ان يخص وما يليه الحقائق

وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي وان الفعل

لما هو له معناه فلا معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو

جرد عن النفي وادي بصورة الاثبات لكان اسناده الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات

فالاسناد في نحو ما قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا النفيه في ... ما قام

زيد بخلاف الاسناد في ما صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفي وكذا

الكلام في سائر الامثلة مثلا نهارك صائم وليس نهاري بصائم وما اشبه ذلك فقس على

ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو

اسناده اي اسناد الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو له اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او

معناه له يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول به فيما بني للمفعول به بتأول متعلق

باسناده وحقيقته قولك تأولت الشيء اذا تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة او

الموضع الذي يؤول اليه من العقل لان اولت وتأولت فعلت وتفعلت من آل

الامر الى كذا ويؤول اي انتهى اليه والمآل المرجع كذا في دلائل الاعجاز وحاصله

ان تنصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير الملابس بقوله

وله اي للفعل ملابسات شتى اي مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس

الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب ولم يتعرض للمفعول

معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها فاسناده الى الفاعل او الى المفعول به

اذا كان مبنيا له اي للفاعل او المفعول به يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له او

الى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة كما مر من الامثلة

واسناده الى غيره اي غير الفاعل او المفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول

في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز عقلي

كتشبيه الاسناد الى ما هو له لغيره لشبهه اياه في الملابسة كما تشبيه الرجل الشجاع بالاسد

بجامع الجرأة واستعير له اسمه وفي المجاز والاستعارة في شيء من طرفي الاسناد وانما الواقع فيه

كالمجاز والاستعارة الاصطلاحية كما في الايضاح ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود

الفعل به بملابسة هو التلبس الذي يكون بكان والكاف ونحوهما واما ما هو عبارة عن ارتفاع
الغير رأيا انه لما كان اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولهم شعر
بليغا فرفع به الاسم ونصب به الخبر فان الفرق بيان تقدير قدره وفي نحو قولهم
راضية فانه اعطاها حكم ليس في العمل كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به
او العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء ملأته
وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر
وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى المصدر ليس من قبيل
راضية وحقيقة ما ذكره المرزوقي وهو ان من شأن العرب ان يشتقوا من لفظ
الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تأكيدا او تنبيها على تناهيه من ذلك
قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في
المكان وبنى الامير المدينة في السبب الآمر وضربه التأديب في السبب الغائي وعليه
يوم يقوم الحساب اي اهله لاجله وقد خرج من تعريف الاسناد المجازي ان ...
وصف الفاعل او المفعول بالمصدر نحو رجل عدل وانما هي اقبال وادبار ...
وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم فان الحكيم للفاعل قد اسند الى
المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعلا آخر من افعاله مثل ان ...
الكلام الكتاب وكلامه فاذن المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما
يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر الذي يلابسه فعلا آخر من افعال الفاعل نحو
الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم هو المعذب ...
به فعله مثل جد جده كذا في الكشف وقال ان هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند

ولكن

ولكن الجواب عن الاول بانه اسند اليه مجازا لانه ليس بحقيقة وعن الثاني بان الاسناد اعم من
ان يكون بواسطة حرف او بدونها وهذه من قبيل الاول اذ الاصل هو فكيف ضالا ...
والسائر بعيد والبم في ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل واسند الى المفعول بواسطة في ...
وصاحبه بنظائره والمعتبر عند صاحب الكشف فيما اسند اليه الفعل للفاعل بحقيقة ...
قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين
في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم وكان ان يجعل امثال هذا الا من قبيل الاسناد الى السبب فان
فيما كثيرا اما الطلاع المجاز العقلي ... بهذا التعريف في نحو قوله تعالى سنعيدها سيرتها ...
مكر الليل والنهار وقول ان عربا سارق الليلة اهل الدار وقولنا اجرى انبات الربيع
وجرى الانهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين وقولنا نوقت الليلة واجريت
الانهار وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون
في النسبة الاسنادية او غيرها ... ان اسناد الفعل الى غير ما حقه ان يسند اليه مجاز فكذا الايقاع
على غير ما حقه ان يوقع عليه والاضافة الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه مجاز عقلي
فالمذكور في الكتاب انما تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة او لطلق باعتبار ان يجعل الاسناد
المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما او يكون مستترا حاله كما في ...
الا ... البيت ... والليل والنهار ماكرين والليلة مسروقة والانهار ...
وكذا ... الفاعل المجازي ... او يكون ... سبيلا الا في ...
... المجاز ... عليه صريحا ...
... واقعا ... والا فقد يكون المجاز العقلي
على ... ونحو قوله ... من قول ...

الربيع البقل انما الانبات من الربيع وهذا الاسناد وان كان الى غير
ما هو له لكن لا تأول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا اشفى الطبيب المريض
ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال
الكاذبة فانه لا تأول فيها فان قلت اي سر في بيان فائدة هذا القيد
وليس هذا من عادته في هذا الكتاب ثم اي سر في التعرض لاخراج
نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا قلت
لان فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به
خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول افادة للخلاف
لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم من الحكم
لضرب من التأول افادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت
خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده مثل قول الدهري
انبت الربيع البقل وعكسه مثل قولك كسى الخليفة الكعبة اذ ليس في
العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت لضرب من التأول
ليحترز به عن الكذب واعترض عليه المصنف بانا لا نسلم بطلان طرده بما ذكره
لخروجه بقوله لضرب من التأول ولا بطلان عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف
ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه
العقل ويرتضيه لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه ونحو كسى الخليفة الكعبة خلاف
ما في نفس الامر فاشار ههنا الى ان التأول لا يختص باخراج الاقوال
الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرده

نوعيها

نوعيها نحو قول الجاهل ولقائل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل [illegible]
وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لامكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير عنه
ومع بعد في الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع في ان يشتمل التعريف على قيد يخرج
شيئين وكل منهما لفائدة خاصة مع اشتراكهما في فائدة اخرى يكون حصولها من احدهما
ومن الاخر فقط ولا يكون بذلك ازالة فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من
قوله عند المتكلم ولضرب من التأول لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في
الذكر والمقصود باخراج الكواذب وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو
قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود
ليست من دأب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المصنف بان المراد
بغير ما هو له عند العقل وفي نفس الامر يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن لا يعرف
حاله انبت الربيع البقل وخلق الله الافعال كلها واقتل الكافر بالتأول والفعل الى
اسناد الى السبب لانه اسناد الى ما هو له في نفس الامر وبالجملة ان اراد بغير ما هو له
في نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكرت وان اراد عند المتكلم في الظاهر بتاويل
في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم والظاهر
وصار قوله بتأول حشوا لغوا ولا اسناد واخراج نحو قول الجاهل اليه ما سواه [illegible]
بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم الشامل لما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له
بوجه ما اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر ليخرج نحو قول
الجاهل والاقوال الكاذبة لكن لا اسناد فيها الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي الكافر
الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله بتأول وبقي التعريف سالما فيخرج جميعها

عنه وبه حمل عليه نحو قول الدهري والمعتزلي انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها الا
لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع البقل فاول مثالين
يظهر انه حقيقة لكونه الى غير ما هو في الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل فاول
عند اخفاء حاله من الدهري والاظهار انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب لانه
الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لان الظاهر لا يخفى الا عن كافر وقد بين ان نحو ذلك
حقيقة لجواز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او
الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبيان تحققه ولا يلزم من عدم تحقق الاخص
تحقق عدم ارادة الاعم منه وقد تبين ان الحق انما كان لازما من ارادة خصوص
لا مشاحة في ارادة العام لتوجه لكنه فان هذا المقام تستدعيه ابهامه ولهذا اي ولان
مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه لم يحمل نحو قوله اي الصلتان العبدي
اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي على المجاز اي على ان اسناد اشاب
وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره بل
لا نأول به بل حملا على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما استدل
لا اسناد لعلمه او لم يعتقد على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى
جذب الليالي في قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع من
ان رأت رأسي كرأس الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع اي بعد قنزع وهو الشعر المجتمع
في نواحي الرأس جذب الليالي اي مضيها واختلافها وفي الاساس جذب الشهر اذا مضى عامته
عامته ابطئي او اسرعي حال من الليالي اي مقولا فيها ذلك ويجوز ان يكون الامر بمعنى الخبر وقوله
ان يكون مقطوعا عن الاول نحو ما شئت ابطئي بها الليالي خلافا لبعضهم اي ايضا بعد ذلك

ولا بالمجاز خبر ان يكون متعلقا باستدل عقيبه اي عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع
افناه اي ابا النجم او شعر رأسه قيل الله اي امره وارادته للشمس اطلعي اي قوله اطلعي
اي قال ارجعي فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني فيكون
اسناد ميز الى جذب الليالي بتأويل بناء على انه زمان او سبب واقسامه اي المجاز العقلي اربعة
لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما حقيقتان لغويتان نحو انبت الربيع البقل او
مجازان لغويان نحو احيا الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج
القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحياة
وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب
الزمان ازدياد قواها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون
حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان
فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيا الارض الربيع في عكسه وبهذا التقسيم
اولا وبالذات والاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يجب
الواقع كما هو عليه لان الاسناد اما حقيقة او مجاز
على ان ما عدا من اجتماع مجازين او حقيقتين او مجاز وحقيقة في كلام واحد وان كان
ووجه الانحصار في الاربعة على ما ذهب اليه المصنف ظاهر لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او في معناه
فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز وفي قولنا زيد نهاره صائم انما يجب
اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا انبت الطبيب ملاحظة المجاز اسنادا
لا اسناد في الواقع الا المذهب فيه اشكال وهو اي المجاز
العقلي في القرآن كثير واذا تليت عليهم آياته اي آيات الله زادتهم ايمانا قوله

[illegible]

او يكون قولا ... لا اقتباس وان المعنى اذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا ولعدم
يكون قوله بالمجاز ... والاولى ان ... ان زادتهم ... اسناد الايات مجاز لانه فعل الله
واسنادها الى الايات بسبب انها ... يذبح ابناءهم نسب التذبيح الذي هو فعل الجيش الى فرعون لانه آمر
ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله حقيقة الى ابليس
لان سبب الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين
يوما نصب على انه مفعول به لتتقون اي كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر
يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة
الهموم والاحزان فيه لان الشيب مما يتسارع عند تفاقم الاحزان ... او عن طوله وان الاطفال
يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي
ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة وهو غير مختص
بالخبر لانه يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد الخبري بل
يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا وقوله تعالى فلا يخرجنكما من الجنة فتشقى
لان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا الاخراج فعل الله وابليس سببه وكذا لينبت
الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند فيه الامر او النهي الى ما ليس المطلوب
صدور الفعل او الترك عنه ... ولا تطع امر فلان ... وكذا ليت
النهر جار واصلاتك تأمرك ... ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة
عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول
ابي النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه
المذكور مع المسند عقلا اي من جهة العقل بحيث لا يدعي احد من المحقين والمبطلين

انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة
اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند فان قيام المسند بالمسند اليه ... صدوره عنه
وحده او بجنده ... وصدوره عطف على استحالة اي وكصدور الكلام
عن الموحد في مثل اشاب الصغير ... بالمذكور وان كان الدهري المبطل يدعي ...
في مثل اشاب الصغير البيت وانبت الربيع البقل فهذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان
اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد ... لكن ... عقلا
اليه كثير من ذوي العقول ... الى ابطاله الا الدليل ومعرفة حقيقته يريد ان الفعل في
المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة
... هو الفاعل او المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان
يكون له حقيقة ... المسند الى ما هو له قطعا ... المجاز ... لا بد له من موضوع له
اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة ... فاعل
او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي
فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتأمل كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني
الله عند رؤيتك وقوله اي قول ابن المعذل يزيدك وجهه حسنا ...
وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه ... من دقائق الحسن
والجمال ... وقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان اي اقدمتني
نفسي ... لاجل حق لي عليه ... جاءت بي اليك ...
... ضربة ...
... نوع ...

[illegible]

بلا بانية الانس ويرد ارد على الشيخ عبد القاهر وتوضيحه حيث قال اعلم ان ليس بواجب
هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صار حقيقة كذا في قولك
ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على فلان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع
في وجهه ويزيدك ان تزعم ان له فاعلا في التقدير تقل عنه الفعل فجعله للهوى ولو وجهه فان
اذن انما يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على حقيقته فان القدوم موجود
حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجاز
فيه نفسه فيبقى الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة في تحقيق الامر وقال الامام
الرازي فيه نظر لان الفعل لابد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل
فهو ان كان ما اسند اليه فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكره اي المجاز العقلي السكاكي
وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل
بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله
واهبا اليه ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد
المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه
المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت
بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة
الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره
فعلى هذا المقال يجب ان المراد بالعيشة هو الشخص المتحقق بقرينة نسبة الرضا اليه وكذا
المراد بالامير المدبر للاسباب الذي هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه واما فعل ان
نسبة الفاعل المجازي الذي قد ذكر بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم تفرده بالذكر

وينسب

٢٧

وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان
المراد بعيشة في قوله فهو في عيشة راضية صاحبها لما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة
بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرنا ذلك وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا فهو في صاحب عيشة
وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص دافق اي ماء الحياة في قوله خلق من ماء دافق
ويستلزم ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو نهاره صائم
لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار فلان نفسه ولا شك في
صحة هذه الاضافة ووجوبها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله لكان اخصر
او قوله فنام ليلي وتجلى همي كان اوضح للسبب لان قوله نهاره صائم مما يناقش فيه بان الا
الاضافة فيه واشتراك نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن لا مناقشة في امثال بعض
تحصيلها ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان
المراد به حينئذ هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو
انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي فيه
الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجاز
الا عند ورود اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع عند القائلين بذلك
من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة
بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم والجواب ان مبنى هذه الاعتراضات
على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة
وهو وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل
الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال

السكاكي في حقيقة ايّاك في لهم المنية لها السبع مراد فاله بادعاء تاويل وهو ان المنية [illegible]
في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال الخصم اراد بالمنية السبع بادعاء السبعية
لها والكار ان يكون شيا غير السبع وحينئذ يكون اراد بنبشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها
وبالنهار الصايم بادعاء الصايمية له لا بالحقيقة حتى يلزم [illegible] ويبطل الاستعارة [illegible]
الامر بالبناء وايا ما كان [illegible] لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العقلاء [illegible]
المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله [illegible] حقيقة حتى يتوقف على السمع [illegible] اراد به حقيقة
هو الربيع لكن بادعاء انه قادر [illegible] من قبيل المبالغة في التشبيه وبهذا ظهر [illegible]
في الاستعارة بالكناية اعتراض [illegible] نذكره في علم البيان ان الاسناد [illegible] ولا [illegible] ما ذهب
اليه يستلزم نحو نهاره صايم وليله قايم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الطرفين [illegible] على
ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال ان نحو
رايت بفلان اسدا او لقيني منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا
لا نم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان
صريحا [illegible] الاسد او [illegible] وبدليله انه جعل [illegible] قوله قد زرّ ازراره على القمر
من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين [illegible] ان المراد بها هنا [illegible] صايم مطلقا وغير
[illegible] من غير اعتبار كونه [illegible] او غير صايم [illegible] على مراد السكاكي
بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما هي في [illegible] التشبيه والمعنى
فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راضٍ صاحبها بها والمراد بالنهار الصايم
مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى الاسم
فانظر الى ما ارتكب من التمحلات المستبشعة وحمل الكلام الذي هو من البلاغة

بكان

بكان على الوجه المستنزل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز ولغيره حقيقة
وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو الباني حقيقة [illegible] لم يكن الا حقيقة
ولا مجاز الا ترى انك اذا اطلقت الاسم [illegible] لا يكون الامر للمجاز [illegible] قطعا وعن الرابع
بان التوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكي ممن يجوّز اطلاق الاسم على الله من غير توقيف
ولهذا صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين
بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شايع في كلام
من غير توقيف **باب** احوال المسند اليه اي الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه
كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او
المسند مثلا لكونه مسندا اليه الحكم مؤكدا او متروك التاكيد وكونه مسندا اليه مقدما او [illegible]
او غير ذلك وسيأتي بيان [illegible] المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه فقدمه على سائر الاحوال
لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو متقدم على الاتيان [illegible] وجود حادث عن عدمه
[illegible] الامر [illegible] فاثبتا المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القراين والداعي
الداعي الموجب رجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو دون
الثاني قصد الى تفصيل الثاني مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال فللاحتراز عن العبث [illegible]
والقرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر [illegible]
الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما
في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك
او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ فيه ان الاعتماد عند الذكر على دلالة
اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه [illegible]

يفتقر الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت الى الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال

تخييل لان الدال حقيقة عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ

بالآخرة الى العقل فلا عند الذكر الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل لقوله

فالكل ... تعليل لم يعلل انما تعليل للاحتراز والتخييل المذكورين او اختبار تنبه

السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام

صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا

له او تأتي الانكار اي تيسره لدى الحاجة نحو فاجر فاسق اي زيد ليتيسر لك ان تقول

ما اردت به زيدا بل غيره او تعينه او ادعاء التعين او نحو ذلك كضيق المقام

عن اطالة الكلام بسبب ضجرة وسآمة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او

قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال اي هذا غزال ... ان يقول هذا غزال فاحذر

... او اتباع الاستعمال الوارد على ترك نظائره مثل

رمية من غير رام ... او على ترك ... على المدح او الذم

او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع وقد قالوا ...

ان يذكروا رجلا ... او يذكروا الديار والمنازل ... من شانه ...

... وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل ... اسناد الفعل

... بل القرينة الدالة على تعيين المحذوف ... الرابع ...

... لعدم الاحتياج ... ان يقول ... من ... وقد يكون

... الشيخ ... لا يمكن ذكره ... ان هذا ...

... او الطائفة ... الذكر او على ...

لا حينئذ لا يقدر المتكلم على اجرائه على اللسان او لا يقدر السامع على سماعه ... او اطلاقه

... عن الواقع ... بالنسبة الى ... ان يجري على لسانه ...

... والتحاور ... واما الاكل لا يقدر على سماعه لا يحالته السامع والمحاور

واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضي للعدول عنه او الاحتياط لضعف التعويل على

القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه واولئك هم

المفلحون ... اسم الاشارة ... كما ثبت لهم الاثرة ... فهي ثابتة ...

... من الاثر ... بالمثابة التي ... لو انفردت كفت في ...

عبارته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام

يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي عصاي ولهذا اطال الكلام

... حيث ... وقد يكون لبسط الكلام في مقام الافتخار

والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال لك من ... فتقول ...

ابو القاسم محمد بن عبد الله ... من الاوضح وقد يذكر المسند اليه للتهويل ...

التعجب او الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار ...

... وما جعله صاحب المفتاح ... لا يكون ... المسند ...

وان ... بعينه نحو زيد قائم وعمرو ذاهب ... وقد عرض ... عليه

... قرينة ... عليه ان حذف ... وارادة تخصيصه ...

ذكره ... ان ... كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ...

... وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف ...

... وجوابه ان ... تحصيل ... قرينة الحذف ...

عام النسبة بل وقد قال انه قد يعلم منه ان المراد هو الحكم وان كان عام النسبة ولم يرد خصيصه
نحو من بعد الاسبعة الفاجر يعلم منه ان المراد كل احد ولا يقتضي بالقرينة سوى عامة
المراد وقيل المراد به تعليم ذكره واجبا لان الحكم واقتضى ما يكون امرا موجبا او
ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال … ان المقتضى اعم من الموجب والمرجح والاهم الحال
بيان وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة و …
تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة وهو معنى شيء بعينه وتقديم التعريف …
الذات من رأيه الافادة اشارة وتنبيه وقدمه في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان
الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك
لان الغرض من الاخبار لما هو افادة المخاطب الحكم او لازمه وهو انه حكم لا بد للحكم
بحكم الاول او بوقوع النسبة بين الطرفين بحكم ويشابهه علم بوقوع النسبة والحكم ان …
تحقق الحكم فمتى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند
تخصيصا ازداد الحكم بعدا الا ترى ان قولك شيء ما موجود وقولك زيد حافظ للتوراة
فائدة وذلك فائدة تقتضي الم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة وان امكن
ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خلق السماء والارض وقولك
رجلا يسلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي
بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة تتعلق بها اغراض مختلفة اشار
اليها بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف
واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان تستعمل
لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك الى غيره اي معين

الى

الى غيره اي غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب على البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم
لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اي تناهت حالهم في الفظاعة
في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها راء
دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب
بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها اي برؤية
حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف والاول اولى … وقد يترك الخطاب
مع معين الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا
بعينه بل تريد ان اكرم اليه او احسن اليه فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو
في القرآن كثير نحو ولو ترى اذ المجرمون الآية اخرجه في صورة الخطاب لما اريد العموم
فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه في صورة الخطاب
لان الخطاب وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام اي انما جعل … هذا الاعم
ارادة مخاطب معين لارادة العموم … وبالعلمية اي تعريف
المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته لاحضاره … اي
… احضاره اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث يكون متميزا
عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني في ذهن
السامع ابتداء اي اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب
نحو جاءني زيد وهو راكب باسم مختص به اي بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره
باعتبار هذا الوضع واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم او المخاطب واسم
الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره

بعينه ابتدا بالكلام والعرف لكن لم يلتفت هنا تحقيقا يسند اليه معاني كان قبل هذا الغ
مغن عن الاولين لان الاسم الحقيقي شيء معاني لسبيل العلم فكان لعد التسليم ان ذكر
القيد وانما هو لتحقيق مقام الثانية فلا يلتبس بان يقع جزء ما لصيغة الاحتراز عن جميع
والتنزيهات لا الكمال ان قوله ابتدا احتراز عن المضمر الغائب والمعرف بلام العهد
والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة الع
بالصلة لان لفظ ابتدا معه فوقف على ان يكون معنى قوله ابتدا انه لا يتنفس لمعنى
لا يتوقف بها العلم بالوضع على شيء آخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون
هذا القيد معنى قوله باسم حقيقي به وبعد القيدين التي يكون احترازا عن سائر المعارف وال
يكون لتحقيقه ما ذكرته لان النبي الحقيقي لمعاني انما هو العلم وما سواه انما
يستعمل في معاني فينبغي ان يعتبار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان ذكر
احترازا عن المضمر فانه في ثاني زمان ذكره كان سائر المعارف فانها لا تفيد اول زمان
ذكرها الاعلام فانها الكلية وانما وضعها الجزئيات المراد في الكلام انما يكون بواسطة
قرينة معينة لها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك والا
بينهما على التعيين ان الوجه ما ذكرناه اولا الى قوله على مفهوم الواحد فانه اصله الا الله حذفت
الهمزة وعوضت عنها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل
لكل شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما
كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سها الا ترى ان قولنا لا اله
الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم
المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم

من

من حيث هو يحتمل الكثرة والنية ثم المراد بالاله ان كان الكثرة اما المعبود بالحق فيلزم
استغنا الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة
فيجب ان يكون الا بمعنى المعبود بالحق والله علما للفرد الموجود منه وهذا المعنى لا مستحق
للعبودية له الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قوله
الكن فان الاشتراك بالمعبود بالحق ... الفرد الموجود والذي
كنا وقد ليس او تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة لمدح او ذم او لكناية عن معنى
يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا في القرآن ... بدل الى لهب اي جهنمي لان
انتسابه الى اللهب يدل على ملابسته اياه كما يقال ابو الخير وابو الشر واخو الفضل وهو
الى اللهب لمن يلابس هذه الصورة واللهب الحقيقي لهب جهنم فان الانتقال من ابي لهب الى
الجهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى الملزوم على اختلاف الرأيين
ولكن هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون العلمي
فهم تعبير وفي ذلك المعاني الاصلية ومجاراه على ان الكناية انما هو بهذا الاعتبار لا باعتبار
ان ذلك الشخص ... بسبب كان ... او زيدا او عمروا او غير ذلك
لو قلت هذا الرجل فعل كذا فاشير الى ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء ويجب ان يعلم
ابا لهب انما يستعمل بناء الشخص ... لكن ينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد
في معناه الموضوع له ينتقل منه الى طول القامة ولو قلت رأيت اليوم ابا لهب وا
شخصا ... الى لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رأيت حاتما ولا يكون كناية
في شيء فعلت هكذا ان هذا المقام من مزال الاقدام او ابهام استلذاذه اما العلم او التبرك
او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتبار الاعلام

في الاعلام و بالموصولية اي بتعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان الانسب ان يقول
علية ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين فلا
الموصول ثم الموصول وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا الحق عقيل الذي يوسوس ملتفة تحت
و تعريف المضاف و تعريف المضاف اليه وها ذكره في الاعرفية هو المشهور عن سيبويه على
الجمهور وفيها مذاهب اخر والمقام الصالح للموصولية هو ان يكون اعتبار الشيء بواسطة
جملة معلومة الانتساب الى المشار اليه بحسب المخاطب لان وضع الموصول على ان يطلق على
شيء باعتبار ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلهذا كانت الموصولات معارف
بخلاف النكرة الموصوفة بجملة فان تخصيصها بالصفة ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضرب
اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها
موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك وان كان مختصا بكونه مضروبا لك
لكن ليس بحسب الوضع لانه موضوع لان لا يختص بشيء بخلاف الموصولة فاذا قلنا
على ان تخصيص مضمون الصلة ونحوه معروف بها وهذا هو المقام الصالح للموصول ثم
قد اشار الى تفصيل الباعث له بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة
به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم
ايضا علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة جدوى
هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير
الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه اي راودت زليخا يوسف
والمراودة مفاعلة من راد يرود اي جاء وذهب فكان المعنى خادعته عن نفسه
وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد ان يخرجه من يده يحتال عليه ان

ان يغلبه و يأخذه منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف
وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز او من زليخا لانه اذا كان في بيتها وتمكن
مما يوجب قوة تمكنها من مراودته وقيل اجراؤها بادة علما وعدم الانقياد لها يكون
غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل هو تعداد زيادة تقرير المسند لان كونه في بيتها زيادة
تقرير لمراودته لما فيه من الاختلاط والالفة وقيل هو تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع
الاشتراك في زليخا وامرأة العزيز فلا يتقرر المسند اليه والانتفاء في هذا لا ينبغي
لا زيادة واحدة معينة مشخصة ومعاني هو نص في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام
في غير المسند اليه بيت السقط اعتاد ذكر الشيخ وكان صحيحا ونحن عليه من ضلال
اوله على عدم غوص من الغفار ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان الاية مثال
لزيادة التقرير فقط وانما هو من افضلها او اشهرها مثالا وكما بان التصريح بالاسم الانسب
قال او استهجان التصريح او ان لتقييد زيادة التقرير نحو وراودته الاية ثم قال او التفخيم
نحو التصريح باب من البلاغة واورد شرح يمكن مثالا لا لاخر ذكر زيادة
التقرير عن الحكاية فهم او التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فان في هذا التفخيم من الابهام
ما لا يخفى ومنه بطر المسند اليه قول ابي نواس ولقد نزهت عن الغواة بدلهم واختف
سرح الخفاجيب اسماعوا و بلغت ما بلغ امرا ابصاره فاذا اعصارة قد ذلك انام او
تنبيه المخاطب على خطاء نحو قول عبدة بن الطبيب ان الذين ترونهم اخوانكم
يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا او تصابوا بالحوادث ففيه من
التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني وجعل صاحب المفتاح
هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطأ ورده بانه

الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يقال يكون فيه ايماء الى الابناء بما يقتضيه عليه وهو انه آن الوقت والاذ
شاهقة اصدق علم الى انه اذا وقعت عند ذكرها ثانيا يتغير عليهم الخاطبون افهدوا اخلصنا ان
الذين يظنون انهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر ينافي الاخوة وينا
المحبة او الى الايماء والى وجه بناء الخبر اي الى طريقه تقول عملت هذا العمل على كل
جهته اي على طرزه وطريقته يعني تأتي بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه
من اي وجه واي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك فجعل
نائرة الخاطبة على وجه تنبيه المخاطب على خطأ انه كان علم البديع نحو ان الذين يستكبرون
عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس
العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسمائهم الاعلام ثم انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر
ربما جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشأنه اي شأن الخبر نحو قول الفرزدق
ان الذي سمك اي رفع السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد والعز
دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر
المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق بخلاف ما اذا قيل ان الله او
الرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء
ارفع منها واعظم او شأن غيره اي غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين
ففيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه من جنس الخيبة والخسران وتعظيم لشأن شعيب عليه السلام
وربما جعل ذريعة الى الاهانة لشأن الخبر نحو ان الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه
او لشأن غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد جعل ذريعة الى تحقيق
الخبر نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان في ضرب البيت

بكوفة

بكوفة والمراد حرة الجاه ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة
ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كأنه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر
الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض البعض بانه لا يظهر بينهما فرق فكيف يجعل الايماء
ذريعة اليه الا ترى ان قوله ان الذي سمك السماء البيت وان الذين ترونهم البيت
فيه ايماء من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطاء كما في قوله فتامل في
هذا المقام فانه من مطارح الانظار والفاضل العلامة قد فسر هنا تحقيق الخبر
بالايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب بعد الطلبة فقوله ان الذين اتخذوا العجل
وربما العلم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا الاعتبار اي لطيفة ربما جعل ذريعة الى
كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا ايماء الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه
الامر في ان الذي سمك السماء وان التي ضربت وان الذين ترونهم لعدم تحقق
السببية وهو لم يعرف ان الكلمة من الكلام تفسير الوجه بالعلة لكن
مقرونا بالاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اي على ابراز المسند اليه موصولا
بغير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الامثلة المذكورة ايماء وسوق الكلام يبادي
خلاف هذا الرأي عند المنصف وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم او التحقير او
الترحم او غير ذلك كقولك ان جاءك الذي اكرمك او اهانك او الذي سبا اولاده و
امواله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطائف هذا الباب
لا تكاد تنضبط وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراده اسم الاشارة فيه صلح المقام
له وانفصاله عن غيره اي المقام الصالح له وهو ان يصح احضاره في ذهن السامع
بواسطة الاشارة اليه حسا فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى المشاهد

محسوس قريب او بعيد فان المحسوس بالبصر ... او الاحساس محسوسا

وشاهده بالبصر وكان هذا ونحوه من الاشارة بمنزلة الحسية واما الوقف على

او ادعاء نحو اشار الى القصيدة بقوله لتمييزه اي المسند اليه اكمل تمييز كقوله اي ابن

الرومي هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او على الحال في محاسنه من نسل شيبان بين

الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر

او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اي الفرزدق اولئك اباي

فجئني بمثلهم هذا الامر للتعجيز كقوله فاتوا بسورة من مثله اذا جمعتنا يا جرير

المجامع او بيان حاله اي المسند اليه في القرب او البعد او التوسط كقولك هذا او

ذلك او ذاك زيد واخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان

قلت كون هذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة فلا

ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد قلت كثيرا

ما يبحث عن الحقائق كاكثر مباحث التعريفات والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان

اللغة تنظر فيه من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان

قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور

المعبر عنه بشيء يوجب تصوره على اي وجه كان ولو سلم فذكره هنا ليتم ... توطئة

لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو

اهذا الذي يذكر الهتكم وهو يقصد به تحقيره لقرب حصوله ومقصوره تحقيره نحو هذا ...

مخففا او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة

بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم ... ذلك ... او تحقيره

بالبعد

بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب

منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان

يحكى عنه اولا ثم يشار اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربني زيد ضربا فذلك الضرب

لان المحكي عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وقال هذا الضرب

اي هذا المذكور لكون قريب عهده وان كان غائبا لكنه ذكره جرى عن قريب فكانه

حاضر وقد يذكر معنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لا فعلن

كذا لان المعنى غير مدرك بالحس فكانه بعيد او التنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة

للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد الاوصاف على عقب المشار اليه يقال

عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء وتقول عقبته بالشيء اذا

جعلت الشيء على عقبه على انه اي للتنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اي بعد

اسم الاشارة من اجله اي من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين

يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك

هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان

بالغيب واقامة الصلاة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورده اسم الاشارة

تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا

والفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة اولانه لا يليق الا ...

سوى الاشارة بهذا المقام ... وباللام اي تعريف المسند اليه باللام

للاشارة الى معهود اي الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان

او اثنين او جماعة يقال عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره

اللام فيها في الانثى للعهد الحقيقي لتقدم ذكرها في قوله تعالى قالت اني وضعتها انثى وفي الذكر للعهد التقديري لانه لم يتقدم ذكره صريحا ولكن تقدمت قرينته وهو في قوله تعالى نذرت ٥٢

صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبت امراة عمران
كالانثى اي كالانثى التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى
قالت رب اني وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية
في قوله تعالى رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث
لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون
الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقراين نحو خرج
الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد
يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما في وصف اسم الاشارة وهو اسم الاشارة نحو يا
ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما
صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من امراة وهذه اللام الداخلة على المعرف
نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد ونحو ذلك لان التعريف
للماهية وقد ياتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن
لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع
للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في
الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على
كل جزئي من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث
هي بل من حيث الوجود لا من وجودها في ضمن جميع الافراد بل في بعضها كقولك ادخل السوق
حيث لا عهد في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرناه وحقيقته انه موضوع
للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة

موجودة

موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة
كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا
فاسد موضوع لواحد من احاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على الاصل واسامة
موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن فاذا اطلقته على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم
من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا وكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم
بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به
نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة
فالمجرد وذو اللام اذا بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان ولهذا
اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني لعدم اعتبار القرينة وان كان يجري عليه
احكام المعارف من وقوعه مبتدا وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو
ذلك لعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم الى ان حكموا عليه بانه معرفة
فالكلام او نعلم مما ذكرناه من تقرير كلامه ان المعهود الذهني في قوله وقد ياتي الا
المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى المطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ
الايضاح ولكونه بهذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجملة
كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل
[illegible] الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان
قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان لانه معرف
وان كان فيه حرف التعريف فليس له معين كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام
في المستضعفين حرف التعريف لما تذكره عن قريب ان كان اسما موصولا [illegible]

هذا ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشاف
ان الذي الحمد عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة
النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم
الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق ورايت اسامة مقبلة الحقيقة
هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلي في الجزئي ان
يكون اللفظ الموضوع للماهية [illegible] ذلك المعنى وقصد ارادته منها واما اذا اطلقت
المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت منه الحقيقة ولزم من ذلك التعدد
باعتبار الوجود والقرائن الخارجية فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيجيء هذا في بحث الحقائق
وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير
باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد
بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره
وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد
او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان
يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف في حيث يطلق اسم الجنس على ما يفيد الاستغراق
كما ذكره في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر [illegible] للجنس وفي قوله تعالى [illegible] ان الحمد لله
ان اللام للجنس [illegible] وكثيرا ما يطلق على ما يفيد [illegible] والحقيقة كما ذكر
ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق واعلم ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق
على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة
ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي

ونحوه

ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على
كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى النكرة والاختلاف في تمييز بعضها عن بعض الا
في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي هي لم يتميز من [illegible]
التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد بها
الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز من تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال
الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف
العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف
الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والحضور باعتبار كونها حاضرة في الذهن [illegible]
المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار التعيين باعتبار العهد وهو اي
الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب
والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ
بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم
عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول
اسم موصول لا حرف تعريف [illegible] غير الحارث فكان التمثيل مبنيا على مذهب [illegible]
انما هي في اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة
الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس بمعنى الحدوث من نحو المؤمن
والكافر والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقا
وكلام صاحب الكشاف وفي المفتاح ينفصح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تمثيل مطلق
الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا [illegible]

الذين يأتونك الا زيدا والضرب القائمين الا عمرا ولهذا قالوا واستغراق المفرد شمول
كان يقع في النوادر وغيره أشمل من استغراق الجمع وتحقيقه انه يتناول كل واحد واحد
من الافراد واستغراق الجمع انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد
والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه
لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانما اورد التمثيل بلا التي لنفي الجنس لانه نص في
الاستغراق وبيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق
ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه
يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الاثبات ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا
كثيرا في المبتدأ نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت و
[illegible] نحو يا ايها [illegible] وقيل [illegible] اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني
من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما جاءني رجل
او لا رجل في الدار بل رجلان والى هذا اشار صاحب الكشف حيث قال ان قراءة لا ريب
بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد
اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى باللام الاستغراق يشمل الافراد
كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير
في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اني اعلم غيب السموات والارض وعلم آدم الاسماء كلها
واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد
وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا صح بلا خلاف نحو جاءني القوم او العلماء
الا زيدا والا الزيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا [illegible]

منفصلا فان قيل المفرد يقتضي استغراق الآحاد والجمع لا يقتضي الا استغراق الجموع حتى ان معنى
قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من
الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين اليه لان الواحد مع آخرين
اخرين من الآحاد والاثنين مع واحد اخر منها جمع من الجموع ضرورة فالغلبة الحكم على ما ذكر
فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم لمجموعها دون كل فرد فرد حتى يصح
جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه فهو ممنوع بل هو اول مسألة [illegible]
ما ذكره صاحب المفتاح في قوله رب اني وهن العظم مني من انه ترك جمع العظم الى الافراد
لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا [illegible] مقبول ومن الجمع [illegible] بوهن البعض دون
كل فرد فرد ليصح الجمع والوهن الصيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن
لبعض من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لا نم صحة قولنا وهنت
العظام باعتبار وهن البعض دون كل فرد بل الوجه في افراد ما ذكره صاحب الكشاف
ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام
واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى آخر وهو انه لم
يهن منه بعض عظامه ولكن كلها حتى كأنه [illegible] لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان اصابه الوهن
ليس هو بعض العظام بل كلها فيكون [illegible] شك في الشمول والاحاطة لأن
القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان
وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح
صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتعارض
بين الكلامين واضح وتوهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشف انه لو جمع

ان قصد الا ان بعض عظماء عالم ليس الذهن ولكن الذهن انما التفت الفاهمين
حيث بعد كل والبعض لغير فاردنا كالواحد والاثنين ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم
وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما يعرفه من تتبع
علم الاصول والنحو وكلام في الكشاف والمفسرين به حيث قال في قوله تعالى والمحسنين
المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر
ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى
رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم لغيره لو افرد لتوهم انه اشارة
الى هذا العالم المحسوس انما جمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى على فاهم
ما قيل ان مراده ان المفرد وان كان يحتمل لكنه قصد به الى معنى آخر وهو التنبيه
على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد لم يفد شمول الاجناس وذلك لان
اداة التكون الجمع مفيدا لتعلق الحكم بكل ما سمي به فرد فكيف يكون العالمين متناولا للكل
جنس مما سمي بالعالم فيدل الا باعتبار الابراز والا فلا دلالة لقوله ليشمل كل جنس مما سمي
على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين مما يختلف فيها وان الجمع يحتاج المقام
وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد
تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا كما قرره الائمة وشهد به
الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفضه جميع ذلك بكلام
صدر عن صاحب المفتاح ثم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس بانه
المفرد مع ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد وكل
في قوله فما فدان ياكل الذئب وفي الجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه

لا

لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في
جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف في نحو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها
مثل قولهم بنو فلان قتلوا اذ يراد انما قتله واحد منهم فان قلت قد روي عن ابن عباس
ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف بانه اذا اريد بالجنس والجنسية قائمة في
وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه الجنسية من الجموع
قلت هذا الكلام مبني على ما يعد المعنى عند البعض من ان الجمع المعرف باللام يعني كل جماعة
جماعة اورده توجيها لكلام ابن عباس رضي الله عنه ولم يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح
خلافه غيره والكشف الطيب يشهد بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مع
الانظار ومطارح الافكار لم ارث فيه لا من الفضلاء احدا ما وكفت دون الوصول اليه
الحق اقدامهم ولما كان بين مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه
والمستغرق يدل على تعدده والوحدة والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه
بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف
النفي ولام التعريف انما يدخل عليه في حال كون الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة
على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانه امتنع وصفه بنعت الجمع
نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف
الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور
وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اخلاق
ونطفة امشاج فلان الثوب مؤلف من قطع كل منها خلق والنطفة من
كل منها مشيج فهو صفة لكونه اي بوصف مجموع الاجزاء لانه بعضه منها والاضافة اي الى

المسند اليه باضافته الى شيء من احضاره في ذهن السامع لانها اخصر طريق الى احضاره نحو هواي اي مهويي وهذا اخصر من الذي اهواه
ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اي مبعد ذاهب في الارض وتمامه جنيب
وجثماني بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد
ولفظ البيت خبر ومعناه تاسف وتحسر على بعد الحبيب وتضمنها تعظيما لشان المضاف
اليه او المضاف او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي
الثالث عبد السلطان عندي تعظيما للمتكلم بان عبد السلطان عنده وهو
كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد
او غيرهما او تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او المضاف اليه نحو ضارب زيد
حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد او نحو ذلك كاغنائها
عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه
يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو علماء البلد حاضرون
او غيرهم وانا نهم نحو علماء البلد فعلوا كذا او ذلك او الحكم او لحاجة نحو
السوق او لتضمنها الاضافة تحريضا على اكرام او اذلال نحو صديقك
باكيا ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فانه لما نهى
المراة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد او تنفيرا
او استهزاء ومنه نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبار لطيف مجازي
وهو الاضافة لادنى ملابسة من غير تكلف واضمار نحو كوكب الخرقاء او لانه

لا طريق

اضافة الكوكب الى الخرقاء بادنى ملابسة فانه ظهر في ايام هذه الامراة تتطلع خللها
في الايام القريبة لايام الشتاء كذا لا يرى الكوكب يطلع في هذه الايام فلهذا اضيف اليها

لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد لكنا او للافادة الاضافة معنية وتعيينا
كقولهم ذلك على عز الامر الذي من اخبرنا بتحقيقه وقولك ان الكلام اطول
حاملا للمعنى الحقيقي والقرينة فاذا اضيف الاضافة بها من خواص المسند وهنا النوع علم
القصد به الى الجنس او معظم نحو قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه على ما هي الا انه
الله تعالى واما تنكيره فللافراد اي تنكير المسند اليه للقصد الى فرد غير معين مما يصدق
عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اي القصد الى
النوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس
وهو غطاء التعامي عن آيات الله وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم
بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لان الغطاء بحال لا يعرفها غير الادراك والتعظيم
او لا يعلم او لا يعرف حاله ويه او التعظيم او التحقير بمعنى انه ارتفع شانه او انحط الى
حد لا يمكن ان يعرف كقوله اي قول ابن ابي السمط له حاجب اي مانع عظيم في كل امر
يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرف اي الاحسان حاجب اي مانع حقير فكيف بالعظيم
كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر والفرق بين
التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير باعتبار الكميات
تحقيقا او تقديرا كما في معدودات وموزونات واكثر ما يجيء في التحقير والتقليل
والفرق ان رتفعا وقد جاء للتعظيم والتكثير اليه نحو وان يكذبوك فقد كذبت
رسل اي ذوو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وآيات عظام هذا ناظر الى التعظيم
التحقير والتقليل اليه نحو اعطاني شيئا اي حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان
وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من

النوع حقيقة او تجوزا ولانه نبع عن التوالد مانع لقوله اولتعنت من زيد نوعا

لولا احتمال ان يكون الاسم الام لقوله فيه احترازا عن التنكير بنسبة الساقة الا بابين الكرتين

وجعل صاحب المفتاح التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير

واعترض عليه بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم

نفحت الريح اذا هبت اي هبة او من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة وجوابه ان ان

اراد ان البناء للمرة ونفس الكلمة مما يفيد افادة التحقير فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير

لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد من الاية مفهوم منهما

بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فهو ممنوع للفرق الظاهر بين نفحة من العذاب ونفحة

العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتحقير قوله تعالى اني اخاف ان يمسك

عذاب من الرحمن اي عذاب هائل او شيء من العذاب والاولى انه للتحقير المناسب للفظ المس

العذاب لا الرحمن على ترجيح الاكثر كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم

ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد ومن تنكير غيره اي غير المسند اليه للافراد او النوعية

نحو والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهي

نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو

النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب وصرح المصنف بانه من غير المسند اليه

لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد

شخصا او نوعا كقوله والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالافراد

مطلق التنكير ليصح التمثيل بالاية وبعضهم انه مسند اليه بتقدير اذ التقدير كل دابة

مخلوقة من ماء او ماء مخصوص خلق الله كل دابة منه وتعسف لا يقصد صاحب

المفتاح الا انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه وهذا او كذا

كثير قليله او للتعظيم نحو فاذنوا بحرب من الله ورسوله وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا اي ظنا

حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمصدر ههنا للنوعية لا للتاكيد

وبهذا يحمل التنكير على ما يفيد النوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك فلا ما وقع

بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي يلزم مثل هذا التركيب بان

المستثنى منه يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج

بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه بالاستثناء

الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا

ونظيره قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اي ما اغتره الا الشيب اغترارا الا ما ذكره

بعضهم من ان قولك ما ضربت زيدا الا ضربا من حيث توهم المخاطب ان يكون قد فعلت

غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد وما اشبهه فقد صار في هذا الاحتمال كالمتعدد

كالتعدد الذي هو للضرب وغيره من حيث الابهام فكانك قلت ما فعلت شيئا الا الضرب

ومن تنكير غير المسند اليه للتكثير وعدم التعيين نحو قوله تعالى او اطرحوه ارضا اي

ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل نحو قوله تعالى فيه ما يحيل الطرف الى

علام وهو ما تجود ونظر القمر واخذ بها اي لقد نزر من ضيعك وفو سائلك و

سبر من خيفان جودك وعطائك واعلم انه كما ان التنكير وهو في معنى البعضية

يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات

اراد محمدا عليه السلام ففي هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومنه قوله

بل يرتبط بعض النفوس حمامها اراد نفسه وقد يقصد التحقير ايضا بهذا الكلام ذكره الحماسي

والتقليل نحو هذا الامر يعني ابهامه واما وصفه اي وصف المسند اليه اخر اي ذكر النعت
ونحوه الفصل عن التكبير جرما عن ما يعني سبحان ذكر التكبير بيعقب التوليف وقد مر بالسكون
على التنكير يقول الا ان فيه الفصل وكثير من اعتبارات التوابع انما يذكر مع توابع الجمع
دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباره والوصف قد يطلق على
نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب هاهنا لئلا يحتاج الى [illegible]
واما الابدال منه يعني اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اي الوصف مبينا له اي
للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله
ونحوه في الكشف قوله اي قول هذا القول لا مجرد كون الوصف للكشف لا لكونه [illegible]
قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها ايتها النفس اجملي جزعا
ان الذي تحذرين قد وقعا الى قوله ان الذي يجمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا
الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا الالمعي والبابع الذكي [illegible]
ويجاما مرفوع خبر ان او منصوب صفة اسم ان او بتقدير اعني وخبر ان في قوله
بعد عدة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا فالالمعي [illegible]
وقوله الذي يظن بك الظن وصفه له كاشف عن معناه كما حكي عن الاصمعي انه سئل
عن الالمعي فانشد البيت ولم يزد عليه وفيه انه في الفكرة قوله ان الانسان خلق هلوعا
اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة
المنع عند مس الخير او مخصصا اي او لكون الوصف مخصصا [illegible] تقليل الاشتراك [illegible] والنكرة او رفع
الاحتمال في المعارف [illegible] التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرة نحو رجل عالم فانه
كان يحتمل [illegible] افراد الرجال [illegible] رجل عالم قلت ذلك الاشتراك او الاحتمال

وحقيقته

وحقيقته يعود من الاول والمتفقه بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال
الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره
فلما وصف به رفع الاحتمال او لكون الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني
زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اي زيد قبل ذكره اي ذكر
الوصف النعت [illegible] اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب
يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف ولكن [illegible] هذا انما يصلح الوصف مخصصا او موضحا
او لكان [illegible] الوصف [illegible] الاكثر كان [illegible]
وقد يكون الوصف [illegible]
[illegible]
[illegible]
الوصف زيادة التعميم والاحاطة [illegible] ان الوصف قد يكون [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

في قوله تعالى وإن منكم لمن ليبطئن إن المقدر قسم بالله ليبطئن والقسم مع جوابه
صلة من والمراد أن الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق
والكذب ولا إشكال في تأكيد الأخبار والقسم جاء به والإنشاء إنما هو نفس الجملة
القسمية مثل قولك والله وأقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما أن الشرطية خبرية بخلاف
الشرط فإن قيل في كلام القاضي ما يشعر بأن وجوب العلم إنما هو في الصلة
دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أن
الصلة يجب أن تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل أنهم علموا ذلك بأن سمعوا قوله تعالى
في سورة التحريم قوا أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وإنما
جاءت النار ههنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة لأن الآية في سورة التحريم نزلت
أولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة
مشارا بها إلى ما عرفوه أولا قلنا لا يمكن أن يقال الوصف يجب أن يكون معلوم
التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك
بسماع من النبي عم والمشركون لما سمعوا الآية علموا ذلك فخوطبوا في
سورة البقرة وأما توكيده فللتقرير أي تقرير المسند إليه أي تحقيق مفهومه
ومدلوله أعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد
إذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند إليه أو حمله على معناه ومعنى
هذا أو أن أمكن حمله على دفع توهم التجوز أو السهو لكن فرق بين القصد إلى
مجرد التقرير والقصد إلى دفع التوهم على ما أشار إليه صاحب المفتاح حيث
قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد إلى مجرد التقرير كما يطلعك عليه

فصل

في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل وذكر الوعيد في شرح المفتاح أنه أراد مجرد تقوية
الحكم ولم يبين أن أي موضع من بحث التقديم والتأخير يطلعك عليه وهو قوله فيما سبق نحو
هو عرف والكذب أي أنت من أن تأكيد المسند إليه إنما يفيد تقرير المحكوم عليه دون الحكم
فإن قيل إنه لم يرد التأكيد الاصطلاحي بل مجرد التكرار نحو أنا عرفت وأنت عرفت
فإنه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا لا نسلم أن المفيد لتقوية الحكم هو التكرير بل التقديم
اللازم كما صرح به في نحو عرفت أنا وعرفت أنت تقرير الحكم وإنما هو
لمجرد تقرير المحكوم عليه على أن السكاكي لم يورد تحقيق تقوي الحكم في فصل التقديم
والتأخير مع الفعل بل في آخر بحث تأخير المسند إليه ولو سلم أنه أراد ذلك فليكن
قوله كما يطلعك إشارة إلى التحقيق فإنه ذكر نحو لا يكذب أنت مرادا به مجرد تقرير
المحكوم عليه دون الحكم كما يجعل تقويته في الابتداء كما سيأتي إشارة إلى هذا ولو
سلم فكان ينبغي أن يتعرض للتخصيص بل هو أولى بالتعرض لأنه الذي يعتبر فيه المسند إليه
مؤخرا على أنه تأكيد ثم قدم للتخصيص فالظاهر أن قول السكاكي إشارة إلى ما أورده
في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل من نحو أنا سعيت في حاجتك
وحدي أو لا غيري تأكيدا وتقريرا للتخصيص الحاصل من التقديم وإيراده في هذا المقام
مشعر بإيراده كلا الحكم مجازفة وكذا أشار إلى التأكيد الذي لدفع توهم الشمول
مع أنه ليس في شيء من التأكيد الاصطلاحي ولهذا غير أسلوب الكلام حيث قال مثلا
حاجة إلى حمل الكلام المشتمل على ذلك كيف وهو بعيد عن قول السكاكي في أمثال هذه المقامات
وبهذا يظهر أن ما يقال من أن مبنى كلامه أن تأكيد المسند إليه يكون لتقرير الحكم نحو
أنا عرفت أو لتقرير المحكوم عليه نحو أنا سعيت في حاجتك وحدي أو لا غيري غلط فاحش

عن ان يكون به غنية كما ذكر من الوجه الصحيح ودفع توهم التجوز اى التكلم بالمجاز كقو
قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وان
القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع السهو كقولك جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو
وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولا يرفع بهذا التوهم بالتاكيد المعنوي وهو ظ
او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم
لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من
الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله
واحد منهم وربما يجمع بين كلهم واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة
كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل
منهم بشأن وبهذا يرد [illegible] التفسير والنفرقة على التعيين كلا وانه لا اجمعون على كون
سجودهم في زمان واحد على ما توهم وهاهنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما
هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون
تاكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان
تأسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا يصح [illegible] الشمول [illegible]
وانه لولا ذلك لما فهم الشمول من اللفظ والالم [illegible] تاكيدا [illegible] او انه يمتنع ان
يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف الظاهر ويجوز ان [illegible] كلامه [illegible]
نحو جاءني الرجلان كلاهما فكونه لدفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص في مدلوله
لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان
يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا او انما [illegible]

ان يجاني رسولان كلاهما او نفس احدهما او رسول الاخر فلا يقال لدفعه جاءني الزيدان كلاهما
بل انفسهما او عينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والاخر شخص ثالث بعث معه ذلك
على ما يدفع بتاكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه اي تعقيب المسند اليه
بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد لان لا يلزم كون الثاني
اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا تنحصر في
الايضاح كما ذكره صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت
الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما يجيء الصفة لذلك وفي
في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد وفائدته وان كان [illegible]
[illegible] ان قد سمع بهذه الدعوة وسماع ويحتمل فيه اهل التحقيق الاشتباه
فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم المتبوع ان يكون
مختصا بالمتبوع ما ذكره [illegible] الطيران الطير عطف بيان
وكذا كل صفة جرى عليها الموصوف نحو جاءني الفاضل الكامل زيد فالاصل ان الاسم
فيه عطف بيان لما فيه من الايضاح ما في الصفة الجارية وفيه اشعار بكونه [illegible]
الصفة فان قلت قد اورد [illegible] في قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد
في باب الصفة وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكي في باب عطف البيان
مصرحا بانه من هذا القبيل فالحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه
عطف بيان [illegible] لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان
وصفا [illegible] ويكون المراد في هذا البحث [illegible]
انسان وحيوان في بحث التاكيد [illegible] السكاكي ويكون مقصوده انه وصف [illegible]

في به لا الجمع والتقرير للشاء وكيد مثل امس الدابر عاما ووقع في كلام النحاة
وتقرير ذلك ان لفظ الالهين حامل لمعنى الجنسية اعنى الالهية ومعنى العدد اعنى الاثنينية
وكذا اللفظ الاله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول
النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الوحدة
من الاله لا اثبات جنسه فوصف الالهين باثنين والاله بواحد ايضاح هذا
الغرض وتقرير او بهذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل
لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت
الدلالة على ان المعنى منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده
هذا كلامه وفيه انه اكده اي تورده وتحقيقه ولم تقصد انه تأكيد صناعي
لانه لا يلونه بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ محفوظة كما وقع في شرح المفتاح
من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونفخة واحدة من
التأكيد الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه عليه بما اورد في المفصل
نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان كلا من اثنين
وواحد وصف صناعي البيان والتقرير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض
ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة
لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف
فالاثنان يشتركان في الوصف فيهما البيان ويفترقان من حيث ان في الهين
اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في
الارض وطائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير

هذا

هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمنصف وبه تبين ان الاختلاف بينهما بين
صاحب الكشاف وصاحب المفتاح ونص على ما توهم القوم واستدل العلامة
في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل
على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب
ولم يذكر اثنين وواحد ليدل على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما ليكونا
وصفين بل ذكر للدلالة على ان القصد من متبوعهما الى احد جزئيه اعني الاثنينية او الوحدة
دون الجزء الاخر اعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان
لا صفة واقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا حصر فيه الا ان يعرف
على شيء من الصفة الا انها البتة يكون للتخصيص او لتوكيد او مدح او نحو ذلك وان
اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض منه دلالة على شيء اخر كالتخصيص
والتأكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية و
الوحدة ويكون الغرض منه هذا بيان المقصود وتقريره كما ان الدابر ذكر ليدل على المضي
الدبور والغرض منه التأكيد بلا كلام كذلك عند التحقيق الا ترى ان السكاكي جعل
من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال واما انه
ليس ببدل غلطا فانه لا يقوم مقام المبدل منه كما لا يخفى اذا ذكر صاحب الكشاف
في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان الجن شركاء مفعولا جعلوا او الجن بدل
من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولك وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال
الادعى انه بدل كلا انه المقصود بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ الاثنين من الاله
على ما تقرير وهو اما الابدال منه اي مما قصد اليه في هذا الاعتبار من المقصد البيب

هو المبدل منه وهو بالنظر الى الاول حيث يجعلون الفاعل في جاءني اخوك زيد هو الاول
والاول فالمسند اليه عند التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة
التقرير نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات
المبدل منه وان كان مفهومهما متغايرين وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض
وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه فان لم يكن مفهومه بعضا
من مفهومه نحو رأيت الرجلين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض
لان ما يصدق عليه اثنين هو عين ما يصدق عليه الرجلين وسلب عمرو ثوبه في
بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه
مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه مشعرا به اجمالا
ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره
منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع
في فصيح الكلام فان قلت لم قال هنا لزيادة التقرير وفي التوكيد للتقرير قلت
قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه في الكلام وهو من اضافة
المصدر الى المفعول او الاضافة البيانية اي الزيادة التي هي التقرير زيادة التقرير
التي هي التقرير والنكتة فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير
زيادة تقصد بالتبع بخلاف التاكيد فان المقصود فيه نفس التقرير وبيان التقرير
في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط الذين
انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان
الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال

بيان فان المتبوع يشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما في البعض فظاهر
واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع
نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه
او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل
البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير
بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان
يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما العطف اي جعل
الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد
وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو للجمع
مطلقا اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تاخر او
معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه
تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجمل او لتفصيل
المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الاخر بعده مع مهلة او بلا مهلة
كذلك اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة
وما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاءني القوم حتى خالد فالثلاثة
تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ملاحقة الفعل
للتابع بعد حصوله للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم ان فيه دلالة
على ان ما قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا الا ان تبلغ ما بعدها والنحاة ان يعتبر
في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر

الترتيب الخارجي لجواز ان يكون على خلاف الفصل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء
الاخر فمعات كل اب لم يتخيل ادهم اوقع انقاذها مجال الكامل حجرا اونجا او
في زمان واحد نحو جاء القوم حتى خالد او جاؤك معا ويكون خالد افضلهم
او اقواهم حتى تفصيل المسند في اختلافه بعبرة الذهن تعلقه بالمتبوع اولا
وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان حق العطف
على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن
ان يقول او لتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا
دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة
الامر انها من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء او نفيه فهو الغرض الا
وهو الموضوع الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه فقال كلام
نحو جاءني زيد فعمرو ويكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة
كانه معلوم ان الجائي زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب فيكون العطف
لافادة تفصيل المسند لا غير وفيه لو قلت ما جاءني زيد فعمرو وكان نفيا لمجيئه
مجيء زيد ويحتمل انهما جاءا معا او جاء عمرو قبل زيد او بعده بمهلة فتراخى
فان قلت فيجئ العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل المسند نحو جاءني
الا كلا فات رب فان ثم اذا كان المعطوف واحدا قلت هذا في التحقيق
ليس من عطف المسند اليه لانه في معنى الذي ياكل فكل فيه قيام ولو سلم فلا
دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او رد السامع عن الخطأ في الحكم
الى الصواب ويسمى حقيقة قصر القلب نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك

دون زيد او انهما جاءاك جميعا او ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك
دون عمرو وكذا في الانتفاء والايقاع ولم يذكره المصنف ههنا لكونه مثل الافراد
الى المتبوع الا ان لا نفي الحكم عن التابع بعد ايجابه به ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه
عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو ولم يقع وهم
المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما وملائمة لانه لكن
وهو رفع توهم متولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهو صريح في انه
انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد
ان زيدا جاءك دون عمرو وعلى ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد
انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد فلم يتعلق به احد او صرف الحكم عن المحكوم عليه [illegible]
الى محكوم عليه اخر نحو جاءني زيد بل عمرو او ما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع
وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه
يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه ففي جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدمه
وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطعا واما اذا انضم اليها لا نحو جاءني ف
زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا واما النفي فالجمهور على انه يفيد
ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع ففي ما جاءني
زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد
انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة
كما في لكن وبهذا يشعر كلام الامام في بحث القصر وذهب المبرد الى انه بعد النفي يفيد
نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت او الحكم متحقق الثبوت له ففي ما جاءني

بل ما جاءني عمرو وعدم مجي عمرو متحقق ومجي زيد وعدمه مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق
فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور
ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقا
وفي المنفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبدل الغلط
قلت هذا معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط ايضا لا يقع في فصيح
كلامهم لانه انما وضع لتدارك مثل هذا الغلط او للشك من المتكلم او التشكيك
اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو وانا او اياكم
لعلى هدى او في ضلال مبين او التخيير او الاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو
والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز
فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث انه مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج وعدها السكاكي
من حروف العطف اي المفسرة والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها
ووقوعها بعد الضمير المجرور من غير اعادة الجار وبعد الضمير المتصل المرفوع من غير
تاكيد او فصل يقوي مذهب الجمهور وهذه انواع لا طائل تحتها واما الفصل
اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن
به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول
من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند
لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه
وقصره فيه لانه وغيره كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله
قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق

ان فائدته ترجع الى المسند لانه يجعل احدهما مخصوصا ومقصورا والاخر مخصوصا به
ومقصورا عليه فلتخصيصه اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه لان
معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا
يقال في تاكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه
بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه
وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور هو
المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره
وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل المسند اليه من بين
ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا المعنى مما يخفى
عليه الا من اصطلاحهم في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ومن
الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند
اليه على المسند كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم
المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين
هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم
الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون
تلك الحقيقة انهم مقصورون على حقيقة الفلاح لا يتجاوزونه الى صفة اخرى
وهذا غلط منشؤه عدم التدرب في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم
اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى اخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ في
دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكرت فيما قبل

مثلا فذلك هو البطل المحامي اي لا تتوهم ان البطل المحامي هو هو ولا تعتبر حصر البطل عليه
مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي وهل
حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال
ذلك له وفيه فان كنت تقصوده حق تقصوره فعليك بفلان يعني زيدا
فانه لا حقيقة له وراء ذلك وعلى هذا طريقه قولك هل سمعت بالاسد وهل
تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب الكشاف
انما جعل هذا معنى التعريف وفائدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه الآية
بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد
وايجاب ان فائدة المسند ثابتة بالمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان
الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من
عمرو وزيد هو يقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ألم يعلموا
ان الله هو يقبل التوبة هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد
اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على
المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو او قصر المسند اليه على
المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب
الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب السكر والشيب هما فالحياة هي
الحمام اي لا حياة الا الحمام واما تقديمه اي تقديم المسند اليه على المسند فان
قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانا نعلم
يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلت التقديم ضربان تقديم على

نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما بقي له مع التقديم
اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التاخير كتقديم المبتدأ على
الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان ينقل الاسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله
مبتدأ نحو زيد قام وتاخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه
من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف ههنا الضرب الاول وكلام الائمة
مشحون باطلاق التقديم على الضرب الثاني فلكون ذكره اي المسند اليه اهم
ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري
مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف
فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية من غير
ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم هذا كلامه ولاجل
هذا اشار الى تفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه اي تقديم المسند
اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ
ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضي للعدول عنه يعني ان كون
التقديم هو الاصل انما يكون سببا للتقديم في الذكر اذا لم يكن هو ما يقتضي
العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل
يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان رتبة العامل قبل رتبة المعمول كذا
كلما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله واما ليتمكن
الخبر في ذهن السامع لان في المبتدأ تشويقا اليه من هذا المكان صح
الكلام تطلع الى المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد الشوق الذ

او وقع في النفس كقوله اي قول ابي العلاء اخوكا من قصيدة يرثي بها فقيها
حنفيا والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني حيرت البرية في
المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني وفي ان ابدان الاموات كيف
تحيى من الرفات كذا في شرح السقط وقيل بان المراد الاله واختلف الناس
فيه الى الضلال وتاه ديني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به ويدل
عليه ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم عليه السلام لانه قد صلح
ولا يخفى ان [illegible] في بعضها الرمز لانه لا يناسب السياق
واما لتجهيل السرقة او لاستهانة للنفس او النظير كقوله [illegible] في دار كل والسياق
في دار [illegible] واما الابهام انه لا يزول عنها اي [illegible] او انه لتعظيم واما لنحو
ذلك مثل اظهار تعظيم نحو رجل فاضل في الدار وعليه قوله واجتنب
عنه او تحقير نحو رجل جاهل في الدار ومثل الدلالة على ان [illegible]
اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا تجدد الاخبار لتصدره كقولك
الزاهد يشرب ويطرب دلالة على انه تصدر الفعل عنه حالة على
سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه يدل على تجدد صدوره عنه
في الحال او الاستقبال وهذا يفهم من قول صاحب المفتاح او لان كونه
متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدأ وبالثاني
نفس الاخبار ورد بانه لا يفهم منه الا معنى خبر المبتدأ واعترض عليه بان نفس
الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا واجيب
اراد بذكره وقوع الخبر مطلقا اي اثبات وقوع الضرب مثلا فلا يتجه ما يقال

في احوال متعلقات الفعل انه لا ينوب عن اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه
السائل يقال وقع الضرب مثلا ثم لو قيل على الصحاح لانه ان التقديم [illegible]
في الدلالة على الاستمرار ربما انما يدل عليه الفعل المضارع كما ستذكره في بحث
المسند ان شاء الله تعالى لكون [illegible] ومثل افادة زيادة تخصيص كقوله
هي تتنزر بنا فلا نجدهم لسيوفا في [illegible] سيوف جلوس في مجالسهم [illegible]
وان ضيفوا اكثرهم فهم ضعوف والمراد هم ضعوف كذا في المفتاح اي لكل
المنشد او قوله هم ضعوف بتقديم المسند اليه فيقول اي هذا التقرير انه
باعادة لفظ [illegible] واعترض الشيخ بان كون التقديم مفيد التخصيص ممنوع
بل هو في الخبر فعليا على ما يجي في نحو انا سعيت في حاجتك والخبر هنا اسم
جامد لان ضعوفا جمع ضعيف بمعنى ضعيف واجيب بانه لا اشتراط النفي على
ان التغيير بالمصرح فيه وقوعه وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل
وما انا بطارد الذين امنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه بحث
لظهور ان الخبر في قوله فهم ضعوف غير مناسب للمقام واجيب بان ما
لا يريد بالتخصيص الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في قوله
واما الحالي زاد للخصوصية لذكر المسند اليه فهو ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند
اليه والمراد تخصيصه بعينه وهذا سديد لكن في بيان كون التقديم مفيدا
لزيادة التخصيص نوع خفاء عند [illegible] او ردها في دلائل الاعجاز كلاما
حاصله ما اشار اليه بقوله وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه
بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي مما يفهم من كلام

الشيخ وإن لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل بالحصر فيما إذا كان الخبر
نحو عرفت كذا وما أنت علينا بعزيز إن ولي حرف النفي أي إن كان
المسند إليه بعد حرف النفي بلا فصل من نحو ما هم وليك ذي قرب مسك نحو ما أنا
قلت هذا أي لم أقله مع أنه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور
وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا إلا في شيء
ثبت أنه مقول لغيرك وأنت تريد نفي كونك القائل لا نفي القول ولا يلزم
منه أن يكون جميع من سواك قائلا لأن التخصيص إنما هو بالنسبة إلى من
توهم المخاطب اشتراكك معه في القول أو انفرادك به دونه لا بالنسبة
إلى جميع من في العالم ولهذا أي ولأن التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل
عن المذكور مع ثبوته لغيره لم يصح ما أنا قلت ولا غيري لأن مفهوم الأول
أعني ما أنا قلت يفيد ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني
أعني ولا غيري نفي قائليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى
أن يؤخر المسند إليه ويقال ما قلت أنا ولا أحد غيري اللهم إلا إذا قامت
قرينة على أن التقديم لغرض آخر غير التخصيص كما إذا ظن المخاطب بك ظنين
فاسدين أحدهما أنك قلت هذا القول والثاني أنك تعتقد أن قائله غيرك فيقول
لك أنت قلت لا غيرك فتقول له ما أنا قلته ولا أحد غيري قصدا إلى إنكار
نفس الفعل فتقدم المسند إليه ليطابق كلامه وهذا إنما يكون فيما يمكن الكلام
كما في هذا الخلاف نحو ما أنا بنيت هذه الدار ولا غيري فإنه لا يصح
ولا ما أنا رأيت أحدا لأنه يقتضي أن يكون إنسان غير المتكلم قد رأى كل أحد

لأنه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب أن يثبت لغيره
أي على وجه العموم لما تقدم فلا أحد لأن المنفي هو الرؤية الواقعة على كل واحد
من الناس وقد تقدم أن الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه
الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لأنا لا نسلم أن المنفي هو الرؤية الواقعة
على كل واحد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد من أفراد الناس والفرق
فإن الأول لا يفيد السلب الجزئي فلا ينافي الرؤية الواقعة على كل أحد لا ينافي
إثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في
سياق النفي ولهذا حمله كثير من الناس على أنه سهو من الكاتب والصواب أحدا ما
رأيت كل أحد واعتذر عنه بعضهم بوجهين أحدهما أنه مبني على ما ذكره أئمة
اللغة من أن أحدا إذا لم يكن همزته بدلا عن الواو لا يستعمل إلا في كلام منفي
إن يكن ما أنا رأيت أحدا وأعلى من ذلك أنك رأيت كل أحد لأنه إيجاب
فلا يستعمل بدون كل والثاني أن أحدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه
وعود ضمير الجمع إليه في قوله تعالى لا نفرق بين أحد من رسله وفما منكم من أحد عنه
حاجزين وفسروه في قوله تعالى لستن كأحد من النساء بجماعة من
جماعات النساء وعدم جريان هذه الأحكام في كل نكرة منفية يدل على أن أحدا
ليس مبنيا على أنه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه البعض وظاهر كلام
الصحاح أنه بحسب وضع اللغة لأنه قال هو اسم لمن يصلح أن يخاطب يستوي
فيه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر وقيل هو مبني على أن أحدا اسم في معنى
الواحد لا يعبر به عن المجموع فيجوز أن يعتبر موصوفه مفردا أو متعددا وعلى

منكرا او مؤنثا اى احدا من الافراد او المثناة او الجماعات واو لكان هذا فى معنى
لصح ان يكون المنفى هاهنا ما رايت جميع الناس ويلزم المحال المذكور وكلا هما على
اهل الاستثناء بعبارة نحو ما انا رايت رجلا او ما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا
او غير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفى نكرة على ما سبق فلا يكون لخصوصية لفظ احد
وايضا يجوز ان يكون احد هاهنا مبدل الهمزة من الواو ومنه فى قوله تعالى هو
الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع ويكون المعنى ما انا رايت جمعا من الناس
والمنفى هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس فلا يحصل
المفهوم من نفى الرؤية الواقعة على كل احد نفى العموم الذى هو سلب جزئى وقولنا
ما انا رايت احدا او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفى الذى هو سلب كلى ويقتضيه
بالمقام فتقتضى ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعنى يجب ان لا يصدق على الغير
انه لم ير احدا وعموم الصدق عليه لا يقتضى ان يكون قد راى كل احد بل يكفيه ان
يكون راى احدا لان السلب الكلى يرتفع بالايجاب الجزئى لا بالسلب الكلى ليلزم
السلب الجزئى فيصح ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية وتم ما ذكره الا انه لا
يعقل التعقيب هو المفهوم الصريح واللازم امتناع ما انا ضربت زيدا الا انه لما
ضرب زيد يستلزم نفى الضرب الواقع على كل احد ويلزم المحال المذكور وتحقيقه
ان اقتضاء الملزوم بالنفى لا يوجب اقتضاء اللازم به لجواز كونه اعم وقال
الفاضل العلامة فى شرح المفتاح ان المفعول فى قولنا ما انا رايت احدا
لما كان عاما لوقوعه فى سياق النفى يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما كذلك
وهو انك رايت كل احد فى الدنيا لان الخطاء فى هذا المقام انما يكون فى

فى الفاعل ما حفظ كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفى من الفعل الواقع على المفعول
على الوجه المذكور متصفا باين المتكلم واى مخاطب ان عاما فعام وان خاصا
فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطاء فى الفاعل بحسب النفى بل
بخلافه واعترض عليه بعض المحققين بان الباقى بعد نفى الفاعل عما هو اهل
الكلام اعنى عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا انه
لم ير احدا من الناس مثلا فى ذلك لكنه اخطا فى تعيينه فزعم انه غيرك
وانت تشاركه الغير فنفيت وهمه وحصرت فى نفسك هذا السلب لكن عدم
رؤية احد من الناس اذ لو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا لم يكن الخطاء فى
الفاعل فحسب بل فى الكلمة الدائر فى هذا المقام على السنتهم وهو متفاد من
ومنشاؤها انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقدم المسند
اليه على الفعل وحرف النفى جميعا وتقدمه على الفعل دون حرف النفى عند قصد
التخصيص فجعلوا التخصيص فى نحو ما انا قلت كذا مثل انا ما قلت كذا او ليس
او قارورة كسرت فى الاسلام فنفوا الحصر لكنه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل
وحرف النفى جميعا فحكمه حكم المثبت بانه تارة للتقوى وتارة للتخصيص كما نذكر
عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفى فهو للتخصيص قطعا لكن فرق
بين التخصيص فى النفى فان قولك انا ما سعيت فى حاجتك عند قصد التخصيص انما
يقال لمن اعتقد عدم سعى فى حاجته لكنه اخطا فى فاعله الذى لم يسع فزعم انه
غيرك او انت تشاركه الغير وان قولك ما انا سعيت فى حاجتك فهو على ما
اشار اليه الشارح العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعى و... لكن اخطا

في فاعله الذي سبق فزعم انه انت وحدك او انت بمشاركة الغير فلا بد فيه من ثبوت
الفعل قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص قال
الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكان
اي انفراد في شيء ثبت انه مقول ولهذا لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان خاصا
في القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط وما انا اكلت اليوم شيئا وما انا رأيت
احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل
كل شيء يؤكل ورأى كل احد من الناس فنفيت ان تكون انت ذلك فاذا اعتقد
مخاطب من هاك انك ما قلت شعرا قط ولم تأكل اليوم شيئا ولم تر احدا
من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه غيرك او انت بمشاركة
الغير فلا بد وان تقول له انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا
ما رأيت احدا من الناس ويكون هذا معنى صحيحا اذا اعتقد ان الذي لم يقل
شعرا انا الاسرع لا باكل اليوم شيئا انا الذي لم ير احدا من الناس لان لاز
من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون قد
قال شعرا واكل شيئا ورأى احدا ولا يصح في هذا المقام ان يقال ما انا
قلت شعرا ما انا اكلت شيئا ما انا رأيت احدا الا انه لا يكون عند القطع بثبوت
الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص وهو يطرأ هذا بتقديم
على من اصاب في نفي الفعل اخطأ في نفي الفعل عنه فزعم انه غير المذكور وحده
او انه ذكره المذكور كما قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي مجيبا بالفاعل
فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاده ثبوت الفعل على الذي ذكر
مخطيا

مخطيا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او بمشاركة الغير فلهذا لم ولا ما انا
ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد
لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك لما تقدم وفي هذا
اشارة الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع
ما انا ضربت الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديم
الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي ان لا تكون ضربته فيجيء التناقض ماه
لا ما ذكروه لانا لا نم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه انه قد
سبق ان معنى هذا الكلام نفي تقديم المسند اليه وايلاؤه حرف النفي انما يكون اذا
كان الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا منفيا بينهما وانما يكون المناظرة في
فاعله فحينئذ في هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع
ضرب على من عدا زيدا مخطئا في اعتقاد ان فاعله انت فقصد رده الى
الصواب فكذلك ما انا ضربت الا زيدا لانه ينفي ان يكون انت الفاعل لا النفي
يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيد مسلم لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان ن
النزاع في هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد وانت قررته ونفيت ان يكون
فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا وهذا تحقيق ما ذكره العلامة في
شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينفي عنه الفعل المعين ثم الاستثناء فيه
نفي عن ذلك الفعل فهو بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى
ضرب معين بل يكون نفي الضرب مجملا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فمعناه تي
التوضيح لا يخفى انه لا يجوز ان يكون هناك ضرب واحد بعينه واقع على من عدا زيدا

والاخر على زيد ووقعت المناظرة في ذلك الواحد فمقتضاه ان المتكلم نفى عن نفسه واثبته للغير
فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي نوظر في فاعله ولا يلزم ان لا
يكون مضروبا له اصلا لانا نقول المنتقض بالا هو نفي الضرب الذي وقع المناظرة
في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنفيا عنه هذا محال وعندي ان قولهم نقض النفي
بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا احد [illegible] فيعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه
الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب
الذي يستحق منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من نقض
النفي في شيء كما اذا قلت لست الذي ضرب الا زيدا فكأنه اعتقد ان انسانا
ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان فقصدت ان تكون انت ذلك الانسان
واعلم ان ما ذكره ليس بمخالفة لهم في مجرد التمثيل بل لظاهر اثره في نحو قولنا
ما انا قرأت القرآن الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عندكم لجواز ان يكون
احد قد قرأ كل القرآن سوى سورة الفاتحة وعندهم يمتنع بهذا الاقتضاء ان
يكون الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروءة له وهذا محال والا اي وان لم يلي
حرف النفي [illegible] ولي المسند اليه المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص قطعا نحو
كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا او ان لم يلي حرف النفي بان لا يكون في الكلام
نفي اصلا نحو انا سعيت او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما سعيت
فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي واليه اشار بقوله فقد يأتي اي التقديم للتخصيص
ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم
مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم
ان

ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون
على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول بنحو
لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا غيرهما اي وما اشبه ذلك وعلى
الثاني بنحو وحدي مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك او نحو ذلك
لان الغرض من التاكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة
في الاول ان الفعل صدر عن غيرك وفي الثاني انه صدر عنك بمشاركة
الغير والدال صريحا ومطابقة على دفع الاول نحو لا غيري وعلى دفع
الثاني نحو وحدي دون العكس وقد يأتي لتقوي الحكم وتقريره في ذهن
السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى ان تقرر في
ذهن السامع وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل
ذلك وسبب تقويته تكرر الاسناد كما سنذكره في باب كون المسند جملة
وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي للتخصيص نحو انت ما سعيت
في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد يأتي للتقوي ولم يمثل
المصنف له لتفرع عليه التفرقة بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه محل
الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب
من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه تاكيدا ولذا ذكره بلفظ
كذا لانه لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب يفيد
نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد له على معنى ان المحكوم عليه بنفي
الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان عدم الكذب

في هذه الحالة التي التكلم فيها مسند الى غير الضمير واما اسند الى الضمير
على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب
منحصر فيه فليتأمل وكذا قولنا سمعت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص
ولا التقوي بل يفيد السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان
وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال او ليس اذا قلت
سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون ان عند
السامع وجود سعي في حاجته وقد وقع خطأ منه في فاعله فتقصد ازالته
الخطاء بل اذا قلته اي المثال الاخير ابتداء مفيدا للسامع صدور
السعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل
صح وانما لم يتعرض لنفي التقوي لانه انما اورد هذا الكلام في بحث
التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه والشارح
العلامة هنا اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو او النسيان
فالاليق بذلك النظر فيه على التعجب والتحير وذلك انه قال انك اذا قلت ابتداء
اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك
ليفيده وجود السعي منك صح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان بخلاف
ما لو قلت في الابتداء لا لافادة وجود السعي اولا في الابتداء انا سعيت
في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان اما الاول
فلان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطاء في الفاعل لا لافادة وجود
السعي فاذا استعملته لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم

المتمة

لازم معناه فيكون تجوزا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان
لم يعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرف ذلك واما الثاني
فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطاء
المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد
او الشركة فان كان قد نسبه الى الغير لساهلة كان تجوزا والا كان
سهوا او نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان على الاول من المتكلم
وعلى الثاني من المخاطب ثم بنى على كلامه ما بنى والشجرة

فدانا كاذب ولم يرد به رجل هو ام امرأة او اعتقد انه امرأة
[illegible] فقد لك او اعتقد انه فدانا [illegible] الا رجل ولم [illegible]
رجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان وانما لا بل الاخبار [illegible]
[illegible] بحسب التخصيص [illegible] رجل [illegible]
[illegible] الرجل لا من [illegible] كلام [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] المخصص [illegible] في كلام [illegible]
[illegible] الاخبار [illegible]
[illegible] الواحد [illegible] التخصيص [illegible]
[illegible] معنى التقوي [illegible]
[illegible] التخصيص [illegible]

والشجرة سببنی عن الثمرة من الذی من التعسیر اذا بنی الفعل
علی معرف وان بنی الفعل علی منکر افاد تخصیص الجنس او ابنا علی المنکر تخصیص
او الواحد ای الفعل علی رجل جاءنی لا امرأة فیکون تخصیص جنس او
رجلان فیکون تخصیص واحد قال الشیخ قد یکون فی اللفظ دلیل علی
امر من نوع القصد الی احدهما دون الآخر فقد ذلک الآخر بان لم یدخل
فی القصد لم یدخل فی دلالة اللفظ واصل النکرة ان یکون لواحد من جنس
فیقع القصد تارة الی الجنس فقط کما اذا اعتقد تخالف فی الکلام ان
قد اتاک آت ولم یدر جنسه رجل هو ام امرأة او اعتقد انه امرأة وتارة
الی الواحد فقط کما اذا عرف ان قد اتاک من هو من جنس الرجل ولم یدر
ارجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان واتفقوا الا بالاجمال مفتوح
انه یدخل فی التخصیص کتخصیص الجنس نحو رجل طویل جاءنی علی ان المجاز مع
...ل الرجل لا من جنس فتمام نحو ظاهر کلام المفتاح اذا بنی الفعل علی
فیه التخصیص قطعا ولیس فی کلام الشیخ ما یشعر بالفرق بین المنکر والمعرف
... موضع ... لا تخاله الا ان البناء علی المنکر ... فیدل علی
... بشرط ان یقصد به الجنس والواحد کما فی التخصیص ولعل نور دکلامه ...
التخصیص بمعنی التقوی واقعة ای جواز فی الشاک ... علی ان
یعتقد ... التخصیص ... شرطا ... من ...

صح وانما لم یتعرض لبیان التقوی لانه انی اورد هذا الکلام فی بحث
التخصیص وانی خص البیان بالمثال الاخیر لانه هو محل الاشتباه
العلامة فقد اورد فی هذا المقام علی سبیل التجوز او السهو او ال...
الامر بذلک النظر فیه علی التعجب والتحیر وذلک انه قال انک اذا قلت
ای من غیر علم المخاطب بوجود سعی منک سعیت فی حاجتک او سعیت انا
لیفید وجود السعی منک صح من غیر ارتکاب تجوز او سهو او نسیان
ما لو قلت فی الابتداء لافادة وجود السعی او لا فی الابتداء انا سعیت
فی حاجتک فانه لا یصح الا بارتکاب تجوز او سهو او نسیان اما ال...
فلان فوکک انا سعیت انما یستعمل لرد الخطاء فی الفاعل لا لافادة وجود
السعی فاذا استعمل لافادة وجود السعی فاما ان یکون باعتبار انه ...

المتقدمة

علم ... انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعاً والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون
للتقوي مطلقاً كان الاسم او مظهراً معرفاً او منكراً او مثبتاً كان الفعل او منفياً
على ما ذكر المصنف ان كان الاسم نكرة فهو ايضاً للتخصيص قطعاً والا
صاحب الكشاف فانه موافق لعبد القاهر لانه قابل بالجزئة نحو الله يبسط الرزق
الله يستهزئ بهم وامثاله مما المسند اليه مظهر معرف وقد تبع السكاكي
ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما سبق وان كان معرفة فان
كان مظهراً فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمراً فقد يكون وقد
يكون آخراً فهو للتخصيص لا للتقوي ولم يتعرض في كتابه للتوفيق بين ما يلي حرف النفي
وبين ما لا يليه وصرح بالفرق الحكم بين الصور الثلاث وان قولنا زيد عرف
محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم وذكر في ...
التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا اشار بقوله الا انه
التقديم يفيد الاختصاص ... الاول بقوله ان جاز تقدير كونه
في الجنس ... الاصل مؤخراً على انه فاعل معنى فقط لا لفظاً نحو انا قمت
ان تقدير ان الاصل قمت انا فيكون انا فاعلاً معنى وان كان ... للتقوي
تأكيداً للفاعل ... قوله وقدر عطف على جاز اي وقدر كونه في الاصل
مؤخراً على انه فاعل معنى الآي وان لم يوجد الشرطان او قبل التقدم لكن
لتقوي الحكم سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء التقدير او بانتفاء جواز التقديم

التقديم لكونه اليه كما في قوله جاز تقديره التاخير كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر انه
لم يجز الاصل نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم ...
و... لكون هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيداً للاختصاص لانه
لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخراً على انه فاعل معنى فقط لكونه بدلاً و...
قوله واستثنى المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول
بالابدال من الضمير يعني قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجل بدل من الضمير في
لا انه فاعل له وانما جعل من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له
سواه اي سوى تقدير كونه مؤخراً في الاصل على انه فاعل معنى فقط
ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه
مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي في
المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه اي شرط جعل المنكر من هذا الباب في
اعتبار التقديم والتاخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على
ما مر ان معناه رجل جاءني لا امرأة او رجلان دون قولهم شر اهر
ذا ناب فان فيه مانعاً من التخصيص اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس
فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شراً اذ ظاهر
تخبر للكلب لا يهره ولا نوعه واما على التقدير الثاني اعني تخصيص الافراد
فنسبوه اي هذا التقدير ... ان استعمله اي موارد استعماله ...

شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل في الفصل الا انه اهر شر واحد ... و...

ظاهر واوفق جعله تخصيصا حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر

اي وجه الجمع بين قول الائمة تخصيص وقولنا بوجود مانع من التخصيص لتقطيع

شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل لتجامره تنكير المسند اليه

ليكون المعنى شر عظيم فظيع اهر ذا ناب لا شر حقير فتجعيه قولهم معناه ما اهر

ذا ناب الا شر فظيع وليكون تخصيصا نوعيا واما انه انما يمنع من التخصيص

والفردي فيتاتى التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا بمجرد جعل النكرة

تخصيصا بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص

بمعنى الحصر حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر ولقائل ان يقول بعدما

جعل التنكير للتعظيم يحصل التخصيص النوعية لانه ابتداء كونه والاصل مؤخرا

على انه فاعل معنى فقط لما هو مذهب ليفيد التخصيص فيتاتى التوفيق والنكرة

الموصوفة ... وقوعها مبتدأ كالمعرف على الصحيح ... ذلك الوجه

بعيد كما ان بعض الموصوفة يجيء وقوعها مبتدأ ولا يقع لهذا الا ...

ثم قال اذا تيسر اعتبار التقديم والتأخير في افادة التقديم الحصر

ليس مستفادا من التقديم بل من الوصف بناء على ان التنكير للوصف

... بدال على ان الحكم على ... فقولنا رجل طويل معناه لا قصير ...

... عدم كونه مؤخرا دال على ... انه قال بالتخصيص ... قولنا ما ...

ما ... التحويل ... احال الا لم ... اي ...

المسند اليه ... لفظا به اذا الفاعل اللفظي والمعنوي ...

التاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي حال ...

انها فاعلا والتابع تابعا امتنع تقديم التابع اولا ...

لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما واما ما كان يجوز التقديم

المعنوي دون اللفظي بحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه والتابع

يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز حتى يرد قطعية واخلاق

شباب وقوله والمؤمن العائذات الطير الا ان القول ... ذلك ...

تقديره ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدأ فانه يقوم مقامه ...

الفسخ في التابع دون الفاعل بحكم والمسند ... فاسد لان

... اعتبار ... قطعة ... قام ...

تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا ...

تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع ... وقوله ...

... فكان ... الشهد ...

وقوله عليك ورحمة الله السلام ...

الاموات ... الاحياء بعدهم ...

... انا وانت

وهو في قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص
السكاكي بل هو بالكبر اصطلاحي مقدم وجملة فعلية وكذا رجل جاءني لم يبدل الاصطلاح
تلك امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا [illegible] عند النحاة ولذا جعلوا
الطير في قوله والمؤمن العائذات الطير عطف بيان للعائذات لا نعتا
والظاهر اتفاقهم على امتناع ما جاز [illegible] اجاب بالفرق على الابدال لا امتناع
تقديم البدل وهذا [illegible] مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو انه
[illegible] قائم [illegible] واما قوله فلانه تحاكي [illegible] ذلك [illegible] فعد هو
قوله البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون كلاما لكنه للنظم المستشهد وكان [illegible]
قوله [illegible] على [illegible] اي قوله [illegible] بدل [illegible] والتفسير [illegible]
ليكون ذلك [illegible] على الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة [illegible]
ففيه تقديم على المتبوع فقط واما جواز تقديمه على العامل [illegible]
النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف
عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما
تقديم التاكيد والبدل والصفة على المتبوع والعامل جميعا فما لم يقل
احد لانه [illegible] التخصيص وصورة المنكر [illegible] احتيج [illegible] جاز [illegible]
السكاكي [illegible] التخصيص [illegible] اي [illegible] تقدير التقديم كما ذكر السكاكي
وشر اهر ذا ناب ونحوه كالتعجب والتكثير ونحوه مما يستفاد

يستفاد من التنكير فهو [illegible] التخصيص سواه لكن
كلامه [illegible] قال انا [illegible] الوجه البعيد عند المنكر [illegible] شرط
[illegible] الا [illegible] المنكر انما يدل على النوع [illegible] التهويل او غيره والحصر انما
يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه بخلاف [illegible] فيه ما ذكرنا ان ما
تخصيص [illegible] وصف يمتنع تقدير التأخير فيه [illegible] مبتدأ كالمعرف واما
[illegible] ان يكون [illegible] مستفادا من الوصف والا لا وجه لكلامه [illegible]
انه [illegible] التقديم والتأخير في صورة المنكر اذا لم [illegible] القصد [illegible] التخصيص
الذي يحتمل ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير في قولنا رجل جاءني
بمعنى لا امرأة او لا رجلان ثم الكلام في امتناع ان يراد [illegible]
[illegible] دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى
الذي اهر ذا ناب الا شر من جنس الخير ثم قال اي السكاكي ويقرب
من قبيل هو قام زيد قائم في التقوي [illegible] اي قائم [illegible] مثل قام في
الاسناد [illegible] تقوي الحكم وقال انما قلنا يقرب دون ان نقول نظيره لانه
قائم عالم بتفاوت التكلم والخطاب والحكاية والغيبة في انا قائم وانت
قائم وهو قائم [illegible] يشبه الخالي عن الضمير [illegible]
قائم مع انه متضمن للضمير [illegible] عنه [illegible] بعدم تغيره في التكلم والخطاب
والغيبة كما لا يتغير [illegible] عنه [illegible] انا غلام وانت غلام وهو غلام [illegible]

بالصفة فزاد او شبهه جعلها ولكان الاسم منصوب على انه مفعول معه
اي المجهول الاسم مع شبهه اي مشابهة حالا من الضمير يعني ان قوله نحو
يشتمل على امرين احدهما المجاوزة في التقوي والثاني عدم حال التقوي
نحو له التخصيص الفعل على الاول فزاد وشبهه على الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف
ومن اراد هذا المعنى فليقل وشبهه بالجر عطفا على التخصيص ليكون اوضح
ولهذا اي وشبهه بالحال ان الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما قوله
الموصول فانما حكم به فيه انه فيما فعلا خال [illegible] الصورة الا انه كرامة
وقول [illegible] وتصوره لام التعريف على صريح الفعل لا عود الى قائم مع
الضمير ما طلبنا اي جعلوا الباء حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما او
رجل قائم به لحال مثل انه لما كان متضمنا للضمير شابها بالحال عنه روعيت
فيه المشابهتان اما الاولى فبان جعلا قريبا من هو قائم في التقوي واما
الثانية فبان لم يجعل جملة ولا فيه معاملة في البناء فان قيل لو كان
لحكم بالافراد والاعراب في قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالحال لو
ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم
ابوه لانه كالفعل البتة اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر
قلنا جعلنا ما اسند الى الظاهر الفعلية وحكم الافراد وهذا معنى قوله
في المفتاح واخواته في حال الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جعلناها بالمعاملة

تابعا لعارف مسند الى الضمير عارف حال الا الظاهر فحكم بانه مفرد مثل قال
هو [illegible] انتج عارف عرف في الا و اذ و مسند الى الظاهر فقوله
كان الظاهر او [illegible] اعلم انه هو اول حاصل انه الكلام و
يجري [illegible] على المسند اللازم لفظا [illegible] والاستعلاء
الا انه [illegible] بل عن انه [illegible] لا انه [illegible]
في الايجاب نحو هذا الامر جملة على الاوهام والاسباب وغير ذلك
اذا [illegible] اي الامر جملة واما الا انه على الاول لكانه
عن ثبوت الفعل او نفيه عن [illegible] اضيف اليه لفظا مثل [illegible]
او اثبت الفعل لمن [illegible] ومن هو على احتمال او [illegible]
نفي عنه او ابدا من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى الحال
ومهما جب العرف ان الفعل له او ان لا يفعل له لزم الثبوت لذاته
او النفي عنه بالطريق الاولى وانما كان كناية عن ثبوت الفعل
لمن اضيف اليه لفظا غير والتوهم من سلبه عنه في الايجاب لانه اذا
[illegible] عن غيره كان ثابتا في كل جزء او [illegible]
ولا بد له من مثل [illegible] لانه اذا اثبت لا لاحد او [illegible]
الا ان [illegible] بصفة الاخذ و [illegible]
عدم الاخذ لاحد و [illegible] سلب الاخذ عن [illegible]

ومستعملا على سبيل الكناية وإن لم يقصد به نفي الفعل ونفيه عن الإنسان مماثل
ومعاذ لمس الضيف الى كلمة وفيه لما ولا يوجد وقوله غيري حيث وإنما
المعاقب مجازه فكأنني كناية عن السند فإن التقديم ليس للازم عند قصد
هذا المعنى والى هذا اشار بقوله من غير إرادة التعريض بغير المخاطب
بأن يراد بمثلك وغيرك إنسان غير المخاطب مماثل له أو غير مماثل وقوله من
غير معناه حال يكون ذلك القول أو الكلام مأتيا به من غير إرادة التعريض
أي كالم يبتاءه من إرادة التعريض كما في قوله من غير ذنب أي كما لم يبتنا
من غير ذنب فإن قوله غيري فعل لا معناه أنا لم أفعله فإنه استعمال آخر
يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلزم فيه من تقديمه لكونه أي يرى تقديم
كاللازم لكون التقديم أعون على المراد بهما أي بهذين التركيبين
من الكناية المطلوب بإثبات الحكم وإنما بناء الحكم بطريق الكناية أبلغ
من التصريح والتقديم لكونه مفيد التقوي أعون على إثبات الحكم بالطريق
المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ ولا يرى الإيجاز
ومعناه أن مقتضى القياس وموجب العرف أن يجوز التأخير لحصول
المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كاللازم لأنه لم يقع
الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ وإنك إذا تصفحت الكلام وجدت
هذين الكلامين تقدمان أبدا على الفعل إذا قصد بهما المعنى

هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما إذا لم يقدما لو قلت
يفعل كذا مثلك وغيرك رأيت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته
ورأيت اللفظ قد نبا عن معناه ورأيت الطبع يأبى أن يرضاه
قيل وقد يقدم المسند إليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي
لأنه أي التقديم دال على العموم أي نفي الحكم عن كل فرد من أفراد ما أضيف
إليه لفظ كل نحو كل إنسان لم يقم فإنه يفيد نفي الحكم عن كل واحد
من أفراد الإنسان بخلاف ما لو أخر نحو لم يقم كل إنسان فإنه يفيد
نفي الحكم عن جملة الأفراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي
والتأخير لا يفيد إلا سلب العموم ونفي الشمول وذلك أي إفادة التقديم النفي
عن كل فرد والتأخير النفي عن جملة الأفراد لئلا يلزم ترجيح التأكيد وهو
أن يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقوية على التأسيس وهو
أن يكون لإفادة معنى آخر لم يكن حاصلا قبله بيانه لو لم يكن التقديم مفيدا
للعموم النفي لزم ترجيح التأكيد على التأسيس واللازم باطل لأن
التأسيس خير من التأكيد لأن حمل الكلام على الإفادة خير من حمله على
الإعادة فالملزوم مثله أما إنه عورض بأن استعمال كل في التأكيد أكثر
فالحمل عليه راجح ولو سلم فلم يعارض بما ذكرناه لأنه أقوى لأن
وضع الكلام على الإفادة وكأن هذا القائل بنى ذلك على أصل الذي

لاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان النكتة المناسبة والاقلاب اللغة
لاستعمال بالسند لان بيان البلاغة اعاد صورة التقديم فلان قولنا انسان
لم يقم موجبة معدولة المحمول فيها بيان كلمة افراد محكوم عليها بمفاسد وانه محمول لان حرف
السلب قد جعل جزء من المحمول لا منفصل عنه ولا على تقدير الرابط بعده
ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب وانه جعل
موجبة معدولة لا سالبة محصلة وانما فرق بينهما بان وجود الموضوع شرط في
صدقه عادة وانه اي ح جعلناه في قوة السالبة الجزئية فلان السالبة الجزئية
عم منها الصدق فيه على انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا كل انسان لم يقم موجبة
معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ولا عن كل فرد
لان الموجبة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع كلم
يقم بعض الانسان يعني انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم فيه بان ما نفي
القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها
واياما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض
يصدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فكلما صدق انسان لم يقم
صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذا التقدير وجود الموضوع فهي
في قوة السالبة الجزئية المستلزمة لنفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية
لوجود الموضوع اما بان يكون الحكم منتفيا عن كل فرد من الافراد

نحو ليس كل حيوان بانسان بل بعض الحيوان انسان

الافراد او بان يكون منفيا عن بعض من الافراد ثابتا لبعض اخر وعلى التقديرين
يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض
ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي
القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا
كذلك كان تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب
ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل
لتاسيس معنى اخر لا لتاكيد المعنى الاول واما في صورة التاخير فلان قولنا
لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية
المقتضية للنفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في
الاولى المستلزمة وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل
فرد وتحتمل نفيه عن البعض وثبوته للبعض وعلى كل التقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة
الافراد فاتى بلفظ الاستلزام لهذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي
بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية
وقد حكم ههنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله لورود موضوعها
اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيد
لعموم النفي وانما قال غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم في النفي
هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات

واما السالبة المحصلة والموجبة المعدولة فبينهما انه ليس من شرايط ان تكون السالبة موجودة فيها وجود فاذا قيل زيد ليس بكاتب فلا يعلم انها
موجبة معدولة او سالبة محصلة فلهذا خصصهما بالذكر من بين القضايا والفرق بينهما معنوي ولفظي اما المعنوي فوجوه
ان السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة لانه متى صدق الموجبة المعدولة صدق السالبة البسيطة ولا ينعكس
اما الاول فلانه متى ثبت اللاباء لج يصدق سلب الباء عنه فانه لو لم يصدق سلب الباء عنه ثبت الباء له
واللاباء ثابت له وهو اجتماع النقيضين واما الثاني فلانه لا يلزم من صدق السالبة البسيطة صدق
الموجبة المعدولة فلان الايجاب لا يصح على المعدوم وقد عرفت ان الايجاب يستدعي وجود الموضوع دون
السلب فان الايجاب لما لم يصدق على المعدوم وما يصح السلب عنه بالضرورة فيجوز ان يكون الموضوع معدوما
وح يصدق السالب البسيط الا الصدق معه الايجاب المعدول على ان الصدق قولنا شريك الباري
ليس ببصير او لا يصدق فشريك الباري لا بصير لان معنى الاول سلب البصر
عن شريك الباري وانما كان معدوما صدق سلب كل مفهوم عنه ومعنى الثاني
ان عدم البصر ثابت لشريك الباري فلابد ان يكون موجودا ليصح
حتى يمكن ثبوت شيء له وهو ممتنع الوجود هذا قطب الدين

اقول القضية اما معدولة او محصلة لان حرف السلب اما ان يكون جزءا من الموضوع او المحمول او لا يكون فان كان جزءا اما من
الموضوع كقولنا اللاحي جماد او من المحمول كقولنا الجماد لا عالم او منهما جميعا كقولنا اللاحي لا عالم سميت القضية معدولة
موجبة كانت او سالبة اما الاولى فمعدولة الموضوع والثانية فمعدولة المحمول واما الثالثة فمعدولة الطرفين وانما سميت
معدولة لان حرف السلب كليس ولا وغيرهما انما وضعت في الاصل للسلب والرفع فاذا جعل مع غيره كجزء واحد
ثبت له او نفي او سلب عنه وعلى كلى التقديرين عدل به عن موضوعه الاصلي الى غيره وان لم يكن
حرف السلب جزءا من الموضوع والمحمول سميت القضية محصلة سواء كانت موجبة او سالبة
وبسيطة كقولنا زيد كاتب او ليس بكاتب ووجه التسمية ان حرف السلب اذا لم يكن جزءا من
طرفيها كان كل من الطرفين وجودي محصل قطب الدين رحمة الله عليه رحمة الله عليه

فالمصدرة بكل فعند ورودها في سياق النفي انما يفيد العموم لا عموم النفي كما
في لا ايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان هذه السالبة المهملة في قوة
السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا
لفظ كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي الحكم عن كل فرد
يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة
الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان
يكون بعده لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخر بالعكس وذلك
لان اللفظ الحاوي جزئي افادة اصل المعنيين معا فيفيد احدهما التاسيس
الاخر فوده وفيه نظر لانه على التقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي
عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لازم انه يجب ان يكون
كل تاكيدا فحينئذ يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى
اعني الموجبة المعدولة ولم يقم انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية
اعني الموجبة السالبة المهملة كلم يقم انسان اي افادة الاسناد الى ما قبل
اليه في هو قولنا انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد
اليها اي الى كل لان انسان صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيلزم اي على
تقدير ان يكون الاسناد الى كل الذي هو الاصل من الاسناد الى انسان
لكونه تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ معنى تقوية ما يفيده لفظ اخر

او دونه اليه لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد
في لم يقم انسان انما افاده نحو الاسناد الى لفظ انسان الخ ليكون كل
تقوية ولما كان ان يقال انه يدفع المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد
انه التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى
كان حاصلا بدونه ولا نوجه هذا المنع اذ لا منع اخر على التقدير ان يكون
معنى التاكيد هذا اي الاصطلاحي فلا نم ان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة
لم يقم انسان او افاد النفي عن كل فرد فقد افاد ان النفي عن جملة الافراد
فيلزم على الثاني اعني على افادة النفي عن كل فرد ان يكون معنى لم يقم كل
انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لئلا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا لحصول
ذلك المعنى لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا فيجعل
النفي عن كل فرد وظاهر ان لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان فيلزم
ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا فيلزم ترجيح التاكيد
التاكيد على الافراد حاصل ان لم يقم انسان لما كان معناه النفي عن
كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا فلا يكون كل حاصلا قبل كل فيكون
يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن
الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال ولانه قولنا لم يقم
انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ووقولنا لم يقم كل

انسان فانه عليه بطريق المطابقة لكن لا يكون بالكلية الا انا نقول ان اشترط
في ان كل انسان دالا على السلب الكلي لا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون
في قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل للنفي عن الجملة او عن كل فرد
وان اشترط لزم ان لا يكون في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي
عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي عن
الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر ... ذكره من ان الجواب ان نوع الحكم اما بان
يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد مع السكوت عن الآخر
او يكون محتملا للمعنيين والمعنى في لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل
عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس ولو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد لزم
ترجيح التاكيد على التاسيس واذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد على الوجه
المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فلت كل
ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية
لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانا قد بينا فيها ان الحكم مسلوب عن كل
واحد من افراد الموضوع لا يقال سماها مهملة باعتبار اهمال السور عن
اللفظ الدال على كلية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب القوم
ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد
الموضوع اي لم يبين فيها ان الحكم في الكل اي في جميع افراد الموضوع او

او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع و
ظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون
المهملة واعلم انه لا سور فيما مر اذ النفي بانه قد بين فيها ان الحكم مسلوب
عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور
الا هذا او القوم وان جعلوا سور السالبة الكلية لا شيء ولا واحد لم يقصدوا
الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا طرا وجميعا
ونحو ذلك نص عليه الشيخ في الاشارات وربما يجوز ان يكون بهيئة
القضية وكون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين عليه سور
الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية على ما قال في الاشارات ان
ادخال الالف واللام توجب تعميما وادخال التنوين عليه يوجب
تخصيصا فلا مهملة في لغة العرب وقال عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل
تارة تكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت كلمة كل داخلة
في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي او لا
وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري
الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا
له او حاصل على اللغة الحجازية او التميمية او معمولة للفعل المنفي اما
ان يكون عطفا على ... فواه ان يكون فاعلا نحو ما

عطفا على اخرت والمعنى او جعلت معمولا وكلاهما ليس بمراد لان
كلا من الدخول في خبر النفي والتاخير عن اداة النفي شرط لوقوعها معمولة
للفعل المنفي فلا يجب عطفه عليه واما الاول فظ واما الثاني فلان التاخير
عن اداة النفي اعم من ان يقع بعدها فعل نحو ما زيد كل القوم وما جاني كل القوم
وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا يقع نحو ما كل متمنى المرء حاصلا فان
قصدت التاخير اللفظي فلم يخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي و
ان جعلته اعم من اللفظي والتقديري دخل فيه القسمان واياما كان فلا
تخلو عن تعسف واما وقع في النسخ عبارة الشيخ وهو قوله اذا ادخل كلا
في خبر النفي بان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا بان قدمتها على الفعل المنفي
العامل فيه فانه مؤخر تقديرا لان مرتبة المعمول التاخير عن العامل كان اولى ان
يجعل عطفا على اخرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي
اذا لم تدخل اداة النفي على فعل عامل في كل على ما يشعر به امثال المذكور والمعنى
بان اخرت عن اداة النفي او الداخل على الفعل العامل فيها او جعلتها معمولة
للفعل المنفي اما لفظا او تاكيده نحو ما جاني القوم كلهم او ما جاني كله
وقدم التاكيد لان كلا اصل فيه ومعمولا لذلك نحو ما اخذت كل الدراهم او
او الدراهم كلها او تقديرا نحو كل الدراهم لم اخذ والدراهم كلها لم اخذ
ونحو ذلك من امثلة التاكيد اعني ذا عطاء لسبق وجعل الفعل المنفي بلى

يلزم لان المنفي فيها لا يتقدم معمولها عليه كما في لم ولا ولن علما بين في
النحو وكذا اذا وقع مجرورا او ظرفا نحو فما مررت بكل القوم وما سرت
كل ايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى
اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض ما اضيف اليه كل
ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او للوصف الذي حمل عليها او اعمل فيها
او تعلقه ان كانت معمولا للفعل ما كل القوم يكتب ما يكتب كل القوم وما القوم كل كاتب
وما كاتب كل القوم ففيه ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت لكلهم
لشمولها اداة ان يخبر حامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكن الحسن تعلق اي تعلق الفعل
والوصف بها اي ببعضها ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل او للوصف نحو لا علم
العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم اخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم اخذت
او ما اخذت كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض متمناه وتعلق الاخذ
ببعض الدراهم بدليل الخطاب وبشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ في الخ فاعل
وحيدنا ادخال كل في خبر النفي لا يصح الا حيث يراد ان البعض كان والبعض
لم يكن وفيه نظر لانا نجد ما يجب لا يصح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى
والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف لايحب
مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي وان اي وان لم يكن داخلا
في خبر النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولا للفعل المنفي عم النفي كل

قول النبي عليه السلام لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة بالرفع
انها عطف على قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع
واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اي على عموم النفي وشموله لكل فرد قول
قوله اي قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع برفع كله
معنى لم اصنع شيئا مما تدعي علي من الذنوب قال المطرزي المعنى لاثبات المط
بالحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فلان وجه احدهما ان
السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام
في اعتقاد السائل فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا على السائل في خطائه
في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا
فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما روي انه لما
قال النبي عليه السلام كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فعلم
ان النفي لكل ذلك لم يكن سلبا كليا لان صح بعض قد كان رد السائل
بيانه نفي كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا السلب
الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح وان يعمل اذا لم يكن
الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت
وليس في نصب كل ههنا ما يكسر وزنا ويسافي كلامه انه لم يات
بما ادعت عليه من الذنوب فلو كان النصب مفيدا لذلك لم يعدل الى الرفع

الا فوت ان يقول كلها لم اصنع بالرفع ...

٧٦

والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب المفيد الى الرفع
المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع
اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظ كل اذا اضيف الى المضمر
لم يستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدأ لا يقول جاءني كلهم ولا ضربت
كلهم ولا مررت بكلهم ونظيره ما ذكره سيبويه في قوله كلتاهن فقلت على
ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة اذ
لا ضرورة تلجئه اليه لامكان ان يقول كلهن فعلت بالنصب اعترض عليه
ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير
جائز لان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا توكيدا او مبتدأ لان
قياسه ان يستعمل تاكيدا لاتقه لما اشتمل على الضمير لان معناها
قادح الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيف اليه وما اضيف الى
كانت الجملة متقدمة ذكرها في حكم المتقدم الا انهم استعملوه مبتدأ
لان العامل فيه معنوي لا يخرجها في الصورة عما هي له فلذلك لا يقال
ان الامر هاهنا بالرفع والنصب ولا يقال الامران كلاهما فلا ... واما
تاخيره فلا قتضاء المقام تقديم المسند بان يتضمن بيانه هذا الذي ذكر من
الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير هو
مقتضى الظاهر وقد يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر

فيقتضى الحال ابداءه فيوضع المضمر موضعه كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل
فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم
ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود
في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل ليحصل الابهام
التفصيل المناسب لوضع هذا الباب الذي هو المدح العام او الذم العام
اعني من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل
فيكون في اللفظ مانع عن الفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم
رجلا السلطان ثم لما فسر الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل
في الابهام والاجمال ولا بد من تفسير المقصود وتفصيله كما هو
فمثل نعم رجلا زيد واما هو من هذا الباب في احد القولين اي في قول من
يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما في قول من يجعل المخصوص مبتدأ و
نعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال
ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو مقدم تقديرا فان قلت لو كان
الامر كذلك لوجب ان يقال نعما الرجلين الزيدان ونعموا رجالا
الزيدون ولما قال الابهام المقصود في وضع الباب وما هو مختص
بالنكرة اذ لا معنى لبحث فيه الفرد في هذا الباب
من خواصه التزام كون فاعله مستترا من غير ابراز سواء كان مفردا و

٧٧

والمثنى والمجموع فشابهه الاكثر حاله وعدم تصرف حتى ذهب بعضهم الى
انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من غير التزام تاخير المخصوص
في اللفظ الا نادرا وبهذا الباب يرجح تفسيره بالنكرة وانه يجوز ان
يكون التمييز للتاكيد نحو نعم الرجل رجلا قال الله تعالى ذرعها سبعون
ذراعا او لدفع لبس المخصوص بالفاعل في مثل
مكان ان او التقصير فالاضمار فيه خلاف مقتضى الظاهر
ثابت في الضمير اذ كان في الكلام
فانه لا يعود الى المطابقة لانه راجع الى ذلك المؤنث
بل التعريف وهي زيد عالم وان كان
والتقدير
ليتمكن في ذهن السامع
فيه
اي ليتمكن ما يعقبه
مقامات
حاصله

فلا يقال هو انه باب النظر وهذا اعم قصد الابهام ثم التفسير لما في الضمير
والتعظيم هو السر في التزام تقديم ضمير الشان وهو نقيض التزام تاخير ضمير
في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ
الحي خالك نعم خالا وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم
يفهم معنى انتظره انما يصح في ضمير الشان دون الضمير في باب نعم والسامع
عالم بحيث [illegible] وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم على
ما ذكره ليس ببعيد وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لا لاشتهاره ووضوح
امره كقوله تعالى انا انزلناه اي القران او لانه يلمع من عظم شانه انه
ان صار متعقل الاذهان نحو هو الحي الباقي او ادعاء انه الذين
لا يتعقل لا غيره كقوله في المطلع زارت عليها للظلام رواق ومن
يعكس اي وضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر موضوعا موضع المضمر
اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع
كقوله اي قول ابن الراوندي كم عاقل عاقل هو وصف لعاقل الاول
بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل اي رجل اي كامل
في الرجولية اعيت اي اعيته بمعنى اعجزته او اعيت عليه وصعبت
مذاهبه طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي
ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير المتقن نحو الامور زنديقا

[illegible] زنديقا فان قيل [illegible]
الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل
محروما والجاهل مرزوقا فكان القياس فيه مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم
بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن
زنديقا كملت العناية بتمييزه فابرزه في معرض المحسوس
كانه يري السامعين ان هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي له الوصف
العجيب والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل [illegible]
انه قد علم [illegible] ولا يخفى ما فيه من التعسف او التهكم عطف
على كمال العناية او التهكم بالسامع والتخريج اذا كان فاقد البصر
او لا يكون ثم مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك
غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده كالمحسوس او ادعاء كمال
ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع اسم الاشارة موضع
المضمر لادعاء كمال الظهور من غير هذا الباب اي باب المسند اليه
قول ابن الدمينة تعاللت اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى ما
من شجي بالكسر [illegible] واما شجا يشجو فهو متعد يقال شجاني
الامر اي احزنني وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك
اي بقتلي [illegible] لادعاء انه قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي

الصفة غالبية في الفظ اه و فيه تحكم من وصفه بالعاجب يحمد فواز من
قيل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبي
الامي الذي يؤمن بالله وكلماته لعلكم تهتدون حيث لم يقل فامنوا بالله
وبالنبي بعد اجراء الصفات المذكورة عليه ليشعر بان الذي وجب
الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفة كائنا
من كان انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا من التعصب لنفسه فقال تعالى
هذه الحجى نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا
القدر اي النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة فقط العبارة
ذلك شائع وتحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص
بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم المظهر والاول اوفق لقوله
بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الاخر فيصير الاقسام ستة
حاصلة من ضرب الثلثة في الاثنين لان كلا من الثلثة ينقل الى الاخرين
وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس [illegible] في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق
بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر او مضمر غائب [illegible]
ومعنى سواء كان في المسند اليه او في غيره وسواء كان كل منها واردا
في الكلام ثم عدل عنه الى الاخر او لم يورد لكن كان مقتضى الظاهر
ايراده فعدل الى الاخر وهذا انسب بقصد المصنف من تعميم السكاكي

[illegible] بزيادة اسم الاشارة وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غير اسم اي غير
اسم الاشارة فلزيادة التمكين اي تمكين المسند اليه عند السامع نحو قل هو الله احد
الله الصمد لم يقل هو الصمد لانه اذا القصد [illegible] بالحوائج والظهره من غير
اي نظيره قل هو الله الصمد وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين
من غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي ما انزلنا
القران الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية
الى كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعي المأمور
اي ما يكون داعيا للمأمور الى الامتثال والاتيان به مثالهما
التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يامرك بكذا
مكان انا امرك وعليه اي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المأمور
من غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت فتوكل على الله وضع
الاسم الذي فتوكل على الله حيث لم يقل علي لما في لفظ الله من تقوية داعي
[illegible] التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة
وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف اي طلب العطف والرحمة كقوله
الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر
فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل انا العاصي
[illegible] ان يكون العاصي [illegible] لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب

وهذا النقل عند علماء المعاني التفات ماخوذ من التفات الانسان
من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول الصحاح لكن فانه سمي التفاتا
في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلثة كقول امرء القيس
تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع وروى بكسرهما
فيه احتمال فرط من امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان مذهب السكاكي
ان التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الآخر
فهو التفات لانه قد صرح بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه
مقتضى الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير
عن معنى بطريق من الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن
ذلك المعنى بآخر منها اي بطريق آخر من الطرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير
الثاني على خلاف مقتضى الظاهر فلابد ان يقتضي ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه
بغير هذا الطريق وبهذا يشعر كلام المفتاح والايضاح وانما قال
ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات
هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب
آخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا في اصغائه وليعلم
بهذا التقييد لا يدخل في هذا التفسير اشياء ليست من الالتفات منها
نحو انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل

فعل كذا ونحن الذين صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن
معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة باسم ظاهر او
ضمير الغائب ومنها يا زيد قم ويا رجلا ليضرب خذ بيدي وفي التنزيل
انت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم لان الاسم الظاهر طريق
غيبة ومنها تكرير الطريق كقلت له كذا يا سفيان
واحدنا وانت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد
ومنها في جار على الاسلوب وان كان يصدق على كل منها
انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر ومنها
نحو يا من هو عالم حقق لي هذه المسئلة فانك الذي لا نظير له
ونحو قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا
كل شيء بعدكم عدم فانه لا التفات في ذلك لان حق العائد
الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام الصلة
ان يكون بطريق الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم جار
على مقتضى الظاهر وما سبق الى بعض الاوهام من ان نحو
يا ايها الذين آمنوا من باب الالتفات والقياس آمنتم
غلط نعم قال المرزوقي في قوله انا الذي سمتني امي حيدره
كان القياس ان يقول سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول

لما كان القصد في الاخبار عن نفسه فان الاخر هو الاول لم يرد
الضمير على الاول وحمل الكلام الى غيره من الالتباس وهو مع ذلك
قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال لولا انه مسموع لرددته وكثر ذلك
ومن الناس من زاد اخراج لغير ما ذكرناه قيد او هو ان التعبير الى
في كلامين وهو غلط لان قوله تعالى باركنا حوله لنريه من اياتنا فيه من
وانباه الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم
مع ان قوله من اياتنا ليس بكلام اخر بل من متعلقات نريه ومتمماته و
اخص اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده
اعم من ان يكون قد عبر عنه بطريق من الثلثة ثم عبر عنه بطريق اخر او
يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الاخر وعند الجمهور مخصوص بالاول
فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك
بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد وذلك
من نبا جاءني وخبرته عن ابي الاسود في القصائد الثلث العائر قذى العين و
الاثمد في عينه عوار وعائر اي ... فيها وباتت له ليلة
الاسناد المجازي كصام نهاره فانه لا التفات في الاول عند
الجمهور وصرح السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا و
قول صاحب الكشاف فيه التفات امرء القيس ثلثة التفات في ثلثة ابيات

ابيات وطرة ان مذهب السكاكي موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان
يكون احدها في بيت والاخران في بيت جاز احدهما باعتبار الانتقال
من الخطاب في ليلك والاخر باعتبار الانتقال من الغيبة في باتت
او يكون الثاني في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان
الكاف للخطاب والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب الى
التكلم فيصح ان يكون في تلك التفات على مذهب الجمهور ايضا فالجواب
عن الاول ان الانتقال انما يكون في شيء حاصل واقع على اسلوب
الكلام وبعد الانتقال من ليلك الى الغيبة في باتت قد انمحى الخطاب و
صار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم في
جاءني الا من الغيبة وهو وحدها وعن الثاني بانا لا نسلم ان الكاف في
ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل خطاب لمن
يتلقى منه الكلام كما في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد
ذلك حيث لم يقل ذلكما ومثال الالتفات من التكلم الى الخطاب وما
لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون مكان ارجع فان قلت
ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم
ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد المخاطبون والمعنى وما لكم لا
تعبدون الذي فطركم كما سبق فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون

فان قلت ح يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظ والالتفات
يجب ان يكون من خلاف مقتضى الظ قلت لا نم ان قوله ترجعون على مقتضى
الظ لان الظ يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على
سنن السابق وهنا الخطاب تنزل التكلم في قوله من نبأه جاءك زوفد
وقطع الطرف بانه وارد على مقتضى الظ وزعم ان الالتفات عند السكاكي
وغيره لو كان واردا على مقتضى الظ لما كان الالتفات في خلاف مقتضى الظ
عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق خلاف بينه وبين غيره ثم ادعى انه يخرج
خلاف مقتضى الظ وان مثل ترجعون وجاز من خلاف المقتضى على ما
حققناه واما الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك مكان لنا وقوله
والو اخذ من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم كما جاء غيره ولم
يجيء ذلك للغائب لمخاطبة العلام القديم واما استعمال المولدين
من الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عبدة طحا بك اي ذهب بك قلب
في الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقي معنى طروب في الحسان له
طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها بعيد الشباب اي حين تولى
الشباب وكاد ينصرم عصر حان مشيب اي زمان قرب المشيب واقباله
على المشيب يكلفني ليلى وفيه التفات من الخطاب في طحا بك الى التكلم
حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اي يطالبني

يطالبني لك القلب والطالب بوصلها وروي بالتاء الفوقانية
على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي شدائد فراقها او على الخطاب
خطاب للقلب ففيه التفات اخر من الغيبة الى الخطاب وقوله طالب
فيه التفات اخر عند السكاكي لا عند الجمهور وقد شط اي بعد وليها
اي قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي وعادت
يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة كان الصوارف والخطوب
صارت تعاديه ويجوز ان يكون من عاد يعود اي عادت عواد
وعوائق كانت تحول بينهما الى حالة كانت عليها قبل والى الغيبة حتى اذا
كنتم في الفلك وجرين بهم وكان القياس بكم ومن الغيبة الى التكلم الله الذي ارسل
الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان ساقه والى الخطاب مالك يوم
الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد فوجه الا فاصل في حرام السقط
ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا
كقوله تعالى نعبد فان قائل هذا الكلام وان لم يخاطب اليه
من حيث الظ فهو بمنزلة المخاطب لان ذلك يجري من العبد
مع الله لا مع غيره بخلاف قول جرير تمنى بالله ليس الشرك
ومن عند خليفة بالنجاح اعتنى باوداك اروامي بسب ملك
انك ذو ازدياح فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب

بالبيت الاول التفرقة وتحاوز بالبيت الثاني هو الحادث وهذا اخص من قصيد
الجمهور فقول ابي العلاء هل تزجركم رسالة مرسل ام ليس تنفع في اولاك
الوك فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في تزجركم الى الغيبة في اولاك
اولئك وهو قال انه اضراب عن خطابهم الى الاخبار عنهم
ان كان يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب لا يزجركم بهم
الرسالة والقول او لا ارث وقد يطلق الالتفات على معنيين اخرين
احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة ملاقية له في المعنى على طريق المثل
او الدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان
زهوقا وقوله ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفي كلامهم قطع الفقد ظهري
فقد الظهور في قول جرير متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها
الخيام اتنسى يوم تصقل عارضيها بفرع بشامة سقي البشام والثاني ان
تذكر معنى فتتوهم ان السامع اختلج في قلبه شيء فتلتفت الى كلام يزيل اختلاجه
ثم ترجع الى المقصود كقول ابن ميادة فلا صرمه يبدو وفي الياس راحة ولا
وصله يصفو لنا فنكارمه كانه قال فلا صرمه يبدو وقيل له وما تصنع به فاجاب
بقوله وفي الياس راحة ووجهه اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق ان الكلام
اذا انتقل من اسلوب الى اسلوب كان احسن تطرية اي تجديدا واحداثا من
طريت الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه

اي الى ذلك الكلام وقد يختص مواقعه بلطائف اي قد يكون لكل التفات
سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص بحسب المقام كما في سورة
الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من
نفسه محركا للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من
تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها اي خاتمة
تلك الصفات وهي قوله مالك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك الحقيق بالحمد
مالك الامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع
والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة
على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اي على ذلك
الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات
والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت
له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما
يدل على تخصيصه بالعبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا
لغيره وبالاستعانة في المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات يستفاد
من اطلاق الاستعانة فالاختصاص يراد الاستعانة على اداء العبادة فيجب ان
يكون تقدمها اي العبادة على الاستعانة لتلائم الكلام ويكون العبادة له
لذاته لا وسيلة الى الحاجة والاستعانة في المهمات فالالتفات

في اللفظ على الحضور فيما موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد
اذا افتتح القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك لما ذكر
هذا الذي ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر
الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان
حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل
اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل
ذلك التميز الذي لا يحق العبادة الا به لان يخالف في خلاف الغيبة
او خرقه فكان تعلق العبادة به تعلق بلفظ المتميز بالعلم
ويمكن ان يقال ان ازدياد ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد
وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله تعالى توجه النفس الى الذات الحقيق
بالعبادة فكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك
ونحوه وصفا اولا بانه المدبر للعالم او انه المنعم بانواع
النعم الدنيوية والاخروية لنظام امر المعاش وسعيد في الامر المعاد
وثالثا بانه مالك العالم في يوم المعاد العباد فالعرف في النفس بالكلية
اليه تناهى وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على
ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن
سائر الذوات حاضرا في قلبه يعبد كانه يراه ويشاهده حال العبادة

العبادة وهو تعظيم امر العبادة وانه ينبغي ان يكون عن قلب
حاضر كانه يشاهد معبوده ويراه وان لا يلتفت الى ما سواه واما الخ
كلامهم الذي ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم يكن
من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى تلقي المخاطب بغير ما يترقب
بحمل كلامه على خلاف مراده الباء في بغير للتعدية وفي بحمل للسببية
والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب اي الذي صدر
عنه كلام فرعا بغير ما يترقبه بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف مراده
تنبيها على انه اي ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول
القبعثري للحجاج وقد قال له الحجاج متوعدا اياه
لاحملنك على الادهم يعني القيد مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا
مقول قول القبعثري فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه
بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم اي الذي غلب سواده
حتى ذهب البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه
حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان
الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير اي من كان مثل
الامير في السلطان وبسطة اليد جدير بان يصفد اي بان يعطي المال و
المواهب من الاصفاد لا ان يصفد اي يقيد ويوثق من صفده قال

ثجاجاً انه اي الماء [illegible] حال [illegible] ان يكون جواباً آخر ان [illegible]

ليخرج به حباً على خلاف مراده والسائل عطف على ما قبله [illegible]

السائل [illegible] بل سؤاله بمنزلة جزء اي جزء لك السؤال [illegible]

انه اي ذلك الخبر اما [illegible] اي بحال تلك السائل والمهم [illegible] سألوا عن

عن الاهلة فقيل [illegible] مواقيت للناس [illegible] سألوا عن السبب اختلاف

في زيادة النور ونقصانه [illegible] الهلال [illegible]

يتزايد قليلاً قليلاً حتى [illegible] ثم لا يزال ينقص حتى يعود [illegible]

على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان

بسبب الاختلاف معالم [illegible] الناس [illegible] من المزارع والمتاجر [illegible]

الديون والصوم [illegible] معالم الحج [illegible] على ان الاولى

ان [illegible] بحالهم ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم [illegible] يطلعون

بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم غرض [illegible]

ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى

وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف [illegible]

على ان الاهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان تقع موقعها

[illegible] لا اتفاق فذكر هذا على سبيل [illegible] دون القصد ومنها

[illegible] خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيهاً على تحقق وقوعه نحو

ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات والارض [illegible]

[illegible] النفخة [illegible] في [illegible] السماء [illegible]

[illegible] ان يجيء ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل [illegible] وان الدين

لواقع [illegible] اي [illegible] بلفظ اسم المفعول [illegible] ذلك يوم مجموع له الناس اي

يجمع له الناس [illegible] من الحساب والعقاب [illegible] وجميع ذلك [illegible]

مقتضى الظاهر [illegible] كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى المستقبل

[illegible] يكون بمعنى الحال [illegible] يكون معناه انه يقع ومقتضى [illegible]

[illegible] ان دلالة الفعل على الاستقبال [illegible] الوضع [illegible]

[illegible] اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر

لكن [illegible] وان اسم الفاعل والمفعول [illegible] كالمستقبل [illegible]

هو واقع [illegible] الحال [illegible] الا [illegible]

والتعبير [illegible] للوقوع [illegible] مقتضى الظاهر [illegible]

على [illegible] الوصف [illegible] الفعل وان [illegible] قوله ان

الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس [illegible] ان الدين [illegible]

يوم يجمع له الناس [illegible] على [illegible] مقتضى الظاهر [illegible]

هو الفعل والعدول الى الوصف [illegible] على انه محقق الوقوع [illegible]

والكلام [illegible] خلاف مقتضى الظاهر [illegible] ان

[illegible]

معادل لما وقع بعد ام والحق انه ان ظبي مبتداء وكان امك خبره
صح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة كجواز ارجل في الدار ام امرأة
وجاز العطف على ظبي لان دخول الهمزة في الاسم اكثر فهذا ان يجيء و
يجيء في الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدا
بخلاف هل زيد قام فانه قبيح لا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان
ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل شريف كان اباك نعم فيه قلب من
جهة المعنى لان المخبر عنه في الاصل هو الام والمعنى على اظبيا كان
امك ام حمارا لان المقصود التسوية بان ان يكون امه ظبيا
وان يكون حمارا فافهم وقبله اي القلب السكاكي مطلقا اي
وقع وقال انه مما يورث الكلام ملاحة وشجع عليه كمال البلاغة و
امن الالتباس ويأتي في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل و
رده غيره اي غير السكاكي مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبار لطيفا
غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل كقوله اي قول [illegible]
ومهمه اي مفازة مغبرة اي مغطوة بالغبرة ارجاؤه اي اطرافه ونواحيه
جمع الرجا مقصورا كأن لون ارضه سماؤه وهو بحذف مضاف محذوف
اي لون سمائه وهذا معنى قوله اي لونها فالمصراع الاخير من باب القلب
والمعنى كأن لون سمائه لغبرتها لون ارضه والغرض من المبالغة
[illegible] في تركه الاشعار بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث
يشبه به لون الارض في الغبرة والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا

رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن
تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن
ما يوهم عكس المقصود كقوله اي كقول القطامي يصف ناقته بالسمن
فلما ان جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السياعا اي
بالقصر السياعا اي الطين المخلوط بالتبن والمعنى كما طينت الفدن
بالسياع وجواب لما قوله بعده امرت بها الرجال ليأخذوها ونحن
نظن ان لن تستطاعا ولقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة في
سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه
ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن
بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن والثاني ان يتضمن ما يوهم
عكس المقصود فيكون ادخل في الرد كقوله ثم انصرفت وقد اصبت و
لم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة وجذع لا
على انه حال من الضمير في انصرفت وكم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذع
حداثة السن والقروح قدمه وتناهيه فالمناسب وصف الرأي
والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والاقتحام في المعارك بالجذوعة
كما يقال اقدم اقدام غر ورأى رأي مجرب فليس في هذا القلب اعتبار لطيف
بل فيه ايهام لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب لان
قوله جذع البصيرة حال من الضمير في لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف
من اصبت الشيء الفيته ووجدته اي لم الف بهذه الصفة بل وجدت

بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه
لم اجرح لان ما قبله من الاثبات يدل على انه جرح وتجدد منه
الاثم ولان فحوى كلامه الدلالة على انه جرح ولم يحبس اعلاما بان
الاقدام ليس بعلة للجرح وحثا على ترك التفكر في العواقب ورفض
التحرز عن مواضع المعاطب كما في الايضاح وفيه بحث لان قوله
وقد اصبت اي جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح
واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه مع ما فيه من تشتت النظم
ودلالة الكلام على اثبات الجرح له لا ينافي ذلك لانه اذا جعل
جذع البصيرة حالا من لم اصب صار المعنى لم اجرح في هذه الحال بل
جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لما جعله بمعنى لم
الف فالانسب ان يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا
لانه اقصر تأدية للمقصود والجواب المرضي ما اشار اليه الامام
المرزوقي وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت ووصفه بجذع
البصيرة عبارة عن انه جدد بصيرته التي كان عليها اوان الحلم
يريد انه تقدم في الاقتحام ولم ينظر فيما يقع غدا عن الاقدام
وقارح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك
لانه قال المعنى ثم انصرفت وقد نلت ما اردت من الاعداء ولم
ينالوا ما ارادوا مني وانا على بصيرتي الاولى ولم ابدل رأيي في الاقتحام
ولا غلب في اختياري التطرف والانحراف بل قد صار اقدامي سنة

في الحروب حاء لطول ممارسته وتكرر مباشرته الباب

الرابع احوال المسند اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه وانما
قال في المسند اليه حذفه وفي المسند تركه رعاية للطبيعة وهي ان
المسند اليه اقوى ركني الكلام واعظمه والاحتياج اليه فوق الاحتياج
الى المسند فحيث لم يذكر في الكلام لفظا فكأنه اتي به لغرض الاحتياج
اليه ثم اسقط لغرض بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج
فيجوز ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اي قول ضابي بن الحارث البرجمي
ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب في الاساس
المأوى رحله اي منزله ومأواه وقيار اسم جمل له وقيل اسم غلامه
وقيل اسم فرس له ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع
من الكربة فحذف المسند من الثاني والمعنى اني لغريب وقيار ايضا غريب
لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام
التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما بالافراد
لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر بخلاف ان زيدا وعمرو منطلق
وفي ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر
مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر
بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا
آخر والثاني ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة بأسرها
عطف على الجملة ان مع اسمه وخبره ولا تشريك لها في عامل كما تقول

كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو اي منطلق والسر في تقديم قيار على
خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كأنه اثر
في غير ذوي العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل اني لغريب وقيار
لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار في التأثر عن الغربة لان ثبوت
الحكم اولا اقوى فقدمه ليتأتى الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها
على ان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق
الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع
به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا
والنصارى والصابئون الآية وقال والصابئون مبتدأ وهو مع خبره
المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين آمنوا الى آخره لا محل لها من
الاعراب وفائدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين
المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان
والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وههنا ابحاث لا يحتملها المقام و
كقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف فهذا
تقديره بالمذكور خبر وهو راض عن الثاني وخبر الاول محذوف
على عكس البيت السابق وكذا قوله رماني بأمر كنت منه ووالدي
بريئا ومن اجل الطوي رماني على ان بريئا خبر والدي وخبر كنت محذوف
فهو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر والدي مرتفع
بالابتداء والخبر محذوف وقال المرزوقي في قوله فيا قيس من كيف

ورأيت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا اي البحر مترعا بالانداء
على تقدير التاخير والمعنى كان البر منه مترعا والبحر ايضا مترعا فيكون
من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا
المبتدا في نيته التاخير وانما قدم لغرض الاهتمام ولو اخرهم فقد تعين الحذف
من الثاني منصوبا اي كنت منه بريئا ووالدي ايضا بريئا فكان البر
منه مترعا والبحر ايضا مترعا ليكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد
قائما وعمرو قاعدا لم يكن تاكيدا او قولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو
كذلك فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت
فاذا زيد اي موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة
تدل على مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل جالس او قاعد او راكب
فلا بد من الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما
في المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضر او بالباب او نحو
ذلك والقادر فاذا قيل بهذه الحيثية التي يراد بها الرفع ما بعدها لما قبلها
اي مفاجاة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف فلا على المعنى اي خرجت
ففاجات وقت وجود زيد بالباب فالعامل في اذا هو فاجات فح
يكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف
فح لا يكون مضافة الى الجملة وقال المبرد ان اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون
هو خبر المبتدا اي فبالمكان زيد والتزم تقديمه لشبهها باذا الشرطية لكنه لا
يظهر في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب وقد

وقوله اي قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ
مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا اي بعدا و
طولا اي ان لنا في الدنيا حلولا وان لنا عنها الى الاخرة ارتحالا وان
في السفر المرافق وقد توغلوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم
عن قريب فحذف المسند وهو ههنا ظرف قطعا بخلاف ما سبق
لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعني العقل مع
اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا
وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا و
ان ولدا ولهذا قال عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن الحذف او
لم يجز لان ان الحافظة والمتكفلة بشانه والمترجمة عنه وفيه ايضا
ضيق المقام اعني المحافظة على الشعر والمصنف بعدما مثل للاختصار
بدون الضيق بقوله ان زيدا وان عمرا قال وعليه قوله ان محلا
يعني على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان المكررة قطعا ولم يقصد
انه بدون ضيق المقام فالمهم وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن
رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملكون الاول وابدل
من ضميره المتصل اعني الواو ضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال
لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم
او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود هو الاتيان
بهذا الظاهر تفسيرا للمقدر فلا ظهر لم يحتج اليه وانما يصير اليه لان لو

انما تدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف
لا مبتدا ولا تاكيد ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم
تملكون لان حذف المؤكد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعتبر
حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد وقال صاحب الكشاف هذا
ما يقتضيه علم الاعراب ثم ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم
تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون
بالشح المتبالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام
في صورة المبتدا والخبر يعني كما ان قولك انا سعيت في حاجتك جملة
مبتدا وخبر يفيد الاختصاص فكذا لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة
والعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان قولك انا عرفت يفيد الاختصاص
جملة فعلية وان ليس مبتدا بل تاكيد متقدم وهذا الكلام صريح
في مناقضته بل هو حجة عليه لا له وقوله فصبر جميل يحتمل الامرين
حذف المسند اي فصبر جميل اجمل وحذف المسند اليه اي فامري صبر جميل ففي
الحذف تكثير للفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما
لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى
فيه الى الخلق ورجح حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان
سوق الكلام للمدح لحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل
لا يدل على حصوله له وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا
جميلا او حمله على حذف المبتدا موافق له دون حذف الخبر وبان قيام

قيام الصبر قرينة حالية في هذا النظر لان وجود القرينة شرط الحذف في الجملة
الحذف اصلا والقرينة ههنا سواء اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر
خير من جزع صار هذا المقام مما يتبادر منه هذا المعنى بسهولة ورجح حذف المبتدا ايضا
بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب فانه بمعناه صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدا
التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا معرفا اولى واذا كانت النكرة موصوفة
وبانه المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا
بل على انه اجمل من الجزع وترك الصبر ومما يحتمل الامرين فواقع ولا تقولوا ثلثة
اي لا تقولوا الالهة ثلثة او في الوجود الهة او ثلثة الهة فحذف الخبر
ثم الموصوف او المميز او لا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة [illegible] المضاف
[illegible] والرتبة كما اعتقدوا اذا اريد المضاف [illegible] صفة ورتبة
قيل ايهم ثلثة فحذف المبتدا وقال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء
على ان نكرة [illegible] في حال ان يراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت
ام عندك عمرو او ام عمرو عندك ثم جاء من الاتصال الى الانقطاع وذلك
لانه اذا دخلت ام الهمزة جملتان مستقلتان في اصل الجملتين اعني المسند
اليه والمسند تعين ان يكون منقطعة كقولك اقام زيد ام قام عمرو وازيد
قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو ام قام فمنقطعة
لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بدلهما وهو اقرب الى الاتصال
لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع ثم العدول الى الجملة البتة
الانقطاع وقولك مع القدرة على المفرد احتراز عن نحو الفعلية المشتركة

في الفاعل نحو أقمت أم قعدت وأقام زيد أم عمرو فصحت وقعدت لا يحتمل
فعل الابتداء من جاعل في متصله و يجيء مع عدم التناسب بين معنى الفعلين
ان يكون منقطعة نحو أقام زيد أم تكلم ولا بد للمحذوف من قرينة كوقوع الكلام
جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله
اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط
والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل المذكور
فاعل لان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي ممنوع بل لا معنى وان اريد ان
السؤال عمن فعل الفعل وصدر عنه فتقديره مبتدأ كقولنا الله خلقهن غير
بعيد من جهة المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من جهة الفاعل
وهو حاصل في قولنا الله خلقها لظهور ان السؤال جملة اسمية لا فعلية
ومن ثم قيل الحادي ان قدر مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال
انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم الفاعل المسؤول عنه اهم والجواب ان حمل الكلام
على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وانه لو قدر عند عدم الحذف جملة
فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم
او مقدر عطف على محقق اي كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو
قوله ليبك يزيد بن نهشل ليبك مبني للمفعول فكأنه قيل من يبكيه فقال
ضارع اي يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة متعلق بضارع وان
لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل او بيبكي المقدر لاجل
خصومة لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبكي المذكور

ليس بقوي من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط الذي يأتيك
للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة
على غير قياس كاللواقح جمع ملقحة وقيل جمع طائحة ولا المطيحات ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي سائل من اجل اذهاب
الوقائع ماله او بيبكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على التقدير
بمعنى الماضي عدل عنه الى المضارع استحضارا للصورة وفضله اي رجحان نحو ليبك
يزيد ضارع وهو ان يبني الفعل للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر
الفاعل مرفوعا بالفعل المضمر جوابا لسؤال مقدر على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع
بالبناء للفاعل ونصب يزيد ورفع ضارع بتكرر الاسناد اذ فيه اسند الفعل اجمالا اولا
ثم تفصيلا وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد فقد علم ان هناك باكيا يسند اليه
هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي يبكيه ضارع فقد اسند الى مفصل ولا شك
ان الاسناد مرتين اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون
اولى وقد يقال ان الاسناد اجمالا في السؤال المقدر اعني من يبكيه لانه سؤال عن تعيين
الفاعل المعلوم اسناده اليه فذكر الاجمال ولا يبعد ان يقال قد اسند بنفسه مرة اجمالا
وواحدة تفصيلا وبوقوع نحو يزيد غير فضلة بل جزء جملة اسند اليه بخلاف ما اذا نصب
على المفعولية فانه فضلة وبكون معرفة الفاعل كحصول النعمة غير مترقبة لان اول
الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب وهو الذي
بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل وللمعارضة ان يفضل نحو ليبك يزيد
ضارع بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه بسلامته من الحذف والاضمار وبالتحامه
على ايهام الجمع بين متنافيين من حيث اللفظ لان نحو يزيد وجعل فضلة يوهم ان الاهم

به لان الاهتمام بالفاعل مع تقديم يعد على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام
به فوق الاهتمام بالفاعل وبانه في اطماع اول الكلام الفاعل مع تقديم مفعوله
نسبويها اليه فيكون حصوله اوقع واعز واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في
ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضي للحذف نحو زيد قائم ومن
الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد
نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله أأنت
فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم وغير ذلك او ان يتعين كونه اي كون المسند اسما
او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد او انه يدل على قصد التعجب من المسند اليه
[illegible] عند قيام القرائن كسبيل سيفه ويتلطخ ثوبه ونحو ذلك
وحصول التعجب بدون الذكر لان القرينة انما يدل على نفس المسند واما تعجب المتكلم
للسامع فبالذكر المستغنى عنه في العادة واما افراده اي جعل المسند غير جملة
فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه
او مفيدا للتقوي نحو زيد قام جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد
للتقوي بل هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوي [illegible] مع عدم افادة التقوي
فمعناه مع عدم افادة التركيب تقوي الحكم [illegible] على المصدر [illegible]
التقوي بحسب التكرير نحو عرفت او بحرف التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك
اذ يقال التقوي في الاصطلاح هو تأكيد بالطريق المخصوص نحو زيد قام
واما الملوم مع عدم قصد التقوي [illegible] لفظ المفتاح ليشمل صورة

صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا فعلت هذا فانه لم
يقصد به التقوي لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد فعدم افادة التقوي انما هو بعدم
قصد التقوي اجيب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص
جملة فعلية وانا تاكيد مقدم لا مبتدأ والمسند فعل ولا جملة كما في سعيت انا
وقد عرف حاله ورد قوله غير سببي موقع الفعلي في عبارة المفتاح بدل الحكم
لان صاحب المفتاح فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه
او بالانتفاء عنه فيتوهم انه يشمل السببي ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت
للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه
عنه ولقائل ان يقول لا نم صدق هذا التفسير على المسند السببي لان سببية
انما المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق او انطلق
[illegible] بان زيدا الجملة الاسمية [illegible] او انه لم يحكم بثبوت
منطلق او انطلق لزيد [illegible] لان الجملة الواقعة خبر مبتدأ [illegible]
البعض [illegible] الاسناد الخبري [illegible] بان الحكم [illegible]
له او بانتفائه عنه [illegible] فالمراد بالحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد
اذ ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق [illegible] انه وصف اعتباري
[illegible] الثبوت بالفعل حقيقة لا ينتقض بكثير من المسندات الفعلية
الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان يكون المسند فعليا
مع عدم قصد التقوي يقتضي افراده ومما ذكره القاضي العلامة في شرح المفتاح
[illegible] المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلافه في زيد ابوه منطلق [illegible]

على ان المسند في زيد منطلق ابوه باسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة
فالحكم بنفي زيد منطلقا ابوه سهو [illegible] بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا ضابط
لان الامر اللازم مما ذكرنا ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند
منطلق وحده الظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعل
لكنه ليس بسببي والاولى ان المثال الذي يورده في الفعل مثالا لهذا القسم لانه
الحق به اولى بان يمثل به وايضا الفعل في مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد
بخلاف مفهوم انطلق ابوه فحكم محتمل ثم المذكور في قسم النحو من المفتاح ان
نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباؤه وصف سببي وعلى هذا كان
القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يصرح به بل [illegible]
[illegible] او سهو ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسيره الفعلي امثلة منها نحو الكرم
[illegible] المسند وفي الدار خالد وقال اذ التقدير استقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين
واستقر فعلية الحق بان الظرف اذا كان مقدرا بالجملة كان المسند مثالا لغير جملة
ويحصل التقوي لان خالدا مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف
على شيء واشار الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان
الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل [illegible] مبني على مذهب الاخفش والكوفيين
حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيد المثال الاول
حيث بقوله اذ التقدير استقر او حصل لانه لو قدر مستقر يصح ان يكون خالد مرفوعا على
انه لم يصح التركيب وصح ذلك الضبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند
الفعلي ايضا حال التقدير مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند ضابطا مثل الا

لان

لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور بامثلة [illegible] فيكون التمثيل بها
ضابطا ولذا اشكل نحو ابيه ونبه على ما ذكرنا انه يجوز فرع من الامثلة قال في تفسير قوله
الحكم بالذكر في تقديم المسند حكم بتقديمه قصده انما امثلة لافراد المسند لكان الصواب
ما ذكر بان بهذا الكلام لانه قد وقع منه في ضابط الافراد ذكر الفعلي وذكر التقوي
فضابط امثلة الافراد بين تفسيرهما لا يكون فيما سواه هذا الفطن العارف
بصناعة التركيب ونظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق بقرينة الاشكال
وتعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن
ان يفسر بانه جملة علقت على المبتدأ بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه في
تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو قل هو الله احد لان تعلقها على المبتدأ
ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه
قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضرب عمرو داره وزيد كسرت سرج
فرس غلامه [illegible] نحو قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع
اجر من احسن عملا لان المبتدأ اعم من ان يكون مع دخول العوامل او بعدها والعائد اعم من الضمير
وغيره فيخل بهذا المسند السببي مجموع الجملة الثانية [illegible] او قال صاحب
المفتاح هو ان يكون مفهوم [illegible] الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي
بني عليه لا المسند او جعل جزء اعتبار [illegible] مطلوب التعلق بغير ما بني عليه
ذلك المسند تعلق اثبات [illegible] او تعلق [illegible] المسند
فعلا [illegible] الا ما بعده فيطلب تعليقه ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي
لكون ما بعده ذلك متعلقا بما قبله [illegible] فالاول نحو زيد ابوه منطلق فانه مفهوم

المسند

فان معنى المنطلق هو المحكوم عليه بثبوت الانطلاق له اعنى الذات وقد يتعلق بزيد بالاثبات له وفيه تعيين

ثانيهما منطلق محكوم عليه بالانطلاق فيشار اليه واما وقع منطلق مسندا خبرا عنه فرجح جانب الفعل ... ليكون

منطلق ابوه او انطلق ابوه ... الفعل ... على انه ...

نحو عمرو ... فانه ... الى ما بعده ... على ما قبله وهو عمرو ...

... مسندا ... الى ضميره ... المسند السببي ... مسند فعلا ...

قولنا ... المسند ... بعضهم ان المسند السببي القسم الاول ...

... نحو زيد اذا كان ... ليكون جملة ... للحكم او ...

... المسند ... اذا كان المسند فعلا لافادة التجدد ...

... الاقرب ... نحو زيد اذا كان ...

المسند ... زيد ابوه منطلق ... عمرو ...

... جملة ... قولنا زيد ابوه منطلق

... المسند السببي ... جملة ... اذا كان في الكلام ...

... المسند ... الكلام جملة ... المسند السببي ... الا ان جملة

المسند الى ... الزمان ... المسند

... المسند ... اذا كان ... المسند ...

... المسند سببيا ... مجموع كلامه ... الجملة

... او لا ... المسند فعلا ... بالمسند ... الازمنة الثلاثة ...

وهو الزمان الذي قبل زمانك ... والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد

... الزمان ... الحال ... او المستقبل ... زيد يقطع الحال

ان بعضه ... وبعضها ... في الجملة ... الواقعة في الاثبات الكثيرة ... واقعة في الكلام

على ... الكلام ... او الان او غدا فانه ... الى ... قرينة واما الفعل ...

الازمنة ... بلا ... يدل ... التجدد ... من لوازم الزمان ... من مفهوم

الفعل ... التجدد ... الكل ... الزمان ... الاجزاء ...

بعضها بعد ... او ... المتكلم ... ان ... يكونوا ... تجتمعون

... التجدد ... يقال ... الذي هو القسم ... الرحيم

الذي ... الزمان ... وبساطة ... اي ... بصورته

النظر ... الكافر ... واما كونه

للافادة ... التجدد ... الثبوت والدوام ...

في مقام المدح والذم ... الثبوت ... الدوام

... الدوام ... منطلق ... الانطلاق ... قال الشيخ

عبد القاهر ... الاخبار ... الاسم ... المنطلق ... العزم ...

الاسم ... الثبوت ... بالفعل ... الاسم ...

للشيء ... زيد منطلق ...

الانطلاق فعلا ... زيد ... عمرو ... الفعل ... التجدد ...

زيد منطلق ان الانطلاق ... اخر ... زيد ...

... زيد ... الاسم ... فعلا ... التقييد الفعل

... بالمفعول ... غير ذلك ... مطلقا ... في الحال

والتمييز ... والتقييد يوجب ازدياد الخصوص ...

يوجب [illegible] البعيد بوجود الصفة الغائبة [illegible] سقط السؤال وهو ان [illegible]

[illegible] والتقييد [illegible] الغائبة اذ لا فائدة في نحو كان زيد [illegible] الخبر [illegible] الخبر

[illegible] الحكم [illegible] نحو كان زيد منطلقا [illegible] منطلقا لا لكان لانه

منطلقا [illegible] حقيقة [illegible] زيد منطلق في [illegible] الخبر [illegible] منطلق

[illegible] نحو كان زيد منطلقا في الزمان الماضي [illegible]

غير مقصود [illegible] الفعل وهو مفهوم الخبر [illegible] تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال

[illegible] كان زيد قائما انه متصف بالقيام متصف باللغو اي الحصول والوجود في الماضي [illegible]

متصف بالغني متصف بالصيرورة اي الحصول [illegible] في الماضي [illegible] الافعال

[illegible]

٩٠

[illegible]

نوعية الجنس الحقيقية بطلاقه عليها وفي الحقيقة نوع من الدواب كثيرة انسابه
لتحققه في كون نوع من الانواع خلافا لنوع الملكية لا كثير كثرة جنس والنظر الجنسي بان دواب اذا
فيما يقصد به الى النوع كقوله تعالى ان تصيبهم حسنة الى ما اصابكم فتفطن الى انه بما يخف
ويحوان يقدم الكثرة بعدم القطع بالحصر انما هو في نوع بعينه او فرد معين واما في نوع
من الانواع وفرد من الافراد فما يدل عليه التنكير فلا لا العلم بحصول الجنس في القطع
بحصول نوع ما او فرد ما فرد انه لا يحصل الا في ضمنه فالعلم في نحو واحد
الى نحو ان تصيبهم حسنة ونحو اللام الا ان يقصد به نوع مخصوص فهو قطعي
بل ان تعريف الجنس تعريف العهد كما صاحب المفتاح حيث يجوز ان يكون تعريف
وزعم انه اقتضى لحقه ذلك لانه اراد بالعهد ما هو الجنس فهو صحيح اولم
يتقدم ذكر الجنس للتحقيق للانعقاد اللام اشارة الى السهو والوسيلة

[illegible]

وقد انه جملة شرطية قيد لمسند الفعل فيه حكم ... وكيفيته اهتمام على هذا الوجه
نتائج المباحث ... النظر ... اذ او لو كثيرة ... في علم النحو
فان واذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط واذا اعتقاد المتكلم في علم النحو
الا على طريق الحكاية او على قرب من الحال واصل الجزم بوقوعه في اعتقاده فانه مثل كما انه يشير الى ان
عدم الجزم بوقوع الشرط كما ان الشرط ... عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة ووجه انه
انما يستعمل في معاني محتملة مشكوكة في علم المتكلم ... الجزم ... او لا
كثير ... كونهما للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم ... بعدم الجزم بلا
وقوع الشرط مشترك بينهما ... الجزم بوقوع الشرط
انه ... العالم ... الجزم بالا وقوع وكذا

[illegible]

يوعون انهم اتقوا وبافتقار هذه العظائم الى ... ولا يشكون ان الله عليها

ثم ان ... الاعتقاد ... بعاد ... لا يلزم ... في ... الجنب ... اذا ... التعافه

... الكبير لانه ... الاولى دون الثانية ... على ... الكبير

... الاول ... اذا ... بالعربية ... واقعة ... الغطى

اذا ... كلام ... فانه لا يلزم ... بان نقول انهم اذا ادعوا ... فهم

... [illegible] ... على ...

... [illegible] ...

اذا علمها ... الواقعة ... الحسنة

كما ... الابلاغ ... الانكار ... اللازم ...

... لا ... انكاره ... القول ... بالحجة ... العقول

... بالحجة ... الحسنة

... الرجا ... بالطلاق ... الرجا ...

... البلاغ والسبب ... بالسبب ... بلفظ

المضارع ... لان السبب ... الوقوع ... المطلقة ... الكبر

على ... الحاضر ... قوله ...

... قوله ... الشرف ... الاول ... اللفظ

... التنكير ... للتعقيل ... المستحق ... لعده

... ان

... مقطوع ... العقل ... بقوله

وثاني

واذا ... اي ... في ... على ان ابتدا ... بهذا

بالسفر ... بقوله ... الترخم بوقوع ... لا انفصال الكلام

... السيد ... الدار ... اذ ...

... السيد ... المستلذ ... ان يطلع الصبح ... الليل الطويل

كما ... العدم ...

... العام بوقوع الشرط ...

... [illegible] ... على الشرط ... المقام

... الشرط ... الا ... بوقوع

... الالزام والمبالغة ... الكريم

اي الكلام ... القرآن ... من الامر والنهي والوعد والوعيد ...

... الشرط ...

... بلفظ ... المقام

... الا ... على الاية ... على

... العاطف ... الاعمال

... في ... لكم ...

... الشرط ... بلا ...

... الكلام ... المقام ...

لا ...

كما ذكر صاحب الكشاف في ... والله ...

الكسب لانه ذريعة الى [illegible] واحد لا يوجد الا في ضمن [illegible] الشك على سبيل العزم والتقدير ان

[illegible] ذريعة [illegible] بالذين [illegible] في الجمعة السعي [illegible] فقد ابتدأ [illegible] وان خالفه [illegible] ذلك

ما سطر [illegible] على انكاره [illegible] على التعليق العزم بكونه [illegible]

مع اعتقاد انه باطل بتعليق بالمحال [illegible] او العائد [illegible] او تغليب

غير المتصف [illegible] على المتصف [illegible] القيام قطع الخصم [illegible] غير قطعي

الحصول بان [illegible] ويقول الجميع [illegible] تغليب [illegible] لا يقطع بانهم [illegible]

[illegible] القيام قطعا وقوله وان كنتم في ريب [illegible] على عبدنا [illegible]

[illegible] على الارتياب [illegible] الارتياب [illegible] ثبت لكم

الا على سبيل [illegible] الايات [illegible]

[illegible] التغليب [illegible] لانه [illegible]

[illegible] الجميع كانه لا ارتياب [illegible] المذكور [illegible]

[illegible] الشرط [illegible] الارتياب في الاستقبال

وهو [illegible] الوجود والعدم [illegible] الارتياب [illegible] المستقبل ولهذا

[illegible] الاستقبال

[illegible] فعل الشرط [illegible]

[illegible] القوة ذلك [illegible]

[illegible]

[illegible]

ماضيا

ماضيا [illegible] المستقبل [illegible] قطعا والبعض

[illegible] قطعا [illegible] لا يقطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم [illegible]

[illegible] النعاب [illegible] قطعا [illegible]

الذين لا يقطع بارتيابهم [illegible] الارتياب [illegible] الكلام او التغليب [illegible]

على المقطوعين [illegible] على الاناث [illegible]

[illegible] الذكور والاناث [illegible] على الذكور [illegible]

[illegible] المبالغة [illegible] التغليب [illegible] الذكور والاناث [illegible]

كانت من القانتات [illegible] القوم القانتين لانها

من اعقاب [illegible] الاول [illegible] لان [illegible] ابع ربا [illegible] كانت

من المطيعين [illegible] جانب المعنى على جانب اللفظ [illegible]

[illegible] التغليب [illegible] واللفظ [illegible]

[illegible] جانب الخطاب [illegible] جانب [illegible] كالعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما [illegible]

للشمس والقمر [illegible] على الاخر [illegible]

الاخر [illegible] ذلك [illegible] الاخف [illegible]

[illegible] العمرين [illegible] ابوان [illegible]

[illegible] القانتين [illegible]

الذكور [illegible]

الاتفاق في اللفظ [illegible] الاتفاق في المعنى [illegible]

[illegible]

وصيغ الجمع انهم يعبرون عنها في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى والوصف مجازا
وجمع جابه التغليب مجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا ترى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين
بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السابقة
والابنة ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك
الجنس على الجميع كقوله تعالى اذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة بكونه
جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل بان ينسب الى الجميع وصف يختص بالاكثر كقوله تعالى
لنخرجنك يا شعيب والذين امنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب
في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قطعا بعد نبوته وانما كان في ملتهم من امن به ومنه تغليب المتكلم
على المخاطب او الغائب نحو […] فعلنا وانا وزيد فعلنا ومنه تغليب المخاطب
على الغائب نحو انت وزيد تفعلان وانت والقوم تفعلون قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن
قرا بتاء الخطاب […]
[…] اعتبار التغليب […] لكلام واحد […]
وقال الله تعالى […]
ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون […]
الى الخطاب اولا والذين من قبلكم […] لعلكم […]
العبد واتقى […] لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء
على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع […] الانعام […]
[…] المختص بالعقلاء […]
كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي يخلقكم ايها الناس

من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا وخلق الانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يكثركم
ويكثر ايها الناس والانعام في هذا التدبير المحكم […] التوالد والتناسل […]
[…] لا يبث […] ومن الانعام […] بلفظ الغيبة
[…] تغليب المخاطب على الغائب […] ذكر الجميع […] الانعام بطريق الخطاب […] الانعام
[…] وتغليب العقلاء على غيرهم […] الجميع بلفظ […] بالعقلاء […] تغليب
[…] الغائب […]
[…] الخطاب […] الانعام […]
[…] الناس […] هذا التدبير […]
والتناسل […] الانعام […]
لكم […] وجعل لكم ازواجا […]
التقدير […] وجعل لكم من الانعام ازواجا […]
الانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب […]
الوجود […] الجميع […] كقوله تعالى […]
[…] ومنه تغليب […]
ايديكم وذكر الايدي لان اكثر الاعمال […] بالايدي […] الجميع […] بالايدي تغليب
وكون […] تغليب […] الحكم […]
[…] التعليق […]
الشرط […] على […]
ولا بد […] التعليق […]

مات اي دخلت الدار رمانت هي فعلا معلقت المية على الدخول في الدار في الزمان المستقبل
كما كان حصول ذلك في كل من اي واذا اليمين الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فظاهر لانه مفروض
الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط في
الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في الاستقبال ويجب ان يتبينه اي الجزاء
ويجوز ان يقع طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعل استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل
فيجوز ان يترتب على امر يحصل في الاستقبال بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يقع طلبيا
فانهم ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى ومشابهة مخالفة مقتضى الظاهر
غير ان تعتقد بالشيء وهو لفظ الشارة الى الحاصلين اي جعلت كلتاهما او احدهما اسمية
او فعلية ماضوية في المعنى مستقبلا مثل ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس [illegible]
تعتد باكرامك اياي الآن فانك [illegible] ان تكذبوك فقد كذبت رسل
من قبلك فمعناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك [illegible] الا تنصروه فقد نصره الله
اي نصره الذين كفروا فمعناه ينصره [illegible] فقد [illegible] الطلب [illegible]
الطلبي بالخبر [illegible] لانه [illegible] الصدق [illegible]
الاستقبال [illegible] اذا كان الشرط لفظا كان [illegible] وان كنتم في ريب [illegible] كذا اذا
[illegible] الرسا [illegible] لا [illegible]
[illegible]
[illegible] السائل [illegible]
[illegible] في الاستقبال [illegible]
اذا بلغ [illegible] حتى اذا جعله نارا [illegible]

لقوم الذين آمنوا قالوا آمنا [illegible] في حصوله
[illegible] عطف على [illegible]
وكذا [illegible] يقع [illegible]
اي [illegible] المستقبل بلفظ الماضي [illegible] او التفاؤل او اظهار الرغبة [illegible]
في [illegible] الشرط [illegible] العاقبة [illegible] لا للتفاؤل او اظهار
الرغبة [illegible] اظهار الرغبة [illegible] بقوله ان
الطالب اذا [illegible] حصول امر [illegible] الطالب ذلك الامر [illegible] ذلك
الامر [illegible] ذلك [illegible] حاصلا [illegible] بلفظ الماضي [illegible] اظهار الرغبة في الوقوع
[illegible] ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا [illegible] بلفظ الماضي دلالة على توفر
الرغبة [illegible] التحصن [illegible] الاكراه [illegible] التحصن [illegible]
الاكراه [illegible] النعليق [illegible]
[illegible] الشرط [illegible]
وجود [illegible] اللفظ [illegible]
[illegible]
بانه [illegible]
كذا اذا [illegible] الاثر [illegible] انسانا [illegible] حيوان [illegible]
حيوانا [illegible] انسانا [illegible] الشرط [illegible] الغالب
ملزوم [illegible] لازم [illegible] التعليق بالشرط [illegible] الحكم [illegible]
اولا [illegible] في الآية [illegible] النهي عن الاكراه [illegible]

او من اذا ارجح التعيين في المولاة الحق بارادتها او لان الاية نزلت فيمن يرون التخصيص
ونكرتها فالمولاة على الفرض الثاني لا تكون الا بحسب تجويز الاكراه او ظاهر الكفر في الاكراه
وعند عدم ارادة التخصيص فينتفي حرمة الاكراه او ظاهر الكفر في الاكراه فرد انتفاء الاكراه هي
لانه انما يكون على فعل ما يريد الفاعل نقيضه منه ارادة تحمل الامتناع عن المراد لا تحقق الاكراه
مطلقا الرابع انا سلمنا ان الاية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب اللفظ نظرا الى المفهوم في الفقه
لكنه الاجماع القاطع عارضه واللفظ لا يدفع بالقاطع قال السكاكي او للتنبيه اي ابانه غير الكلام
الى طرف من قال اي اجابه ... او لا يتبع بالبيت التفعل الا اجزاء غيره نحو قوله القرا اهي
الكل الا الذين ... يبطله عملا ثانيا ... لعدم ... يقطع ... بلفظ
... الا المشركين ... التقرير ... ما هذا
لانهم قد جعلت اعمالهم ... الا منه ولا ... عليكم
الا انه لا يفي للتنبيه ... الا لا يفيد التنبيه لكونه نظرا ... لما في
هذا الكلام ... التخاذ والضعف ... الى السكاكي والامر ... ما تقدم ثم قال ونظيره ... نظير
... للتنبيه ... التنبيه ... وقال لا يسبد الذين ...
امر وقالكم لا تعبدوا ... الذي ... اذ لولا التنبيه ... بسباق الاية
انه لا ... الا ... التنبيه ... الذين ... اعدلوه ...
... لا ... ذلك الوجه ... ذلك الوجه ... التنبيه ... الباطل ... مطلقا ... الا ...
... كلام السكاكي ... قبول الحق ... ذلك الوجه او ...
الى ان التصحيح ... المتكلم ... الكلام ... لانه
... السكاكي ... المتكلم ... المتكلم ... مرتبة

من مرتبة الى طلب بسماعها ... لاستدراج الخصم الى الاذعان والتسليم ومن لطايف
الاساليب ... التنزيل والاعادة ... قوله تعالى ان يثقفوكم ... بجدكم ...
... يكونوا لكم اعداء خالص العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء
اي بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا امثالهم
... العداوة والقتال ... الشرط ... معاطفة ... الخ
اللفظ ... وذلك ... هو ... الى ان الوجه في الدلالة
على انهم ودوا قبل كل شيء ... لانهم ... بهم مضار الدنيا
والدين ... الا ترددوا ... الكفار ...
لانهم ... الاولى ... بدون ...
كفار الخصال ... الظفر بهم ... الشبهة ... لزوم الاول ... واسطهم
الايدي والالسن ... البيم ... الاولى ... بالكفر ... ودادهم ... الكفر ...
ثابتة ... العلم ... الكفر ... باطل ... الخصم ... الخاصة
وارتفاع ... والمشاجرة بحلاف العداوة وبسط الايدي والالسن ... ابدا ...
بعد ... والمعارفة ... على ... اذا فلك ... انتفاء وداده كفرهم
بان يسلم ... على ... اذا عطف ... على
... على ... الاول ...
... العطف على ... لا ... وهذا ...
... ودادته ... الاية ... الشرط ...
... الاسم ... المفعول ... الشرط ... الى الكلام ... وداده الكفر

بان الشرط فائدة لانا ما حاصله ظفروا بهم او لم يظفروا فانا لا نولي الا انهم يلزمون قوله وودوا عطفا على

الجزاء الشرطية لا على الجزاء وحده فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الشيخ وان يقاتلوكم يولوكم

الادبار ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال الشيخ لولا انه يطلبه يملك لولا

انه لما طلبه الفقير الا من عطف الشرطية على ما قال اولئك الشطايا من الغرباء لا اول وهو اهمال ادب اظهار

وودادة الكفر وانما عطفا بقيا لان الاشكال انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء

والا فالعداوة حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا والايمان ان الآية نزلت في حاطب ابن بلتعة

وحكى تفاكوا بالاختيار كما ذكروا اخبرتهم بغزوة النبي عليه السلام لقتالهم ففعل ظن انه يخبرهم بالظفر بهم كفارا

مشركهم فلا يدل والا ودادة للرد الى الكفر واذا ظفروا بهم ووجودهم خوفهم في تخفيف

العداوة وبسط الايدي والالسن ودادة الرد الى الكفر لان ما نقول الشرط انما يصح لو حصل ان تكون

المشركين ويعلموا ان حاطب الكفر والنفاق والمذكور في القصة انه كان يحكم بفضل الايمان وانه احترز بالتخويف

النبي ثم في الطريقة لو الكثير في التعليق حصول مضمون الجزاء وجعله مضمون الشرط فحصلا اما في مع القطع

بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني اكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم

انتفاء الاكرام وهو عبارة المفتاح وهو انما التعليق فما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو

جئتني لاكرمتك معلقا لامتناع الاكرام بما امتنع من المجيء من طلب فيه ما اشكلا لانه جعل او لا المعلق نفس

الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط واتبع وضعي

فساد كل منهما وقد ذهب يستطيع بعض من اطلع عليه بانه جمع بين المتضادين ان اراد التعليق امتناع ما امتنع

وتعليق الامتناع الاكرام بامتناع ما امتنع من المجيء واظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية

فكانه قيل انما التعليق فيما امتنع بسبب انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله لما امتنع وهذا القسم

لطيف يحتج السالك على الدلالة العيان يعتبر منه الحمرة حقيقة كنايته بعينه بالتعليق الامتناع بالامتناع

القطع وعلى ما ذكر من التعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء واما لو فاذا قال في الجملة

انتفاء الجزاء لانتفاء الاول اي الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا

والآخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس في نحو قولك لو ما جئتني ثم اكرمك فلا امتناع عدم الاكرام امتناع عدم

الاتيان اي ثبوت الاكرام لثبوت الاتيان واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان

الاول سبب والثاني مسبب والسبب اعم من المسبب لجواز ان يكون للشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء

السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الاكثر فلذا قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا

انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس لانه لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة

انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله قال لا امتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين انها

دليل على ان الاول الشرط لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا

او شرطا له لو كان او غير لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة واما الشرط

ملزوم الجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم الجزاء المعدوم

المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء الامتناع الاول لامتناع

الثاني انه ليستدل بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا ان القياس الاستثنائي رفع التالي يوجب

رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكن لم يكن حيوانا ينتج انه

ليس بانسان ولكن لم يكن انسانا لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره وتلقاه غيرهم بالقبول وفيه

نظر لامتناع الثاني الاول الاستدلال بامتناع الاول على امتناع الثاني يرد عليه

ان انتفاء السبب الملزوم لا يدل على انتفاء اللازم للدلالة على ان انتفاء الثاني في

الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول نحو لو شاء الله لهداكم اي انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة

فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هو انتفاء مضمون الشرط

من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي في الخارج [illegible] قولهم لولا الاحسان [illegible] لوجود
الاول نحو لولا علي لهلك عمر فمعناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لان وجوده دليل على ان عمر
لم يهلك وقد يقال على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري لو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا
ولكن ما لهن دوام الاثر [illegible] فان استثناء المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي
ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها
فلما [illegible] ارباب المعقول [illegible] لو وان نحو [illegible] اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء
للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة
كان النهار موجودا لكن الشمس طالعة فينتج النهار موجود فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة
للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في
الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء
الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر
لكنه قد يستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض منه التنبيه
بانتفاء تعدد الالهة لا بيان انه سبب عدم الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واشباهه انما هو على ما هو
مشهور من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا [illegible] لا يصحبني [illegible] ما ذكرتم من لزوم
انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في قوله نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا لزم ثبوت عصيانه
لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض فيه [illegible] بعدم العصيان [illegible] فقد يستعمل ان ولو للدلالة
على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء
ويكون نقيضه ذلك الشرط انسب باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط
وعدمه فيتعين دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه

او مختلفين

او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات
الله ونحو لو اهنتني لاثنيت عليك [illegible] اذ الاصل لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع
استبعاد لزومه له فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى ويستعمل بهذا المعنى لولا ايضا نحو
لولا اكرامك اياي لاثنيت عليك يعني اثني عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق
بين لولا ولو الا ان لولا داخلة على النفي فان قيل [illegible] هذه الامثلة [illegible] انتفاء
الجزاء ثابتا [illegible] الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف [illegible] وعدم
العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا التقدير انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام ثابتا وعلى ثبوت الثناء
المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء [illegible] ذلك من قبيل
ذكر الشرط والالغاء لتقييده بالشرط [illegible] قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء ونحن نعلم
قطعا انه منتف في قولنا لو جئتني لاكرمتك [illegible] الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء [illegible] لزوم
نفي الشيء او ثبوته [illegible] ملاحظا للعقل عند الحكم [illegible] وزعم ابن الحاجب انه مستقيم
فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي اذ لا عموم للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني لاثنيت عليك ان يكون
الثناء المنفي غير المثبت بخلاف النفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا
فلو قدر ثبوته نقيض النفي لزم الاثبات ويتناقض وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط فمفهوم الجزاء
في المثبت [illegible] لو اهنتني لاثنيت عليك ثناء مرتبطا بالاهانة [illegible] ان المنفي عام لا باعتبار لو
لم يخف الله لم يعصه فيعتبر ذلك في المنفي ايضا فيكون المعنى لو لم يخف الله لم يعصه عصيانا مرتبطا
بعدم الخوف [illegible] بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم
يعتبر [illegible] على اطلاقه يلزم العموم في نقيضه مثبتا كان او منفيا واما قوله [illegible] لو علم الله فيهم
خيرا [illegible]

بالعلم وكم من الشكل الأول يجب أن يكون كلية والكبرى كذلك والسلم فإنما ينتج أن لو كان [illegible] فيهم

ولو [illegible] والسلم بأن النتيجة ممنوعة لأن علم الله فيهم خيرا محال إذ لا خير فيهم والمحال جاز أن يستلزم

المحال [illegible] لم يستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني وإنما يستعمل في القياس

الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لأنها لانتفاء الثاني لانتفاء الأول ولهذا لا يصح استثناء

نقيض التالي وكيف يصح أن يعتقد في كلام الحكيم تعالى أنه قياس أهمل فيه شرائط الإنتاج

[illegible] بل الحق أن قوله ولو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة

اللغة يعني أن سبب عدم الإسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ وقال ولو أسمعهم لتولوا على طريقة

لو [illegible] بعض [illegible] لازم على تقدير الإسماع فكيف على تقدير عدم الإسماع فهو دائم الوجود

كما ذكروا في قوله [illegible] بانتفاء الإسماع كما هو مقتضى الأصل لأن التولي هو

الإعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم إسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي والإعراض

عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له فإن قيل إن الانقياد والتولي خير وقد ذكر أنه لا خير فيهم

أي الانقياد والتولي بسبب انتفاء الإسماع خير [illegible] ثم انتفاء

[illegible] قتل المسلمين [illegible] على عدم العقل والقدرة

[illegible] ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا [illegible]

يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة رجل إذ لا [illegible] إنسانا [illegible] على أصل الوضع

انتفاء الشرط والجزاء أو لو جعلنا الرسول المرسل إليهم ملكا لجعلناه في صورة رجل وإذا [illegible] الشرط

في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها إذ الثبوت ينافي التعليق والحصول

فرضا في الماضي ينافي الاستقبال [illegible] الفعلية الماضوية إلا لنكتة ومذهب المبرد أنها

تستعمل في المستقبل استعمال إن وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين وإني أباهي بكم الأمم

قال وعدم قتل المسلمين [illegible]

يوم القيمة

يوم القيمة ولو بالسقط وقال أبو العلاء ولو [illegible] في دجلة [illegible] الأولى

أي [illegible] على مفارقة بغداد [illegible] دجلة [illegible] لكنه جاد بلو

الماء [illegible] دجلة [illegible] الباب [illegible] الفعل [illegible] وصارت

بالانتفاء [illegible] المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم أي لوقعتم في الجهد والهلاك

لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا [illegible] استمرار عمل النبي [illegible] بما يستصوبونه

كلما عن لهم رأي [illegible] ممتنع [illegible] في كثير من الأمر [illegible] قوله تعالى الله يستهزئ بهم

قوله إنما نحن مستهزئون [illegible] لم يقل الله مستهزئ بهم [illegible] قصد إلى حدوث الاستهزاء وتجدده

وقتا بعد وقت [illegible] الاستهزاء [illegible] إنزال الهوان والحقارة بهم [illegible]

كانت نكايات الله فيهم [illegible] والبلايا النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا

فإن قيل أراد بالفعل في قوله لقصد استمرار الفعل الإطاعة [illegible] أي انتفاء عنتكم

بسبب انتفاء استمراره على طاعتكم [illegible] أي امتناع عنتكم بسبب استمرار

امتناعه عن الطاعة [illegible] امتناع الطاعة [illegible] استمرار امتناعه عن الطاعة

[illegible] من الكلام لأن المضارع يفيد الاستمرار [illegible] إنما يفيد امتناع الاستمرار

الامتناع [illegible] الأول [illegible] لأنه [illegible] المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت

يجوز أن يفيد المنفي استمرار النفي والداخل عليه لو يفيد استمرار الامتناع [illegible] الجملة

الاسمية تفيد الثبوت الدوام والتأكيد وإذا دخل عليها حرف النفي [illegible] تأكيد النفي ودوامه

لا نفي التأكيد والثبوت ولهذا قالوا إن قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم آمنا [illegible] أبلغ

وجه وآكده وإن قولك ما زيد ضربت [illegible] لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص مع أنه

بدون حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا نظائر في كلام [illegible] وكون المضارع في نحو ولو ترى

الخطاب لمحمد عليه السلام ولكل من يتأتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اي اروها حتى يعاينوها
او اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا
فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اي لرأيت امرا فظيعا وكذا في قوله ولو ترى اذ الظالمون
موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي
المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره فهو الله الذي يعلم [illegible] غيب السموات والارض
فالمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فهذا الحال اعني تنزيل المستقبل لانه اي
بيان في القيمة كذا فجعلت بمنزلة الماضي المتحقق واستعمل لو واذ فيها مختص بالماضي ...
او ارات لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي
فهذا المستقبل في التحقق كالماضي يجب البيان ... وقيل قد انقض هذا الامر ... رائية ولو
رأيته لرأيت امرا عجيبا وكذا الشعر اي يوم هذا المقام او انه جعلت خطابا لنبي صلعم والمؤمنين
فلا ... ولانه لو للتمني يدخل على المضارع ايضا كما ربما يود الذين كفروا فانه قد التزم ابن السراج
وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي
وجوز ابو علي في الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها فحمله ربما يود من تنزيل المضارع منزلة
الماضي نحو قول البحتري واما الكوفي فيحمله على انه بتقدير كان اي ربما كان يود فيحذف لكثرة استعمال
بعد ربما واما بعد ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق به رب محذوف فالمعنى رب شيء يوده الذين كفروا
تحقق ... فانه من التقليد ... النظم ... رب ها التقليل ... معناه انه ... اهوال القيمة
فيما ...
من التقليل الى التحقيق ... المضارع من التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة
قوله لو كانوا مسلمين ... لو للتمني حكاية لودادتهم ... بلفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم

كما يقول

كما يقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ابعد ... واعلم ان لو الواقعة
بعد فعل يفهم منه التمني ... مصدرية مفعول يود عند من جعله مصدرية او لاستحضار الصورة
عطف على قوله لتنزيله اي لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب
بآيات ربنا وكذا استحضار رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤوسهم ...
المضارع كما قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله والله الذي ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة
البديعة الدالة على القدرة الباهرة اعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة
والانقلابات المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شأنه ان يشاهد كانه
يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته
لغرابة او فظاعة او نحو ذلك وهو في الكلام كثير ... دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل
من الفظاعة بحيث يجب ذكره انما يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يؤذن على الوقوع في الجملة كما يقول العرب اصابتني
صوارف لو تنتقل الى الآن لما بقي فيه اثر ولم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية
اسمية كقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير دلالة على ثبات المثوبة ...
لانه ... الجملة الاولى فلا يقع الا فعلية البتة واما تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر
والعهد ... كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر ... فقصد خلافه المنكر كما
اذا قال ... الذي ... تعلم انه زيد او للتفخيم
نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ محذوف او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا ...
او لان المسند اليه نكرة نحو رجل ... كذا حاضر فانه يجب تنكير المسند لانه لو ... المسند اليه نكرة والمسند
معرفة ... فانه يمتنع ... لا يمتنع في كلام العرب ... قوله ولا يك موقف منك الوداعا
وقوله ... وهذا على اطلاق ... لانهم ...

نكرة لعدم الاهتمام والخبر معرفة نحو من أبوك وكم درهما مالك وكذا في ما ذهب إليه من أنه يلزم في نحو أي شيء

الذي صنعته وما صنعته ونحو في كتاب أن الاسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعده خبره واستدل بعضهم على أنه لو كان مبتدأ

نكرة والخبر معرفة يمتنع عطا أبو جنيد الأول إلا أصل في المسند إليه أن يكون معلوما كما ذكرنا إذ الحكم على الشيء والعلم

والأصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الأخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة الأصلين مستبعد عند العقل

الثاني أن العلم بالحكم من أحكام الشيء يستلزم جواز الحكم على ذلك الشيء لا العلم وجواز الحكم

عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الضعف أما الأول

فلأن وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه أعلى فإذا النكرة المخصصة بل النكرة المحضة معلوم من وجه والحكم

على الشيء إنما يستدعي العلم به بوجه ما ولأن قول الأثالة في الأخبار بالمعرفة غلط كما سيجيء في تعريف

المسند ولأن ما ذكر محل النقض بر صحه إنما يدل على الاتحاد كما عرفت به والحاصل أن الاقسام الأربعة فلأنه

[illegible] الأعلى [redacted] أن المحكوم عليه يجب أن يكون معلوما وهذا لا يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه

معلوما وأما تخصيصه بالإضافة نحو زيد غلام رجل أو الوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة أتم لما

من أن زيادة الخصوص توجب تمية الفائدة وجعل معمول المسند كالحال ونحوه من المقيدات والإضافة

والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لأن التخصيص عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل

لأنه إنما يدل على مجرد المفهوم والحال يقيده والوصف يجيء لكلام الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لأنه

كما أن الفعل يدل على مجرد المفهوم والحال يقيده كذلك الاسم يدل على مجرد المفهوم والنعت يقيده بل

الوصف نحو رجل عالم يخصصه فإن أراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كثيرين فلا يخفى أن فيه

دلالة على التعيين فغير النعت أيضا تخصيص لأن قولك جاءني زيد تحتمل أن يكون على حالة الركوب وغيره

وكذا قولك زيد يجيء إنما يكون من جهة النفي وغيره فخص الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصص الإبهام

صحة قولنا فيما يزيد بالوصف وأما تركه أي ترك تخصيص المسند بالإضافة والوصف فظاهر مما سبق

في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة وأما تعريفه فلإفادة السامع حكما على أمر معلوم له

للسامع بإحدى طرق التعريف بهذا إشارة إلى أنه يجب عند تعريف المسند أن يكون المسند إليه معرفة إذ ليس

في كلام العرب كلام مبتدؤه نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية بأمر معلوم أو حكما على أمر معلوم بأمر آخر مثله

ذلك الأمر المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع بإحدى طرق التعريف سواء اتحد الطريقان نحو الراكب

هو المنطلق أو اختلفا نحو زيد هو المنطلق فقوله بأمر إشارة إلى أنه يجب مغايرة المسند إليه والمسند

بحسب المفهوم ليفيد الكلام فيفيد أيضا نحو أنا أبو النجم وشعري شعري متأول بحذف مضاف باعتبار الزمان أي

شعري الآن مثل شعري فيما كان الموصوف بالصفات الكاملة وليس هذا التأويل بلازم في مثل

ما نحن فيه لفظ المبتدأ والخبر على ما توهمه بعضهم إذ لا حاجة إليه في قولنا زيد شجاع في معنى الشجاع

نفس المفهوم فيه فاصل الضمير مثاله سمعت وقال الأخفش زيد وهذا مثله غير بأو إلا لازم فيعلم

عطف على حكما أي لإفادة السامع لازم الحكم على أمر معلوم بإحدى طرق التعريف بأمر آخر مثله وفي هذا

إشارة إلى أنه لو كان المبتدأ والخبر معلومين لا يستفيد من الكلام فائدة السامع فائدة مجهولة لأنه قد يستفيد

السامع من الكلام هو انتساب الخبر إلى المبتدأ أو كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدأ والخبر لا يوجب

العلم بانتساب أحدهما إلى الآخر وإلى حمل أن السامع قد علم أمرين لكنه يجوز أن يكون متعددين في

الخارج فاستفاد من الكلام أنهما متحدان في الوجود الخارجي بحيث الذات نحو زيد أخوك وعمرو المنطلق

حال من المنطلق في المثال الأخير باعتبار تعريف العهد أو الجنس وأما المنطلق كما سيجيء من بحث

القصر ومحاوره على تعريف العهد مثل أبيه نوابت فإن يكونوا أبناء من حبانه ثالث من بعد الجاني

هو الجاني أو هو نحو إن الساحر الجانية والجاني لسان على معنى أن هذا ذاك وذلك هذا لا فرق

بينهما في جواز إضافة الجناية إلى كل منهما بل إضافتها إلى الآخر وتجويز أن يكون الكلفة فهو الكلام

في الجناية أمر به على كل حال ولهذا إن من تعدد الجاني فقد جاء جنابه حتى يصح به التنكير والمذكور في بعض

الكتب أن تعريف المسند إن كان بغير الإضافة معلومية المسند إليه والمسند إذا كان بالإضافة

لايجب الا معلومية المسند اليه وبهذا اتسم لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم على انه [illegible]
[illegible] ذلك ويدل عليه انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها ونحوها
فاذكره الشارح من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بينك
المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة لان الغلام من حيث انه والاسم يستغرق بين المعرفة والنكرة نعم
قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جائني غلام زيد من غير اشارة
الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر
الى اصل الوضع وعبارة الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه حمل عليه
من ان يكون معلوما فلا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه
المخاطب اصلا فكيف هاهنا وكذلك المسند اليه وهو اضافة زيد المنطلق وعمرو والقائم بطرفي التقديم
انه اذا كان للشيء صفتان من صفة التعريف ويعرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخرى فتح
يجوز ان يكونا وصفين لشيء متعدد دين في الخارج فايهما كان يعرف السامع اتصاف الذات به فهو
كالطالب بحسب زعمك ان يحكم عليه بالاخر فيجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدا وايهما
كان يجب يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان يحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر
اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه
واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه
قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا ظاهر في نحو قوله رايت اسودا غابها الرماح ولا
يصح رماحها الغاب لان الغرض تشبيه الرماح بالغاب [illegible] فانه ان الصواب [illegible] نفعه
لان السامع يعرف انسانا ولا يعرف نعته اما يطلب تعينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان
انطلاق ولم يعرف انه زيد او غيره فاذا قلت [illegible] المنطلق واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق
وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق الذي [illegible] على التعيين ويقول المنطلق [illegible]

المنطلق انه زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في نحو قوله [illegible] والكل
[illegible] بانه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد التائب محل نظر
وقد يفيد ما ذكر من ان [illegible] طرف التعريف واتحاد اعتبار تعريف الجنس فقد يفيد قصر الجنس على [illegible] حقيقة
او قصر الجنس مطلقا على الواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة او قصر الجنس المحقق
باعتبار المبالغة لكماله فيه اي لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او باعتبار كونه نحو عمرو الشجاع [illegible] الشجاع
فيفيد في الكلام في صورة القصر من ان الشجاعة فقصرت عليه لا تجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها
عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدا نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما في
ما تقدم من افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت على [illegible] فظاهر
على الاستغراق [illegible] لانه بمنزلة قولك كل امير زيد وكل شجاع عمرو على [illegible]
انك [illegible] ان حملت على الجنس والحقيقة فمعناه ان زيدا او [illegible] الامير وعمرو او [illegible] الشجاع
[illegible] في الخارج [illegible] بالموصوف في الوجود لظهور امتناع حمل [illegible]
في الوجود الخارجي على الاخر [illegible] لان المقصود [illegible] الامير والشجاع [illegible] زيد وعمرو وهذا
[illegible] زيد [illegible] فانهما [illegible] في الوجود [illegible]
ان لا يصدق [illegible] العام على غير زيد [illegible] افراد [illegible] العام
ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد [illegible] بخلاف المعرف [illegible] الجنس
نفي [illegible] لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر [illegible]
المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدا فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم
التقوى [illegible] والامير الشجاع [illegible] والامير هذا او زيد او غلام زيد او نحو ذلك [illegible]
نحو التوكل على الله في التفويض الى الله الكرم في العرب الائمة من قريش لان الجنس [illegible]

مع واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد كذا يحكى تحقق ما صدقه في الجملة بدون
الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب اللازم ان يكون [illegible] مقصورا
على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس فليعلم ان ما فيه دقة وهذا اظهر انه تم هذا الجنس المحلى باللام يفيد
قصر الجنس على الاتصاف بكونه له على ما مر وان جعلنا خبر مقصورا على المبتدأ نحو زيد الامير وعمرو الشجاع
[illegible] في هذا الباب [illegible] المحلى بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما في
الامثلة المذكورة وقد يكون مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك
كقولنا في القصر تحقيقا [illegible] هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الوفي حين لا يفي
احد [illegible] وهو الواهب الف قنطار [illegible] الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا
[illegible] الابل حال كونه مخاضا او عشارا لا هبة المائة مطلقا باي حال كانت لا الهبة
مطلقا لو كانت هبة الابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد
هنا الى جنس مخصوص من الهبة هو بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوصة هي بمنزلة الشخص ومما ذكرنا
التنبيه في دلائل الاعجاز وهو ان قولنا انت الحبيب معناه انت الذي اختص بالمحبة [illegible] لا
[illegible] انت به حبيب [illegible] الشيء [illegible] اصل الحب [illegible] بسائر
[illegible] مكانه قولنا انت المطلق على معنى لم يعد احد [illegible] الذي اصابك [illegible]
[illegible] المحبة [illegible] جملتها مقصورة [illegible] لغيرك حظ في محبته [illegible] زيد المنطلق
[illegible] الانطلاق المعهود [illegible] الجنس [illegible] ان المعنى ان المحبة [illegible] جملتها مقصورة
عليك ولم تعد الى محبة [illegible] ولا تقصد هذا في زيد المنطلق اذ لا وجه للجنس [illegible]
زيد المنطلق في حال [illegible] فيه معنى الجنس [illegible] انت الحبيب
فقد يقيد [illegible] اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء واذا قبح البكاء على قتيل رأيت

بكاءك

بكاءك الحسن الجميلا فانه لم يرد قصر الحسن على بكائه [illegible] الا انه يحسن [illegible]
او قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر فهو قولك اذا قبح البكاء على قتيل [illegible] على [illegible]
[illegible] بلسان الكلام [illegible] النوح [illegible] البكاء الحسن [illegible]
[illegible] القصر [illegible] الاعلام [illegible] اسقاط [illegible] بان يكون للقصر مبالغة
او ان يكون للقصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا تجاوزه الى شيء آخر [illegible] او يكون
[illegible] ولا يذكر فيه [illegible]
[illegible] في دلائل الاعجاز [illegible] قبل اللام
لا يكون للجنس خلاف [illegible] القول [illegible] باعتبار تعريف الجنس مفيد للقصر [illegible] فقد سبق ان اللام التي
ليست للعهد انما هي للجنس وباقي المعاني من شعبة فروعه وكذا المعنى الذي [illegible] نحو ضمير الفصل
وانما فيه حكم القصر [illegible] تعريف الخبر [illegible] القصر [illegible] في العموم والشمول في الجملة
[illegible] زيد المنطلق [illegible] المسند [illegible] والخبر [illegible] الآخر وكذا قولنا
انت زيد [illegible] وهذا [illegible] ذلك وكذا انت زيد اخوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل
وضع الاضافة [illegible] الاصطلاح [illegible] تعين [illegible]
او تأخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية [illegible] او تأخرت [illegible] لانه ليس
المبتدأ [illegible] لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه [illegible] المعنى [illegible] الخبر خبرا لكونه منطوقا به
ثانيا بل لكونه مسندا [illegible] المعنى [illegible] الصفة [illegible] فسواء قلت زيد المنطلق
او المنطلق زيد [illegible] زيد مبتدأ والمنطلق خبر [illegible] القول بان المعنى [illegible] الذي له الصفة
صاحب هذا الاسم [illegible] الصفة [illegible] على الذات [illegible] الاسم [illegible] مسندا
وقد [illegible] الى [illegible] زيد [illegible] صاحب هذا الاسم [illegible] الاضافة اليه [illegible] الخبر [illegible] يكون

مسندا وهو الفصيح في حذف المبتدأ وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو في جواب السائل فقد
عرف ذلك الشيء بعينه وانما المجهول عنده هو اتصافه بكونه صاحب اسم زيد ومسوق هذا الكلام انما لا
فائدة لهذا المنع اذ لا فائدة منطقية في هذا القاعدة واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة
خلافا لما قاله بعض الناس ان في الواقعة مستحقر انه سخيف واما كون زيد المسند جملة فقد توهم كثير من
النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدأ ولا تصح ان يكون نتيجة لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب
ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتدأ وهذا ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان الخبر للمبتدأ
هو الذي يسند الى المبتدأ لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط نشأ من اشتراك اللفظ ووجه الشبه ان الخبر
للمبتدأ انما هو في الخبر والقضية لا مطلقا خبر المبتدأ لان الاسناد انما يتعدد في الانشاء والاخبار من الا
ترى ان الالف في نحو ازيد قائم ... لا يصدق ولا يكذب ... وليس
زيد قائم خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدأ وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا
بكم وقولهم اما زيد فاضربه وزيد ما احسنه ونعم الرجل زيد على احد القولين لا يخفى ان تقدير القول
في جميع ذلك لا يخفى ... بسببا لما في ... افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم
والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون بحال ما هو من سبب الموصوف الا انه يكون الا جملة وقولهم انما
يحنث ذلك متعلقه مرتبط لان الخبر الاقصر هو الجمل وكل جانية صاحبه الى شيء وسبب التقوي على ما ذكره
صاحب المفتاح هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ ويستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان
يسند الى ذلك المبتدأ صرفه المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا
كان متضمنا لضمير معتد به بان لا يكون مشابها بالخالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا
فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته ويشبه
ان يجعل سببا لما ليفيد الا ان ... واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به ...

وعرض في العوامل الا المحدث فقد تنه من سماعه اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك
تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت جاء ودخل في قلبه دخول المأنوس به
الشد للثبوت وامنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه
عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تكرير الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته
وزيد مررت به ومما يشهد لذلك انك تجد ما ابتني عليه الفعل في هذا اللطيف الواقعة ... الشارح ...
او كونه اي المسند فعليا لكن كان ينبغي ان يقيد بالقصور التخصيص فان السبب في ما ذكرناه اجماع ... فانه
ذلك مما يخص التخصيص فان المسند ... جملة فعلية قطعا حيث يعود اليه في التقوي ... تكرر الاسناد فكان
قال للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص او لا ففي التقوي ... التخصيص من حيث انه تقوي وفي
عبارة المفتاح ... ذكر في نحو زيد عرف انه يدل على اعتبار التقديم والتأخير لا لفيد الا
التقوي واعتبار ما يفيد التخصيص لم يعتبر الا لفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث انما انه ليس
التخصيص الا تأكيدا على تأكيد ومن هنا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص
فقط دون التقوي لانه لا يكون التخصيص في نسبة بتوسط اصل الفعل وبعد تسليم العرف فلا افادة
الا التأكيد واليه ... العوارض ... بان المسند لا يكون جملة الا للتقوي او لكونه سببيا فيرجح بان
المسند ... ان التقوي في حاجة عند قصد التخصيص جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها وظرفيتها
وظرفيتها لاختصار الفعلية اي بجواز الظرفية فذلك بالفعل على الاصح لان الاصل في التعلق هو الفعل
وهم العامل انما يحتمل المشابهة فلا ... عند الاحتياج اليه رجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها
بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار اخوك ... علم الشارح ... عند التردد والحمل عليه اولى وقيل
المقدر اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا والاصالة المفرد في الاخبار ... علما ان الاتصاف هو
الا ... قولك زيد في الدار ... اما ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر ثم عبارة النحويين في ...

أحدهما أن الظرف مقدر بجملة والمصنف غيّر الجملة الى الفعل قصداً الى أن الضمير فيه انتقل الى الظرف
ولم يحذف مع الفعل فيجوز أن يكون المقدر فعلاً لا جملة لكنه أوجب بهذا أن يقول إذ المقدر فعل لانه
معنى قولهم الظرف مقدر بالجملة انه يجعل في التقدير جملة لا مفرداً ولا يمنع لعبارة اصطلاح ان
فيها في الآخر لا أنها جملة على تمامها أو فاعلية أن الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على رأي الأخفش
وفيه نظر ومنع لأن الظرفية ذات المعنى مفرد لا جملة فلا ينبغي أن يقول إن الظرف مقدر بالفعل
وإما لأنه خبر فلأنه إن ذكر المسند اليه أهم كما مر في تقديم المسند اليه أي تقديمه على تخصيصه بالمسند اليه أي
لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير الفصل لأن معنى قولك قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه
الى القعود نحو لا فيها غول أي بخلاف خمور الدنيا فإن فيها غولاً فإن المسند هو الظرف أعني فيها والمسند
اليه مقصور عليه بالمعنى ... الخبر ... الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه أن المراد أن عدم
الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا
والحصول فيها وإن اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى أن الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة
في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصراً غير
حقيقي وكذا قوله لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بكم لا يتصف بكونه ديني
مقصور على الاتصاف بكم لا يتصف بكم فيكون مقصوراً على المسند دون العكس كما توهمه البعض
ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله أي حسابهم إلا على ربي أن معناه حسابهم مقصور
على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى غيره الى الفهم حقيقياً حتى يلزم أن يكون ديني
مقصوراً على الاتصاف بكم أي لا يتجاوزه الى غيره أصلاً وكذا قوله لكم دينكم ولا فيها غول وبهذا
يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من أن الاختصاص ههنا ليس على معنى أن دينكم لا يتجاوز
الى دين ديني لا يتجاوز الى غيره بل على معنى أن المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم

كما أن معنى قائم أن المختص به القيام دون القعود لا أن غيره لا يكون قائماً فليضبط الى حاشية هذا الكلام
من الخبط والخروج عن القانون ولهذا أي ولأن التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي
هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر
كتب الله تعالى بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وإنما قال في سائر كتب الله دون سائر الكتب
وسائر الكلام لأن القصر ليس حقيقياً بل هو إضافي بالعالمين يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن
هو باقي كتب الله تعالى كما أن المعتبر في مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها أو التنبيه
عطف على تخصيصه أي تقديم المسند للتنبيه من أول الأمر على أنه أي المسند خبر لا نعت إذ النعت لا يتقدم
على المنعوت وإنما قال من أول الأمر لأنه ربما يعلم أنه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى والنظر في الكلام الى
أنه لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ كقوله أي قول حسان في مدح النبي عليه السلام له همم لا منتهى لكبارها وهمته
الصغرى أجل من الدهر فإنه لو أخر الظرف أعني له عن المبتدأ أعني همم لتوهم أنه نعت له لا خبر ثم إن
هذا التقديم واجب فيما إذا كان المبتدأ نكرة غير مخصصة كقولك في الدار رجل لبعض كتب إذ بتقديم الحكم عليه
لأنه موصوف ومعلوم مبني الحكم على ما عرفت فإنه يمتنع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قائم رجل وشرط
أن يكون الخبر ظرفاً فلا يصح نحو قائم رجل لأن الالتباس باق لجواز أن يكون قائم صفة ورجل
بدلاً منه بخلاف الظرف فإنه يتعين كونه خبراً لأنهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها
وأما إذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى وأجل مسمى عنده وأورد على قولهم في
الدار رجل أن التخصيص إذا كان بسبب تقديم الحكم يكون الحكم على غير المخصص مردوداً بأن التخصيص
لا يحصل إلا بعد حصول الحكم وقد قالوا إن لا حكم على النكرة المخصصة والحق في هذا المقام ما ذكره
ابن الحاجب وهو أن جواز تنكير المبتدأ مبني على حصول الفائدة فإذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي
نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة أو التفاؤل نحو سعدت بغرة

بعزة ونصرة الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله اى قول محمد بن وهيب في مدح المعتصم
بالله ثلثة هذا هو المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق من اشرق بمعنى صار
مضيئا وفاعله هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف اعني ثلثة هو المجرور في قوله ببهجتها اى بحسنها
او بفخر الدنيا فتكون الباء بمعنى اللام وبهائها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلثة والدنيا
ظرف اى في الدنيا او مفعول به على تضمين تشرق معنى تعطى وهو شمس الضحى وابو اسحاق
هو كنية المعتصم بالله والقمر ومما يقتضي تقديم المسند تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم
نحو عليك الرحمن فاستحقه واهملهما اما الاول فلشهرة امره ولان الكلام في الخبر دون الانشاء
واما الثاني فلان الاهمية ليست باعتبار مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هو معنى مقتضي التقديم
وجميع ما ذكر من تفاصيل ما على ما مر في تقديم المسند اليه مما جعله السكاكي مقتضيا لتقديم المسند
نحو ان المراد في الجملة افادة التقوي دون ... لانه كلام يعتبر في ضبط ... واشكال ويشتمل
على نوع اختلال وذلك انه قال او ان يكون المراد في الجملة افادة التقوي دون التشبيه فيجعل المسند فعلا
ويقدم على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وقوله في الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت
وزيد عرف وانت عرفت فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطته الى ذلك الضمير
الى ما قبله يسند اليه في الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في
ان ضمير المبتدأ اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ وما اسناد الفعل الى الضمير في الدرجة
الاولى والى المبتدأ في الدرجة الثانية وكلامه في بحث تقوي الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال ان
المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدأ
الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدأ او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير
صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في ان اسناد الفعل الى المبتدأ وانعقاد

الحكم

الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى الضمير وهذا الاسناد ... وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة
اعني نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدأ في الدرجة الاولى على ما ذكره لم
يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة الاولى والحال ان الفعل في كل منها متقدم على ما اسند اليه في الدرجة
الاولى وهذا الاشكال ... ويمكن ان يجاب عن الاول بان في زيد عرف ثلث اسنادات مترتبة في التقدم
والتأخر اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد والاهتمام باسناد الفعل الى المبتدأ قبل عود الضمير
اليه ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان الضمير الى
زيد يستدعي صرف الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقديم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة لا
يتحقق بتحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شيء آخر ولا شك ان الضمير العائد انما يوجد بعد
الفعل والمبتدأ قبله فكما تحقق الفعل [illegible] ثم اذا تحقق الضمير الثاني
انعقد بينهما الحكم واما وجه تقديم الثاني على الثالث فظاهر فكلامه ههنا صريح في ان اسناد الفعل الى
ضمير المبتدأ مقدم على اسناده الى المبتدأ بواسطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام
وكلامه في بحث تقوي الحكم محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير
مقدم على اسناده الى الضمير العائد الى المبتدأ بطريق الالتزام وبتوسط الضمير فلا ينافيه فالمدعى انما هو
الامر بين لازم ... الالتزام كلام المتأخرين وان اقتضاه القول بالاسانيد الثلثة لان توله حرفه
ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا انما كان بسبب ان اسناد الفعل الى الضمير فقد تحقق لانه جعله حاجبا
اولا واسنادا ثانيا وان كان غيره كان مع الاسناد بين الاخرين زمنية وعن الثاني بانه لما كان اول
الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم
على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان المسند اليه
في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل متقدم عليه لكن يبقى ههنا اعتراض صعب لا يرفع له وهو ان

قوله فان الفعل فيه مسند الى فاعله من الضمير ابتداء الى آخره لا يصلح تعليلا لاقترانه
من الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولوية اسناد الفعل الى الضمير الحط
او نسبة اسناده الى المبتدأ وخلا عنه من ليه الكلام نفي من هذا المقام احتمالا وانما الصالح لذلك ما او
اراده في بحث التقوى بانه الذي يدل على ان اسناد الفعل الى المبتدأ في الدرجة الاولى وهذا
خلاصة ما اورده في بحث التقوى بانه الذي يدل على ان اسناد الفعل بعينه مشابه في شرح المفتاح
ومن جملة ما نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف بقيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه لما
تصدى لمناظرة بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما طويل الحجة ومن جملته ان الاسناد على قسمين قسم
يقتضيه القائم وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى اما بلا واسطة لشيء كاسناد الفعل
الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية اي بواسطة لشيء كاسناده الى المبتدأ
بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدأ فقوله من قوله المبتدأ الى نفي محمول على القسم الثاني وقوله من قوله ذلك
الضمير الى المبتدأ ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم الاول يعني الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه
القائم ومع لا ينافيه هذا الكلام بعد التنقيح والتصحيح لما ادعاه الشارح في دفع المناقشة من تحقق
المنافاة فيه وان ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدأ اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ
فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة
الضمير فلا بد من بيان تقدمه على الاسناد بواسطة كما يشعر به قوله ثم اذا كان متضمنا لضميره
صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فانه فيه من الاشكال وقوله خطة لا ينبغي المقصود بزيادة لفظ القسمة
والاقتضاء وتغيير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة من العجائب لم يقدح في شيء من كلام
الشارح ولم ينتبه لما فيه من الغلط والتمويه لتحقيق حقيقة الحال وهذا المقام لم يبرح الا لطيف
ضبال ثم بالغ في انه تشنيع على الشارح بلا سبب لما كان بينه المناظرة وتشبثا بكلام من عليه ولا اقول

في كلام الشيخ الشارح يظهر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في
ان نحو المسند جملة يفيد نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة
التجدد دون الثبوت وان نحو زيد عالم يفيد التجدد وان نحو زيد علم في
الدار يحتمل التجدد والثبوت بحسب تقدير حاصل او حصل فالقول بان
كل جملة اسمية تفيد الثبوت وهم بل انما يفيد ذلك اذا لم يكن الخبر جملة
فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت معا باعتبار الامرين لا يخفى
بطلانه ايضا نحو قول صاحب الكشاف وجوده في الدرجة الاولى الى آخره كلام
ظاهر في ان مراده بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير
لا الى المبتدأ وكان زعم الثالث ان حمل قوله في بحث التقوى في ذلك المبتدأ
الى نفي على اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ بعيد لانا لا نعلم ان المبتدأ لكونه
عمدة او مسندا في غير اسناد الخبر لطلبه ان يشتمل انما يشمل الخبر لا غير
وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ فباعتبار انه مسند الى
الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال للفعل مع ضمير المتصل به
الرابع انه ان اراد بالاسناد النسبة الحقيقية المخصوصة فلا يخفى نحو
انا عرفت الا الاسناد واحد هو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد
به الوصف الذي يجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والآخر
مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى شيء لا ينافي الاسناد الى ذلك
الشيء اصطلاحا كما في نحو قوله وخذت على زيد فقام وان الاسناد
تضمنهم لسبب الابتداء المبتدأ والخبر ولو بعد العوامل او بين الفاعل و فاعله

فلا بد فيه من زيادة اعتبار وما اجيب به انه اراد بالاسناد بواسطة
الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله التزاما مع انه اتفق
على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ مقصودا مع ما فيه من
الاستبعاد واتحاد ما اراد بغيره فلا وجه للاقتصار على الثلثة
اذ الاسانيد حينئذ اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ الثاني اسناده
الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدأ والرابع اسناد
الجملة التي هي الخبر الى المبتدأ وهذا مما لم يعتبره احد ولم يلتفت اليه في موضع
ما نعم فقد ظهر مما ذكرت انه ليس مراد السكاكي بالاسناد بالدرجة الاولى
اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك
وكلام المعترض هنا وان سلم الغفلة عما ارتكبه بتصحيح كلام صاحب المفتاح
في تحقيق احترازه عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد وعن
نحو اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية
واحد بالذات متغاير بالاعتبار لان ما اسند الفعل اليه ان اعتبر من حيث انه
فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى ان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء آخر
والاسناد الى الضمير العائد الى الشيء اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى اولا
تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا اعتبار لا
يعين الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا اصطلح قوم على عود ضمير على زيد
تعلم ان ما قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره فلا دليل صريح في
تقدم الاعتبار الاول وكلامه في بحث التقوي لا يدل الا على تأخر

الاعتبار

الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدأ ولانه لو لم
يستدع سبق المبتدأ لكونه مبتدأ وهو مراد بقوله صرفه المبتدأ الى
نفسه لكان الاعتبار الثاني متأخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد
مما يقتضيه ذات المبتدأ وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء آخر
بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه
عائدا الى المبتدأ ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن
وصف له ناشئ من ذاته فلهذا الاعتبار حال ثم اذا كان متضمنا للضمير
عرفت ان الضمير الى المبتدأ او ثانيا يطلب بعد المبتدأ او الخبر الذي فيه ان
كان الخبر متضمنا للضمير او مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدأ مرة
ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار
الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار
الاول منه وهي ام المسئلة فكلام الشارح فيه ولا الاسانيد الثلثة
على الوجه المستبعد المستبدع كما زعم الشارح واما الثاني فهو ان معنى كلامه
انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد بدون الثبوت يجعل المسند
الواقع في تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل البتة على ما يسند اليه
في الدرجة الاولى يعني الى فاعله سواء وجد هناك اسناد آخر كما في زيد عرف
وقام ابوه زيد على ان زيدا مبتدأ وقام ابوه خبر مقدم عليه او لم يوجد
كما في عرف زيد فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها
من تقديم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله في

فيه كلام

في الدرجة الاولى نحو زيد عرف يعني تكرر اسناد الفعل بتوسط الضمير الى
المبتدا وثانيه في الدرجة الثانية والاستثناء فاحاة النحو بتقديم الفعل
البتة على هذا المسند اليه بل يجوز ان يتقدم عليه كما في قام ابوه زيد ويجوز
ان لا يتقدم كما في زيد عرف مع حصول التجدد في الصورتين بخلاف المسند اليه
في الدرجة الاولى فانه لا بد من تقديم الفعل عليه والى هذا اشار
بقوله البتة وهذا معنى الاحتراز عن نحو زيد عرف وانت عرفت وانا
عرفت لا ما ذكره الشارح من انه احتراز عنه لانه لا يفيد التقوي لظاهر
تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند
اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم
والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن
اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل
والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين
كضمير الفصل فانه مختص بين المسند اليه والمسند وككون المسند فعلا فانه
مختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا نعم
يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يقال من انه اشارة الى ان جميع ما ذكر في
غير البابين كالتعريف في الحال والتمييز وكالتقديم في بحث فتح الله عليك ثم
لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي ان يجري شيء منه
المذكورة في كل مما يغاير البابين فضلا عن ان يجري كل منها فيه اذ يكفي لعدم
الاختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما الباب

الباب الرابع احوال متعلقات الفعل قد سبقت اشارة اجمالية الى
ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين لكنه
اراد ان يشير الى تفصيل بعض ما لا اختصاص لها بنوع خصوصية ومزيد دقة فعقد
هذا الباب واراد بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل
وتقديم المعمولات بعضها على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول
كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول
مع الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما افادة تلبسه اي تلبس الفعل به اي بكل منهما
اما بالفاعل فمن جهة وقوعه منه واما بالمفعول فمن جهة
وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لا ان هذا الحكم مختص به
وان كان في سائر المفاعيل بل في جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها
مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير
ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع
الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو
كان الغرض ذلك لكان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة فيه
ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت ونحو ذلك من الالفاظ الدالة
على مجرد وجود الفعل الا ترى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك
المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل
وبني للمفعول او المسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي
المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله

او نفيه عنه اى نفى الفعل عن فاعله مطلقاً اى من غير اعتبار عموم فى الفعل
بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن
وقع عليه فضلاً عن عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدى منزلة اللازم ولم يقدر
له مفعول لان المقدر بقرينة كالمذكور فى ان السامع يفهم منه ان
ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه
نحو هو يعطى الامير اى اذا قلت هو يعطى الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناوله
الاعطاء لا بيان حال كونه معطياً ويكون كلاماً مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير
لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اى هذا القسم الذى نزل منزلة اللازم ضربان لانه
اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقاً اى من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن
غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اى عن ذلك الفعل حال كونه متعلقاً بمفعول
مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثانى كقوله تعالى قل هل يستوى الذين يعلمون
والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير عموم فى افراده ولا
خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوى من وجد له حقيقة
العلم ومن لا يوجد وما هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص يدل
عليه القرينة وانما قدم الثانى لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماماً بحاله وذكر السكاكى
فى بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابياً لا استدلالياً كقوله عليه السلام
المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفرداً كان او جمعاً على الا
ستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح
لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر فى بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى

نفس

نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم ذهاباً فى نحو فلان يعطى الى معنى يفعل الاعطاء
ويوجد هذه الحقيقة ايهاماً للمبالغة بالطريق المذكور فى افادة اللام الاستغراق فجعل
المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابياً حمل المعرف
باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اى بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله
منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابياً لا استدلالياً يكتفى فيه بمجرد الظن لا
تطلب فيه اليقين البرهانى افاد اى المقام الخطابى او الفعل المذكور ذلك اى كون
الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقاً مع التعميم فى افراد الفعل دفعاً لتحكم اللازم
من حمله على فرد دون فرد آخر وتحقيقه ان معنى يعطى حينئذ يفعل الاعطاء ويوجد
الحقيقة فيصير هذا الفعل معرفاً بلام الحقيقة فيجب ان يحمل فى المقام الخطابى على استغراق
الاعطاءات وشمولها احترازاً عن ترجيح احد المتساويين بلا مرجح ولا يخفى ان افادة
التعميم فى افراد الفعل تنافى كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقاً لان معنى الا
طلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا تعلقه بمن وقع عليه
فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشىء معتبراً فى الغرض
والمقصود عدم كونه مفاداً من الكلام وانما المنافى للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم
اعتبار العموم والفرق واضح فيه ثم المذكور فى شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور
اشارة الى ما ذكره فى بحث الاستغراق من ان كون حاتم اجود او نفيد الاختصار
بتنزيل جود غير حاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطى هو لا غيره يوجد حقيقة
الاعطاء لا غيره دعوى لا ادعائياً فهو قرينة ما قصد فيها عن يتيقن المعرف باللام ويحملنى
نعلى ولا عتقاد انه اذا فعل على الفرد الجامع لانه يوجد كل اعطاء فليكن ان لا يوجد غيره

متوجها للاعطاء وأما أنه لا يوجد إلا الاعطاء فمما لا يسعه هذه العبارة وأنا جاهل بها
ذكره الشيخ وتحقيقه ما ذكرناه على ما نبهنا عليه فإن هذا المقام مما وقع فيه للبعض خبط
عظيم والأول وهو أن يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول
البحتري في المعتز بالله يعرض بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه أن
يرى مبصر ويسمع واع أي يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه
وبالسمع أخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الإمامة دون غيره فلا يجدوا
نصب عطف على المجرور المنصوب قبله أي فلا يجد أعداؤه وحساده الذين
يتمنون الإمامة إلى منازعته الإمامة سبيلا فالحاصل أنه نزل يرى ويسمع منزلة
اللازم أي من يصدر عنه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كناية
بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع
وسماع أخباره للدلالة على أن آثاره وأخباره بلغت من الكثرة والاشتهار إلى حيث
يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي إلا آثاره
ولا يسمع الواعي إلا أخباره فذكر الملزوم وأراد اللازم على ما هو طريق الكناية
ولا يخفى أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره لما في التغافل عن ذكره إلا
على ما فيه من الإيذان بأن فضائله يكفي فيها أن يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم
أنه المتفرد بالفضائل وإلا أي وإن لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل
المتعدي المسند إلى فاعله إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور
وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول إن عاما فعام وإن خاصا
فخاص وأما تعلقه بالقصد فلم يجز لأنه لو لم يقصد إثباته أو نفيه مطلقا بل قصد

إثباته أو نفيه باعتبار خصوصه من أفراد الفعل أو عمومها من غير اعتبار التعلق
لا يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما إذا قلنا فلان يعطي كان مقصودا
أو مرتان أي يفعل الإعطاء ما من غير تعيين المفعول أو فلان يعطي مع قرينة يفعل
كل إعطاء من غير اعتبار المفعول فالفرق بين تعميم أفراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر
وإنما وإن فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم
الحذف أي حذف المفعول من اللفظ بعد ما يليه الكلام أعني وجود القرينة إما للبيان
بعد الإبهام كما في فعل المشيئة والإرادة ونحوهما إذا وقع شرطا فإن الجواب
يدل عليه ويبينه لكنه إنما يحذف إذا لم يكن تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريبا نحو
ولو شاء لهداكم أجمعين أي لو شاء هدايتكم أجمعين فإنه متى قيل لو شاء
علم السامع أن هناك شيئا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده فإذا جيء بجواب
الشرط صار مبينا وهذا أوقع في النفس بخلاف ما فيه تعلق الفعل غريبا فإنه
نفسه بشدة الحزن والصبر عليه ولو شئت أن أبكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة
الصبر أوسع فإن تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم فعل غريب فلا بد من ذكره
ليتقرر في نفس السامع ويأنس به وأما قوله أي قول أبي الحسن علي
بن أحمد الجوهري ولم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت أن أبكي بكيت
تفكرا فليس منه أي مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على
ما سبق إلى الوهم من أن المراد لو شئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا ولم يحذف
مفعول المشيئة ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لأن تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب
كتعلقها ببكاء الدم وإنما لم يكن منه لأن المراد ... وصرح بأنه ليس من هذا القبيل لأن

المراد و

لان بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت
ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر
تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم
يخرج بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي اراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير
معدى الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول
وبيانا له كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل
الاعجاز ومما نشأ من سوء التامل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في
مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الا
بهام بل لوضوح افراد ايقاع الكتمان يراد انه ضعف وتحلل بحيث لم يبق فيه
مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا
بكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فليس من قبيل
لو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق
مني الشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس الا في
الكمد والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر بل على عدم القدرة
على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه كما يتوقف على ان لا
يبقى فيه غير التفكر في حسن ترتب النظم فليتأمل ومما يحذف فيه المفعول لل
بيان بعد الابهام قولهم امرته فقام اي امرته بالقيام قال الله تعالى امرنا
مترفيها ففسقوا اي امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما
عطف على قوله للبيان لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق بتوهم

117

كقوله اي البحتري وكم ذدت اي دفعت عني من تحامل حادث يقال تحامل فلان علي
اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية
ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس بالمفعول لذلك الفعل نحو قوله تعالى كم
تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة ايام
اي شدتها وصولتها حززن اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر
اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز لم ينته
الى العظم بل كان في بعض اللحم فيدفع من السامع هذا التوهم ويتصور في نفسه من اول الامر
ان الحز مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم واما لانه اريد ذكره اي ذكر المفعول ثانيا
على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اي لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه
عليه اي وقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه
كقوله اي البحتري قد طلبنا فلم نجد لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلا اي طلبنا
لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب فقوله لم نجده الا ان يقال لم نجده
اي لم نجده وفيه تفويت الغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال
العناية بعدم وجدان المثل ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله ولم امدح
لارضيه بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا لانه اعمل الفعل الاول اعني امدح في صريح لفظ اللئيم
والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك لاجل الا
ويجوز ان يكون السبب اي سبب حذف المفعول في بيت البحتري ترك مواجهة
الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التادب معه لان طلب المثل له كانه
مما يدل على تجويزه وجاء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده والصدق

في هذا الحذف بيان انه يوهم الابهام واما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك
قد كان منك ما يولم اي كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان
امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار ح وعليه
اي على حذف المفعول للتعميم والاختصار والله يدعو الى دار السلام اي يدعو العباد
كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل
اليها تختص بمن يشاء ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول
يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا وههنا وجه آخر احتمالا في جعلها من قبيل ما نزل
منزلة اللازم لكن الفاضل الذي في شرحه ان القصد في هذا المقام الى المفعول لكن
لمحل المثال في المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولذا جعل صاحب
المفتاح نحو فلان يعطي محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى تعميم المفعول ومما
يحتمل الحذف للعموم في غير التعميم المفعول به قوله تعالى واياك نستعين اي على كل امر مستعان
فيه ويحتمل ان يكون سرا له على اداء العبادة ليتلائم الكلام وههنا بحث وهو ان ما جعل
الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن
ح فان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر
سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكر
هو من دلالة القرينة على ان الدلالة ... على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد
الاختصار كما ذكره فيما يليه وهو قوله واما لمجرد الاختصار ووقع في بعض النسخ
عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق في قوله يجب ان التقدير بحسب القرائن
ولا حاجة اليه وما يقال ان المعنى عند قيام القرينة الدالة على ان الحذف لمجرد

الاختصار

الاختصار ليس كما ينبغي لان هذا جار في سائر الاقسام ولا وجه لتخصيصه بمجرد الاختصار
نحو اصغيت اليه اي اذني وعليه قوله تعالى ارني انظر اليك اي ذاتك وفرع عليه ضمنا
البحث على بعضهم فقال اذا ذكر مفعولا نحو قولهم كل احد فيكون الاغنى دخلا للفظ من
حيث اللفظ وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود واما اذا حذف
فيكون الاغنى دخل العقل فظاهرا فلا يتعين الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود فيتبيح
ان الحذف للتعميم الذي هو لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار
لا يمكن ان يقال يولم كل احد ممن يجوزه العقل والوفا بالاعطاء في فعلت اولا التعميم
التعميم بالذي لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه ثانيا ان الحذف
ح انما يكون لرفع الايهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فترك التعرض للحال
لم قرينة اختصاص بالطرفا في دفع الايهام والتعرض لما يكون غير التعميم ...
وثالثا ان هذا المستقيم في نحو قوله تعالى والله يدعوا الى دار السلام مما قصد فيه التعميم
والاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل تحقق المقصود على ما ذكره فلا
للحذف سوى مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله او
ادعوا الرحمن ايا ما تدعوا على ان الدعاء بمعنى التسمية التي تتعدى الى مفعولين اي سموا الله
او سموه الرحمن ايا ما تسموه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى الدعاء المتعدي
الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه
ان كان عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك
القرم وابن الهمام ... لا يكون باو لان الصحيح قوله ايا ما تدعوا لان
ايا انما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله ... ولا وردها ...

من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر و
صاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر
منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل
يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما
ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم
ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من
حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون
مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال في هذه الآية وهذا اقرب الى التحقيق
لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما
غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون
غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتأمل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد
التأمل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما واما للرعاية على الفاصلة
نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي وما قلاك فحذف لان
فواصل الآي على الالف ولا اتفاق في ان يجيء في مثلها وهو غيرها من الاغراض
المذكورة ولذا ذكر صاحب الكشاف ههنا انه اختصار لفظي لظهور المحذوف مثل
والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته واما لاستهجان ذكره اي ذكر
المفعول كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه اي من النبي عم ولا رأى مني اي
العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست الحاجة اليه
او تعينه او ادعاء تعينه ونحو ذلك الله تعالى ليتبدد(؟) ... اي الجنة ...

للغرض واحتمل التشبيه ولان الغرض هو ذكر التشريه وتقديم مفعوله اي تقديم مفعول
الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال وما اشبه ذلك
عليه اي على الفعل لرد الخطأ في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت
انسانا وانه غير زيد وانه مصيب في اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ في
تعيين انه غير زيد وتقول لتأكيده اي تأكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد
يكون لرد الخطأ في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا
وعمرا او غيرهما وتقول لتأكيده زيدا عرفت وحده وكذا في نحو ان ... في
بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطأ لافادة الاختصاص ليدخل فيه
القصر بانواعها الثلثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا لا تكرم في الامر والنهي
فان اعتبار رد الخطأ فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك اي ولان التقديم لرد الخطأ في
تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما لا يقال
ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان
التقديم يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك
لا غيره صريح في نفيه فيتناقضان نعم لو كان ... على ان التقديم ليس للتخصيص بل لغرض
يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكر في ما انا قلت هذا ولا غيري وكذا زيدا
ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص بل لغرض آخر واما الثاني فلان
مبنى الكلام ليس على ان الخطأ في الضرب فترده الى الصواب في الاكرام وانما الخطأ
في المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا
واما نحو زيدا عرفته فتأكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب

نحو عرفت زيدا عرفته والا اى وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا
عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور فى افادة التخصيص
نحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة على ان
الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ فى الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من
التكرير المفيد للتاكيد ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد فيتقوى
بازدياد التاكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف فى قوله تعالى واياى
فارهبون انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد فى افادة الاختصاص من
اياك نعبد وقد صرح شارح المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياى
فارهبوا فارهبون ويحقق العبارة بان فى المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم
يعتبر فيه التخصيص لان الغرض مجرد تفسير الفعل لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول
واما نحو يا عبادى ان ارضى واسعة فاياى فاعبدون فهو على تقدير فاياى فاعبدوا
فاعبدون والفاء فى فاعبدون جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضى
واسعة فان لم تخلصوا العبادة لى فى ارضى فاخلصوها لى فى غيرها ثم حذف
الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع افادته الاختصاص كذا فى الكشاف وفيه
الفاء فى فاعبدون جزاء للشرط ثم [illegible] على انه تفسير لما هو جزاء اعنى فاعبدوا
[illegible] واما الفاء الثالثة فاولها التى كانت فى الشرط المحذوف ابقيت
تنبيها على تسببه عما قبله اى اذا كان ارضى واسعة فان لم تخلصوا الى الاخر والثانية
جزاء الشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة كما فى المفتاح وقد وقع فى بعض النسخ
واما نحو فهديناهم واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع تقدير

الفعل

الفعل مقدما نحو اما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق
هذا المقام ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شىء فزيد قائم بمعنى ان يقع
فى الدنيا شىء يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما
لوقوع شىء فى الدنيا وما دامت الدنيا باقية لا بد ان يقع فيها شىء ثم حذف الملزوم الذى هو
الشرط اعنى يكن من شىء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقى الفاء المؤذنة
بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلى اعنى لزوم القيام لزيد والا فليس هذا
موضع الفاء لان موقعه صدر الجزاء فحصل التحقيق وافادة الملزوم فى قصد المتكلم
اعنى زيدا مقام الملزوم فى كلامهم اعنى الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام
الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان حقها التزم حذفه ينبغى ان يشتغل حيزه
بشىء وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة فى الكلام كما هو حقها اذ لا تقع الفاء فى
السعة فى ابتداء الكلام وكذا التقديم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف
وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد الفاء له ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء
فيما قبله وان امتنع فى غير هذا الموضع لان التقديم لا لافادة [illegible]
يجوز تخصيصا بالفاء [illegible] وبطلت حكمة هذا التخصيص ان مثل هذا التقديم
ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض انا هدينا ثمود دون غيرهم ردا
على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية
لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك
سائل ما فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمته واما عمرا فاهنته وليس فى
هذا قصر وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة

وكذلك اى مثل قولك زيدا عرفت فى افادة التخصيص قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان
وانه غير زيد وكذا سائر المتعلقات نحو يوم الجمعة سرت وفى المسجد صليت وتاديبا
ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعنى ان التخصيص لا ينفك
فى غالب الامر عن التقديم ما حققه التاخير يعنى انه لازم للتقديم لزوما جزئيا اكثريا
كما يقال تحرك الفلك الاسفل لازم للمضيء غالبا اى بخلاف النتاج وقوله
غالبا اشارة الى ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك
او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع
والفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون
وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم فى سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فا
سلكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال الى ربها ناظرة وقال فاما اليتيم
فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك مما لا يحسن
فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير حتى
انه ذكر ان التقديم فى اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن
النظم السجعى الذى هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشرى واشار
الى رده بقوله ولهذا يعنى اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك
بالعبادة والاستعانة وفى لالى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره
على ما ذكره ائمة التفسير فى مثل اعطيت زيدا درهما احدهما مقصور بلا واسطة مثل زيدا اعطيت
والثانى بواسطة مثل بزيد مررت فان الذوق ايضا يقتضى ذلك وبالجملة
سقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم فى نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام

ولا

ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير دليلان عليه والا
اهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافى الاختصاص واليه اشار بقوله ويفيد التقديم فى
الجميع وراء التخصيص اى بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذى شانه
اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ فى دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا فى التقديم شيئا
يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغى ان يفسر وجه العناية بشىء
ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفى ان يقال انه قدم للعناية ولكونه
اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم وفى التخايل ايضا
ان يجعل التقديم مفيدا فى كلام فائدة وغير مفيد فى الاخر بان يقال انه توسعة
على الشاعر والكاتب فى القوافى والاسجاع ان اذ من البعد ان يكون فى النظم ما
يدل تارة ولا يدل اخرى هذا كلامه ولهذا يقدر المحذوف فى بسم الله
مؤخرا نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين
كانوا يبدؤن باسماء الهتهم فيقولون باسم اللات والعزى فقصد الموحد تخصيص
اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم واوردوا اقرأ باسم ربك فانه قدم
فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر
الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته و
اجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة
اهم كذا فى الكشاف وبانه اى باسم ربك متعلق باقرأ الثانى اى هو مفعول اقرأ
الذى بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما يقال
فلان يعطى اى يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا فى المفتاح

وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرأ الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرار
والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول لما
كلاهما نُزّلا منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف وفي كليهما
اي اقرأ القرآن والباء للاستعانة والملابسة اي متبركا باسم ربك او متبركا
ومبتدئا به ولا يبتني على المذهب الصحيح وهو كون البسملة من السورة ان يجعل
باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني ويكون متعلق الاول محذوفا باسم الله وتقديم بعض
معمولاته اي معمولات الفعل على بعض لان اصله اي اصل ذلك البعض التقديم على
البعض الاخر ولا مقتضي للعدول عنه اي عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد
عمروا فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه في الكلام والمفعول فضلة
مستغنى عنه فيه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغي ان لا
يفصل بينهما بشيء والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله
التقديم على المفعول الثاني لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اي آخذ العطاء
واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة
حرف جر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم
المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير
فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل ثم البيان
او لان ذكره اي ذكر ذلك البعض الذي تقدم اهم فقد جعل الاهمية ههنا قسيما
لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية
لتقديم المسند اليه وكلامه ههنا موافق لما ذكره في المسند اليه فراد اهم بالاهمية

اهما

١٢٢

ههنا العارض بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشانه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض
كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول لان الاهم قتل الخارجي ليتخلص الناس
من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر فيه انه يقتل احدا فان
الاهم الاخبار بانه صدر منه الفعل مع ان الاصل تقديم الفاعل او لان في التاخير
اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه
فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اي
ذلك الرجل منهم اي من آل فرعون يعني انه قد ذكر لرجل ثلث اوصاف وقد
تقديم الاول اعني مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما الثاني فسبب تقديمه على
الثالث الا انه لو اخر لتوهم خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا بالتناسب
كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول
على الفاعل لان فواصل الآي على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا
اي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام
فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدأ المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال
وتقديم العامل على المعمول الى غير ذلك وثانيهما ان يكون العناية بتقديمه لكونه
في نفسه نصب عينك كتقديم المعمول على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال
لك ما الذي تتمنى وتقديم المعمول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن على
انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر الحبيب اهم لكونه في نفسه نصب عينك
واما لانه يعرض له امر يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك
ملتفت اليه منتظر لذكره لكونه ... وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم

بتقديم المجرور على العامل لما قال ما قبل الآية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل
فكان اهم مقام ان يسئل عن لأيّ ام حديث بذكر القرية من فيها فنبت يخبر
اهم كما كذلك فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله في سورة القصص
وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك العارض وكما اذا وقع في التاخير
مانعا مثل الاخلال بالمقصود في قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا
بلقاء الآخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني
الذين كفروا اذ لو تاخر لتوهم انه من صفة الدنيا لانها ههنا اسم التفضيل من
الدنو وليست اسمًا والدنو يتعدى بمن ومثل الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى آمنا
برب هارون وموسى بتقديم هارون مع ان موسى احق بالتقديم وغرض
عليهم بوجوه احدها ان قوله تعالى وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي
فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا بلله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون
جعلوا ما متعلقا بلله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر بلله
فلا فرق بين تقديم لله وتأخيره وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين لم
يكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار بالآخر اذا قدم احدهما على الآخر لم يصح
تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا
بلله من غير اعتبار تعلقه بشركاء وبل كلامه ان تعلق المنكر تعلقه بهما لكن العناية بما
اتم فاتم ايراده في الذكر اهم لكونه في نفسه نصب عين المؤمن ولا يخفى انه لا يرد على
هذا ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود رعاية الفاصلة
من القسم الثاني وليس منه جوابه ان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب

كما تقدم ان يكون نصب العين وثانيهما ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تأخيره
وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن
لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة ونعمناهم في الحيوة
التي دنت من قوم نوح عم الا على وجه بعيد وهو ان يراد دنت من
حيوة قوم نوح اى كانت قريبة من حيوتهم شبيهة بها وبهذا الاعتراض وان
كان مناقشة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل التقديم وجه التخصيص على
انه من مباحث تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه ما ذكر انما هو في
قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدأ على الخبر
نعم قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم فيما لا فائدة وقد
يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على البعض قد يكون بحيث يقتضي الابعاد تقديمه
على العامل فالمقصود ههنا تقديم المفعول على العامل وانما جاء التقديم على الفاعل
من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل
وهو في اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة
على فرسي اذا جعلت درّ لبنها له والقصر في الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق
معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة
ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور
ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين آخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه
لا يتجاوز من القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى
اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا

عن قبيل الاضافي ولما لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي بل
جعله او توهم انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع
الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان آخر وهذا التفسير
شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان وآخر ما يصدق عليه انه ثان
او آخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد
يخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد
انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا
وبكرا وخالدا شعراء فليتأمل فهذا انشاء توهم اختصاص التفسير بغير
الحقيقي نعم انه قد اورد الامثلة في اثناء هذا التفسير من غير الحقيقي اعتبارا
لكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب وكلامه لا يخلو عن اشعار بانحصاره
في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير وليس عمرو الا ... وما ضرب عمرو الا
زيد وما ضرب زيد الا عمرو واذا تاملت وجدته قصر الا بتقسيم ...
... فان قلت اذا تحقق النفي على الوصف لم يتم ثبوته وعلمت ما شاع في ...
النفي بحكم العقل الى ثبوته لمدعي له ان عاما كقولك ... في الدنيا ...
في قبيلة كذا شعراء وان خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران ...
النفي ثبوته كذلك فمتى قلت الا زيدا افاد القصر فكل منهما اي من الحقيقي وغير
الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والمراد
بيانهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في
الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان

حاصلا

ان يكون حاصلا لموصوف آخر وفي الثاني يمتنع ان يشاركه لان معناه ان تلك
الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان يكون لغيره لكن يجوز ان يكون
لذلك الموصوف صفات اخر والمراد بالصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت
النحوي الذي هو تابع يدل على معنى في متبوعه غير الشمول وبينهما عموم من
وجه لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون
النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدق النعت بدونها على الرجل في قولنا
مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي فسرها بما دل
على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم وخصوص من وجه لتصادقهما
في جاءني رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم ... والعكس في قولنا
جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى والاول
انسب واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج
وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا فمن قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى انه
مقصور على الكون زيدا او اخاك او ساجا فليتأمل والاول اي قصر
الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف
بغيرها اي غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ
ما من متصور الا وله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصره على
صفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع من القصر مفض الى
المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو من الصفات فاذا نفيت
جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب ...

انه

لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بانه عربي ولا بعدمها وهو محال الا ان
يراد الصفات الوجودية والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير
نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد وقد علم ان
يعلم ان الاقسام الثلثة في قصر الافراد والقلب والتعيين لا تجري في الحقيقي
لما ستشير اليه وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور
كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان من في الدار ممن عدا زيد في حكم العدم
ويلزم هذا القصر حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لصحة القصد فالقصر الحقيقي
نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والآخر الحقيقي مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا
في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد ببقية الصفات والفرق
بين القصر الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء ... عليه ... والاول
اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى
او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على
الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون امر آخر او مكانه ولفظة
او للتنويع خلافا في التعبير وقوله دون اخرى معناه متجاوزا عن صفة
اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحدهما
ويتجاوز عن الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا
دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب
فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد
الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان قوله دون اخرى ودون

اخر

اخر ان اراد به دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد آخر فقد خرج
عنه ما اذا اعتقد اتصافه بأكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر
من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا
ما جاء الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في المجيء وغير ذلك
وان اراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا
التفسير لانه تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون
سائر الامور وكذلك على قوله مكان اخرى ومكان آخر فان تخصيص
امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع
الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا
او احتمالا وهذا مما لا يتصور وكذا الكلام في البواقي قلت هذا الاعتراض حقيق
بالقصر الغير الحقيقي الا يرى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا
انه ليس ردا لخطأ من اعتقاد ان جميع من عدا زيد في الدار ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه في القصر الغير الحقيقي لا
ليس بقصد التعريف بل المقصود في هذا الكلام التفريع عليه التقسيم الى قصر الافراد
والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد
اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا تردد
ايضا بين ذلك كذا ذكره الشارح اي صفة بين جميع الامور فكل منها اي فكل من
هذا الكلام وجزء استقلال لفظا او معنى ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة
وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى

وتخصيص صفة بامر دون اخر او تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة
بامر مكان آخر والمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة
على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في
قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر
الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة
والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى
هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اي لقطعه الشركة المذكورة والثاني اي المخاطب
بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة بامر مكان
اخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما
زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد
من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلبه حكم
المخاطب او تساويا عنده عطف على قوله يعتقد العكس على ما يفصح عنه لفظ الايضاح
اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران
اعني الاتصاف بتلك الصفة والاتصاف بغيرها في قصر الموصوف والاتصاف
بتلك الصفة وعدمه في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم
من يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد
من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى
هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان التخصيص
بشيء دون اخر قصر افراد والتخصيص بشيء مكان اخر ان اعتقد المخاطب

فيه

فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران
عند المخاطب وعين المتكلم احدهما يكون هذا التخصيص امر بصفة دون اخرى لا
امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم هذه مكانها
الا يرى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود
على التساوي فقد خصصته بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه
بالقعود حتى يوقع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب
المفتاح تخصيص شيء بشيء دون اخر مشتركا بين القصر الافراد والقصر الذي
سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان اخر قصر قلب فقط فان قلت
مراده بالاخرى احدى الصفتين وبالاخر احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا
قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصته زيدا بالقيام مكان
الصفة الاخرى التي هي احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب كذا او كذا
الصفة قلت فيقتضي قوله مكان اخرى ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والا
خرى منفية واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة
لان المخاطب اعتقد اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لانه
يعتقد محال على انه اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا
صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا التخصيص بصفة مكان اخرى
بل تخصيص بصفة يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان
يكون المخاطب اعتقد ذلك بل المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل
يكفي فيه تجويزه نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران

عنده فكل يجوز ان يكون الصفة الثابتة هو القيام فقط يجوز ان يكون هو القعود
على التعيين فكذا احتمل ما زيد الا قائم تخصيصه بالقيام فكان الصفة
الاخرى التي يجوز ثبوتها له على التعيين هي القعود وهذا بخلاف قصر الافراد
فانه اذا اعتقد المخاطب اتصافه بالصفتين لم يجوز انتفاء احدهما فلا يكون قولك
ما زيد الا كاتبا تخصيصا لزيد بالكتابة مكان الشعر لان الكتابة في مكانها
علمت بقوله ارتكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكلف ان تحقق
في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان اخر لكنه لا يقتضي ان يتحقق فيه تخصيصه
بشيء دون اخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام
والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا نزاع فيه ولم لا يكون
قوله دون اخرى مشتركا بين الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون كما
بمن يعتقد الشركة او من ثبت وبابعده وغاية ما يكون في هذا المقام ان يقال
في كلام مضاف محذوف واختصار والتقدير اي طلبا لاول من يعتقد الشركة او تساويا
ط عنده وبالثاني من يعتقد العكس او ثبت وبابعده وليسمي القصر الذي يكون
به من ثبت وبابعده سواء كان دون اخرى او مكان اخرى قصر تعيين وفيه
دليل على ركاكة كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يفتقر الى حذف التكلفات ولعله
دا بنحوه صدرت عنه من غير قصد الى لفظ وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا
عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى يكون الصفة
في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما لانتفاء اجتماع الشاعرية
والمفحمية لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف على

الصفة

ما

على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها
كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد ما يسبق الى البعض الاوهام فجاز ان يكون
المنافي تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها
وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما فعادة والقصر لان هذا الاشعار [illegible]
في غيرها لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد وانه [illegible]
بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون
اثبات المخاطب تلك الصفة منافيا اشعارها اي القصر مشعرا بانتفاء غيرها وهو الذي
اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا اعتقاد المخاطب فيكون قصر قلب [illegible]
لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه اخر مثل ان يصرح المخاطب به ويقول
ما زيد الا قاعد واليه يخرج في قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر
على ان [illegible] القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا [illegible] التنافي كونه قصر
قلب على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما ما
يقال من ان هذا الشرط احسن في قصر القلب لما فيه من اللفظ بل [illegible] الاشعار
ولو فهم فلا دليل عليه لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب
لا شاعر او كذا اما يقال ان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب بان لا يجمع فيه العلم
صفتان لان هذا الاشتراط يكون ضائعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي
يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته والتقدير
صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح قول الامام انه
في قصر القلب تنافي الوصفين واما عدم اشتراط الثاني في قصر الافراد علم

تنافي الوصفين فيجب على انه ادخل فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون
الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد
الامرين المعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا استحالته فكل مادة تصلح مثالا
لقصر الافراد او القلب تصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق وهذه
ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسيط ضمير الفصل وتعريف المسند ونحو ذلك
مقصور على القيام وتخصيص به وما اشبه ذلك فانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح
عبارة عن تخصيصه يكون باحد من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل و
المسند اليه من طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا اختصارا اكتفاء بما في باب المسند اليه و
مع التعريف لما فيهما من تقرير بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما لبيان
غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وكان في قول المصنف منها ومنها دون
ان يقول الاول والثاني اشارة الى ذلك منها العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف
على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر
اصلهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس
وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا او بل خاصة دون سائر حروف العطف
وما ليكن ظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر
على ما ذكره ههنا وقد اشرنا الى ذلك في بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد
و نفي القعود وان علم من اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لم يلتفت فيه لكون
المخاطب معتقدا العكس ملتفتا الى القصر ولانه على هذا المعنى لا فيجب الاثبات فانه
حال عن هذه الدلالة او ما زيد قائما بل قاعد او في قصرها اي قصر الصفة على الموصوف

زيد

زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب
رفع الاسم لبطلان عمل ما بتقدم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان
العمل وذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا اعمل ما واذا لم يعمل ما
لان اصله العمل واما لبطلان العمل في اللغة العالية وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة
واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد صالحا ان يكون مثال القلب
لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه افرد للقلب مثالا
يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان
كل ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق
ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم
وفي قصرها افرادا او قلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت
انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا
انما زيد قائم وفي قصرها افرادا او قلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل
الاعجاز مشعر بان لا وانما يدلان على قصر القلب دون الافراد لانه قال ان المراد
بقولهم ان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول انها تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك
الاول في الفعل الا ترى انه ليس المعنى جاءني زيد لا عمرو ان عمرا لم يجئ مثلا كما كان من زيد
حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام
مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لم يكن نفيا ان يكون قد جاء مع زيد
غيره بل نفيا لان يكون الذي ظنه لزيد لعمرو وهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو وانه
مع ان زيدا او عمرا جاء ايضا فان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده

لانه يخالف الكلام هو الاول وبه الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده لا ابداع
الى الفهم انتهى كلامه وانما كان مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام
اشارة الى ان ما في انما ليست هي النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا
على افادته القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده
ونفيه بل يجب ان يكون لاثبات ما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني
باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على
الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة وتشير بلفظ التضمن
الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون
في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام
يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما سيجيء ثم استشهد على تضمنه معنى ما والا
او جه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب
معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع لما
رفع الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل
وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول
كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة
قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد بل لم يبق
للكلام معنى اصلا فاذا فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما
متضمن معنى ما والا فطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة
والعائد محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا

يفيد

يفيد القصر لما عرف في تعريف المسند ان نحو المنطلق زيد يفيد حصر الانطلاق
على زيد فان قلت فهلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثلها في قراءة النصب
قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح وتفسير
فيها فظاهر انها ليست بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع
الميتة الا على تاويل انما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه
الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة والعائد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير
ان الذي حرمه الله عليكم الميتة لا مجال لارتكاب هذا التاويل واما على
قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون ما كافة وان يكون موصولة ونقل
ابو علي عن الزجاج انه اختار ان يكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة لكن
نقول جعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى ليبقى ان عاملة على ما
هو الاصل واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده
ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد
قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر
الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام
عمرو وبكر وغيرهما فاي سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين حتى
يظهر انه لا ينفي كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات الجزء
الاخير مما بعده لموصوف او لاثباته على صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف
واشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما كقولك انما يقوم
انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح الانفصال الا

الا لغرض الا الفصل ووجوه مجيورة مثل التقدم على العامل والفصل بينهما
لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية ههنا سوى ان يقدر فيه
الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا
الانفصال ببيت الفرزدق وصرح باسم ان حيث قال انه من الابيات التي يستشهد
بها لاثبات القواعد لا لبس الفرزدق مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا
الذائد من الذود وهو الطرد الحامي الذمار وهو العهد وفي الاساس
هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه وانما
يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع
عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه
يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا
ادافع الا عن احسابهم وليس كذلك معناه وانما معناه ان المدافع
عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان
يقال انما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان
يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها والذي يدافع انا
لان قوله انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور
الذود والمدافعة عنه وليس بمستحسن ان يقال انا الذائد والذي يدافع
انا مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وهو الظاهر
في المقصود فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم
قلنا لا نسلم ان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند

اليه

اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا وانت لا يكون غائبا ولو سلم فالضمير
في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب وقد يستدل على تضمنه معنى ما
والا بانفصال الضمير الواقع بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قام
انا وانك ما قام الا انا وقد يعلل في تضمنه معنى ما والا مناسبة عن علي
بن عيسى الربعي وهي انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه
ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان يتضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تا
كيد الحكم على تاكيد لانه وذلك لان نحو قولك جاءني زيد لا عمرو لمن
يتردد في المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا في قولك زيد جاء وضمنا
في قولك لا عمرو لان نفي المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما كان ذا
نفيه عن عمرو واثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على الحكم
لا تاكيد على تاكيد قلت اما الاول اعني الاثبات الضمني فتاكيد قطعا
واما الاول فهو تاكيد ايضا بالنسبة الى نفي المجيء لانه كان مسلم الثبوت
قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لتصحيح انما متضمنا
معنى ما والا فلا يلزم اطراده حتى يكون كلام فيه تاكيد على تاكيد مفيدا
للقصر مثل ان زيدا لقائم وفيها اي في طرق القصر التقديم اي تقديم
ما حقه التاخير كخبر المبتدا ومعمولات الفعل عليه كقولك في قصره اي
في قصر الموصوف تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان المثال
لا يصلح مثالا للجميع لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح لقصر الا
فراد والا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كفيت مهمك افرادا او قلبا

اعتقد الكل حيث الغير لنفيه وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن تساوى عنده
الامران فلا احدهما به وكذا الكلام في سائر صور القصر فلا يلتفت نفسيه ومن
الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما
حكما مشوبا بصواب وخطأ وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه
في قصر الافراد يحكم بصواب في بعضه وهو ما يثبته المتكلم وخطأ في بعضه
وهو ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين
او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطأ تعيينه واما في قصر التعيين
فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطأ تجويز كل منهما على التساوي وتختلف
من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى انه
اذا تأمل صاحب الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه
القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلثة الباقية
بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء وانما لمعان تفيد
القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في
الاول اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر من الامثلة فان في
لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك
النص عليهما الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض
او زيد يعلم النحو وبكر وعمرو فتقول فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم
النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف
ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا

وحذف

وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام وفي مطور
في كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس او نحوه اي نحو
لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا المقام بنحو
ليس غير وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء
لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو وليس العالم بالنحو الا زيدا واجيب بان ترك
النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخصر
متناول له ويكون العطف بحاله كلا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمنفي جميعا
ويقام مقامهما لفظ اخصر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس الا ونحو لا يحتاج العطف طلبا
فانه ذو فحوى فالاصل في العطف النص عليهما وفي الثلثة الباقية النص على المثبت فقط دون
المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفي اعني القعود
والنفي فقط اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي بلا العاطفة لا يجامع النفي
اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما العطف وطريق العطف كما
في المفتاح لان الحكم مختص بلا دون بل لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء فلا يقال ما زيد الا
قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين لا في
كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في
المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها
موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا
الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة
وقع فيها النزاع حتى كأنك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت

لا قاعد فقد نفيت بلا شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت
عمرو او بكر او غيرهما عن القيام فاذا قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي
وهذا خروج عن وضعها فان قلت ما فائدة قوله بغيرها وكانه يجوز ان يكون منفيا بها
منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت مراده بغيرها من كلمات النفي على ما صرح به في
المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا بفحوى الكلام او علم السامع او المتكلم
او بشيء من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف ونحو ذلك مما
لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك كان حسن بل يجري الفصل الجيد
بقوله من كلمات النفي واما ما ذكرت من الايهام فهو مندفع بانا قلنا في قولنا
دأب الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره فان المعلوم منه انه لا يؤذي
غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الفهم لذلك الشخص
لقوله بغيرها اي بغير لا العاطفة التي نفي بها فكذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع
نفيه قبلها بها لا يجمع انه لا يمكن ان ينفي شيء بلا العاطفة قبل الاتيان
بها وبعضهم قد اخذوا هذا الوهم منها وزعموا انه احتراز عن
ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد او ان
يكون النفي تاكيدا نحو جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب
ولا غيرها فان ذلك بدلا ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم
فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو والتمثيل بنحو زيدا ضربت لا عمرا
احسن لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء
فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به بوجود كلمة النفي واذا كان

الاخيران صريحا في النفي فلا بد وان يكون صريحا في الايجاب فيكون لا نفيا لذلك المعنى
الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح
انه يصح ان يقال ما من اله الا الله وما من احد الا وهو يقول ذلك ويمتنع انما من اله
الا الله وانما احد الا وهو يقول ذلك لان من لا تزاد الا في النفي واخواته وبهذا المعنى لا
يقع الا فيه وبهذا يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه وان دل على نفي المجيء عن زيد
لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء فيكون لا نفيا لذلك عن عمرو
نفي عن المجيء او حينئذ لا اولى بخلاف ما جاء لا زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون
لا نفيا للنفي وهو ايجاب فيخرج عن وضعها فالتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجيء لا
عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي بلا العاطفة
منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي ولولا ذلك لقولنا امتنع زيد عن المجيء
على نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتأمل ثم ظاهر كلام يقتضي جواز قولنا ما زيد الا
القيام لا القعود وقرأت اليوم الجمعة لا سائر الايام لان المنفي بلا ليس منفيا بشيء
من كلمات النفي اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر بان المنفي ايضا في حكم
المصرح به اي ما يريد زيد الا القيام وما تركت القراءة الا اليوم الجمعة فيمتنع ثم قال
السكاكي شرط مجامعته اي النفي بلا العاطفة للثالث اي انما ان لا يكون الوصف
في نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب
الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون
الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في
نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا تحسن المجامعة المذكورة في الوصف المختص كما تحسن

في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع عند عدم قصد زيادة التحقيق والتأ
كيد ولم يذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا امتناعا فكان دلالته على القصر ضعيف
من الخاتم قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة نحو ما جاءني زيد
وانما جاءني عمرو ويتأخر اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما انت منذر لست
عليهم بمسيطر وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة والا فلا دليل على
امتناع نحو ما جاءني الا زيد لم يجئ عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي
التنزيل وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني
ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من
وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو
له من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم
المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عن
دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجيء لخبر لا يجهله المخاطب
ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة وما والا لما ينكر او في حكمه وفيه اشكال لان
المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطاء لم يصح القصر بل لا
يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يجيء لخبر من شانه ان لا يجهله
المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا
يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر
على خطائه او يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد ينزل كل من الطريقين منزلة الاخر على خلاف
مقتضى الظاهر اشار الى امثلة العكسين وتركها لقرب ذكرها لصاحبك وقد

شيخ

شيخ من يعبد ما هو الا زيد اذا اعتقد غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك
الشيخ غير زيد فتقصر على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول
لاعتبار مناسب فيستعمل اي لذلك المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي
حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى
التبري من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم اجمعين عالمون
بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك لكنهم لما كانوا
يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك
فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم
وشدة حرصهم على بقاء النبي عم فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او
قلبا عطف على قوله افرادا اي او يستعمل له الثاني حال كونه قصر قلب نحو ان انتم
الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان مبين
فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين
لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا
مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اي لان الكفار القائلين بهذا القول
اعني ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع
وان كان هذا الاعتقاد خطأ منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احدهما
فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعني البشرية بناء على ما اعتقدوا من
التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم فعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر مثلنا
اي انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان

مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة دون
المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين
على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلّموا انتفاء الرسالة عنهم
اشار الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من
باب مجاراة الخصم اي التماشي معه وارخاء العنان اليه بتسليم بعض
مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع حيث
يراد تبكيته اي اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل عليهم
السلام كانهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن لا يمنع ان يكون
الله تعالى قد منّ علينا بالرسالة ولهذا الصحيح جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم
واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو دأب المناظر
ويمكن تقرير السؤال بوجه اخر وهو انه استعمل في قوله ان نحن الا بشر النفي
والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاول اوفق بكلام الماتن
... وجه استعماله على تنزيل المعلوم منزلة المجهول فقصر قلب فقوله في حكاية عن اهل
انطاكية حين كذبوا الرسل الثلاثة عليهم ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء
ان انتم الا تكذبون فقط ان انتم الا بشر قصر قلب لان المخاطبين وهم
الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن جعله
صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعني الذي سماه الاسم قصر تعيين بناء على نكتة وهي
ان الكفار يرى المخاطبين وينسبهم على ان ظنهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يبعد
عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو

ط

فما هو حال المدعي هذا السؤال بعبارات مقصورهم على الكذب قصر تعيين وقولك عطف على قوله كقولك
لصاحبك ... ان الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن
يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه اي تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا عليه
الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه ما هو مستعمل على
على اصله فكانه اخطأ وزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد نزل المجهول منزلة المعلوم
اي منزلة ما من شأنه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره
فيستعمل له الثالث اي انما كقوله في حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان
كونهم مصلحين امر ظاهر من شأنه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم
هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف
الخبر الدال على الحصر الذي هو تاكيد على تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك
الذي هو تاكيد وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر وبه
اليه مصروف ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله
ولكن لا يشعرون فعلم ان بين الطرق الاربعة مشاركة رباعية كما مر وثلاثية كالاشتراك
النكتة الاولى ... ان ولا لزيادة على القصر بالوصف والنكتة الاخيرة فانه لا يتصف
على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وثنائية كاشتراك الاخيرين في منع المجامعة مع
لا العاطفة ومزية انما على العطف انه يعقل منها اي من انما الحكمان اي الاثبات
للمذكور والنفي عما سواه معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد
قائم لا قاعد او على العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب الوهم الى
عدم القصر او الاقتصار كما في العطف وحسن مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولو

اولوا الالباب. فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر والتامل
منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها
اقوى ما تكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن
يراد التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر
اولوا الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن يراد ان يذم الكفار وان يقال
انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر يقع بين الفعل
والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا
وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت
درهما الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاء راكبا
الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا
في الدار وما نام الا بالليل وما ضربته الا للتاديب وما طاب الا نفسا
ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل
الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا راسه وما سلب زيد الا ثوبه
ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما مر في الامثلة ومعنى
قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس
البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة
ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل
تقديمهما بحالهما اي جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على
المقصور حال كون المقصور عليه والاداة بحالهما وهو ان يلي الاداة المقصور

على

على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول
والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير
ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر فلا اشتهى يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع
الحاجب وقوله وكان لم يبك حتى تشوقت ولم تلم الا علي النواح وكذا سائر
المعمولات وانما قال قل لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على الفاعل
في الاول هو الضرب المسند الى زيد والصفة المتعلقة بعمرو الضرب المتعلق
لا مطلق الضرب فلا بد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني لتتم الصفة وانما
جاز مع قلته لانها في الحقيقة تامة بذكر المتعلق في الاخر وانما قال بحالهما احترازا عن
تقديمهما مع ازالتهما عن حالهما بان يؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كقولنا
في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع
تاخير الاداة عن المفعول وفي ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم
الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اختلال
المعنى وانعكاس المقصود فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء
كان متاخرا عن المقصور كما هو الشائع او متقدما عليه كما هو القليل واعلم ان
تقديمهما بحالهما مما منعه بعض النحاة وقالوا الظرف في قوله تعالى وما نراك اتبعك
الا الذين هم اراذلنا بادي الراي منصوب بمضمر اي اتبعوك بادي الراي وكذا
باب الامير في البيت الاول اي لا اشتهي باب الامير والنواح في البيت الثاني فاعل فعل
مضمر اي قامت النواح وكذا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه
قيل ما وقع الضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا اي ضرب عمرا ولقائل

وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان معنى ضرب الا ...
استغراق غير جميع من وقع عليه الفعل حتى انه اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك
متى ضربت فعلت زيدا لم يتم الجواب حتى تأتي بالجميع فعلى هذا الا يكون غير عمرو وفي غفلة
المذكور مضروبا بالنسبة ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد
خفي على بعضهم هذا البيان فنفى اذا كان الاقتضاء فالتبس بان الفعل المقصر ليس له داق
القصر فيه انما يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يجاب انا نلتزم اقتضاء القصر في الفاعل
والمفعول جميعا ونمنع فحوى هذا الكلام في غير هذا المقام ووجه التخريج اي الصحيح افادة
النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول او غيرهما ان
النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي ترك فيه المستثنى منه فتوجه الفعل الذي قبل
الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يوجب المقدر اي المستثنى منه لان الا للاخراج
والاخراج يقتضي مخرجا منه عاما يتناول المستثنى وغيره ويتحقق الاخراج والمقابل
التخصيص عن غير تخصيص قال صاحب المفتاح ولذلك ترانا في علم النحو نقول تأنيث
الضمير كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى كما جنيتا المنقول
قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بيت ذي الرمة وما بقيت
الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء معنى شيء من الاشياء
وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا تغير في الفعل
اصلا فالاحسن ان يقال انه تأنيث الفعل بالنظر الى ظاهر اللفظ وفي الصحيح حكم
فاعل الفعل كما في كلامه ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل المتحقق فان الفاعل
في حقيقة هو المستثنى منه المقدر والا كيف يسند الفعل المنفي الا الفاعل المراد وقوع

عنه واذا كان الفاعل في حقيقة هو ذلك المقدر العام وليس بمذكور فنفي الفعل ضمير
عايد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فأتني فان اسم كان ضمير عايد الى ما هو
عليه وكقوله تعالى ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرأ بالياء فان
فاعله ضمير عايد الى الحاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى هذا ينبغي ان يكون عند
بعضهم فاعلا في ما قام الا هند بدلا من الضمير العايد الى احد لكن النحاة في هذا الحكم
الا بدال ولم يجوزوا النصب لاسقاط المستثنى منه عن اللفظ بالكلية والاقتصار
على الضمير العايد اليه ما ليس في اللفظ وانصرف العامل الى المستثنى فناسب
المستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي ما
كسوته الا جبة لباسا وفي ما جاء الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفي
ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد مكانا
من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح تقدير المناسبة في الجنس بان يكون
المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة
شيئا مما يصح اطلاقه على الجبة وكذا في ساير الامثلة المذكورة بل المراد
في ذلك وفي صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك
واذا كان متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته
فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عدا
ذلك الشيء على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة
وهي اما خبر مبتدأ نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جائني منهم رجل الا يقوم او
مفعولا او حال نحو ما جائني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا

بحد الحسن عقد والحوا ونحوها آتية الا أطى وفي الحديث ما أيس الشيطان من بني
آدم الا أتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا
لما قبلها فأشبه الشرط والجزاء وهذا المثال مما لا يجري فيه بمضمون ما قبله
الا على تأويل العزم والتقدير أي ما أيس الشيطان من بني آدم في جهة من
الجهات الا على إتيانهم من قبل النساء كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا
به غدا أي جعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وفي انما يؤخر المقصور عليه
تقول انما ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير هو الواقع بعده بمنزلة الواقع بعد الا
فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه أي تقديم المقصور عليه بانما على غيره
للالتباس فانه انما جاز في النفي والاستثناء على قلته لعدم الالتباس بناء
على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او أخر عنه
وههنا ليس كذلك اذ المذكور آخر الكلام فيتعين كونه مقصورا عليه فاذا قلت انما ضرب زيد
عمرا انما ضرب عمرا زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلت في ما ضرب زيد
الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد
الا قدم او أخر وههنا نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان
نفس التقديم مفيد القصر كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب
على زيد قال ابو الطيب أسامي لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها أي
ما ذكرناها الا للذة ويمكن الجواب بأن الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا
من انما وهذا ليس كذلك وغير كالا في افادة القصرين أي قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا وفي امتناع مجامعة لا، وفي قصر ما زيد

غير

غير شاعر افرادا وما زيد غير قائم قلبا وفي قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارين
بحسب المقام وفي امتناع مجامعة لا العاطفة لا تقول ما زيد غير شاعر لا منجم وما شاعر
غير زيد لا عمرو ولا تتفاء شرطها لكون منفيها منفيا قبلها بغير كما مر في النفي

الباب السادس الانشاء قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه
او لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم أعني إلقاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد
ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغير
ذلك وأراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له
كذا وكذا الظاهر أن ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام الذي فيه التمني
وكذا البواقي ولا يشتبه أن هذا يقتضي كون البحث عن غير أحوال اللفظ لأن
المقصود يتجر اليه اجزاء الامر فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو
ذلك وغير طلب كأفعال المقاربة وأفعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم
ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه
بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل
أخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار
هو الخبر والطلب والانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت
الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض أن جميع أنواع الطلب يستدعي ذلك فلا يجد
اذا كان المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن
ما يناسب المقام وانواعه كثيرة وبه التنبيه على ما ذكره الحكم من التمني
والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه اما يقتضي كون مطلوبه ممكنا او لا

ان تمني

والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما اي كأنها
مأخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين
لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت
الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب
والتزام جعل هل ولو متضمنين معنى التمني ليتولد علة لتضمينهما يعني ان الغرض
من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد منه اي من معنى التمني الذي تضمناه
في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولو ما اكرمته على معنى ليتك اكرمته
قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم
ولو ما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام ومع هذا فلا يخلو من
ضرب من التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب
منه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله
الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال
حركبة مع ما ولا المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على التزام هل
ولو معنى التمني وهذا اشعر بان ما يقع في بعض النسخ لتضمينهما ليس على ما ينبغي
وكذا قوله ليتولد ايضا مضمون كلام المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت
زيدا فكان المعنى ليتك اكرمته متولدا منه معنى التنديم واما الحمل على تركيبهما
في او الامر لتضمين معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني جريا
على مقتضى المناسبة فان هل ولو ليستا الا للتمني وتمني ما مضى يناسب التنديم
وما يستقبل السؤال والتحضيض وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كأن لعدم القطع

الباب م

المتمنى والاول ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان
كان المطلوب به حصول امر في الخارج فان كان في الاول الانتفاء فعل فهو النهي وان
كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر فمنها التمني
وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط
امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا
نحو ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود لكن اذا كان
ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل
فيه لعل او عسى ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا
فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله
على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم واستدعاء الاستفهام الجهل
بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال
العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني
فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة على ان لو ليست
على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب الاشياء
الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمني ولكن يجب ان يكون غير الواقع واقعا كذلك
ما يطلب بليت ووقوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل انها لو التي تجيء بعد فعل فيه
معنى التمني نحو ودوا لو تدهن وهي مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل
التمني فينتصب الفعل بعدها نحو لو ان لي مالا فاحج اي اود لو ان لي مالا
قال السكاكي لو اذا لكن فكون من المحاسن قال السكاكي كان حروف التنديم

بذلك الاعتبار ان يكون كل منها حرفا موضوعا للتنديم والتحضيض غير معتبر
التركيب فان التصرف في الحروف مما يأباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل
فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك
بالنصب لبعد المرجو عن الحصول فيشبه لبعده عن الحصول المحالات
والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر من انه طلب محال
او ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق
بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق
فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو
لعلي اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها اي من انواع
الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة في الذهن فان كانت تلك الصورة
وقوع نسبة بين الشيئين اولا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو
التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين
وانى ومتى وايان فبعضها يختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق و
بعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم القبيلين وبهذا الاعتبار صار اهم فقدمه
الكل وقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها
وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراها كقولك أقام زيد وازيد قائم فا
عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب والسلب وتطلب تعيينها او التصور
اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه أدبس في الاناء
ام عسل فانك تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور

المسند

المسند نحو أفي الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة
في الخابية او الزق والمطلوب هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه
اجمالي وتطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا اي ولمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح
في طلب تصور الفاعل أزيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول أعمرا عرفت
كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون
هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين
الفاعل او المفعول وهذا ظاهر في أعمرا عرفت واما في أزيد قام فلانا لا نسلم
ان التقديم هو ههنا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل غاية انه محتمل لذلك على
مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون أزيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد
للاهتمام ونحوه وبناء على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد لانه
مختصة لطلب التصديق كما سيجيء والمسؤول عنه بها اي الذي يلي الهمزة
هو ما يليها كالفعل في أضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب
الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فهي
على هذا لطلب التصديق بصدور الفعل عنه واذا قلت أضربت زيدا ام اكرمته فهو
لطلب تصور المسند اضرب هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما
ففي هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويتوقف
بينهما بحسب القرائن فيتميز نحو أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤالا عن
وجود نفس الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام اشتريته سؤالا عن تعيين المسند
وبهذا ظهر ان كلامه لا يخلو عن تعسف والفاعل في أأنت ضربت زيدا اذا

كان

ان الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب ما على زيد وفي المفعول أزيدا ضربت اذا
كان الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات
نحو أفي الدار صليت وأيوم الجمعة سرت واتأديبا ضربته واراكبا جئت ونحو ذلك
قال الشيخ في دلائل الاعجاز ومما يوضح ذلك انك تقول أقلت شعرا قط أرأيت
اليوم انسانا اذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل ذلك لان ذلك
انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان يقول من قال هذا
الشعر ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين
واما قيل شعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس
مما يختص بهذا دون ذاك حتى يسأل عن عين فاعله وهل لطلب التصديق فحسب
وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق
بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي لاختصاصها بطلب التصديق
امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كون ام متصلة
وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فلا يكون
الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليست الا لطلب التصديق
فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه
يقبح ولا يمتنع كما سيجيء فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب
التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة نحو أزيد قام ام عمرو قلت
التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور
احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه تصور

بوجه ما

بوجه ما وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس
الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان
يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربته
لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد
الاهتمام غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه لتقبيحه سوى ان الاصل في التقديم
هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه الجيب المبني على قصد الاهتمام دون
الاختصاص ولا قائل به دون هل زيدا ضربته اي لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير
المفسر قبل زيدا اي هل ضربت زيدا ضربته بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل
على المعمول فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب
التصديق فيحسن وذكر بعض المحققين من النحاة ان هل اذا كان في حيزها فعل في
الكلام لا يدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز عنده
هل زيدا ضربته بل لا بد من ايلائها اياه لفظا وجعل السكاكي قبح هل رجل
عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق
من ان اعتبار التقديم والتأخير في نحو رجل عرف واجب وان اصله عرف
رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وانما لم
يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف ويلزمه اي السكاكي
ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرف ليس للتخصيص حتى يستدعي
حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره
صاحب المفصل من ان نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل فقبيح للوجه

فان قيل ينبغي ان لا يقال هل زيد قايم كما لا يقال قد زيد قايم اجيب بانه انما
جاز ... التي يلي الهمزة في الجملة الاسمية الصريحة كما يقال
ازيد قايم قبل هل زيد قايم

قبيح بعيد لانه شايع حسن وانما نقول انا لا نم لزوم ذلك لجواز ان يكون
قبحها لعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا
غاية ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لانه
يلزم بل لازم قبحه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما اي قبح هل رجل عرف وهل
زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصله اهل كقوله اهل عرفت الدار
بالغربين وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة
وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها فان
قيل هذا التعليل يقتضي ان لا يصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان
نحو هل عمرو عالم والا فما الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل
زيد قام قلت الفرق انها اذا رأت الفعل في حيزها تذكرت عهودا بالحمى
وحنت الى الالف المألوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما
اذا لم تره في حيزها فانها تسلت عنه ذاهلة وهي اي هل تخصص المضارع
بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو
اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك يعني انه لا يصح استعمال هل لانكار
اثبات الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة
فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار اثبات الفعل الواقع
فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع
الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك وقال
في ان يكون الضرب واقعا في الحال وعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت

القرينة

القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت
القرينة مقالية كما في هذا المثال او حالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما
لا تعلمون وقولك اتضرب اباك واتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في
هذا الموقع وبهذا ظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل
لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال لوقوع الفعل وانتفاؤه بالكلية
ممنوع الا ترى الى صحة قولنا سيجيء زيد راكبا وسأضرب زيدا وهو بين يدي الامير وقال الحماسي
سأغسل عني العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا وفي التنزيل سيدخلون
جهنم داخرين واعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد
الجملة الحالية عن علامة الاستقبال على ما ذكر في بحث الحال فهم منه ان الفعل
المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال
واورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو بمراحل عن غرضهم ولم ينقل عن احد امتناع
تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمري ان النحويين ... هذه المباحث مما لا ينبغي ان
يشتغل به لكنا نخاف على القاصرين ان يقعوا فيه من غير تامل ويعتقدوه
ولاختصاص التصديق بها اي لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم
مجيئها لغير التصديق كما يقال تخصك بالعبادة بمعنى لا نعبد غيرك وتخصيصها المضارع
بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ما موصولة وكونه مبتدأ
خبره اظهر وزمانيا خبر الكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان
الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له
اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر واما اقتضاء الاول

انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق
فلذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي
والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال لا من
حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث
هي لان الذوات ثابتة فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا اي
ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على
طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد
بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت
ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون
لانها داخلة على الفعل حقيقة وفي هل انتم تشكرون لانها داخلة
على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا
فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من افانتم شاكرون
وان كانت للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى
للفعل من الهمزة فتركه معها اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك
اي كمال العناية بحصول ما سيتجدد وكذا اي ولان هل ادعى
للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي
يقصد به الدلالة على الثبات وابراز ما سيتجدد في معرض الحاصل
بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد فكان
الاولى به ان يدخله على الفعل كما هو اصله

وهي

وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا
هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء
او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود
الدوام للحركة او لا وجوده لها وقد اعتبر في هذه شيئان غير الوجود وفي الاولى شيء واحد فلذا
كانت مركبة بالنسبة الى الاولى فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة والباقية
من الالفاظ الاستفهامية تشترك في انها يطلب بها التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب
بكل منها تصور شيء اخر فقيل يطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان
يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لاي معنى وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر
سواء كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اي حقيقته التي هو بها هو
كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من الجنس والفصل
وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم وما التي لطلب الماهية
يعني مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته
وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ومن
لا يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا
حقيقة لان الماهية ما به الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم
من اللفظ بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير خفي فان كل
من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان
عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات
لما كان لها مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات ما

علما لم يكن له الا صفة واحدة فلم يكن لها حد والا يجب الاسم ان لو لا يجب الذات
لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع له اول النعت ايضا من
حدود الاشياء التي يتبين على وجودها انما يقع الاشياء لها حدود ويجب شرح الاسم
ثم ما ثبت وجودها بتبرهن عليه صار ذلك الحد بعينه حدا وما بالذات والحقيقة كذا
ذكره الشيخ في الشفاء فعلم ان الجواب الواحد جاز ان يكون حدا لاسم ولحد الذات
بالنسبة الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد في وقتين ويمكن العارض لشخص لذي
العلم اي يطلب بمن الامر الذي يعرض له العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولك من
في الدار فانه يجاب بانه زيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل
من قبيلة كذا او نحو ابن فلان واخو فلان وما اشبه ذلك فانما يصح في جوابه
ان يجي طلب بفهم منه الشخص بحسب انحصار الاوصاف في انها في شخص وان كانت
كلي الاوصاف نظرا الى مفهومها جائزها كليات وقال السكاكي يسال بما عن الجنس
تقول ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل
فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابها
لفظ مفرد موضوع وما الاسم اي اي اجناس الكلم هو وجوابه الكلمة الدالة على
معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه
الكريم ونحوه وفي الحديث سبق المفردون قيل وما المفردون
يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسال بمن عن الجنس من
ذوي العلم تقول من جبرئيل اي ابشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه
عن الجنس وانه يصح في جواب من جبرئيل ان يقال ملك بل جوابه انه ملك ياتي بالوحي

اي الرسول ونحو ذلك مما يفيد تشخصه وتعينه واما ما ذكره السكاكي فغير صحيح
وقوله فمن ربكما يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جني ففيه نظر لظهور
جواب موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد
تشخيصه على ما ذكرنا ويسال باي عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اي
الفريقين خير مقاما اي انحن ام اصحاب محمد صلعم فان الكافرين والمؤمنين
هم اصحاب محمد صلعم قد اشتركا في الفريقية فسالوا عما يميز احدهما عن الاخر والامر
الاعم المشترك فيه هو مضمون ما اضيف اليه اي وهو هيهنا قوله في المفتاح يسال باي
عن ثياب فتقول اي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في
الثوبية قيل انه اذا اضيف الى مثل رأيه كقولك ايهم يفعل كذا فجوابه اسم
للاشارة الحسية او اسم علم واذا اضيف الى كلي فجوابه كلي مميز الاعم وعلى الكل نحو
طالب للتمييز ويسال بكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة اي
كم اية اتيناهم اعشرين ام ثلثين ام غير ذلك والمراد من ذلك السؤال التقريع
والاستفهام استفهام تقرير اي حمل على الاقرار وعلمه انه مميز كم بزيادة من فالوا
اذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول
كما عرف في محله وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز الاستفهامية لم اعثر عليه مجرورا
بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو واقول يا سل بني اسرائيل
كم اتيناهم من اية بينة ويسال بكيف عن الحال وباين عن المكان وبمتى عن الزمان
ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل في مواضع
التفخيم مثل يسال ايان يوم الدين وانى تستعمل تارة بمعنى كيف وكيف ان

بعد فعل نحو فأتوا حرثكم انى شئتم اي على اي حال ومن اي شق اردتم بعد ان
يكون المأتي موضع الحرث ولم يجيء انى زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو انى
لك هذا اي من اين لك هذا الرزق الآتي كل يوم وقوله يستعمل اشعار بانه يحتمل
ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا او في
قد ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا انه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة
كما في قوله من اين عشرون لنا من انى او مقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اي
من انى اي من اين فقال بعضهم انه يستعمل بمعنى من اين سواء كان من
[illegible] فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق
كهل وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الكلمات الاستفهامية وبعضها مشترك
بينهما كالهمزة فانها تجيء لطلب التصور ايضا كما عرفت في الاستفهام ولهذا يجوز
ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات
والنور وقوله تعالى امن هذا الذي هو جند لكم وقوله تعالى ام ماذا كنتم تعملون وقول
[illegible] ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن
وام ههنا بمعنى بل التي للانتقال من كلام الى آخر من غير اعتبار استفهام
كقوله ام انا خير من هذا الذي هو مهين وبهذا انحل ما قيل في قوله تعالى اكذبتم
بآياتي ولم تحيطوا بها علما ام ماذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت متصلة فالظاهر
ان يليها احد المستويين والآخر يلي الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان
كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوعها الاستفهامية بعدها اذ لا
يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل في الجواب ان ام منقطعة واحدى

الكلمات

[illegible] ام الكذب [illegible] ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية
كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا
المجاز وبيان انه من اي نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك
ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله والتعجب
[illegible] نحو ما لي لا ارى الهدهد
والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الادب الم
اؤدب فلانا اذا علم [illegible] وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال
لحمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو الذي قصده المصنف ههنا بايلاء المقرر به
الهمزة اي بشرط ان يلي الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام
من ايلاء المسؤول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار
بالفعل واانت ضربت في تقريره بالفاعل وازيدا ضربت في تقريره بالمفعول وكذا
ابزيد مررت وادارك [illegible] وغير ذلك وقد يجعل الهمزة فيه للتقرير بما يعرفه المخاطب نحو قوله تعالى
حكاية أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر
الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى الفعل في قولهم
أأنت فعلت هذا وقال عليه السلام بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب
فعلت او لم افعل وفيه نظر لجواز ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس
في السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عليه السلام هو الذي كسر
الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليه ما قبل الآية وهو
انه قد حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين فجعلهم جذاذا و

كسر الأصنام قبلوا من فعل هذا بآلهتنا إنه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم
يقال له إبراهيم فالظاهر انه قد علموا ذلك من حلفه وذهبه إلى الأصنام وقد روي انهم
ما رأوه في بيت الأصنام ليس معه احد غير الفأس وهو يكسرهم فقبلوا اليه
ليكفوه وقوله بإيلاء المقرر به الهمزة يعني إذا كان التقرير بالهمزة فانه يجب ان يلي
المقرر به الهمزة من الفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف البواقي فان هل يكون للتقرير
بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار والاستفهامية للتقرير بما يسأل عنه نحو كم آتيناهم
من آية وما جعلت نبلان ومن الذي قتلته ونحو ذلك والإنكار كذلك أي
بإيلاء المنكر الهمزة يعني إذا كان الإنكار بالهمزة وانما خصها لان هل يجيء للإنكار
للإنكار فلا يجري فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك هل افلح لو فعلت ومن ذا
فعل كذا او كم تدعوني وكيف تؤذي اباك ومتى أتين تؤذي على الوالد من الأمر
وما أشبه ذلك واما الهمزة فيلي المنكر بها كالفعل في قوله أيقتلني والمشرفي مضاجعي
مصيبا فيمنع فانه ذكر ما يليه منعا من الفعل فلو كان الإنكار للفاعل وانه ليس بمثله
يقصد عنه الفعل على ما سبق الا انه لا اشتباه في ذلك وكالفاعل في قوله
أهم يقسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة
وكالمفعول في قوله تعالى أغير الله أتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا
اتخاذ الولي واما قوله تعالى أتتخذ أصناما آلهة فالمنكر هو نفس اتخاذ الاصنام آلهة فلذا
أولى الفعل الهمزة وكالحال في قولك أراجلا أسير وكذا غير ذلك من المتعلقات ولذا
أورد أصنما بمعنى الإنكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر وكذا
هذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون الإنكار على نفس الفاعل قبل التقديم على

كما مر وقد يكون الإنكار حكما على ان يكون التقديم لمجرد التقوي وجعل صاحب المفتاح قوله
أفأنت تكره الناس وأفأنت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم الإنكار نظرا الى ان المخاطب
وهو النبي صلى الله عليه وسلم لم يعتقد استقراره في ذلك ولا انه اراد به وجعل ما في
الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى انه يوهم لفظ التخصيص بانها هم وتبالغ في حرصه على
كأنه يعتقد قدرته على ذلك ولا يقال الهمزة للإنكار بمنزلة حرف النفي وقد مر ان ما يلي
حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف يحمل الكلام على التقوي دون التخصيص لأنا
نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف
النفي وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص ان كان مضمرا ومتعينا للتخصيص
ان كان مظهرا منكرا او للتقوي ان كان معرفا وقد أشار اليه الى ما ذكر في التفصيل
ثم قال فلا يحتمل نحو لم فعل او لي آذن لكم على التقديم تخصيصا مراد ان الإذن يكون من
الله دون غيره ولكن ان حمل على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الإنكار وهذا النوع أعني
مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم وان كان الفعل مؤخرا اذ ساعده عليه
وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان مظهر الحرف لا يحتمل الا اعتبار التقديم
بناء على مذهب القوم ومنه أي مجيء الهمزة للإنكار أليس الله بكاف عبده أي الله
كاف لأن إنكار النفي نفي له ونفي النفي إثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة
فيه للتقرير أي بحمل المخاطب على الإقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس
الله بكاف وهكذا قوله تعالى ألم نشرح لك صدرك وألم يجدك يتيما وما أشبه ذلك فقد
ان الهمزة للإنكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير لا يجب
ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم على قوله

أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله فإن الهمزة فيه للتقرير
أي بما يعرفه عيسى من هذا الحكم لا بأنه قد قال ذلك فافهم قوله والإنكار كذلك
صورة إنكار الفعل أن يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة أخرى لا يلي فيها الفعل
الهمزة أشار إليها بقوله ولإنكار الفعل صورة أخرى وهي نحو أزيدا ضربت أم
عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير أن يعتقد تعلقه بغيرهما فإذا أنكرت تعلقه
بهما فقد نفيته من أصله لأنه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى آلذكرين
حرم أم الأنثيين أم اشتملت عليه أرحام الأنثيين فإن الغرض إنكار التحريم عن
أصله وكذا إذا وليه الفاعل نحو أزيد ضربك أم عمرو لمن يردد الضرب بينهما وغير
الفاعل نحو أفي الليل كان هذا أم في النهار أفي السوق كان هذا أم في المسجد إلى
غير ذلك والإنكار إما للتوبيخ أي ما كان ينبغي أن يكون ذلك الأمر الذي كان نحو
أعصيت ربك فإن العصيان واقع وفي هذا الاستفهام تقرير مبني على التقبيح وإنكار يعني
أنه كان ما لا ينبغي أن يقع وعليه أغوى البدر لا ضيع عمرا وقد بانه للتقرير
شائبة من الإنكار ربما وعاد أنه أشد مرتبة من ذلك أو لا ينبغي أن يكون أي يحدث
ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو أتعصي ربك يعني
لا ينبغي أن يتحقق العصيان أو للتكذيب في الماضي أي لم يكن نحو أفأصفاكم ربكم
بالبنين أي لم يفعل ذلك أو في المستقبل أي لا يكون نحو أنلزمكموها أي أنلزمكم تلك الهداية
أو الحجة أي أنكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال أنكم لها كارهون
يعني لا يكون هذا الإلزام وعليه قوله هل جزاء الإحسان إلا الإحسان وقوله
أأن عرو بدل يده من الخبر عامر قوله إليه إذا أدخر النقل الطعام لعامه وقد يكون

استفهام الإنكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ إليه كقوله تعالى وماذا عليهم لو آمنوا بالله أي فأي
ضرر بال عليهم في الإيمان وترك النفاق وهذا للزوم والتوبيخ وإلا فعلى الحقيقة فيه
والتحكم عطف على الاستبطاء نحو أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا والتحقير
نحو من هذا والتهويل كقراءة ابن عباس رضي الله عنه ولقد نجينا بني إسرائيل من
العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال إنه كان
عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو أنى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم
تولوا عنه فهذا كله ظاهر وأي أصل أن كلمة الاستفهام إذا امتنع حملها على حقيقتها تولد
منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام والأحسن المصنف أنه في ذكره أحسن والتحقيق
أنه يتضح فيها أداة دون أداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب
فلا ينبغي أن تقتصر في ذلك على معنى سمعته أو مثال وجدته من غير أن تتخطاه بل عليك
بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي ومنها أي من أنواع الطلب الأمر وهو
بأنه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهي وبقوله على جهة
الاستعلاء أي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة أو لا عن الدعاء والالتماس
وفيه نظر لأنه يخرج عنه نحو كف عن القتل ثم اختلف الأصوليون في أن صيغة الأمر لما
وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما أعني الطلب
على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك
وهو الطلب وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والإباحة
موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلاثة وهو الإذن والأكثر على كونها
حقيقة في الوجوب وما لم يكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يجزم المصنف

عن ذلك واشار الى ما هو اظهر عند العقل لقوة اماراته فقال والاظهر ان صيغته
من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا فان هذه الاسماء
اى ان اقسام صيغة الامر ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة ويختص بالغائب للفاعل
الحاضر طلب وان ما يصح ان يطلب به الفعل من الفاعل الحاضر بحذف حرف المضارعة
والثالث اسم والاخير طلب الفعل وهو عند النحاة من افعال سمى اسم فعل والاولى
لفظة استعمال في حقيقة الامر اعنى طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماها النحويون
امرا سواء استعمل في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر
لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا بل اسم فعل موضوعة
لطلب الفعل استعلاء اى حال كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه او لا
لتبادر الفهم عند سماعها اى سماع الصيغة الى ذلك المعنى اعنى طلب الفعل استعلاء والتبادر
الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على
كون قم وليقم الامر لقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا
صيغة الاباحة او لام الاباحة مثلا يفيد كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء
حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا نسلم ان الامر في قولهم صيغة الامر بمعنى طلب الفعل استعلاء بل
الامر في عرفهم حقيقة في كلام قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من
اضافة العام الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي
والمضارع ومثالهما فليتأمل ويمكن ان يجاب بانا سلمنا ذلك لكن انهم يسمون
قم وليقم امرا دون ان يسموا اباحة مثلا يفيد ذلك في الجملة وان لم يفصح ولم
وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اى لغير طلب الفعل استعلاء مجازا بحسب المقام بحكم القرائن

وذلك

وذلك بان لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء كما
في الاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد
اى التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم
والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة
نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة
لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة وفيه
دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون له منقادون لامره وفي
الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة
بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب
في الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز الاتيان بالفعل فابيح واذن له في الفعل
مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل
والترك انفع له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو قول امرئ
القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل الاصباح
الصبح والانجلاء الانكشاف [illegible] لضياء الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل
منك عندي لاني اقاسي فيه نهارا كما اقاسي ليلا ولان نهاري مظلم في عيني
لازدحام الهموم على فليس الغرض طلب الانجلاء لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك
تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق ولاستطالته تلك
الليلة كانه لا يرتقب انجلاءها وليس طامعة ولا توقعه فلذا حمل على التمني دون
الترجي والا كان المعنى ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله

والدعاء كرب اغفر لي فانه طلب للفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك
رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع الخ هذا ولكن لا التمسية في الوفاء
لا يقال الطلب على سبيل التضرع من الطلب لا عند الدعاء ثم الامر قال السكاكي حقه الفور
لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم
عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة
التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر
الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع
مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن على ان معنى
الا الطلب استعلاء والفور والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة
للامر على شيء منهما والنهي اي من انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء
وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو قولك لا تفعل وفي عرف النحاة يسمى نفس هذه الصيغة
نهيا وانه اي معناه ما يستعمل كما سيجيء فعل امر او هو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى
الفهم ولسيوله الامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ حكى ان النهي يقتضي الفور
والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بها والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك
للمتحرك لا تتحرك فالاشبه الحزم وان كان راجعا الى اتصال الواقع
كقولك للساكن لا تتحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه
الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك
كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل
بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل وهذان مشتركان

في الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل في طلب الكف او الترك
كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد طلب الكف
عن الامتثال او يستعمل لطلب الكف او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما
على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي او على سبيل التلطف فيكون
التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب
الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم
ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام
والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة
مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام
اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك
وفي النهي لا تشتم يكن خيرا لك اي ان لا تشتم يكن خيرا لك وقد ذكر في وجه تقدير
الشرط ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا بد له من سبب حامل عليه
للطالب عليه هو وجود ذلك السبب الحامل على ذلك الطلب اي ان العلة
الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية وان كانت باعتبار ماهيتها علة لعلية العلة
الفاعلية ولهذا قالوا ان الغائية متقدمة في الذهن على المعلول ومتاخرة في الخارج
عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر آخر العمل ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب
حاملا سببا عن الطلب اي نتيجة عنه حاصلا من ذلك الطلب جعل عليه ذكر السبب الذي
يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب اعني
ليس معنى الشرط او الجزاء الا سببية الاول ومسببية الثاني فاجزم السبب كالفعل بان المقدرة

بعد هذه الاشياء ووجه تبيين ان كل كلام لا بد فيه من حاصل للمتكلم عليه وان حاصل
الكلام الخبري افادة المخاطب بمضمونه وعلى الطلبي كون المطلوب مقصود المتكلم لذاته
او لغيره يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله ويتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط
فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوّز المخاطب كون
ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب ظنه كون المطلوب
مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك
ذلك الشيء ظاهرا هذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء
من مفهومها وقصد السببية بخلاف قولنا اين بيتك اضرب زيدا في السوق اذا
معنى لقولنا ان تعرفنيه اضرب زيدا في السوق واما قوله تعالى قل لعبادي
الذين امنوا يقيموا الصلوة فلان المراد الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة للجزاء
بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء اخر نحو ان
توضأت صحت صلوتك واذا لم يقصد السببية بقي المضارع على رفعه اما حالا
نحو ذرهم في خوضهم يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك او استئنافا اي جوابا
عن سؤال مقدر نحو فما قبلك ثم يعذبك وان الوقف على الله عند النحاة او دعا
الاشياء التي يقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابه المضارع كقولك لا تكفر تدخل
الجنة وليس من الاستفهام اي ليس هو نائبا على حقيقة بل الهمزة فيه همزة استفهام
دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول
مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فتولد منه بقرينة الحال الحث على النزول على
المخاطب وطلبه منه وهذه في التحقيق همزة انكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وقال

النفي

النفي اثبات فعلى هذا يصح تقدير الشرط لان المثبت بعد نحو ان تنزل فان الشرط
المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت
وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار او اسلم تدخل النار يعني ان تكفر وان لا
تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوّزه تعويلا على القرينة ويجوز تقدير الشرط
في غيرها اي في غير هذه المواضع لقرينة تدل عليه نحو ام اتخذوا من دونه اولياء فالله
هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد
انه هو المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه فان قلت
لا شك انه انكار وتوبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذ من دون الله اولياء ومن ابن
عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي ان تعبد غير الله فالله
هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء والطبع على
ذي طبع حسن قوله لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو
اخوك استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لان همام جاء فعلى
استفهام بمعنى النفي لم يفصح الا ان لا فرق بينهما اصلا الا ان كل سليم الذوق يجد
من نفسه التفاوت وانه يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الاخر وعدة
الشرط والكلام كثير وتستوعبه في بحث الايجاز ان شاء الله تعالى ومنها اي ومن انواع
الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا وبها
وبها للبعيد وقد تستعمل في غير البعيد لكونه نائيا او ساهيا حقيقة او
بالنسبة الى الامر الذي يجاذبه يعني انه بلغ من علو الشان الاختصاص الى المخاطب
لا يفي بما هو حقه من السعي فيه وان بذل وسعه واستفرغ جهده فكانه غافل

بعيد واي والهمزة للقريب وقد يستعملان للبعيد تنبيها على انه حاضر في القلب
لا يغيب عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان
واما يا فقيل حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل مختص
بالبعيد واستعمالها في القريب مجاز لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو
نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان المخاطب مع تهالكه على الاقبال
كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها النبي بلغ ما انزل اليك واما للحرص على اقباله كانه امر
بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته وانه بعيد من التنبه نحو اسمع يا ابا
الفضل واما للحط لاستنكاره انه بعيد الذهن عن المجلس نحو يا هذا وقد تستعمل
صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم
فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث
الشكوى والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل
اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى
تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه وهو اي كلمة موضعها النصب حالا نحو انا
اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال باكرام الضيف او التقصير
نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة او مجردا عن الغرض بذكر الفعل لا
للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرأ ايها القوم فكل هذا
صورته صورة النداء وليس به لان ايا وما بعده صفة له لم يرد به المخاطب بل
هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم الا انه لا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق
فيه معنى النداء اصلا فكره التصريح باداته فقولهم ايها الرجل في محل النصب والرجل في

كما

كما في النداء لكن مجرد عن معنى الخطاب ولهذا قال المصنف في الايضاح اي مختصا من بين
الرجال وقد يقوم مقام اي اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس
للضيف او مضاف نحو انا معاشر الانبياء لا نورث وربما يجيء علما نحو بنا تميما يكشف
الضباب قال ابن الحاجب وهو قليل منقولا من النداء الا ان المنادى لا يكون فيه لام وكون
ايها الرجل منقولا عنه قطعا والاختصاص يحتمل امرين النقل ويكون حالا منصوبا بمقدر وكونه
مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعني او اخص قال الامام المرزوقي في قوله انا بني نهشل
لا ندعي لاب ... اي انا اذكر نهشل على الاختصاص ومن النحاة من يرفعه على الخبر
... لو جعل خبرا لكان قصده الى تعريف نفسه عند المخاطب وكان فعله ذلك لا يخلو
عن خمول فيهم وجهل ... اي طلب ... واذا نصب امن من ذلك وصار مفتخرا كانه
اذكر من لا يخفى شانه لا افعل كذا او كذا ومما يستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يا لله
من الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي كانه لغرابته يدعوه ويستحضره
ليتعجب منه ومنها التوله والتحير كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا وما اشبه ذلك
كقوله ايا منازل سلمى اين سلماك وقوله يا ناق جدي فقد افنت اناتك بي صبري
وعمري واحلاسي وانساعي ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت
جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله يا عين بكي عند كل صباح ومنها الندبة
كقولك يا محمداه كانك تدعوه وتقول تعال فانا مشتاق اليك وامثال هذه المعاني
كثيرة في الكلام فتامل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل
بلفظ الماضي دلالة على انه من الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية نحو وفقك
الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر ... الطالب اذا

عظمت رغبته في شيء يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي نحو
رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ يحتملهما اي التفاؤل واظهار
الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر
كقول العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة دون ان يقول انظر لانه في صورة الامر
وان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون
المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب
تكذيبك تاتيني غدا مقام ائتني تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا
صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه الصور مجاز استعمل
في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع
الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب سارع في الامتثال
ومنها القصد الى الاستعمال اي التجلد في تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب
قريب الوقوع في نفسه لقوة الاسباب المتاخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات

تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند
اليه والمسند والمتعلقات والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي ذكر في الانشاء
الناظر بالتامل في الاعتبارات ولطائف العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا
اما مؤكد او مجرد عن التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر
معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول او شرط او
غيره والمتعلقات اما مقدمة او مؤخرة مذكورة او محذوفة والاسناده وتعلقه
اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك مثلها في الخبر ولا يخفى عليك اعتباره

الاحظه

الاحاطة بما سبق والله المرشد

الباب السابع

الفصل والوصل الوصل عطف بعض
الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة والوصل
قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما في صدر الباب فقدم الفصل لانه
الاصل والوصل طارئ عليه عارض حاصل بعطف بعض الجمل على بعض دون ان يقول الجمل
كلام يشتمل بحث الجملة التي لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام وكل
مفرد لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن
الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء
كان مقصودا لذاته اولا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست جملا لان
الاسناد فيها ليس باصلي والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو
ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى
اما ان يكون لها محل من الاعراب اولا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون لها محل من الاعراب
ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه اي في حكم الاعراب الذي كان لها مثل كونها
خبر مبتدأ او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها ليدل العطف على التشريك المذكور
كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا
او حالا او غير ذلك وجب عطفه عليه والجملة الاولى لها محل من الاعراب
موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد فاذا ان كان لها محل كون عطف الثانية
عليها مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة
نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب ويعطي ويمنع لما بين الاعطاء
والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك لان هذا العطف

على مفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد
كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط فقط وكونه الطالة اراد بكون الواو من حروف
العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وبهذا انما يشتد لان هذا الحكم مختص بالواو
لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف
والمعطوف عليه جهة جامعة اولا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان المقصود من
الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا عيب على
ابي تمام قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين
كرم ابي الحسين ومرارة النوى سواء كان لواو او لنوى عبرة فهذا العطف غير مقبول
سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع
مفعولي العلم لان وجود الجامع شرط فيهما جميعا فقوله لا نفي لما ادعت الحبيبة عليه من
اندراس هواه بدل عليه البيت السابق وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة كما عفا
منها طلال باللوى ورسوم فاعل زعمت ضمير الحبيبة والخطاب في هواك للنفس على الالتفات
سواك نحوم والا اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت
الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم
قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا
معكم لانه ليس من مقولهم يعني ان قولهم انا معكم جملة في محل النصب على انه مفعول قالوا
فلو عطف الله يستهزئ بهم عليه لزم كونه معطوفا كالاول في كونه مفعول قالوا وهذا باطل
لانه ليس مقول قول المنافقين واما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزئون لان
جملة انما معكم في حكمه وعلى الآخر اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد

ربطها

ربطها بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت به اي عطفت الثانية
على الاولى به اي بالعاطف من غير اشتراط امر آخر نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج عمرو اذا
قصد التعقيب او المهلة وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك
معان محققة وتفصيل ذلك ان حتى ولا لا تقعان بين الافعال في عطف الجمل او ولا
وام في عطف الجمل مثلها في عطف المفردات ولكن او في مثل قوله كالحجر او هو
اقرب وقوله تعالى مائة الف او يزيدون ليس للعطف بل هو حرف استيناف بمعنى الاضراب
بل وحكم لكن قد عرف فيما سبق وبل في الجمل مثلها في عطف المفردات الا انها قد تكون لا
لتدارك الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام الى آخر اهم من الاول بلا قصد الى اهدار
الاول وجعله في حكم المسكوت عنه كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها عمون اما الفاء
وثم فالفاء تفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل وقد تفيد كون الكلام
كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في
الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فان
مدح الشيء او ذمه انما يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل نحو ونادى
نوح ربه فقال ونحو وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون فان الفاء
موضع التفصيل بعد الاجمال ولا ينافي ان يكون فيه معنى التعقيب نحو قام القوم زيد فعقيب
عمرو وثم ان كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثانية امرا يحتاج تمامه في
زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء
فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدئ بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال
ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع التراخي كما في المفرد ولكن كثيرا ما تجي

لاستبعاد مضمون الجملة الثانية من الاولى وعدم مناسبته له كقولهم اتت ناقة حلفا
آخر وكقوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض وكقوله
ثم كان من الذين آمنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة الآية لبعد المنزلة بين الاعتاق
وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للبعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية
الى الله وهذا في الشعر بل اكثر من ان يحصى وقد يجيء لمجرد الترتيب والتدرج في درج الارتقاء
من غير اعتبار التعقيب والتراخي كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك
جده وكذا قوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك اذا عرفت هذا فنقول
اذا عطفت بواحد من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني
هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي
وعند انتفائه يثبت الاشكال فان قلت الواو ايضا يفيد الجمع بين مضمون الجملتين في الحصول
فصار الامر اذا قلت يضر زيد وينفع من عمرو واقتضى ان يكون قولك ينفع رجوعا عن
قولك يضر وابطالا له كذا في دلائل الاعجاز قلت هذا مشترك بين الواو والفاء وثم
ونحوها المشتركة في مجرد الحصول غير مناسبة فيتميز ما يحسن فيه العطف مما لا يحسن بالاشكال
ثابت فيه العبارات والآراء وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى
الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم
من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم على
قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من ان التقديم المفعول ونحوه من
الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم
وما كذلك لان استهزاءهم مستمر جار اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم

الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نم ان اذا في
الآية ظرفية بل شرطية وهو بتقدير تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نم ان مثل هذا
التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تصدير الظرف كالاستفهام ولو سلم فلا نم ان
العطف على مقيد بشيء يوجب تقييد المعطوف بذلك الشيء قلت اذا الشرطية هي بعينها
الظرفية استعملت استعمال الشرط والشرط كقولنا اذا احدثت في اثناء القرآن تعيد
لا اقرأ القرآن الا اذا احدثت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار
ان التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد
المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطك واكسك
نعم انه يحتمل لكنه السابق الى الفهم في الخطابات فان قلت اذا عطف شيء على
جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو ان تأتني اعطك
واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا
له بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت
اي اذا رجع استأذنت واذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله
يستهزئ بهم على قالوا من هذا القبيل قلت لا يصح المعنى واذا قالوا ذلك استهزأ
الله بهم وهذا غير مستقيم لان مجازاة الله على استهزائهم انما هو على نفس استهزائهم
وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤن بدليل انهم لو قالوا ذلك
لدفعهم عن انفسهم والسلم من شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا في دلائل الاعجاز
والا عطف على قوله فان كان للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه
للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ذلك ولكن قصد اعطاؤه

لثانية للغير فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون
ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما اي احد
الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا
ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان الواو
للجمع والجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم
عطف الشيء على نفسه والحاصل من احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب
ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام
الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس
كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين
الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة
واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف فاخذ المصنف في
تحقيق المقامات الستة وقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا
ومعنى اي بان يكون احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال
رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم القوم
لطلب الماء والكلأ وارسوا اي اقيموا من ارسيت السفينة اي حبستها بالمراسي
نزاولها اي نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اي قال رائد القوم ومقدمهم اقيموا
نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار الله وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام
يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء
لفظا ومعنى ونزاولها خبرا لكنه لم يعطفه على [illegible] مجزوما جوابا للامر

الوصل

الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة والامر بها [illegible]
كذا اعلم انه قد جعل هذه الاقسام مختصة بالتي [illegible] ان لا يكون
للاولى محل من الاعراب وبحكمه الاولى في هذه الصورة [illegible] سواء كان محل النصب
انه مفعول قال لكنه يفهم من تحقيق لما ذكره انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل للاولى منهما
من الاعراب كمال الانقطاع وكمال الاتصال او نحوهما [illegible] هذه الاحوال
من غير نظر الى كونها بين الجملتين اللتين يكون للاولى منهما محل من الاعراب او لا يكون
فهذا اصطلاح وكمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتفصيل هو ما وقع
في كلام البلغاء والجملتان في كلامهم ليست لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف
لان [illegible] وبحكمهما ان فيه محالة اعراب ولهذا اجعل نحو قوله
انا معكم انما نحن مستهزئون مما له محل من الاعراب على ما مر او معنى اي الاختلاف فيهما
وانشاء معنى بان يكون احدهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين
او انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله اي ليرحمه الله فهو انشاء معنى فلا
يصح عطفه على مات فلان او لانه عطف على اختلافهما والضمير للشان انه لا جامع
بينهما كما سيأتي بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن ووجه
زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا منها او بيانا
لها واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع
لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل لم تنزل الثانية من الاولى
منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى بقوله لدفع توهم تجوز
او غلط وهو قسمان لانها اما ان تنزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوي

من متبوعه في إفادة التقرير مع الاختلاف في المعنى أو بمنزلة التأكيد اللفظي
في اتحاد المعنى فالأول نحو لا ريب فيه بالنسبة إلى ذلك الكتاب وهذا على تقدير أن
يكون الم جملة مستقلة أو طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية
ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار ههنا ووجوه أخر فصارت جملة
المفهوم فإنه لما بولغ في وصفه أي وصف الكتاب ببلوغه متعلق
بوصفه أي وصف بأنه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وقوله بولغ
متعلق بالباء في قوله بجعل المبتدأ ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من أن
تعريف المسند إليه بالإشارة يدل على كمال العناية بتمييزه وأنه ربما جعل البعد
ذريعة إلى التعظيم وبعد درجته وأن تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة
نحو الله الواجب أو مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب أنه الكامل كأن ما
عداه من الكتب في مقابلته ناقص وأنه الذي يستأهل أن يسمى كتابا كما
تقول هو الرجل أي الكامل في الرجولية كأن من سواه بالنسبة إليه ليس
برجل جاز جواب لما أي يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة أن يتوهم السامع
قبل التأمل أنه أي قوله ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا من غير أن يكون صادرا عن
روية وبصيرة فأتبعه على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائد إلى قوله لا ريب
فيه والمنصوب البارز إلى قوله ذلك الكتاب أي ولما جاز أن يتوهم أن قوله
ذلك الكتاب جزاف جعل قوله لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك
التوهم فوزانه أي وزان لا ريب فيه وزان [illegible] في جاءني زيد نفسه
ونحو هدى أي هو هدى للمتقين فإن معناه أنه أي الكتاب الكامل في

الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من الإبهام والتفخيم وكونه
نهاية حتى كأنه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم الفاعل ولم يقل هاد للمتقين
وهذا معنى ذلك الكتاب لأن معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في
الهداية لأن الكتب السماوية بحسبها أي بحسب الهداية لا بحسب غيرها [illegible]
على قدره وعدده وتقديم [illegible] أي بحسبها تتفاوت في درجات الكمال
لا بحسب غيرها فإن قلت قد تتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فإنه
فاق سائر الكتب بإعجاز نظمه قلت هذا داخل في الهداية لأنه إرشاد إلى التصديق
ودليل عليه فهو وزانه أي وزان هدى للمتقين وزان زيد الثاني في جاءني زيد
زيد لكونه مقررا له صريحا أي ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فإنه
وإن كان مقررا لكنهما مختلفان معنى فلذا جعل بمنزلة التأكيد المعنوي ولكن
ذكر الشيخ في دلائل الإعجاز أن قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله
ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة أن تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده
مرة ثانية لتثبيته أو بدلا منها عطف على قوله مؤكدة للأولى أي القسم الآخر من
كمال الاتصال أن تكون الجملة الثانية [illegible] من الأولى
لأنها أي الأولى غير وافية بتمام المراد أو كغير الوافية بخلاف الثانية فإنها وافية
لا شبه بغير الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشأنه أي بشأن المراد لأن [illegible]
[illegible] أن يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا إنما يكون فيما يقتضي
بشأنه لنكتة ككونه أي المراد مطلوبا في نفسه أو فظيعا أو
عجيبا أو لطيفا فتنزل الجملة الثانية من الأولى منزلة بدل البعض أو الاشتمال من متبوعه

كمال

فلا تعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم تعتبر بدل الكل
لانه لا يتميز عن التأكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه مقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف الت
وهذا المعنى مما لا يتحقق له في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فالاول وهو
نزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات
وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشأنه لكونه مطلوبا
في نفسه او ذريعة الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام الخ اوفى بتأديته اي
تأدية المراد لدلالته اي الثاني عليها اي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة
على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني
في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها والثاني وهو
ان نزل منزلة بدل الاشتمال نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر
والجهر مسلما اي ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر
فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اي اقامة المخاطب
وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتأديته اي تأدية المراد لدلالته عليه اي على المراد لان لا تقيمن
على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التأكيد بالنون
فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع
له واما اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه تكون بالالتزام
دون المطابقة قلت نعم ولكنه صار قولهم لا تقم عندي في العرف حقيقة في اظهار
كراهة المنهي ومقصورا عليه حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد كف عن الاقامة
بل مجرد اظهار كراهة حضوره والاحسن ان يقال لدلالته على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن

عندنا

عندنا والا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال ان قوله
بالمطابقة ودلالة اللفظ على تمام ما وضع له دلالة على ما يقتضيه منه قصدا
ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه
شيء من التأكيد بل انما يدل عليه ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن في السر والجهر
مسلما فانه يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته
وزعم صاحب ... ان دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن فكانه اراد بالتضمن معنى
الالتزام لان ارحل معناه الامر بطلب الرحيل وقد تضمن في ضمن ذلك ... الاقامة
كراهتها وظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزء من مفهوم ارحل حتى يكون دالا
عليها بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده
بدلالته بالتضمن على مفهوم لا تقم عندنا وهو اظهار كراهة اقامته في العرف وفيه تعسف
اي ووزان لا تقيمن عندنا وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير
للارتحال فلا يكون لا تقيمن تأكيدا لارحل او بدل كل وغير داخل فيه اي عدم الاقامة
غير داخل في مفهوم الارتحال فلا يكون بدل البعض مع ما بينهما من الملابسة والملازمة
بدل الاشتمال والكلام في ان الجملة الاولى ... ذات محل ... ليكون ... فرارا
... والله اعلم

عنه

الانقطاع فلا تعطف عليها لتغايرهما اي المقتضي للبيان بالجملة الاولى بالثانية

اقتضى المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة
الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اى وزان قال يا آدم وزان عمر فى قوله اقسم بالله
ابو حفص عمر حيث جعل قال يا آدم بيانا وتوضيحا لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر
بيانا وتوضيحا لابى حفص لا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان المفصل للفاعل
قطعنا النظر عن الفاعل اعنى الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس وحدها
وقد يتعلق الجملة التى تصلح بيانا لما قبلها تنبيها على استقلالها وتغايرهما لاول
كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم وفى سورة ابراهيم ويذبحون
بالواو حيث طرح الواو جعل بيانا ليسومونكم وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها جعل
التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب وزاد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس آخر وقد يكون
قطع جملة عما قبلها لكونها بيانا وتفسيرا للمفرد من مفرداته كقوله تعالى عذاب يوم كبير الى
مرجعكم فانه بيان لعذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شىء فكان قادرا
على اشد ما اراد من عذابكم ولما فرغ عن كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يشير
الى شبههما فقال واما كونها اى كون الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اى عن الاولى فلكون
عطفها عليها اى عطف الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها مما ليس بمقصود ويسمى
الفصل لذلك قطعا ويشبه هذا بكمال الانقطاع لانه يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف
المراد لكن لما كان المانع خارجيا ربما يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع
عاطفه لكن ... [illegible]
الفصل لذلك قطعا كقوله وتظن سلمى اننى ابغى بها بدلا اراها
فى الضلال تهيم فبين الجملتين ... قطع ... وقوله اراها

ظاهرة لانه وجها فالمصنف لان معنى اراها اظنها والمصنف السبب الاول ضعيف وفى الثانى يمكن
لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغى وهو اقرب اليه فيكون من مظنونات سلمى وليس
كذلك ويحتمل الاستئناف كانه قيل كيف تراها فى هذا الظن فقال اراها تتحير فى اودية الضلال
ومن هذا القبيل قطع الله يستهزئ بهم عن جملة الشرطية اعنى قوله واذا خلوا الى شياطينهم
قالوا انا معكم فان عطفه عليها يوهم عطفه على جملة قالوا او جملة انا معكم وكلاهما فاسد
لما فيه ان قطعه البتة لا لاحتياط ... فى هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكى لانه يجعل
امتناع عطفه على الجملة الشرطية لا لكان انه ترك لظهور امتناع عطفه على غير الشرطية على
الشرطية وظهوره لانه لا جامع بينهما لان المقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها
وبالعكس كثير فى الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضى الامر
وقوله فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا الثانى لظهور المناسبة بين
المسندين اعنى استهزاء الله بهم ونفاقهم وبهذا الاعتبار ... بل لا اقتضى وجها
فى التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما متقابلين يستهزئ كل منهما بالآخر ... ان يقال
قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا او جملة انا معكم ... لا جامع بينهما ...
كونها اى كون الثانية كالمتصلة بها اى بالاولى فلكونها اى الثانية جوابا لسؤال اقتضته
الاولى فتنزل الاولى منزلته اى منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية
عنها اى عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكى
... [illegible] ... ان يكون الكلام ... للسؤال
... تنزيل السؤال ... [illegible]
... [illegible]

عن ان يسأل او دون لا يتبع فيه عطف عليه كالاعتراض اي مثل ان لا يتبع من اسباب شيء مخصوص
وكرا بهذه ... كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ
وهو تقدير السؤال وترك العاطف او غير ذلك وليس في كلام السكاكي دلالة على ان الجملة الاولى
تنزل منزلة السؤال كما في كلام المص فكان المص نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب
عن السؤال لكونها كالمنقطع بها انما يكون على تقدير تنزيل الاولى بالسؤال وتنبيه عليها بما فسر له ولا
حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى منشأ السؤال كاف في كون الثانية الى به جواب
كالمنقطع بها على ما اشار اليه صاحب الكشف حيث قال وانما قطع قصة الكفار عن قوله
الذين كفروا سواء عليهم الآية عما قبلها لان ما قبلها سيق لذكر الكتاب وانه هدى
للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين
في الغرض والاسلوب وهما على حد لا مجال فيه للعاطف بخلاف قوله تع ان الابرار لفي نعيم وان
الفجار لفي جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين كان
اذا ابتدأته وبنيت الكلام لصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام آخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله
ان الابرار لفي نعيم قلت قد مر لي ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستيناف وانه مبني على تقدير
سؤال فذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في
الحقيقة كالجاري عليه ويسمى الفصل لذلك اي لكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى استينافا
وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى استينافا كما تسمى مستأنفة وهو اي الاستيناف ثلثة اضرب لان
السؤال الذي تضمنته الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن
طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك وذلك لان العادة انه اذا قيل فلان عليل ان
يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن

لانهما

لانهما ابعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم التاكيد
ايضا يشعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء
كأنه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء فالتاكيد دليل على
ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تأكيده
الحكم لما مر في احوال الاسناد من ان المخاطب اذا كان مترددا طالبا حسن تقوية الحكم بمؤكد ولا يخفى
ان المراد بالاقتضاء ههنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت
اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اي هل العبادة حق
له واذا قلت فالعبادة حق له فهو وصل حقيقي تقديري الاستيناف جواب للسؤال اي مطلق
السبب اي لم تأمرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الاسلوبين واقواهما فتفاوت هذه الطرق
يحتج لتفاوت المقامات واما عن غيرهما اي غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا
سلاما قال سلام اي فماذا قال ابرهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم
بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اي نسلم
سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل
انني في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله
صدقوا ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ستنكشف كما هو شأن
اكثر الغمرات والشدائد استدركه بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي ففصل قوله صدقوا
لكونه استينافا جوابا للسؤال عن غير السبب كأنه قيل اصدقوا في هذا الزعم
ام كذبوا فقيل صدقوا او تقول ... لان السؤال عن غير السبب انما
انما يكون على اطلاق كما في المثال الاول واما ان يكون على خصوصه كما في الثاني

فان الكلام حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه وكلا الاستينافين
باب واسع متكثر المحاسن وايضا منه اي من الاستيناف آخر الاستيناف ويعبر عنه ما يأتي باعادة
اسم ما استؤنف عنه اي اوقع عنه الاستيناف فحذف المفعول به او الصلة والاصل المستأنف
عنه الحديث نحو احسنت انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته اي صفة
ما استؤنف عنه دون اسمه يعني يكون المسند اليه في الجملة الاستينافية من صفات من استؤنف
الاستيناف والحديث عنه اعني صفة تصلح لترتب الحديث عليه وبين العبارة اوضح قوله
ومنه ما يأتي باعادة لفظ اي الاعادة ذكر ذلك الشيخ للمقابلة من صفاته نحو احسنت الى زيد
صديقك القديم اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن اليه او هل هو حقيق بالاحسان
وهذا اي الاستيناف المبني على الصفة ما استؤنف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب
الموجب للحكم كالصداقة في المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان
الوصف علة له واما اذا علقت المستأنف عنه في الكلام السابق بالصفات ثم ذكر
في الاستيناف بلفظ اسم الاشارة كقولك احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق
بالاحسان فالاظهر انه من قبيل الصفة وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على وجه
فان قلت ان كان السؤال في الاستيناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة
سواء كان باعادة الاسم ما استؤنف عنه او مبنيا على صفته وان كان عن غيره فلا وجه
لاشتماله على بيان السبب كما في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم
العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت
انه اذا اثبت لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يجاب ان سببه كذا فانه مستحق
لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ما استؤنف عنه وذلك الشيء فيفيد ان
سبب هذا الحكم انه حقيق به وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم
هو هذا الوصف وليس يجري هذا في السابق وقد يحذف صدر الاستيناف
فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال كأنه قيل من يسبحه فقيل رجال
اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول اي على قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدأ محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم
كأنه وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام شيء مقامه نحو قول الحماسي زعمتم
ان اخوتكم قريش لهم الف اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة
في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الاف اي مؤالفة في الرحلتين
المعروفتين اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا كأنهم
قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله
لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الاف
جوابا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال
لهم الف وليس لكم الاف فيكون في البيت استينافان كذا في الايضاح فان قلت
هذا هو الوجه الاول بعينه لان قولهم الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يخلو من ان
يكون استينافا جوابا له وبيانا للسبب فاقيم مقام السبب قلت بل يجعل التأكيد
والبيان فكأنه جعل في الوجه الاول موكدا للجواب المحذوف او بيانا له او بدلا
او بدون ذلك اي بدون قيام شيء مقامه نحو فنعم الماهدون اي نحن على قول
اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي هم نحن فحذف المبتدأ والخبر جميعا
فان لم يقم شيء مقامها ... من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل

شرح لنا بعض المتعسفين بين التوسط لفظا واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله
فقولهم لا رد لكلام سابق كما اذا قيل هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية
وايدك الله جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف ههنا
يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التأييد فلدفع
هذا الوهم جيء بالواو العاطفة للانشائية الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة
لا لان ترك العطف في صورة القطع نحو تلك البينة فيكون للايهام واما للتوسط اي
اما الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم ان مكسر
الهمزة فوقه فهو عطف عليه وانما هو اما بالفتح عطفا على اما الى قوله وقد علم مما ذكر ان الاول
اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فنقول اما الوصل
لدفع الايهام فقد مر واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا او انشاء
لفظا ومعنى او معنى فقط بجامع اي مع وجود جامع بينهما والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا
كان كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كان كلتاهما خبريتين معنى
فقط بان يكونا انشائيتين لفظا او يكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس
او كان كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان يكونا خبريتين لفظا او يكون الاولى خبرية لفظا
والثانية انشائية او بالعكس فالجميع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون
الله وهو خادعهم وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين اتفقتا وتباين
المسند والمسند اليه وقوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق
معنى فقط لم يذكره الا مثالا واحدا لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من اقسام الستة
واعلموا فيه الكلام فيشير اليه مثال للاتفاق معنى فقط فقال وقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق

بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا
للناس حسنا فعطف قوله وقولوا على لا تعبدون لانه وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان
لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا وكما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا تريد
الامر وهو ابلغ من صريح الامر والنهي كانه سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين
احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبرا في معنى الطلب تنبيها على ما قبله اي وتحسنون
بمعنى احسنوا وهو عطف على لا تعبدون فيكون مثال القسم الاخير وهو ان يكونا انشائيتين
معنى فقط بان يكون كلتاهما خبريتين لفظا او يقدر من اول الامر صريح الطلب على ما
هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله نحو في صورة العكس وبشر
المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله فانه قوله يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم
من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى امنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب بالاول
هم المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني هو النبي صلعم وحيا وان كان فيما
سبق لكن لا يخفى انه لا يحسن عطفه على الامر للمخاطب لاخر بالنداء او
يا زيد قم واحضر يا عمرو وعلم ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستئناف فكانه قيل
كيف نعمل فقيل تؤمنون اي امنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن انه عطف على قل
مرادا قبل يا ايها الذين امنوا اي قل يا محمد عم كذا وبشر او على محذوف اي فابشر يا
محمد وبشر [illegible] البشرة فانذر اي فبشرهم وعلى اتفق الجملتان في الخبرية معنى فقط والثانية
انشائية في معنى الاخبار قوله تعالى اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون
اي واشهدكم وبالعكس قوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله
الا الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فكان في قوة قد اخذ [illegible]

عطف الانشاء على الاخبار من غیر ان یجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العکس ... عطف
الحاصل من مضمون احد الجملتین على الحاصل من مضمون الاخرى حیث ذکره فی قوله تعالى
فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التی وقودها الناس والحجارة اعدت للکافرین وبشر الذین آمنوا
انه لیس المعتمد بالعطف هو الامر حتى یطلب له مشاکل من امر او نهی یعطف علیه وانما
المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنین فهی معطوفة على جملة وصف عقاب
الکافرین کما تقول زید یعاقب بالقید والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق فقد بدا
وهو حسن لکن حق المشترط التوافق بین الجملتین خبرا وانشاء والتصحیح ما ذکره
ولهذا قال ای ان قوله وبشر الذین آمنوا عطف على محذوف یدل علیه ما قبله ای فانذرهم
وبشر الذین آمنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل یا ایها الناس
اعبدوا ربکم الذی خلقکم الایة فکانه امر النبی بان یقول فی معنى هذا الکلام لانه قوله
فی قوله وان کنتم فی ریب مما نزلنا على عبدنا وهذا کما تقول للغلام یکلمه وقد شرع
زید فقل لزید ما شئت ان تضرب غلامی وانا انعم علیک بانواع النعم والجامع بینهما
ای بین الجملتین یجب ان یکون باعتبار المسند الیهما والمسندین جمیعا ای باعتبار
المسند الیه فی الجملة الاولى والمسند الیه فی الجملة الثانیة وکذا باعتبار المسند فی الاولى والمسند
فی الثانیة نحو یشعر زید ویکتب للمناسبة الظاهرة بین الشعر والکتابة وتقارنهما فی خیال
اصحابهما ویعطی ویمنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند الیهما واما عند
تغایرهما فلا بد ان یکون بینهما جامع کما اشار الیه بقوله وزید شاعر وعمرو کاتب
وزید طویل وعمرو قصیر لمناسبة بینهما ای لشرط ان یکون بین زید وعمرو مناسبة کالاخوة
او الصداقة او العداوة او نحو ذلک وعلى الجملة یکون احدهما بسبب من الآخر وملابسا له فالفرق

زید شاعر وعمرو کاتب بدونها ای بدون المناسبة بین زید وعمرو فانه لا یصح وان
اتحد المسندان فیهما بل وان کانا متحدین ولهذا حکم السکاکی بامتناع العطف
فی نحو خفی ضیق وخاتمی ضیق وبخلاف زید شاعر وعمرو طویل مطلقا ای سواء کان بین
زید وعمرو مناسبة او لم یکن فانه لا یصح لعدم المناسبة بین المسندین اعنی الشعر وطول
القامة قال الشیخ فی دلائل الاعجاز اعلم انه کما یجب ان یکون المحدث عنه فی احدى الجملتین
بسبب من المحدث عنه فی الاخرى کذلک ینبغی ان یکون الخبر عن الثانی مما یجری مجرى
الشبیه او النظیر او النقیض للخبر عن الاول فلو قلت زید طویل القامة وعمرو شاعر
لکان خلفا من القول السکاکی الجامع بین الشیئین قد نقل الجمیع کلامه وتصرف فیه
بما جعله مختصرا ظنا منه انه اصلاح له ولکن نشرح اولا هذا الکلام مطابقا لما ذکره
السکاکی ثم نشیر الى ما فی نقل المص من الاختلال فنقول من القوى المدرکة
القوة العاقلة المدرکة للکلیات ومنها الوهم وهی القوة المدرکة للمعانی الجزئیة الموجودة
فی المحسوسات من غیر ان تتأدى الیها من طرق الحواس کادراک العداوة والصداقة
من زید مثلا وکادراک الشاة معنى فی الذئب ومنها الخیال وهی قوة تجتمع فیها
صور المحسوسات وتبقى فیها بعد غیبتها عن الحس المشترک وهی القوة التی تتأدى الیها
صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فیدرکها وهی الحاکمة بین المحسوسات الظا
الحکم بان هذا الابیض هو هذا الحلو ولیس ذلک للصور فانها لیس ادراکها باحدى الحواس
الظاهرة وبالخیال فانه مالا یکون ومنها المفکرة وهی التی لها قوة التفصیل والترکیب
بین الصور المأخوذة عن الحس المشترک والمعانی المدرکة بالوهم بعضها مع بعض
وبهذا ای الاشکال نوعاه ولا بلفظه ولیعلم ... ان یکون علیها فتقطع ... النفس

يستعملها بحيث تنظم نسبتها فإن استعملها بواسطة القوة الوهمية سميت متخيلة وإن
استعملها بواسطة القوة العاقلة وحدها أو مع القوة الوهمية سميت مفكرة إذا عرفت
هذا فنقول ذكر السكاكي أنه يجب أن يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة
جمعا من جهة العقل أو من جهة الوهم أو من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين إما عقلي
بأن يكون بينهما اتحاد في التصور أو بأن يجمع العقل أمر بسببه يقتضي العقل اجتماع
الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو أن يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مثل الاتحاد
في المخبر عنه أو في الخبر أو في قيد من قيودهما مثل الوصف أو الحال أو الظرف أو نحو ذلك
فظاهره أنه أراد بالتصور الأمر المتصور وأكثر ما يطلق التصور والتصديق
على المعلوم فالتصور والتصديق نفيه أو تماثل هناك أي في تصور من تصوراتهما
ثم أشار إلى سبب كون التماثل مما يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله فإن
العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لأن العقل
لا يدرك بذاته الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج
وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه فالمثلان إذا جردا عن المشخصات صارا متحدين فيكون
حضور أحدهما في المفكرة حضور الآخر وإنما قال عن التشخص في الخارج لأن كل ما هو
حاصل في العقل لا بد له من التشخص العقلي ضرورة أنه متميز عن سائر المعلومات وإنما قلنا
إنه لا يدرك الجزئي بذاته لأنه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية لأنه يحكم بالكلي
على الجزئي كقولنا زيد إنسان والحاكم يجب أن يدرك معا الحكم أعني المحكوم به والمحكوم
عليه بالآلات وكذا الحكم بأن هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فكان وحصل
تجريدهما عن التشخص في الخارج القيد إذ لا يمتنع تعددهما باعتبار تعدد الأوصاف

كلية

كلية حاصلة في العقل مثلا إن نعلم من زيد أنه رجل أحمر فاضل
ومن عمرو أنه رجل أسود جاهل حافظ فإذا كانت الأوصاف كلية كان
المشترك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيجتمعان في المفكرة باعتبار
العقل وإن كانت في الخارج متعددة بعضها منها ومنها نظرا
ولهذا التماثل كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب
وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الأخوة والصداقة
ونحو ذلك لأنهما متماثلان لاشتراكهما في الإنسانية وقد مر بطلان
هذا الجواب إنما أراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص
بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه أو تضايف وهو كون الشيئين
بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما إلا بالقياس إلى تعقل الآخر فحضور
كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول الآخر فيها ولهذا المعنى
يجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فإن كل أمر يصدر عنه أمر آخر
إما بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغير إليه فهو علة والأمر الآخر
معلول فيتعقل كل واحد منهما بالقياس إلى تعقل الآخر والأقل والأكثر
فإن كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو أقل من الآخر والآخر
أكثر منه وذكر السكاكي العلاقة أنهما من الأول مثال للتضايف بين
الأمور المعقولة والثاني مثال للتضايف بين ما يعم المحسوس والمعقول
وفيه نظر لأن التضايف إنما هو بين مفهومي العلة والمعلول وبين
مفهومي الأقل والأكثر لا بين الذوات التي هي الأمر من أن تعقل

الواجب

بالقياس الى العقل ذات مخلوقات له وبالعكس اذ كنه العقل محض
من الرجال والاب بالقياس الى العقل الستة وبالعكس والمعقولات فلو
معقولة لا محسوسة وان اراد ان ما صدق عليه الاعلى والاكثر
بجواز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا كما في العلة والمعلول
كالجدار والكرسي فانهما محسوسان وان اراد العلية والمعلولية
معقولان لكونهما نسبتين فالاعلية والاكثرية كذلك بعضها او و
وهي عطف على قوله عقل والمراد بالجامع الوهمي امر بسبب يقتضي الوهم
اجتماعهما في المفكرة اي ان الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه لو
خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل
لكونهما بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه
يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل
فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس واحد هو اللون
وكذا الخضرة والسواد لذلك اي لان الوهم يبرزهما في معرض المثلين
ويجتهد في الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله ثلثة
تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحاق والقمر فان الوهم
يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلاثة من نوع واحد انما
اختلف بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها
من نوع اخر وانما اشتركت في عارض وهو اشراق الدنيا ببهجتها على ان
ذلك في ابي اسحاق مجاز او تضاد بان يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين

امرين

امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف
كالسواد والبياض فهما محسوسان والايمان والكفر في المعقولات والحق
ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو
هو التصديق بالنبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اي بحيث يقول
النفس له آمنت والاذعان له من غير اباء ولا جحود على ما فسره المحققون
من المنطقيين مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه
ان يتصف به فهما اللهم الا ان يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون
ضد الايمان لكونه وجوديا وما يتصف بهما اي بالمذكورين كالاسود
والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل الاسود والابيض متضادين
باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين ومثلهما السواد والبياض والا
فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك لان الاسود
مثلا هو المحل مع السواد او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات
فان بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديان بينهما غاية
الارتفاع والاخر في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل
لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاول والثاني
فيما بين المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على
الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط
فاشبها المتضادين وليسا متضادين لكونهما عبارة عن المحل بالوصفين
الاولية والثانوية فانه كما جعل كل الاسود والابيض من قبيل

باعتبار اشتمالهما على [illegible] صح

متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين على ما يجعل نحو
السماء والارض والاول والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا
فالفرق ظاهر لان الوصفين المتضادين في نحو الاسود والابيض جزء مفهومهما
بخلاف نحو السماء والارض فانهما الارضان ليسا فارجان عنه اما الاول
وضعيه وان كانت الاولية والثانوية جزئين من مفهوميهما لكنهما ليسا
متضادين لان بينهما غاية الخلاف لان التقابل العدم والملكة مع ان
العدم معتبر في مفهومه فلا يكون وجودين ثم يبطل كون التضاد
وشبهه جامعا وهميا بقوله فانه اي الوهم ينزلهما اي التضاد وشبه التضاد
منزلة التضايف في انه لا يحضره احد المتضادين او الشبيهين لهما الا
ويحضره الآخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من المتغايرات
الغير المتضادة اولها فانه علي ما يخطر بالبال السواد والاولى خطر به
البياض وكذا السماء والارض يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل
يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر وليس فيه ما يقتضي اجتماعهما في
المفكرة او خياليا عطف على وهمي والمراد بالجامع الخيالي امر بسبب
يقتضي اجتماعهما في المفكرة والانهما في العقل من حيث الذات غير متعلق
لاكن وهو بان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على
العطف لاسباب مؤدية الى ذلك واسبابه اي اسباب التقارن في الخيال
مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتيبا ووضوحا
فكم من صور لا انفكاك بينها اصلا في خيال وهي في خيال آخر مما لا يجتمع

اصلا

وكم من صور لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر مما لا يقع قط فلكون
علم المعاني فيحتاج الى معرفة الجامع لان معظم ابواب
الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما الخيالي فان جمعه
على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور
في خزانة الخيال وتباين الاسباب مما تفوته الحصر ولهذا امثلة
وحكايات ذكرت في المصباح وقد ظهر لك مما ذكرناه ان ليس
المراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل وبالوهمي ما يدرك
بالوهم وبالخيالي ما يدرك بالخيال لان التضاد وشبه التضاد
ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور
التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك من المعاني المعقولة وبعضهم لما لم
يقف على هذا اعترض اولا بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف
يصح ان يجعلا من الوهميات واجاب ثانيا بان الجامع كون كل منهما
مضادا للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا ايضا ليس
بشيء لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي فان اراد ان تضاد هذا
السواد وهذا البياض جزئي فتماثل هذين ايضا كذلك وتضايفهما ايضا
كذلك فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التضاد في انها
اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت
كليات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم
الجامع الخيالي هو تقارن في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعله صورة

الصور

عن نفسه في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتأمل
في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام صاحب المفتاح
مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد ما
من مفرداتهما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما
وهذا غير واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم
الجمعة وخاط زيد ثوبه فيه والسكاكي ايضا معترف بامتناع نحو
خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب
محدثة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما
ان مثل هذا الجامع يكفي في صحة العطف ام لا فمفوض الى ما قبل هذا الكلام
وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما اذا لم يكن بين المخبر
عنهما او الخبرين ان ... فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون با
باعتبارهما جميعا وانما لم يعتقدوا كلامه في بيان الجامع سهوا منه ولا
زاد اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين واكتفى
الاتحاد في التصور مقام قوله الاتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او
او في قيد من قيودهما فظاهر الفساد فقول صاحب الايضاح انه يكون بينهما
ويستثنى العلم بما ذكر التقارير انما هو بيان ... التصور
ان يريد بتصورهما ... فيما ... يكون له وجه تصحيح واما ان
المراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة ... مراد
السكاكي بعينه فهو غلط لانه قد قرر هذا الكلام على السكاكي

عطاء الله

١٢٥

على انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى مما
لا يدل عليه لفظ ديباجته بقوله في التصور مع انه لا يخفى على من له
معرفة باساليب الكلام عليه انا في هذا المقام نانا نحققه على ما ذكرت
من اسرار هذا الفن والله ولي التوفيق ثم صحة الوصل بعد تحقق الجامع
تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما اسميتين او فعليتين
وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة وما يشاكل ذلك ككونهما
شرطيتين مثلا اذا اريد مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في
احدهما والثبوت في الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد
قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم
الشارح العلامة انه انما فصله بقوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين
بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدم عليهما او ان يكونا فعليتين بان
يكون زيد وعمرو مبتدئين وقام وقعد خبرين عنهما او ان يكونا فعليتين بان
يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد مقدم خبرهما عليهما وفاعليهما
... لا يقدرا اسميتين او فعليتين لا ان يقدر احدهما اسمية
والاخرى فعلية والحق انه كلام في غاية السقوط فانه ينبغي ان يجعل
... بل وجه الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة
الى انه اذا كانت جملة اسمية خبرها فعلية كان المناسب رعاية
ذلك ... ايضا للتمحض عطفا على المناسبة والا فحصل المناسبة بان تجعل
... فعلية جزءه نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا تنبيه على ما ذكرنا

وهما المتقدمة نحو زيد قام وعمرو اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة
عطف على الجملة الاسمية واذا انتصب بتقدير الفعل فهو عطف على الجملة
الفعلية التي هي خبر المبتدأ والضمير محذوف اي اكرمته عمرا اكرمته
اوجد اوصده انما ترك سيبويه فيه لانه انما يكون باعتبار الضمير وقد
اعتمد فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان
المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لا انها ذات وجهين
فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف
عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين
وبهذا يحصل التناسب لانه يكفي على المعطوف عليه في الوجه وقت
انه فهو على الجمهور وخفي على كثير من الفحول الا المانع فنقول انه يراد
في احديهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد او انه
يراد في احديهما المضي وفي الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى ان الذين
كفروا ويصدون وقوله تعالى ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون
او يراد في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت
زيدا وان تجيئني اكرمك ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك
ولو انزلنا ملكا لقضي الامر تذنيب شبه تعقيب لبحث الفصل والوصل
بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى
بالتذنيب وهو جعل الشيء ذنابة للشيء فكانه بحث التتميم لباب الفصل
والوصل وتكميل له والحال على ضربين مؤكدة يؤتى بها لتقرير مضمون

الجملة

١٦٦

الجملة الاسمية على ما مر ومضمون الجملة مطلقا على ما مر الا ان الحال
التي ليست مما نحن بصدده واخرى كثيرا ما تقع بعد الجملة الفعلية
ايضا نحو ثم جاء في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لا فلا بد من جعلها قسما
اخر غير المؤكدة والمنتقلة ولنسم لازمة او ثابتة فان الحال الغير
المنتقلة ليست مطلقا للواو ولا ترتبط بما قبلها فلا يسمى هنا
الا في المنتقلة فنقول اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو لانها معربة
بالاصالة لا بالتبعية والاعراب في الاسماء انما جيء به للدلالة على
المعاني الطارئة عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق
بينها وبين عواملها فيغني عن تكلف تعلق اخر كالواو وذهب الى
انه يمكن ذلك بالقياس على الخبر والنعت فان الاسم الا انها امر الحال او ايراد
في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها ولكنها في المعنى حكم على صاحبها
كالخبر بالنسبة الى المبتدأ من حيث انك تثبت بالحال المعنى لذي الحال
كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدأ فانك في قولك جاءني زيد راكبا تثبت الركوب
لزيد كما في قولك زيد راكب لكنك تثبت الا ان الفرق انك جئت به لتزيد
في الاخبار عنه بالمجيء ولم تقصد اخبارا ابتداء اثبات الركوب له بل اثبت
على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ووصف
لصاحبها لانه الحال في المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة الى المنعوت
الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة
الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فانه لا يقصد به

بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مقارنا
للفعل او غير مقارن ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض والطويل
والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها نعتا لا حالا ولما
الجملة يكون ايضا من حق الخبر والنعت ... ان يكون بدون الواو فكذلك
الحال فانه حكمت الخبر والنعت ... الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب
كان كقول الحماسي ... وهو عريان وخبر ما الواقع
بعد الا كقولهم ما جاء الا وهو ... واما النعت فكالجملة التي
الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتأكيد لصوق الصفة
بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله تعالى سبعة و
ثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو
ذلك قلت امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل تشبيها بالحال على ان مذهب
صاحب المفتاح ان قوله ولها كتاب حال عن قرية لكونها نكرة في سياق النفي
فتعم وذو الحال يجيء معرفة او نكرة مخصصة وحمله على الوصف كما هو مذهب
صاحب الكشاف سهو واصل الحال ان يكون بغير واو وكذا قوله هذا الاصل
اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها و
يصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانا اذا قلنا
من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان يتوقف على التعلق بما قبلها وان
كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام سابق
عليها ... لا ... بالحال اثبات ... ادلالكم

ثم

ثم وقع فصل في الحال وتجعل ما من صلة الثبت على سبيل التنبيه لاحكام
الجملة الواقعة حالا لانها تكون مستقلة من حيث هي جملة الى ما به ربطها بالذي
الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير
بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت مع اصالة انه
يعدل عنه الى الواو ... حاجة الى زيادة ارتباط والا فالواو اشد
في الربط لانها موضوعة له فالحال لكونها فضلة تجيء بعد تمام الكلام
احوج الى الربط فصارت الجملة التي اصلها الاستقلال بحالها موضوعة
للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ايذانا من اول الامر بانها لم تبق
على الاستقلال بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه
جزء الكلام وبخلاف النعت فانه لتبعية المنعوت وكونه لدلالة على معنى
فيه صار كانه من تمامه فاكتفى في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول
لا يتم جزء الكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية حري بالضمير
والكلام فيه مقول الجملة التي تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير
صاحبها او لا فان ... الجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها
التي تقع حالا عنه وجب فيها الواو لتكون مرتبطة غير منقطعة عنه فلا يجوز
... ويجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على ...
ولما بين ان اي جملة يجب فيها الواو اراد ان يبين ان اي جملة يجوز
ان تقع حالا بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيها فقال وكل جملة
خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون

فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا اجنبيا او لا نكرة محضة
وانما لم يخل من ضمير صاحب الحال لانه خبر في المبتدأ وهو قوله يصح ان تقع
تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو اي اذا كانت
تلك الجملة مع الواو وانما لم يثبت هذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح
اطلاق صاحب الحال عليه لا مجازا اذ انما لم يخل من ضمير ما يجوز ان تقع
تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع
لان ذلك الامر مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب
عنه حالا في الجملة وفي بيانه قول كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حالا
عنه ولا للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير لما ذكر غير صحيح استثناه بقوله
الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يجعل
قوله ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سيأتي من ان ربط مثلها يجب ان يكون بالضمير
فقط فان قلت قوله كل جملة الى اخره يشامل الجملة الانشائية وهي لا يصح
ان تقع حالا سواء كانت مع الواو او بدونها لان المقصود في الحال تخصيص
وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمونها اي الحال فيجب ان يكون مما تقصد فيه الدلالة
على حصول المضمون وهو الخبرية دون الانشائية قلت المراد كل جملة يصح وقوعها
حالا في الجملة لانها المقصودة بالنظر في هذه الصورة الكلام فان قلت هل الجملة
الشرطية حال ام لا قلت ... ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم
ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان يسألني
يعطه فيه الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية لعدم تصدرها

المقتضي

المقتضي لعدم الكلام لا لتأكد من ربطها بشيء قبل الا انه يحول الفصل قوة
ومن بيان اقتضاء ولذلك كان في الخبر والنعت فان الخبر لعدم استغنائه عن الخبر
يصرف الى النعت ما وقع بعده مما فيه اتصال صلح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين
المنعوت من الاشتراك والاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال
فانها فضلة تنقطع عن صاحبها وادخال الواو والفاء على الشرط لعدم العامل
على جوابه بما قبلها من الكلام وذلك لانه جيء بالشرط لما ذكر والحي بالكلام
لذلك الكلام السابق الذي كان يعده من الجزاء من ذلك كقولك اكرمه وان شتمني
واطلب العلم ولو بالصين فمذهب صاحب الكشاف انها للحال والعامل
فيها ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الجزري انها للعطف على محذوف
هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم
لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية
ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به
معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق
البتة وقوله ترى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله
صلى الله عليه وسلم انا سيد ولد ادم ولا فخر والا عطف على ...
انه قلت اي وان لم يخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان يكون
فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا وكل
منهما اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعضها لا يجب فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها
يستوي فيه الامران وبعضها يترجح احدهما فاشار الى تفصيل ذلك

وبيان اسبابه بقوله فانها كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع
دخولها اي دخول الواو ويجب الاكتفاء بالضمير كقوله تعالى ولا تمنن تستكثر
اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال هي
الحال المفردة لعراقتها في الاعراب وتطفل الجملة عليها بسبب وقوعها
موقعها وهي اي الحال المفردة تدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة
التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما يقوم بالغير وهذا معنى الصفة
غير ثابتة لان الكلام في الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت
الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال تقييده بها وهذا معنى المقارنة وهو
كذلك اي المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما
جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع دخول الواو كما يمتنع في المفردة اما
الحصول اي اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا
فالفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات يدل على الحصول
واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح للحال يصلح ايضا
لان يقع مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وبالعكس
وهو اي الحال الذي يدل عليه لفظ المضارع انما هو زمان التكلم وحد من
ان حقيقته اي الحال اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل
والحال الذي نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون
الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا
فالمضارعة لا دخل لها في المقارنة والاولى ان يقال ان المضارع المثبت

على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه
مثله ولما كان هنا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت
بالواو في النثر والنظم اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو
قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله اي قول عبد الله ابن
همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل
على حذف المبتدأ اي وانا اصك وانا ارهنهم فيكون الجملة اسمية فيصح دخول
الواو ومنه قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم اي
وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك وجهه شاذ والثاني
اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في
نحو واصك وقوله وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا
وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت
وصككت ونجوت ورهنت عدل من لفظ الماضي الى المضارع حكاية
للحال الماضية ومعناها ان يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعا في
هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم
يسبني بمعنى مررت هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا
وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان اي يجيء دخول الواو
وتركه من غير ترجيح والمجيء بالواو فيه كقراءة ابن ذكوان فاستقيما
ولا تتبعان بالنون اي بتخفيف النون فان لا للنفي دون النهي لثبوت
النون التي هي علامة الرفع فلا يصح باعتبار الحال عطفه على الامر قبله

لكون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون
فانه معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئها بغير الواو فيما اشار
اليه بقوله لنا لا نؤمن بالله اي ما ثبت لنا وما نصنع حال
كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا وانما جاز في المضارع
المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه
فعلا منفيا والمنفي من حيث انه منفي انما يدل على عدم الحصول لا على
الحصول وانما جاز انه يدل بالالتزام على حصول ما يقابل المنفي
لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفي ههنا ما ودون لن لانها
حرف استقبال وسيذكر ما في الجملة الواقعة حالا على ما فيه حرف الاستقبال
كالسين ولن ونحوهما وذلك لانه بعد الحال والحال التي تقابل الاستقبال
وان تنافيا في الحقيقة لانه لفظ مركب غير جائز نحو جاءني زيد غدا او سيركب فالحال
التي غير الحال التي هي المقابل للاستقبال لانه في زمان التكلم لكن لم
استبشعوا التعبير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتنافيهما في الحال
والاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظ ما يجب ان يكون
بدون الواو لانه المضارع المجرد يصلح للحال كيف اذا انضم اليه
ما يدل ظاهره على الحال وهو ما وجوابه انه فوات الدلالة على الحصول
جوزه لكن قال الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن رفيع وكانوا ما
نوعدونني وكنت وما ينهنهني الوعيد انه كان تامة والجملة الاخرى
طلبها الواو في موضع الحال اي وجدت غير مشتهية بالوعيد وغير

مبالغ به

وغير مبالغ به ولا يعني الجعل ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز
الامران اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير في كون الفعل في الجملة
ماضيا لفظا او معنى كقوله اخبارا انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر
بالواو وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا فيما هو ماض
لفظا واما الماضي معنى فيعني به المضارع المنفي بلم او لما فانهما تقلبان
معنى المضارع الى الماضي واشار الى المنفي بلم بقوله اني يكون
لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم
يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل
الذين خلوا من قبلكم والى المنفي بلما مجردا عن الواو لانه
لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين
في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته على الحصول
يعني حصول الصفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا
والماضي لا يقارن الحال ولهذا اي لعدم دلالته على المقارنة شرط
في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لانه قد تقرب الماضي
من الحال ويرد ههنا الاشكال المذكور وهو ان المطلوب في الحال مقارنة
حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا زمان التكلم واذا كان العامل
الحال ماضيا يجوز ان يكون مقارنا منسبكا واذا كان مضارعا غير دائم
لفظا فانما يقرب الماضي الى الحال الذي هو مقابل الاستقبال وهو زمان التكلم
فربما يوقع في الماضي سيما العدم مقارنته بمضمون العامل كما قوله

جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه ولو كان بمعنيه هو المقا
رنة للحال التي في زمان التكلم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو
اذا العامل مستقبلا كقوله سيجيء الامير تقاد الجنائب بين يديه
لعدم المقارنة للقطع بان المضارع هاهنا ليس بمعنى الحال وغاية ما يمكن ان
يقال فيه هذا التقدير ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى العامل ولفظه
قد انما يقرب من حال التكلم فقط والحال من مباينات لكنهم استبشعوا
لفظ الماضي والحالية لتنافيهما والحال في الجملة فاتوا بلفظ قد لظا
هر الحالية وحال الواو جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كلام في اشتمال
الجملة الحالية من حرف الاستقبال فقط اي تصدير الماضي المثبت بلفظة
قد مع ذلك حسبما ان لفظ وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم
بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تقديره بلفظة قد يكثر منه ...
الاستبعاد كقول ابي العلاء اصدقه في مرية وقد امترت صحابة قوم عن
بعد ابانة النصح وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا
يجب ان يكون حصولها في الحال التي هو زمان التكلم وانما مقارنتها فقط
ويبطله ان لو كان ما قال السيجاوي من انه اذا قلت جئت وقد ركب
زيد فلا يجوز ان يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان
يكون حالا اذا كان شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء الا انه قد بقي منها
شيء لم لم يكن حالا مع انقضاء جزء منها حتى بالماضي والتبس حالا ووداده
صح ان يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال واما الماضي المنقطع فلما جاز

فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهرا لكونه ماضيا منقطعا
اصلا مع تحقيق المقارنة فيه الى زيادة بيان فنقول واما المنفي اما جواز
الامرين فيه في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول
اي دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لاستمرار النفي من حين الانتفاء
الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اي عدم نفع الندم متصل
بحال التكلم وغيرها اي غير لما منفيا ماضيا لم للانتفاء متقدم على زمان التكلم
مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه
دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به اي
بالنفي او بانه الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها اي على المقارنة عند
الاطلاق اي عند عدم التقييد بما يدل على الانقطاع فكذلك الانتفاء
كما في قولك لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع
الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت
ضرب زيد مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا
ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع اجزاء زمان الماضي وذلك لانهم
ارادوا ان يكون النفي والاثبات نقيضين ان يردا على واحد في طرفي
نقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات مقيدا بالجزء من الاجزاء لم يتحقق
التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا
ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب
واعظم من استمرار الترك ولهذا كان النفي موجبا للاستمرار دون الا

وكان نفي النفي اثباتا وايضا منهم حاذال وما انفك ونحو ذلك فتحقيقه
اي تحقيق هذا الكلام فان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات
ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني ان
بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب
وجود فالوجود الحادث لابد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم
فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود
والاصل في الحوادث العدم والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب
موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا
مراد من قال ان العدم لا يعلل وانه اولى بالحكم من الوجود وبالجملة
لما كان الاصل في النفي الاستمرار حصلت من اطلاقه الدلالة على المقارنة
وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم الدلالة على الحصول فلكونه منفيا
هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز
تركها اي ترك الواو لعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية
على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على
الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه فيمن
رفع فوه وعوده على الابتداء اي رجع عوده على بدئه على ان البداء
مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اي دخول الواو ان دخول الواو
اولى من تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع
ظهور الاستئناف فيها فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا لله اندادا

وانتم

١٧٢

وانتم تعلمون حال اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم تعلمون
ما بينه وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تركها
اي الواو ضعيف وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية ضمير
ذي الحال وجبت الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو
يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا تترك فيها الواو
حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير
المفرد في ان لا يستأنف لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد
وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل
المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل
يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات لان اعادة ذكره لا تكون حتى
تقصد استئناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ
بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو
يسرع امامه ثم زعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا
وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو
وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب
من التأويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى فوه الى في مشافها
ومعنى عوده على بدئه ذاهبا في طريقه الذي جاء فيه واما قوله اذا
اتيت ابا عمرو ان نسأله وجدته حاضراه الجود والكرم فلانه بسبب
تقديم الخبر قرب في المعنى من قولك وجدته حاضرا اي حاضره

وتجويزه والحكم وتفسير قول الشيخ عبد القاهر انه غير لبيب بعيد عن فهم كلامهم ويجوز ان
يكون جميع ذلك على ارادة الواو وكان جاء بها على ارادة تقدير كلامه
نحو ولا تمنن تستكثر والذي يلوح منه ان وجوب الواو في نحو جائني زيد وزيد
يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع امامه او مسرع او ليفيد نحو
جائني زيد وهو فيه عمرو او قسم عمرو وقال ايضا في موضع اخر انك اذا احلت
جائني زيد السيف على كتفه او خرج الساعي عليه ثياب كان لا يحتاج
يقع في الاستعمال لانه بمنزلة قولك جائني زيد وهو متقلد سيفه وخرج
وهو لابس الديباج في ان المعنى على استئناف كلام وابتداء اثبات فانك
لم ترد جائني كذلك ولكن جائني وهو كذلك فظهر منه ان الجملة الاسمية
لا يجوز تجردها عن الواو الا بضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد
وهذا ايضا كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا او هم
قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا
لاجتماع حرفي عطف لان واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل
فقولك جائني زيد راجلا او هو فارس كلام فصيح واما جائني زيد هو
فارس فخبيث وذكر في قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو انه في
موضع الحال اي متعادين يعادي بعضهم بعضا ويعادي بانه فاعل له
منزلة المفرد وهذا بخلاف جائني زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب
ان يقال فارسا فلهذا حكم بانه خبيث والذي يلوح ذلك ما ذكره الشيخ
نحو ولا تمنن تستكثر انك اذا احلت جائني زيد يسرع فمعناه بمنزلة جائني

سرعا

سرعا جاء انك تثبت به مجيئا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالاخر
وتجعل الكلام خبرا واحدا واما انك حالت جائني بهذه الهيئة واذا احلت
جاء زيد فهو مسرع او غلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه كانه
المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم استانفت خبرا وابتدأت
اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية
بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب تشبيها
واو الحال للنحو جائز لان الجملة لم تدخل في صلة الكلام كالعاطف جيء بالواو
الشرط ... بمنزلة الحالة ... للربط ... شانها
ان تستقل بنفسها فالجملة في نحو جائني زيد يسرع بمنزلة الجزء
عن الفاء لان من شانها ان تستقل بنفسها فالجملة في نحو جائني زيد وهو
مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزء
الذي ليس من شانه ان يستقل بنفسه ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيف
حالا كثر فيها ان تجيء بالحال نكرة بغير واو ونحو بشار اذا انكر
بليد او تنكر ... خرجت مع البازي علي سواد اي اذا لم يعرف قدر الليل
بليد او لم اعرفهم خرجت منهم وعارفهم منكرا مصاحبا البازي
الذي هو ابكر الطيور مشتملا علي شيء من ظلمة الليل غير منتظر لضياء
الصبح فقوله علي سواد اي بقية من الليل حال ترك فيها الواو ثم قال
الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على
ذي الحال لا مبتدا وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير ...

اسم الفاعل دون الفعل اللازم الا انه يقدر فعلا ماضيا مع قد
الحصول لعلنا انما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال وهو المفرد
ولهذا الكثر فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو
قليلا كقوله وان امرءا اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق
وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير بالمضارع لامتنع مجيئها
بالواو هذا كلامه وفيه نظر لانه كما ان اصل الحال الافراد فكذلك الخبر و
النعت مع الواجب الى ان يكون مناسبة تقتضي اختيار الافراد في الحال على
الخصوص دون الخبر والنعت ولانه لا نم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب
امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر بعده جملة الواو وهو الماضي الا يرى
انه اختير تقدير بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو مع المفرد فاولى بامتناع
الواو في المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا
بالابتداء والظرف خبره فيكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد
وقائم زيد ويحتمل ان يكون فاعلا لفعل مقدر بالماضي او المضارع ويحتمل ان
حالا مفردة بتقدير اسم الفاعل والاول ان مما يجوز فيه الواو وترك الواو
والاخيران مما يمتنع فيه الواو ومع هذا اجل ان هذا كثر فيه ترك الواو وهذا
اذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال
بالصفة نحو جاءني رجل فارس وعلى كتفه سيف وما اهلكنا من قرية الا
ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ قوله ويحسن الترك اي ترك الواو تارة
ترك الواو في الجملة الاسمية نادرة لدخول الحرف على المبتدأ يحصل بذلك

الحرف

الحرف نوع من الاستنباط لقوله اي الفرزدق فقلت عسى ان تبصريني
كانما بني حوالي الاسود الحوارد من حرد اذا غضب فقوله بني الاسود جملة
اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني ولولا دخول كان عليها لم يحسن الكلام
الا بالواو وقوله حوالي اي في اكنافي وجوانبي حال من بني لما في حرف التشبيه
من معنى الفعل ويحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب
مفرد حال كقوله اي قول ابن الرومي والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل
وتعظيم ومن الجملة حال ولو لم يتقدمه قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو
والى الان انتهى الحالة وسالما يجوز ان يكون من الاحوال المتداخلة وهي
ان يكون صاحبها المتأخرة الضمير الذي يشتمل عليه الحال السابقة مثل ان
يجعل قوله برداك تبجيل حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم اذا كان
المبتدأ ضمير ذي الحال يجب الواو والا فان كان الضمير فيما بعده الجملة
سواء كان مبتدأ او غيره نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو او جيء
نحو وجدته حاضراه الجود والكرم فالحكم بضعف تجردها عن الواو لفقد
الرابطة في اول الجملة وهذا الابيات من هذا القبيل والاخير ضعيف لقلة
المقول بنص التنزيل بخلافه ثم اخذ في الباب الثامن الايجاز والاطناب
والمساواة قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما
نسبيين اي من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء
اخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب
انما يكون مطنبا بالنسبة الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك

التحقيق والتعيين يعني لا يمكن ان يقال على التعيين والتحقيق ان الاثبات
هذا المقدار من الكلام ايجاز وذلك المقدار اطناب اذ رب كلام موجز
بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام اخر وكذا المطنب فكيف
يمكن ان يقال على التحقيق والتحديد ان هذا ايجاز وذاك اطناب والبناء
على امر عرفي اي والا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف الاوساط
الذين ليسوا في مرتبة الفصاحة والبلاغة ولا في عي وفهاهة اي كلامهم في مجرى عرفهم
في تأدية المعاني عندهم المعاملات والمحاورات وهو اي هذا الكلام لا يحمد
من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم
ايضا منهم لان غرضهم تأدية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف
كانت ومجرد تأليف يخرجها عن حكم النعيق فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة
المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا
يرجع فيه تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع تارة
اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اي من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس
المراد بما ذكر متعارف الاوساط على ما سبق الى بعض الاوهام يعني كما يوصف
الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف كذلك يوصف به لكونه اقل
من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الحال كقوله تعالى رب اني وهن العظم
مني واشتعل الراس شيبا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا رب
شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه مقام بيان انقراض
الشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبلغ

في ذلك

في ذلك كل مبلغ ممكن فعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من
عبارة المتعارف وثانيهما كونه اقل مما هو مقتضى المقام وبينهما عموم من
وجه لتصادقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف ومن مقتضى المقام جميعا
كما اذا قيل رب قد شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة ووجود
الاول بدون الثاني كما في قوله اذا قال الخميس نعم بحذف المبتدأ فانه اقل من
عبارة المتعارف وهو هذا نعم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضي
حذف المسند اليه كما مر ووجود الثاني بدون الاول كما في قوله رب اني وهن العظم
مني ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الاطناب ايضا لكنه تركه لان ما
الذي ذهب اليه مما ذكر في الايجاز والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم من وجه
وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب مطلقا وقد توهم من كلام
السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة
الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكي
قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف نعم لو قيل الا
يجاز اخص باصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم
يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق
معناه لان كثيرا من الامور النسبية والمعاني الاضافية قد تحقق معانيها
وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والنبوة ونحوها وجوابه ان مراده
بعدم تيسر تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق ويعين ان هذا القدر من الكلام
ايجاز وذاك اطناب على ما مر وهذا ضروري وليس مراده انه لا يمكن ان يبين

معناها اصلا لان ما ذكره السكاكي تقريب لرهام البناء على المتعارف
والبسط الموصوف بان يقال ايجاز الكلام قد يكون اطنب من المتعارف
وقد يقال له الكلام طبقنا بكلام ابسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة
لانه لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيته لاختلاف طبقاتهم ولا
يعرف ان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان
المذكور ازيد منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعاني والقدرة على
تادية المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتصرف في ذلك حسب
مناسبة المقامات انما هي من دأب البلغاء واما الاوساط بين الجهال
والبلغاء عاجزون في تفهيم المعاني عما يعلق من الكلام يجري فيما بينهم مجرى الحاجة
الوجيه بل كتب الاصح على المعاني المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم
فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهم جميعا واما البناء على البسط
الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اي مقام يقتضي
البسط وان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على ما مر تحقيقه في ذلك الابواب
السابقة فلا رد الى الجهالة والاقرب الى الصواب ان يقال
التعبير عن المعنى اما ان يكون بلفظ مساو له او لا الثاني اما ان يكون ناقصا
عنه او زائدا عليه الناقص اما ان يكون وافيا به او لا والزائد اما ان
يكون لفائدة او لا فهذه خمسة طرق ثلثة منها مقبولة واثنان
مردودان اما المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تادية اصله بلفظ مساو
اي لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زائد عليه لفائدة تأمل

خالف واذا

خالف واذا ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ
ناقصا عنه وافيا به والاطناب اي يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة
واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد
غير واف به كقوله اي الحارث بن حلزة اليشكري والعيش خير في
ظلال النوك اي الحمق والجهالة ممن عاش كدا اي ممن عاش مكدودا اي
متعوبا اي الناعم وفي ظلال العقل يعني ان اصل المراد ان
العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه
غير واف بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش
المعتد به اعني العيش الناعم انما هو عيش الجهلة الحمقى دون العقلاء الذين
غلبت في عواقب الامور فيجوز اطلاق العيش في ظلال النوك كناية عن العيش
الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحيرين في امورهم و
بالعطف وجه الى ان العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان
العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل ذكر الناعم وفي ظلال العقل
لكان ... على ذلك لفظ الظلال واحترز بفائدة عن التطويل
وهو ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد
متعينا نحو قوله عدي بن الابرش لابي ... جذيمة الابرش
وقددت الاديم لراهشيه والفى اي وجد قولها كذبا ومينا والكذب
والمين بمعنى واحد ولا فائدة في الجمع بينهما ... التقطيع والراهشان
العرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي الفى لجذيمة وفي

تحدث وحولها بالشر باد وعن الذي في الحتف اي واحلم بعاقبة عن الحتف
اي فاه والزيادة لا العاقبة بحيث يبقى الذي اثر معقبا وهو فيما لان
ذلك الاثر اما ان يكون في اللفظ ومعنى الابيات فالحشو المفسد كالندى
في قوله اي كلفظ الندى في بيت ابي الطيب لا فضل فيها اي في الدنيا
للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب يعني اسم للمنية غير منصرف
للعلمية والتانيث وانما صرفها للضرورة فالمعنى انه لا فضيلة في الدنيا
للشجاعة والعطاء والصبر على تقدير عدم الموت وهذا انما
في الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود وهان
عليه الاقتحام في الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك
فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدائد بالعمر وهان
عليه صبره على المكروه لو ثوقه بالخلاص عنه بل فرح وطول العمر مما يهون
على النفوس الصبر على المكاره ولهذا يقال فيما ان الصبر ايوب فيما ابتلى
لعمر نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود وشق عليه بذل
المال لاحتياجه اليه دائما فيكون بذله حينئذ افضل واما اذا تيقن بالموت
فقد هان عليه بذله ولهذا قيل فخل في الكاس واطعم اخاك فلا الزاد
يبقى ولا الاكل وما يقال ان المراد بالندى بذل النفس عليه يتنبه لا
نه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل
النفس الا عدم التحرز عن الامور التي من شانها الهلاك اذ لا هلاك وهذا
بعينه معنى الشجاعة والاقرب ما ذكره الامام ابن جني وهو ان في الكلام

وتتقلب الاحوال

وتتقلب الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء فتسكن
النفوس وتسهل البلوى فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وغير المفسد
كقوله اي قول زهير الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ قبله في قول زهير بن
ابي سلمى فاعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فان
قلت قد يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني وكتبته بيدي ولا يجعل من
هذا من الحشو او قد ورد في التنزيل نحو فويل للذين يكتبون الكتاب بايديهم وامثال
ذلك انما يقال في مقام يفتقر الى التاكيد كما تقول لمن ينكر معرفتك ما كتبته
يا هذا لقد كتبته بيمينك هذه واما قوله تعالى ذلك قولهم بافواههم فمعناه انه
قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون به لا معنى له كالفاظ المهملة
التي هي اجراس ونغم لا اعتداد بها لا يراد ذلك لان القول الدال على معنى لفظه
مقول بالفم ومعناه مؤثر في القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير ولهذا
قال الله تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم هكذا في ... لا ...
الاصل والمعنى ... ولا يحيق المكر السيء الا باهله وقوله اي قول النابغة
البقة ... اباه ... فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنتأى
عنك واسع ... اي ذو سعة ...
بالليل لانه وصفه في حال سخطه فهو ... الى ...
البعد ... الى ...
جميع الافاق ...
صحيح لانه في الاية حذف ... وفي البيت حذف جواب الشرط ...

ايجاز الاساواة علما اعتبار ذلك الامر اللفظي رعاية للقواعد النحوية
من غير ان يتوقف عليه تأدية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا
بل ربما يكون تطويلا وبالجملة لا نقض الاية والباب باقتضاء اصل المراد
هم على انه قد حذف كثير من النكات بل منهم بهذا الشرط الواقع حال الاجتماع
الى الجزاء والايجاز ضرب بان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو قوله ولكم
في القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان
اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل فا
رتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان
ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت اليس فيه حذف الفعل
الذي يتعلق به الظرف قلت لما سد الظرف مسده وجب تركه لعدم
احتياج تأدية اصل المراد اليه صح ذكره لكان تطويلا صح ان يقال ليس
فيه حذف شيء مما يؤدي به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو مجرد رعاية امر
لفظي وهو ان حرف الجر لابد ان يتعلق بفعل او معناه اي رجحانه قوله
ولكم في القصاص حيوة على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم
القتل انفى للقتل بعشرين حروف ما يناظره اي اللفظ الذي يناظره قولهم
القتل انفى للقتل منه اي من قوله ولكم في القصاص حيوة وما يناظره منه
هو في القصاص حيوة لان قوله لكم لا دخل له في المناظرة لكونه زائدا على المعنى
قولهم القتل انفى للقتل حروف في القصاص حيوة احد عشر ان اعتبر التنوين
والا فعشرة وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا

لا المكتوبة

المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة والنص
على المطلوب الذي هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها
وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه اي منع القصاص اياهم عما
كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم الذي
هو القصاص حيوة عظيمة او النوعية عطف على التعظيم اي لكم
في القصاص نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة للمقتول اي الذي يقصد
قتله والقاتل بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالقصاص من القاتل لانه
اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل
وسلم هو من القود واطراده اي يطرد قوله ولكم في القصاص حيوة مطلقا
لان الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذي
هو انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما
ليس انفى للقتل بل ادعى له وخلوه اي خلو قوله ولكم في القصاص حيوة
من التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث
انه تكرار عيب في الكلام بمعنى انه لو خلا عن التكرار افضل مما يشتمل عليه
فلا يرد ان هذا انما يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل في هذا التكرار رد
العجز على الصدر قلت في هذه الاية ما هو احسن منه الخالي من التكرار كما قالوا الاحسن
في رد العجز على الصدر ان لا يؤدي الى التكرار بان يكون كل من اللفظين
بمعنى اخر واستغنائه اي استغناء قوله ولكم في القصاص حيوة عن تقدير محذوف
بخلاف قولهم فانه يحتاج الى ان القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة

اي ولاشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين معنيين متقابلين كالقصاص
والحيوة واجمع ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل وتفويت
للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وبسلامته من تكرار الحروف المختلفة
التي تنقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه لما فيه من الجمع بين حروف
متحركة متلاصقة الاسم موضع واحد وبخلوه عما يشتمل عليه قولهم من
التناقض بحسب الظاهر وهو ان الشيء ينفي نفسه وفيه نظر لان ذلك من ابه
محسنة وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدا للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان
تقديم الخبر على المبتدا هاهنا منزع الدار لا لبغية الاختصاص وايجاز
الحذف عطف على ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف اما جزء
جملة يعني بالجزء ما يذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة كان
او فضلة مفردا كان او مضافا كان من جزء جملة نحو وسئل القرية اي اهل
القرية او موصوف نحو قول العرجي انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع
العمامة تعرفوني الثنية العقبة وطلاع الثنايا اي
ركاب لصعاب الامور اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او جلا
الامور اي كشفها في الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف
موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من مجرور بمن او في
كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقوله فما منهم القوم دون ههنا نادر
لا جلا اذ الزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا ههنا علم وحذف
التنوين لانه محكي كيزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد

١٧٩

لا انه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان شرط
الوزن ان لا يخرجه الى غير صيغة الفعل والاخر اوله زيادة كزيادة الفعل والتحقيق
ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة
علما فهو محكي والا فحكمه حكم الاسم في الانصراف وعدمه او صفة نحو وكان
وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صحيحة او نحوها كسالمة
او غير معيبة او ما يؤدي هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله فاردت
ان اعيبها فانه يدل على ان الملك انما يأخذ الصحيحة دون المعيبة
او شرط كما مر في آخر باب الانشاء او جواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو
واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا
بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تأتيهم من آية من آيات ربهم
الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار يعني
يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط
به الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا او
مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه
يتعين ويسهل امره عنده الا ترى انه اذا قال العبد والله
لئن قمت اليك وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما
لا يتزاحم لو نص من مواخذته على ضرب من العذاب وكذلك اذا قال المتمني
اذا اراد شيئا وسكت حالات لا يحتمل بحال لو اتى بالجواب
مثالهما اي مثال الحذف للدلالة على انه شيء لا يحيط به الوصف والحذف

للمذاهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو
ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم
عند ربهم وقوله تع حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها بغير ذلك عطف
على قوله صوبه الى ... والحذف في غير ذلك كالمسند اليه والمسند
والمفعول في الفعل كما مر في الابواب السابقة وكالحال الكرر اليه بسببه اي
عنه والجنس نحو زيد ... المضاف اليه نحو بينه ذراعي وجبهة
الاسد ولنحو بارع وبا غلام وكجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب
لما نحو فلما اسلما وتله للجبين وكالمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوي
منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل
ما بعده وهو قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا
والجملة عطف على جاء جملة مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق
ويبطل الباطل اي فعل ما فعل ومنه قول ابي الطيب اتى الزمان بنوه
في شبيبته فسرهم واتيناه على الهرم اي فسانا الزمان لانا اتيناه
على الهرم او جملة سبب لمذكور نحو
فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اي فضربه بها فانفجرت
والجواب بجاذكر وهو قوله تع فانفجرت ومنه قوله تع كان الناس امة
واحدة فبعث الله النبيين فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين
الناس فيما اختلفوا فيه او غيرها اي لا سببا ولا مسببا نحو فنعم الماهدون
نحن في حرف جملة ... فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء

بحف

بحف فالله هو الولي الذي يستحق ان يتولى فانجزت تسمى جملة في وقت
كلام الكشاف انه تسميتها فصيحة انما هو على التقدير الثاني وهو انه يبين المحذوف
... على التقدير الاول فهي فصيحة على التقدير ... بعد
... بقوله فالوا ... فابرأه ... المفعول ... اسالي اي
... ثم ... اي ...
انما ... على ما مر في بحث ... على حذف ...
من ... جملة ... اكثر ...
نحو انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف اي فارسلوني الى يوسف
لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف ... السقاط ...
... الباء ... بالبصر ...
... ثم ...
...
... رسل من قبلك ...
تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه ...
لعدم الحزن والصبر ...
... الاظهر ...
نحو ... الاحكام الشرعية ...
بالافعال ... الاظهر
... الاظهر ...

وتقدير النقاء اولى من تقديرا لاكل ليشمل شرب البانها فانه ايضا

حرام وقوله منها اي يدل فيه تسامح لان ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة

من الادلة وكان على حذف مضاف ومنها ان يدل العقل عليهما اي على الحذف

والتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع

المجيء على الرب ويدل على تعيين المحذوف بان الامر او العذاب اي احدهما اولى

المراد او يدل على تعيين العذاب جليا قوله ومنها ان يدل العقل عليه اي العادة

على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان فيه حذف مضاف

محذوف اذ لا معنى للوم الانسان على ذات الشخص بل انما يلام على فعل كسبه واما

تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في حبه لقوله قد شغفها حبا وفي مراودته

لقوله تراود فتاها عن نفسه وفي شانه حتى يشملهما اي الحب والمراودة و

العادة دلت على الثاني اي مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في

العادة لقهره اياه اي لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه بما يعجز

في حبه ولا في شانه لكونه شاملا له ويتعين ان يقدر في مراودته نظرا الى العا

دة ومنها ان يدل عليه اي على المحذوف نعلم قتالا لاتبعناكم اي مكان قتال او مكان

صالحا للقتال ولهذا اشاروا بالبعاد في مدينة ومنها اي من الادلة تعيين

المحذوف الشروع في الفعل لان الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف الذي

الفعل الذي شرع فيه واما الدلالة على الحذف فانما هي من جهة ان الجار و

المجرور لا بد له من فعل يتعلق به على ما تقرر في القواعد النحوية ويدل

على تعيين الشروع في الفعل كما في بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدا له

اي يقدر

اي يقدر ما جعلت التسمية مبدا له ففي القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع في القيام

والقعود بسم الله اقوم او اقعد وكذا كل فعل يشرع فيه ومنها الاقتران

اي ومن ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام او المحذوف بالفعل كقولهم للمعرس

بالرفاء والبنين فان مقارنة هذا الكلام لاعراسه اي لاعراس المخاطب بالرفاء

وتلبسه دل على انه اي المحذوف بالرفاء والبنين او الا

تفاؤل الرفاء والبنين او بهما والاطناب اما

بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين او ليتمكن في النفس

فضل تمكن لما جبلت

النفوس عليه من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان يبين

اولا او لتكمل لذة العلم به او بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان

عنه مع الشعور بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور فالالم

في الجهل به واذا حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم

بالمجهول منه فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كملت

لذة العلم به للعلم الضروري بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكان لها

لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم ومما ياتي ذلك معاني حاله

التي لم ينظر او لان الانسان من الغم الذي هو مظنة الرحمة ليلقي الشد

لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اعظم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا

يحتسب كان اسر والطف اذا جاء الشر من حيث لا يحتسب والذلك كانت الصاعقة من

العذاب المستفظع جدا من حيث جاءت من حيث يرتقب الغيث وبه الم من الله مالم يكونوا

[illegible] نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح لشيء ما
للطالب وصدري يفيد تفسيره اي تعيينه ذلك الشيء وايضاحه وهذا الايضاح
بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلاثة المذكورة وقوله ولي في ذلك لتفخيم
الشيء وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء
مقطوع مصبحين وكقوله واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت
ثم بعض ... البيت بالاضافة ومنه اي من الايضاح بعد الابهام باب نعم
على احد القولين اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اذ لو اريد
الاختصار كفى نعم زيد ... قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد لكن الاطناب
بالابهام ... اولا ... ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار يشعر بان
الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب ويعم الايجاز والمساواة
وهذا موافق لاصطلاح السكاكي ووجه حسنه اي حسن باب نعم سوى
ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا
الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف
المبتدا الذي ... الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز و
الاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين
من الامور الغريبة المستطرفة التي تلتذ بها النفس ...
... وانفعال ... وانما قال ايهام الجمع لانه حقيقة جمع ...
انه يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد
في زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال ومنه اي ومن الايضاح بعد

الابهام

بالكلام الواحد

بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين
ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان
الحرص وطول الامل ... الاختصار ... ويشب فيه الحرص و
طول الامل ... ابهام ... ويتبين بهذا ان التوشيع
التوشيع لغة لف القطن المندوف فكانه جعل التعبير عن المعنى الواحد
بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص
بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام يعني يذكر الخاص
بعده للتنبيه وذلك على سبيل العطف دون الوصف او الابدال ... واما
بعطف ... على العام ... للتنبيه على فضله اي مزية الخاص
حتى كانه ليس من جنسه اي من جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف
منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام بما له من
الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء آخر مغاير للعام لا يشمله
لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذلك
نحو ... حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى اي
الوسطى من الصلوات او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة
العصر عند الاكثر ومنه قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله و
جبرئيل وميكائيل وقوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون
الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر ... بالمعروف والنهي
عن المنكر ... قوله تعالى الى الخير ومنه قوله اصبروا وصابروا الاية

لأن المصابرة باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته وصعوبته
وإما بالتكرير لنكتة ليكون الإطناب لا تطويلا كتأكيد الإنذار في كلا سوف
تعلمون ثم كلا سوف تعلمون كلا ردع وتنبيه على أنه لا ينبغي للناظر
لنفسه أن يكون الدنيا جميع همه وأن لا يهتم بدينه وسوف تعلمون إنذار
ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم أي سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه إذا عاينتم
ما قدامكم من هول لقاء الله وفي تكريره تأكيد للردع والإنذار وفي الإتيان
بلفظة ثم دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغ من الأول وأشد كما تقول للمنصوح
أقول لك ثم أقول لك لا تفعل وذلك لأن ثم الدالة على تراخي الزمان
لكنه هاهنا مجرد التدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين
تلك الدرج وإلا أن الثاني بعد الأول في الزمان وذلك إذا تكرر الأول بلفظه نحو
والله ثم والله وكقوله تعالى وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين
ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والإيجاز في لسنة الفعلة
ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعون
أهدكم سبيل الرشاد يا قوم إنما هذه الحياة الدنيا متاع ومنها زيادة
التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر معن أنت أول حفرة من الأرض خطت
للسماحة مضجعا ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر
مترعا ومنها تجديد العهد لطول في الكلام وهذا التكرير قد يقال تجديد الرابط
كما في قوله تعالى ثم إن ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا
إن ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون

أني إذا قلت أما بعد أني خطيبها وقد يقع في الكلام في قوله لا تحسبن
الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم
بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون
لبعده عن مفعوله الثاني وإما بالإيغال من أوغل في البلاد إذا أبعد فيها
واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها
كزيادة المبالغة في قولها أي قول الخنساء في مرثية أخيها صخر وإن صخرا
لتأتم أي تقتدي الهداة به كأنه علم أي جبل مرتفع في رأسه نار فقولها
كأنه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف بالهداية لكنها أتت
بقولها في رأسه نار إيغالا وزيادة للمبالغة وتحقيق أي كتحقيق التشبيه
في قوله أي قول امرئ القيس كأن عيون الوحش حول خبائنا أي خيامنا
وأرحلنا الجزع الذي لم يثقب شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح
الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض شبه به عيون الوحش لكنه أتى بقوله لم
يثقب إيغالا وتحقيقا للتشبيه لأن الجزع إذا كان غير مثقوب كان أشبه
بالعيون قال الأصمعي الظبي والبقرة إذا كانا حيين فعيونهما كلها سواد
فإذا ماتا بدا بياضها وإنما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما
موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما أكلنا كثرت العيون عندنا كذا في شرح
ديوان امرئ القيس وبه تبين بطلان ما قيل إن المراد أنه قد طالت
مسايرتهم في المفازة حتى ألفت الوحوش رحالهم وأخبيتهم وكذلك قولهم
إن المقصود في بيت السقط تشبيهها بكلاب [illegible] من الدراهم [illegible]

بتقييد حال ... فانه ما توهم جعل الله ... من الدائم و
كانه الثالث ... احد من اهل ... لانه ... وفي ذلك
بانه وصف بانه ... فعلى هذا يختص الايغال بالشعر وقيل
لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك
بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون
فان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة
لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل اي لا تخسرون معهم شيئا من
دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والاخرة واما بالتذييل
وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اي معنى الجملة الاولى للتاكيد عليه
للتعقيب فالتذييل اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص
منه من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التاكيد وهو اي التذييل
ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل ... بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو ان
يراد وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واما على
الوجه الاخر وهو ان يراد الجزاء عام لكل مكافاة يستعمل تارة في معنى
المعاقبة واخرى في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله جزيناهم بما
كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازي الا الكفور بمعنى وهل نعاقب
فعلى هذا يكون من الضرب الاخر لاستقلاله عما قبله جاريا مجرى الامثال في الاستقلال
وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد
اجتمع الضربان في قوله وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون

لدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من
الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني وكل منهما تذييل
على ما قبله وهو ايضا اي التذييل ينقسم قسمة اخرى لفظا ايضا تنبيه على ان
هذا التقسيم للتذييل مطلقا يعني قد علم انه قد ينقسم الى القسمين المذكورين وهو
ايضا ينقسم قسمة اخرى الى قسمين اخرين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا
تقسيم للضرب الثاني نظرا الى الامثلة ... فالتذييل
الذي يجب ان يكون لتاكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه
الاية فان زهوق الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم
كقوله اي قول النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه
... في سياق النفي ... على شعث وهذا الاستفهام ...
صفة لاخا ... لا تقدر على استبقاء ... في حال كونك لم
تلمه ولا تقبله على شعث اي تفرق وذميم خصال ... لم الشعث اي الصلح
ما تفرق من اموره اي الرجال المهذب اي المنقح الفعال المرضي الخصال
فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وعجزه تاكيد لذلك
ولم يكن ... الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال ... فيه
ايهام خلاف المقصود وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه
اي يؤتى بشيء يدفع ذلك الايهام وذكره ... لان ما يدفع الايهام قد
يكون في وسط الكلام وقد يكون في اخره فالاول كقوله اي قول طرفة فسقى
دیارك غير مفسدها ... هو حال من فاعل سقى اعني قوله

مصوب بالربيع اي نزول المطر ووقوعه في الربيع ودفعه بثم اي التسبيل
لان نزول المطر فقط يكون سببا لخروج الدواب دونه وهاهنا فعن ذلك بقوله تعالى
يجز نفعه والهياج كقوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة
على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على الكافرين لدخل به الوهم
واستعارا بانه من لين الجانب فيهم ولا عن الذل الذي تتعلق به العطف
كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل لان الشيء مع كونه العزة
بحلمه لان على انهم مع انهم فوقهم فضلهم على المؤمنين خافضين
لهم اجنحتهم ومن هذا القبيل قول كعب بن سعد الغنوي حليم اذا ما الحلم
زين اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم
لاوهم ان ذلك من عجزه فازال هذا الوهم بانه حليم انما هو في وقت يزين
الحلم لاهله وهذا انما يحصل بالقدرة والانتقام زينا واما الحلم لعجز فذم
لمحاله تاكيد للازم ما يوهم من قوله اذا الحلم زين اهله وهو انه غير حليم
حين لا يكون الحلم زينا لاهله فانه من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون
مهيبا في عين العدو ولا محالة فيكون هذا التذييل للتاكيد للمفهوم لا تكميلا
كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نسلم انه اذا لم يكون حليما حين لا يحسن الحلم
يكون مهيبا في عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يبالي ولا يعبأ به كلام
والذي يخطر بالبال ان معنى البيت انه لا وجه مما يشعر به كلام الممدوح
وان المراد انه تكميل وذلك لانه لو كان حليما يحسن فيه الحلم يتوهم ان ذلك
الحالة ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم اثار الغضب

والمهابة

والمهابة وتقتضي ذلك بقوله الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب
يعني انه مع تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم بحيث يرى المهابة في العدو والتمكن
مهابته في المحيرة يحصل في غير تلك الحالة واما بالتتميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم
خلاف المقصود بفضلة للنكتة كالمبالغة في نحو ويطعمون الطعام على حبه في
وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي يطعمون مع حبه والاحتياج اليه
واذا جعل الضمير لله اي ويطعمون في حب الله على ما يكون مما نحن فيه لانه
لما في اصل المراد وكتقليل الحق في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده
ليلا فنكر مع ان سرى لا يكون الا بالليل لدلالة على تقليل الحق وان السرى
في بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الابهام
ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما
من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا
للاول او تاكيدا له او بدلا منه كالتنزيه في قوله ويجعلون لله البنات سبحانه
ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل في اثناء الكلام
لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه
الله تعالى وتقديسه عما ينسبون اليه والدعاء في قوله [illegible] وكالدعاء في قول
عوف بن محلم الشيباني يشكو الكبر وضعف ان الثمانين وبلغتها قد
احوجت سمعي الى ترجمان يقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان آخر وقوله وبلغتها
جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيها اعتراضية ليست عاطفة

ولا حالية كما ذكره بعض النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها من الاعراب كقوله الا اهل
انا ها والي ادب جمة فائدتها تاكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلتها عطفا
على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومنها ما ذكر في قوله تعالى والله اعلم بما وضعت
وليس الذكر كالانثى لانه اعتراض بين قوله اني وضعتها انثى واني سميتها مريم
ومثل هذا الاعتراض كثير اما بليغا له الفرق دقيقا اشار اليه صاحب
الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى ثم اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون
اي بعبادتكم العجل وانتم واضعون العبادة في غير موضعها او وانتم قوم
عادتكم الظلم والتنبيه في قوله وكان تنبيه في قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه
ان سوف يأتي كل ما قدرا انه المخففة من المثقلة وضمير الشأن محذوف يعني
ان المقدر آتية البتة وان وقع فيه تاخير في هذا وسيلة وتسلية للمامور
وقوله فعلم المرء ينفعه جملة اعتراضية بين اعلم ومفعوله الذي اعتراضية
ثبات ثبت فيه من السببية وهما جاء اي من الاعتراض الذي وقع بين
الكلام هو اكثر من جملة ايضا اي كما ان الواقع هو بينه اكثر من جملة
قوله تعالى فأتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم
حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة
بين كلامين متصلين معنى واشار الى اتصالهما بقوله فان قوله نساؤكم
حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث امركم الله يعني ان المأتي الذي امركم
الله هو مكان الحرث لان الغرض الاصلي من الاتيان طلب النسل لا قضاء

الشهوة

الشهوة فلا تأتوهن الا من حيث يتأتى منه هذا الغرض والنكتة في
هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن نكتة الا
عتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التأكيد في امر علق بهما كقوله تعالى
ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين
ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله حملته اعترا
ض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم مفردا
ومنها المطابقة والاستعطاف في قول ابي الطيب وخفوق قلب لو رأيت
لهيبه يا جنتي لرأيت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع الجحيم
والاستعطاف ومنها بيان ان الامر فيه غرابة كما في قول الشاعر فلا هجر
يبدو [illegible] في اليأس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه فاني [illegible]
هي الحب [illegible] للمحب امر غريب فيه لسبب ان في اليأس راحة
وقال قوم قد تكون النكتة فيه اي في الاعتراض غير ما ذكر مما سوى دفع
الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز
بعضهم وقوعه يعني ان القائلين بان النكتة في الاعتراض قد تكون
دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز بعضهم وقوع الاعتراض
اخر جملة لا تليها جملة متصلة بها بان لا تليها جملة اصلا فيكون الاعتراض
اخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في ما صرح
به [illegible] في الاعتراض عنده [illegible] يأتي في اثناء الكلام او في آخره
[illegible] في كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها

من الاعراب لنكتة لانهم لم يلغوا الا في الاخير جواز كون النكتة
دفع الايهام وجواز انه لا يليها جملة متصلة بها فيبقى اشتراط انه لا
يكون لها محل من الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل
وبعض صور التكميل وهو ان يؤتى بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول
الحماسي وما مات منا سيد في فراشه ولا طل منا حيث كان قتيل فانه من
التكميل لانه لما وصفهم بشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم
فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتلهم وطلابهم دماءهم على ان
الجملة في التكميل يجب ان يكون لها محل من الاعراب وهذا على ما يشعر به تفسيره
لجواز ان يكون جملة واحدة من الاعراب تعقب بجملة اخرى مشتملة على معناها
صورة بها ابرازا بها لا عنه او تاكيدا او يكون الغرض منها تاكيد الاولى اللهم الا
ان يقال انه اعتبر في هذا الاشتراط على الاكتفاء والاعتراض بهذا التفسير
يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لابد لها من اعراب وبعضهم
كونه اي وجوز الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة في الاعتراض قد
يكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان
يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة
فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو
ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتقرير كلامه
على ما ذكرنا ظاهر واما على ما ذكره في الايضاح حيث قال وفرقة تشترط
في الاعتراض انه يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين ومن التكميل

ماكان

ما كان واقعا على احد الوجهين ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل
من جملة او اكثر فعليه اشكال لانه اما ان يشترط في الاعتراض ان يكون مما
وان لا يكون له محل من الاعراب لانه يشتمل ما ليس بواقع او لا يشترط فان
اشترط لم يصح تمثيله بغير جملة لان الاقل لابد له من محل من الاعراب
لانه يشتمل ما كان واقعا في احد الوجهين سواء كان له محل من الاعراب واما
قوله جملة كان او اقل من جملة او اكثر فهو لا وجه له اذ ما هو اقل من الجملة لابد
من ان يكون له اعراب فمن الجملة لا يخلو الكلام من ضبط واما بغير نكتة اي الا
مشابه يكون بالايضاح بعد الابهام واما بتكرار او اما بغير ذلك كقوله
تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون
به ويستغفرون للذين آمنوا فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم
لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار لكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر
قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان ترغيبا فيه به حملة العرش
ومن حوله ترغيبا فيه اي في الايمان وكون هذا الاطناب غير واقع فيما يتعلق
بالظاهر بالحاصل خبرها ومن الاخبار المذكورة الى اوراها في هذا المقام
بقولهم رابعة نعيمي وقوله تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم ونحو ذلك
وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم اذ قد اتي فيه بفضلة لنكتة هي التاكيد
والدلالة على ان هذا قول يجري على اللسان من انه يكون من جملة جهة علم يجري
في الفعل ومنها قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام ثلاثة ايام في الحج
وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة فان الواو يجيء للاباحة نحو جالس

الحسن او ابيت لسبب من الاسباب انه لو حالسه احجيبا واحدا منهما كان
مخلا وفيه نظر لانه من باب التكميل اعني الاتيان بما يدفع خلاف
المقصود ومنها قوله اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله
يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون في دعوى الاخلاص في الشهادة
وحسنه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا من قبيل
التكميل او من الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام واعلم
انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما يساوي
اصل المراد او زائدا عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب
باعتبار قلة حروفه وكثرتها بالنسبة الى كلام اخر مساو له اي لذلك الكلام
في اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام يصد عن الدنيا اذا عن اي ظهر
سؤدد اي سيادة وتمامه ولو برزت في زي عذراء ناهد الزي الهيئة و
العذراء البكر والناهد المرأة التي نهد ثديها اي ارتفع وقوله اي
الاخر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر
اراد بالغنى سببه اعني الراحة وبالفقر المحنة يعني السماحة مع التعب
والمشقة اي اجتنب من الراحة والدعة بدونها بنصفه بالميل الى العلى فمصراع ابي
تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت لمساواته في اصل المعنى مع قلة حروفه
والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا
بالنسبة السابقة وان يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل الاطناب
وقريب منه اي من هذا القبيل قوله تع لا يسال عما يفعل وهم يسالون

وقوله

وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين
نقول اي نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض في
لبيان انقياد الجهال واقتداء الجميع بالصغير بالسنتهم ونفاذ حكمهم
ووجوب الناس في الحكم اي دلالتهم في الاية ايجاز بالنسبة الى البيت
وانما قال يقرب لان ما في الاية يشتمل كل فعل والبيت مختص بالقول
وان كان يلزم منه عموم الافعال ايضا والله اعلم ثم علم المعاني بعون
الله تع وحسن توفيقه وتحت ... ونصلي على النبي واله ونسال
التوفيق في اتمام القسم الاخير منه وجوده

الفن الثاني علم البيان قدمه على البديع لشدة الاحتياج
اليه لكونه جزءا من علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيل لطائف الكلام بخلاف
البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح
الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس
الاصول والقواعد المعلومة ... علم المعاني ... التفريع علم
بالقواعد اراد ادراكها او الاعتقاد بها على ما تقرر واراد بالمعنى الواحد ما دل على
القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال او اراد
بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية لما سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة
او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وارادته بتراكيب
يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قوله
زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة

على انه لو اورد معاني متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من
البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بانه يكون
في وضوح الدلالة لكان اعتبار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ
والعبارة دون الوضوح والخفاء كالتعبير عنه بالالفاظ المترادفة او مثلا
لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة وخفائها
لان كل واحد منها هو ... بالنسبة الى ما هو وضع له ومعنى اختلافها في الوضوح
ان بعضها واضح الدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء و بالتعبير
المذكور للمعنى الواحد يخرج ... الاقتدار على التعبير عن المعنى الواحد بعبارات
مختلفة ... والتفصيل ... الى ان ... الاختلاف في الوضوح ...
اللزوم في الدلالات الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكر مشتمل
على ان تعريفه ... المعنى الواحد ... وضوح دلالة اللفظ بعين ما ...
التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن ... لانه يحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم
الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة هو كون الشيء بحيث يلزم من
العلم به العلم بشيء آخر ... الدال و ... المدلول والدال ان كان
لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب
والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر ... على النار ... والدلالة اللفظية
... اعتبرنا الدلالة الغير اللفظية ... عليه ان ... بحث ... للوضع
... الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ ... لا يجوز
للوضع ... الى ... وهي التي ينقسم

الى المطابقة والتضمن والالتزام والخارجية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع
وهي كدلالة اخ على الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ به عند عروض الوجع
الطبيعية
له او لا يكون وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار
على وجود اللافظ والمقصود بالنظر ههنا هي التي يكون للوضع فيها مدخل خرج بالعدم
انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبائع والافهام وبهم
ترك القيد لوضوحه ... كلامه في بيان التقسيم مشعر بذلك ثم عرف الدلالة
اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو
عالم بالوضع واحترز به عن القيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما
على العلم بالوضع واراد بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك
المعنى ليتناول جميعه التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم
ان كان بمعنى المصدر المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان كان
من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله
على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه
المعنى عند الاطلاق للعالم بوضعه وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة للفظ فان
معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ
بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مفردة تصح ان يشتق منه
صفة تحمل على اللفظ كالدال ومفهوم المعنى من اللفظ او انفهامه منه مركب لا يمكن
اشتقاقها منه الا بروابط فيقال اللفظ مفهوم منه المعنى الا ان ...
قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وبهذا القدر يكفي

العلم

حصول صورة في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي
تكون للوضع فيه مدخل اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان
الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالة
الانسان على الضاحك ويسمى الاولى يعني الدلالة على تمام ما وضع له وضعية
لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهي الدلالة
المنسوبة الى الوضع ويسمى كل من الاخريين اي الدلالة على الجزء والخارج
عقلية لان دلالة اللفظ عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في
الذهن مستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم مستلزم حصول اللازم
والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون
العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا وتخص الاولى بالمطابقة
لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن الموضوع له والثالثة
بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا
بين الجزء والكل واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها
انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا اريد به
الجزء فدلالته عليه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها
ليست تضمنا بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به
الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ
على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث
انه موضوع له يصدق عليها انها دلالة اللفظ على الخارج اللازم مع انها مطابقة

لا التزام

لا التزام ودع نسبة تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد
تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود بل انما قصد التقسيم على وجه يشعر
بالتعريف على ان الباب مما يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين
القوم وبعضهم قال المطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له من حيث انه تمام الموضوع
له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام دلالته على الخارج
اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان
دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية
على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال
عليه وان الالفاظ المشتركة اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الاخر ولو اراد
ايضا لم تكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك
الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع
له فالدلالة مطابقة وان كان جزؤه فتضمن وان كان خارجه فالتزام وفيه نظر لان قولكم
الدلالة وضعية لا تقتضي انها تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون
بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ
او لا ولا نعني بالدلالة سوى هذا فالقول بان الدلالة موقوفة على الارادة
باطل لا سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء
في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء
او اللازم كما في المجاز صارت الدلالة عليه مطابقة لا تضمنا والتزاما
وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم انحصار الدلالات لامتناع ان يراد

بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد مر صوابا بان كلام النفي والالتزام يشملهم
المطابقة تشمليهم ويكون كلمة هما لا يقصد في هذا المقام لان اللفظ المشترك
بين الكل والجزء اذا اطلق واريد الجزء لا يعلم انها مطابقة ام تضمن
وايضا الحيثية يعتد وعليه تزيد الاثر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فتامل
انما الغيب بالحيثية مما لا بد منه وشرطا اي شرط الالتزام اللزوم الذهني
بين معنى موضوع له اي جعله امر كونه معنى الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في
الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التامل في القرائن والالفاظ
الخارج الى موضوع له كشف بسائر الخارجية اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره
بلا ترجيح بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب عرفا او غيره او لو كان ذلك اللزوم
الذهني بما يتبعه اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او غيره
كالشرع واصطلاحات ارباب [illegible] وغير ذلك مما يجري مجرى العادة وكلام
الشارح ابن الحاجب في المختصر بالحاجب اشتراط اللزوم الذهني ووجه العلاقة في
[illegible] بان بعضهم لم يشترط [illegible] لا لاحد لانه الالتزام انه يلزم من اللفظ معنى
خارج عن المسمى [illegible] ان الفهم بسبب اللزوم [illegible] او بغيره من قراين
الاحوال والاظهر ان مراده باللزوم الذهني انه لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي
عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك فظاهره لم يشترط [illegible] اللزوم
[illegible] كثير من معاني المجاز والكناية والايماء [illegible] ايراد المعنى الواحد
بالطرق المختلفة في الوضوح لا يتاتى بالوضعية اي بالدلالات المطابقية
لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح

دلالة

دلالة مجملة من بعض والا اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد
من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده
يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع
ان يكون كلام يؤدي هذا المعنى بالدلالة المطابقية دلالة اوضح منه دلالة مثل قولنا
خده يشبه الورد [illegible] اخفى لانا اذا فهمنا مفهوم كل كلمة منها [illegible] السامع
ان كان عالما بوضعها لذلك المعنى [illegible] كان فيها ما هو من مرادفات كلفظه [illegible]
من تلك الكلمات [illegible] بغير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لم يفهم من مرادفات
[illegible] المعنى اصلا وانما قال والا لم يكن كل واحد منها دالا [illegible] ان يقول لم يكن
واحد منها دالا لان المفهوم والحقيقة من قوله هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم
بوضع كل واحد منها فنقيضه [illegible] بقوله والا انه لا يكون عالما بالوضع لكل واحد
منها وهو اعم من انه لا يكون عالما بالوضع شيء منها [illegible] شيء منها دالا او يكون
عالما ببعضها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض على التقديرين
لا يكون كل واحد منها دالا لا يحتمل ان يكون منها بعض دالا اوضح دلالة [illegible]
لا يجري فيها الاختلاف فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور
لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى
والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين [illegible] موقوف على العلم بالوضع [illegible]
فهم المعنى من اللفظ العلم بالوضع انما يتوقف على العلم [illegible] فهم المعنى
مطلقا [illegible] فهمه من اللفظ [illegible] انما يتوقف على [illegible] فهم المعنى في الحال يتوقف على
العلم [illegible] بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بعضها اوضح من بعض

بجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث يحضر معناه في العقل
بادنى التفات لكثرة الممارسة والموانسة وقرب العهد بها وبعضها يحتاج
بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول لكثرة ما يفتقر في استنباط
المعاني المطابقية من بعض الالفاظ مع تساويها في الوضوح الى الالتفات ومراجعة وفكر
ومراجعة ما لقلة او لطول العهد بها ودقة تكرر اللفظ على الحس وغيره على العقل
فانا اذا ادعى الجهة بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس
الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لا تتأتى حيث انما دلالة الالتزام قد يكون
واضحة كما في اللوازم القريبة وقد يكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط
بخلاف المطابقة فانه فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع
قطعا عند عدم العلم بالوضع ولهم منه ههنا بعض المعاني المطابقية في العقل
وبطؤه فيها انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطؤه والمراد اختلف
باختلاف الاشخاص والاوقات وبيانه بالفعلية او الايراد المذكور
بيانه بالدلالات العقلية لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح او مراتب
لزوم الاجزاء للكل في التضمن ولزوم اللوازم للملزوم في الالتزام اما في الالتزام
فظاهر لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض
الوسائط فيكون اوضح لزوما فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ
لتلك اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد
ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه للبعض لا محالة فيمكن تادية ذلك اللازم بطرق مختلفة
المختلفة الدلالة عليه في الوضوح وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام هو ان

يلزم المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان
بلا واسطة او بواسطة او بوسائط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا
او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا فيتأتى في قولنا زيد جواد ايراده على لوازم
مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فبعضها ابلغ
في المعنى من البعض الآخر لان بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في
التضمن فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء آخر
فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء
الآخر الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة
الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل
ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان
اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان على ان الامر كذلك لكن التقدم ههنا
بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما يلتفت اليه الذهن بعد الكل
له فلا نسلم ان ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل
وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء
ان الجنس لم يخطر بالبال عند خطور النوع بالبال ولم يراع النسبة بينهما
الا اذا كان المعنى الذهني فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن
الى الجنس في هذا الكلام فانه قد سبق ان المراد بالمعنى ما يقصد به الكلام المطابق
لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرت ههنا المعنى المراد بالعبارة
المختلفة انما هو معنى المفرد تعبيرا عن المعنى الواحد بما ذكرنا من الايراد

ينتقل اليه

اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان لان المجاز المفرد [illegible]
من معظم مباحث البيان وكثير من امثلة الكناية انما هو في المعاني الافرادية
لكنما يساعده القوم في هذا الفن بقولهم ان نوع الكلام او وضع حالة على
معناه التركيبي بجواز ان لا يطلب ببعض اجزاء ذلك الكلام او وضع دلالة
على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي مثلا اذا عبرنا عن المعنى التركيبي بتراكيب بعض
مفرداتها او وضع دلالة على ما هو خارج عن ذلك المعنى كان المعنى ثابتة للمعنى
الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح بهذا غاية ما تيسر لي من الكلام في
هذا المقام وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له ذلك اللفظ
كما يعني باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا عنه
كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز و
والا اي وان لم تقم قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما
سيجيء من ان اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من
الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من
اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم
والالتزام انما هو الدلالة على اللازم الغير المساوي لا على الملزوم ثم ظاهر هذا الكلام يدل
على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يصح الا في بعض
من افراده على ما سيجيء وقدم المجاز عليها اي على الكناية لان معناه كجزء معناها
لان المراد في المجاز هو اللازم فقط كقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف
الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل

بالطبع

بالطبع اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه لا يحتاج الى الكل فتقدم على الكل
اي ينبغي ان يقدم الوضع الطبيعي ثم منه اي من المجاز ما يبتني على التشبيه وهو الاستعارة
التي كان اصلها التشبيه فتعين التعرض به وارتباطه ببعض الاستعارة فقدم التشبيه
كالجزء لتوقف فضل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه
فانحصر المقصود في علم البيان في الثلاث التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا
كان ذكر التشبيه في علم البيان لابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصودا برأسه
دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده
ارتفع ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا برأسه هذا هو
الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما اختاره السكاكي وان خبر بما حررناه
الاصطلاح والاقرب ان يقال علم البيان يبحث فيه عن التشبيه والمجاز ثم
يشتغل بتفصيل هذه المباحث من بين المقامات اي الابحاث التي اوردها في
هذا الفن التشبيه وهو اي التشبيه الاصطلاحي الذي يبتني عليه الاستعارة
وهو المقصود الاول من المقاصد الثلاثة لما كان هو اخص من مطلق التشبيه
اخذ التشبيه بالمعنى اللغوي يشار اولا الى تعريفه بقوله التشبيه او مطلق
التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتني عليه الاستعارة او غير ذلك
فلم يات باحد الضمير لئلا يعود الى المذكور بالخصوص فاللام
في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت معرفة
يكون الثاني عين الاول ليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة هو مصدر
قولك دللت فلانا على كذا اذا اهديته له هو ان يدل على مشاركة امر لامر

ثم في الامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه الشبه
وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرو وجاءني زيد
وعمرو وما اشبه ذلك والمراد ههنا ما لم يكن اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه
في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة
التحقيقية نحو رايت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت
المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا او لقيني منه اسد على
ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة امر لامر في معنى
مع انه ليس شيء منها تشبيها في الاصطلاح هكذا قال العلامة في المفتاح في التجريد
فانه صرح بان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه
فالتشبيه الاصطلاحي عند المصنف هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى لا
على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد فدخل فيه
قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج نحو قاتل زيد عمرو وجاءني زيد
وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية
وهو اثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لامر
عند المصنف لان المراد بالاظفار عنده معناها الحقيقي على ما سنحققه ان شاء الله تعالى
فدخل فيه اي في التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر
فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة ويسمى
تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا
عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قوله تعالى

والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدا اي هم صم فان المحققين على انه يسمى
تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار
له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول
اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل
في اخر بحث الاستعارة والغرض والنظر ههنا في اركانه اي البحث في هذا المقصد
انما هو في اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به
ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة
المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة في تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة
امر لامر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا
ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في
الشجاعة طرفاه اما حسيان فقدم البحث في طرفيه لاصالتهما لان وجه الشبه
معنى قائم بالطرفين والاداة الة لبيان التشبيه والغرض امر عائد الى احد الطرفين واجب التقديم
على الوجه والاداة فالطرفان اما حسيان اي المشبه والمشبه به منسوبان الى الحس
كما في الخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات والمراد
بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا عن قرب لكنه لم يبلغ حد الهمس فان
الصوت الذي اخفى منه لا يخرج عن فضاء الفم [illegible] ريح الفم والعنبر
في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات
وفي اكثر ذلك اي ما ذكر من الامثلة الصوت الضعيف والهمس والنكهة تسامح وذلك لان
المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق

طعم الريقة الخمر وباللمس الجلد الناعم والحرير واللين للأ
بهذه الأشياء لكونها أجساما لكنه قد يتسامح في العرف فيقال أنها
ونكهة العنبر وفي الخمر المسك أو عقليان عطف على قوله إما حسيان
كالعلم والحياة ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي إدراك كما في
أو مختلفان بأن يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا أو على العكس فالأول
كالمنية والسبع فإن المنية أعني الموت عقلي لأنه عدم الحياة عما من شأنه الحياة والسبع
حسي والثاني مثل العطر وخلق رجل كريم فإن العطر وهو الطيب محسوس
بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الأفعال بسهولة عقلي وقيل
إن تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لأن العلوم العقلية مستفادة من الحواس
ومنتهية إليها ولذا قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك
الحس وإذا كان المحسوس أصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع أصلا والأصل
فرعا وهو غير جائز ولذا لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك
كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول وأما ما جاء في الأشعار من تشبيه المحسوس
بالمعقول فوجهه أنه يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالأصل لذلك المحسوس
على طريق المبالغة فيصح التشبيه ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير
مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات
والوجدانيات أراد أن يدخلها في الحسي والعقلي تقليلا للانتشار وتسهيلا للأمر
على الطلاب لأنه كلما كثر الاعتبار كثرت الأقسام وإذا قلت الأقسام كان أسهل
ضبطا فأشار إلى التعميم بتفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي المدرك هو

أو مادته

أو مادته بإحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والشم والسمع والذوق
واللمس فدخل فيه بسبب زيادة قوله أو مادته دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم
الذي فرض مجتمعا من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما في قوله
وكأن محمر الشقيق هو من حمرة قطعة الديباج شقائق النعمان وهو ورد
أحمر في وسطه سواد وإنما أضيف إلى النعمان لأنه حمى أرضا كثر فيها ذلك إذا
تصوب أي مال إلى السفل أو تصعد أي مال إلى العلو أو تصعد أي مال إلى
العلو أعلام جمع علم وهو الراية ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فإن الأعلام
الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لأن الحس إنما يدرك
ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة لكن مادته
التي تركب هو منها كالأعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر
وبالعقلي ما عدا ذلك أي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا بإحدى
الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي أي الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير
منتزع منه بخلاف الخيالي فإنه منتزع منه ولهذا قال أي ما هو غير مدرك بها
أي بإحدى الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو أدرك لكان مدركا بها وبهذا القيد
يتميز عن العقلي كما في قوله أيقتلني والمشرفي مضاجعي
ومسنونة زرق كأنياب أغوال أي أيقتلني ذلك الرجل الأوعد
بي في حب سلمى والحال أن مضاجعي سيف منسوب إلى مشارف اليمن
وسهام محددة النصال صافية مجلوة وصف النصال بالزرقة
للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فأنياب الأغوال مما لا يدركه الحس لعدم

تحققها

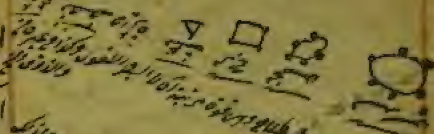
تحقيقه انه لو ادرك لم يدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبيه
له في هذا المقام انه ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المتأدية
اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما
تحقق في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية التي جعلها من
الخيالي ليست مما يدرك بالحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولانه انياب الاغوال
ورؤوس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل من صور لا تأتي محال الاعتبار
ادراك بالحواس الظاهرة بل اذا وجد لم يدرك الا بها وليس ايضا مما يحقق
كصداقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق في هذا المقام ان من قوى الادراك
ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شأنها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها
واختراع اشياء لا حقيقة لها كانسان له جناحان او رأسان او لا رأس له
وهي تكون دائما في الانسان نوما ويقظة وليس عملها [illegible] منتظما بل النفس
قد تستعملها على نظام ترتيب بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار
تسمى متخيلة او بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد
بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة
وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك
الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع
ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان اي وداخل ايضا في العقلي ما يدرك
بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة والالم الحسيين فانه لا خفاء
في اطلاقهما على اللذة والالم العقليين فما خالف الوجدانيات بل هي بالعقليات

المعرفة

المعرفة والعلم والخبرة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند
المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك
آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فلادراك القوة
الحسية الشهوية بما هو خير عندها وكمال كتكيف الذائقة بالحلاوة واللامسة
باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة طيبة
والمتخيلة بصورة شيء يرجو وكذا البواقي فهذه مستندة الى الحس واما
العقلي فلادراك القوة العاقلة كمالا لها وهو ادراكها المجردات اليقينية
التي يدرك بهذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة
العقلية من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهو اما اللذة
والالم الحسيان فليعلم انهما ليسا عبارتين عن الادراك المذكور بل هما يدرك
بالحواس الظاهرة وخلافا بالفرق فيهما جماعة المدرك باحدى الحواس الظاهرة
وليس من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات
المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل
ذلك ووجه الشبه ما يشتركان فيه اي وجه التشبيه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين
فيه تحقيقا او تخييلا والمراد بالتحقيق ان يتقرر ذلك في وجه زيد كالاسد مشتركان في
الوجود والجسمية والحيوانية [illegible] ونحو ذلك من المعاني مع ان شيئا منها
ليس وجه الشبه فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد اشتراكهما
فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في
وصف من اوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في

الشبه والمراد بالتخييل انه لا يوجد ذلك في احد الطرفين او في كليهما
الا على سبيل التخييل والتأويل نحو ما في قوله اي قول القاضي التنوخي
وكأن النجوم بين دجاها جمع دجية وهي الظلمة
والضمير لليالي او للنجوم سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه
الشبه فيه اي في هذا التشبيه هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء
مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم اسود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة
في المشبه به الا على طريق التخييل وذلك اي بيان وجوده في المشبه به على طريق
التخييل انه اي الشأن لما كانت البدعة وكل ما هو جهل تجعل صاحبها
كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يأمن من ان ينال مكروها شبهت
البدعة وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة ولزم بطريق العكس
ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم تقابل البدعة
والجهل كما ان النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اي كون البدعة والجهل كالظلمة
والسنة والعلم كالنور حتى تخيل ان الثاني اي السنة وكل ما هو علم مما له بياض
واشراق نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اي وتخيل ان
البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام كقولك شاهدت سواد الكفر
من جبين فلان فصار اي بسبب التخييل ان الثاني مما له بياض واشراق والاول مما له
سواد واظلام صار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها
اي مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب في سواد الشباب اي ابيضه في اسوده
فيما سواده متحقق او بالانوار اي الازهار مؤتلقة بالقاف [illegible]

النبات اي بين الخضرة فيما سواده بحسب الاعتبار فقط فظهر اشتراك النجوم
بين الدجى والسنن بين الابتداع في كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شيء
ذي سواد على طريق التأويل وهو تخييل ما ليس بمتلون متلونا وعلم ان قوله
سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب اعني سنن لاحت بين الابتداع
ولا لطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى كأن البدعة هي التي تلمع من بين [illegible]
[illegible] اشتراك وجه الشبه بين المشبه والمشبه به [illegible] فساد
جعله وجه الشبه في قول القائل النحو في الكلام كالملح في الطعام كون القليل
مصلحا والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما يشترك فيه المشبه اعني النحو لان النحو لا
يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان
وجد ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به في
فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بخلاف الملح
فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر
بل الوجه اي وجه الشبه هو الصلاح باعمالهما والفساد باهمالهما اذ
الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد الا بمراعاة
احكام النحو فيه من الاعراب وكذا الطعام لا يصلح ولا تحصل المنفعة
المطلوبة منه وهي التغذية ما لم يصلح بالملح واما فساد جعل وجه الشبه كون القليل
مصلحا والكثير مفسدا فلانه ان اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال
الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو ما يخرجه عن حقيقة [illegible]



الطرفين وذلك بان يكون تمام القطعة الثوبية الاجزاء فقراه فيشترك بينها وبين
ما بينه اجزاءها وجميع الجوانب غير مستكملة نسبته بثوب باخر منه منها او بعضها
او منفصلا عنها كما يقال لهذا الثوب فيشتمل ذلك على كونها كرباسا او ثوبيا او من القطن
او خارج عن حقيقة الطرفين فلا محالة يلزمه فيمتنع قيامها بها ولهذا قال صفة تلك
الصفة اما حقيقية اي ثابتة متمكنة في الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية اما
حسية اي مدركة بالحس كالكيفيات الحسية اذ المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر
وهو قوة مرتبة في التقاطع الصليبي الذي بين العصبتين المجوفتين تتلاقيان فيفترقان الى العينين
من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالكرة او نهايتين
بجسم كشكل نصف الكرة او ثلث نهايات كالمثلث او اربع نهايات كالمربع
او غير ذلك والمقادير والمقدار كم متصل قار الذات ويعني بالكم عرضا يقبل القسمة
لذاته وبالاتصال ان يكون بين الاجزاء حد مشترك [illegible]
العدد والكم [illegible] قار الذات ان يكون اجزاؤه مجتمعة ثابتة وبه احترز عن الزمان
والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول
والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول فقط والحركات والحركة عند المتكلمين حصول
الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر واما فعبارة عن الخروج من القوة الى الفعل
[illegible] عند الحكماء وهو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل
التدريج [illegible] الكيفية [illegible]
الذي يقتضي القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضي لذاتها
قسمة ولا نسبة [illegible] بالمقادير او صافها من الطول والقصر والاستقامة

وبالحركات [illegible] والبطء والتوسط بينهما وما يبصر بها اي بالمذكورات
كالحسن والقبيح المتعلق بها المتحقق باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل
واللون [illegible] والبكاء [illegible] باعتبار الشكل والحركة ولكل منها [illegible]
[illegible] الاخلاق [illegible] الشكل [illegible] او بالسمع عطف على قوله بالبصر
والسمع قوة مرتبة في العصب المفروش على سطح باطن الصماخ يدرك بها
الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين [illegible] من الاصوات الحادة والثقيلة
والتي [illegible] الصوت [illegible] المطول [illegible]
[illegible] الذي [illegible] للمطالع
[illegible] وصفا [illegible] قوة وضعفا [illegible] الاضافة في صلابة [illegible]
او [illegible] المسنفة او [illegible] او [illegible] او [illegible]
[illegible] حرفا [illegible] او بالذوق وهو قوة منبثة في العصب
المفروش على جرم اللسان الطعوم [illegible] الحرافة والمرارة والحموضة والقبض
والعفوصة والحلاوة والدسومة او بالشم وهو قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ
الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح والاصم لانواعها ولكل اسماء لها الا من جهة
الموافقة او المخالفة [illegible] طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى محلها كرائحة
المسك او الى [illegible] او باللمس وهو قوة سارية في البدن
كله [illegible] من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة [illegible] الاربعة
[illegible] الاجسام العنصرية [illegible]
[illegible] المركبة والاول [illegible] لان الحرارة كيفية من شانها [illegible]

توقيف المنا

والحلقات وجمع [illegible] والبرودة كيفية من شانها [illegible]
جمع المختلفات والآخر بان التفلت لان الرطوبة كيفية [illegible]
التشكل والتفرق والانفصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك [illegible]
هو كيفية تحصل على ان بعضه [illegible] اضعف وبعضه ارفع [illegible] كيفية
تحصل عن استواء وضع الاجزاء واللين كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن
ويكون للشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا لصعوبة وانما
يقال قبول الغمز الى الباطن من الرطوبة وانما يتسكن في اليبوسة الصلابة
وهو يقابل اللين وهي هذه الاربعة من الملموسات فذهب بعضهم الى ان [illegible]
كيفية تقتضي بها الجسم يتحرك الى صوب المحيط لم بعضه مانع والثقل كيفية
يقتضي ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يمنعه مانع وكل منهما في الحقيقة مبدء
مدافعة محسوسة يوجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر او المسكين الجو
قسر انه لم يجد فيه مدافعة بالطبع ولا مدركه فيه وكما يجد من الزق المنفوخ قرار احبسه
تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة وادركه فيه [illegible]
من الملموسات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة
مما هو مذكور في هذا الفن او عقلية عطف على قوله [illegible] الحقيقة [illegible]
كما مر او عقلية كالكيفيات النفسانية والمختصة بذوات الانفس [illegible]
الذكاء [illegible] قوة للنفس [illegible] الآراء [illegible]
سرعة انتقال الفضلاء وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس [illegible]
بواسطة كثرة مزاولة [illegible] والعلم [illegible]

الاجزاء

بها الجسم

بحصول

[illegible] الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت
[illegible] احتمال [illegible]
[illegible] فصادر عن البصيرة [illegible] والعامة
والغضب [illegible] للنفس [illegible] ارادة الانتقام والحلم وهو ان [illegible] النفس
[illegible] الغضب بسهولة ولا يضطرب عند اصابة المكروه وسائر
الكيفيات [illegible] الطبيعة [illegible] ذاته
[illegible] الخلق وهو ملكة تصدر بها الافعال بسهولة من غير روية [illegible]
[illegible] الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم والعفة والشجاعة
[illegible] وذلك واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية والحقيقية
كما تطلق على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون [illegible]
التي [illegible] الحقيقة [illegible] في
[illegible] يطلق على ما يقابل الاعتبار [illegible]
[illegible] العقل كالصورة [illegible] الشبيهة بالمحل [illegible] والكلية
[illegible] الوصف العقلي [illegible]
[illegible] كانتفاء الشيء بكونه مطلوب الوجود او
[illegible] تصور [illegible] واعلم ان [illegible]
[illegible] على [illegible]
[illegible] باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين [illegible]
[illegible] الكلام [illegible]

التشبيه من أحسن أنواع التشبيهات وتحقيقه اللطافة [illegible]

ووجه الشبه إما واحد أو بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد [illegible]

حقيقيا بأن يكون هيئة انتزعها العقل من عدة أمور [illegible] الواحد

وهو بمنزلة الواحد [illegible] وإما متعدد [illegible] عطف على إما بمنزلة الواحد [illegible]

الشبه إما واحد أو غيره وغيره إما بمنزلة الواحد والمتعدد [illegible]

الأمور والمتعدد اشتراك الطرفين في كل واحد منها ولهذا [illegible]

منزلة الواحد فإنه لم يقصد اشتراك في كل من تلك الأمور بل في الهيئة [illegible]

[illegible] وكل المتعدد [illegible] إما حسي أو عقلي أو مختلف [illegible]

والبعض عقلي والمتعدد الذي [illegible] بمنزلة الواحد أيضا إما حسي أو عقلي

أو مختلف لما كان وجه الشبه [illegible] المركب [illegible] كل واحد من الأجزاء [illegible]

إلى التعميم والحسي طرفاه حسيان لا غير يعني أن وجه الشبه [illegible]

[illegible] المتعدد والمختلف لا يكون المشبه والمشبه به فيه إلا [illegible]

أن يكون كل واحد منهما عقليا لامتناع أن يدرك بالحس [illegible]

يعني أن وجه الشبه أمر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما [illegible]

[illegible] يجب أن يدرك بالعقل لا بالحس لأنه [illegible]

أو فيهما بالحس والعقلي أعم يعني يجوز أن يكون طرفاه عقليين [illegible]

وأن يكون أحدهما حسيا والآخر عقليا لجواز أن يدرك بالعقل [illegible]

لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل [illegible]

[illegible] التشبيه بالوجه العقلي أعم من التشبيه بالوجه [illegible]

[illegible] فكل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس [illegible]

فإن قيل [illegible] وجه الشبه مشترك [illegible] لأنه [illegible]

[illegible] اشتراك الطرفين فيه [illegible] بصورة [illegible]

[illegible] مشترك بينهما [illegible] لا شيء من [illegible] موجود في

[illegible] وكل ما هو كذلك فهو [illegible] وجه الشبه [illegible]

[illegible] وجه الشبه [illegible] أفراده [illegible] كالحمرة في تشبيه [illegible]

[illegible] أفراد الحمرة [illegible] بالبصر [illegible] الحمرة الكلية

مشتركة بينهما [illegible] لا يدرك إلا بالعقل [illegible]

[illegible] التحقيق إلى التسامح

[illegible] الواحد الحسي [illegible] الأمثلة المذكورة [illegible] وجه الشبه إما

واحد أو مركب [illegible] أو عقلي أو مختلف [illegible] لسبعة

[illegible] طرفاه [illegible] المشبه به [illegible]

[illegible] ستة [illegible] الواحد الحسي كالحمرة

والخفاء [illegible] الصوت [illegible] وكذا

[illegible] الطعم [illegible]

[illegible] بالعنبر [illegible]

[illegible] العقلي كالعراء عن الفائدة والجرأة [illegible]

[illegible] الشيء [illegible]

[illegible] والهداية

من الدلالة على الهدى والوصلة الى المطالب واستطالة النفس في تشبيه وجود الشيء

فيهما طرفاه معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان …

او غير ضار وبهذا سقط ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من ان التشبيه …

… في ذلك او حكم باعتقاد … من الوجود والعدم … النفع

المشترك بينهما … بالنور … للرجل العطيل …

والعدم سواء لم يثبت له شيئا من شيء … وجوده كما اذا …

لا يجب تشبيهه … لكنا ننظر الى … موجود في المعدوم …

شبيه بالعدم فانه … على هذا … فيه …

فيهما طرفاه حسيان والعلم بالنور فيهما … بالعقل …

ويفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء والعقل …

… محسوس والمشبه به معقول … وجه … بعض …

… بالمركب … واستطابة النفس فقد ذكر في المفتاح والايضاح

… شبه العلم بالحياة في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم

… على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحياة شرط للادراك والشبه … مشترك …

للادراك وبهذا … ان المراد بالعلم هو العقل لو جعل وجه الشبه

بينهما … والموت عدم الانتفاع … ايضا …

… باعتبار … الطرفين … مطلقا …

… طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد …

… الافراد والتركيب … هذا التقسيم … المركب …

وجه الشبه … هيئة حقيقية مركبة من اجزاء مختلفة … ان

… مفردا لا مركبا … وجهان … في قول …

… الواحد … منها … او مشبها به او …

… المركب بالمركب … كلام … والمشبه به … منتزعة

… الواحد … المعنى … لا يكون …

… حقيقة لا يكون طرفاه مركبين … المذكور لان المركب الطرفين …

… الهيئة …

… مركب … التشبيه الاول طرفاه مفردان كما في قوله

… الصبح … الثريا كما … كعنقود

… هذا التشبيه …

… النور … كما في قوله

… العقود … كبار … الواقع

… الكيفية المخصوصة … المقدار …

… الكيفية مخصوصة

… الكيفية

… مقدار … في القرب والبعد … المفتاح

… مقدار … مجموع مقدار الثريا والعنقود …

… بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار

… ما ذكرنا … ففي هذا التشبيه الى … الشبه

وقصد الى الهيئة الحاصلة منهما وانما جعل الطرفين مفردين لانه لا ... بوصف التركيب ... التشبيه به
العنقود وفيه تفصيل لوازه وسمى ان المفرد قد يكون مقيدا وانه لا يعتبر التركيب وفيما المركب الحسى
التشبيه الذى طرفاه ليس خلوص مركبا كما فى قول بشار كأن مثار النقع فوق رؤوسنا
الغبار ... واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اى تتساقط بعضها اثر بعض والاصل
تتهاوى فحذف احدى التائين من فعله فاختار له ... لكونه مسندا الى الكواكب ... اللطائف
فقد ... على ... عليه فى انشاء التشبيه وقولهم الهيئة بيانه ... خواكما الى ... [illegible]
يقع الى اى سقوط اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة فى جوانب شىء مظلم
الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ فى اسرار البلاغة حيث قال القصد تشبيه [illegible]
فيه بالليل المظلم وكواكبه لا تشبيه الليل بالنقع من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب وكذلك
وجب الحكم بان السيافنا فى حكم الصلة للمصدر لئلا يقع تشبيه مفرق ويتوهم انه كقوله ... [illegible]
النقع ليل وكأن السيوف كواكب ونصب الاسياف لا يمنع من تقدير الانفصال ... [illegible]
فيع كقولهم لو ترك الناقة وفصيلها ... الآخر ... لان نقول ... [illegible]
فصلا ان تجعل الكلام جملتين وتشبيهين على ... فيو ... وكواكبه ... [illegible]
الليل فالكواكب فيه كونه على سبيل التبع لليل ولو كانت مستقلة بنفسها لكان ... [illegible]
لم يقتصر على ان اراك لمعان السيوف فى اثناء العجاجة كالكواكب فى الليل بل عبر عن هيئة السيوف
وهى سائلة مختلفة الجهات تعلو وترسب وتجىء وتذهب ... الزيادة زادت التشبيه تفصيلا
لانها لا تقع فى النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان للسيوف ... [illegible]
واختلاف الاشكال فيها للتفرق اضطرابا شديدا وحركات بسرعة ثم ان لتلك الحركات جهات ...
واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان ... [illegible]

وان السيوف باختلاف هذه الاحوال ... ويتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف
مستطيلة ... على هذه الدقائق بكلمة واحدة وهو قوله تهاوى فانه الكواكب اذا تهاوت تختلف
جهات حركاتها وحركاتها ... وتداخل ثم انها بالتهاوى تستطيل اشكالها فاما اذا
لم تزل ... على صورة الاستدارة هذا كلامه قوله اى اسيافنا فى حكم الصلة للمصدر
بمعناه انه ليس ... مثار النقع بل هو مما يتعلق به فى الاشارة الى ان الواو بمعنى مع
كما فى قولك ... بمر واو ... فى حكم الصلة للقرب ولهذا ... بمعنى المصدر
... والمركب الحسى فيما طرفاه مختلفان اى احدهما مفرد والآخر مركب كما مر فى
... باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام
... على روس اجرام خضر مستطيلة ... ثالث مفرد واحد مركب
... يشابه زهر الربى بالليل ... ولهذا ... [illegible]
... والذى يبدع اكثر التشبيه ... وجه الشبه الذى يجىء فى الهيئات التى تقع
عليها الحركة ... وجه الشبه الهيئة التى تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستطالة وغيرها
... فى تلك الهيئات على وجهين احدهما ان تقترن بالحركة غيرها
... كالشكل واللون فيه ... الشيخ فى اسرار البلاغة حيث قال اعلم
ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجىء فى الهيئات التى تقع عليها الحركات والهيئة
... احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف والثانى ان تجرد هيئة الحركة
... اول ما ... وجه الشبه الذى فى قول ابن المعتز وابن النجم
... الهيئة الحاصلة من الاشكال مع الاشراق والحركة السريعة
المتصلة ... اضطراب ... الحركة ... الشمس ... [illegible]

حتى يعود بعضه من جوانب الدائرة ثم يبدو له فيبدو له إذ الشمس ... ظهوره إلى
فيرجع من الانبساط الذي بدا له إلى الانقباض كأنه يرجع من الجوانب إلى الوسط فإن الشمس إذا
أحد الإنسان النظر إليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرآة إذا كانت في يد
الأشل والوجه أنه تجرد الحركة عن غيرها من الأوصاف فهناك أيضا يجب التركيب
أن تقترن بالحركة غيرها من الأوصاف فكذا ههنا لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم
مختلفة كأن يتحرك بعضه إلى اليمين وبعضه إلى الشمال وبعضه إلى العلو وبعضه إلى السفل
ليتحقق التركيب وإلا كان وجه التشبيه مفردا وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى والسهم
لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف في قوله وقال ابن المعتز وكأن البرق مصحف قار
بحذف الهمزة أي قارئ فانطباقا مرة وانفتاحا أي فينطبق انطباقا مرة
أخرى فإن فيها تركيبا لأن المصحف يتحرك في حالتي الانطباق
إلى جهتين في كل حالة إلى جهة قال الشيخ كل ما يقع من هيئات الجسم في حركاته
جهة واحدة قمن شأنه أن يعز ويندر وكلما كان التفاوت في الجهات
الجسم أكثر كان التركيب في هيئة الحركة أكثر ومن لطيف ذلك قول ... أي
... كالقباء يلتحف ... الحرير على قوام معتدل فكأنها والريح
تم يضعها الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله أي قول
أبي الطيب في صفة كلب يقعي أي يجلس على أليتيه ذلك الكلب جلوس البدوي
بأربع مجدولة لم تجدل أي بقوائم ... من جدال إلي الإبل
المصطلي فإنه من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه في الكلب
عضو منه في الإقعاء موقع خاص وللجميع صورة خاصة مؤلفة

مجموع

كل الصورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الأرض ومن لطيف ذلك
قول ... في صفة مصلوب كأنه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع إلى توديع مرتحل أو قائم
من نعاس فيه لوثته مواصل لتمطيه من الكسل شبهه بالمتمطي ... مواصل تمطيه مع التوثب
... والكسل ... إلى ... وطلب ... النوع المفصل بحلاف ...
مفصل ما يعرض ... والنعاس ... الرأي للمصلوب لكونه أكمل في الاعتبار ... العكس
... في هيئة الاشتراك ... تجمل النوع ... يقتضي ... فصل الإبل
... الحمل ما ... الحمار يحمل أسفارا ... جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فإنه أمر
... لأنه ... مخصوص هو الحمل وأن يكون المحمول أوعية العلوم وأن الحمار جاهل بما فيها ... جانب ... أنه ... يتعين مع
... انتزاعه من أكثر كما إذا انتزع وجه الشبه من الشطر الأول من قوله
عاشت الحمامة ... أبرق القوم إذا أصابهم برق وأبرق الرجل بسيفه إذا
... الوجهين وكل أبرقت السماء إذا أصابت ... برق
... إذ ... تولت ... أبرقت الحمامة للقوم ...
... أخلفت ... تعرفت الشيء ... انتزاع وجه الشبه
... الوجه انتزاعه من الجميع أي جميع البيت ...
... الأبيات السابقة ... الحمامة للقوم ... تفرقها وانكشافها
... اتصال ... باعتبار ... وجه الشبه ... المشترك فيه اتصال ...
... من تطمع المضطر إلى الشيء الشديد الحاجة إليه أمارة وجوده
... وزيادة ترجيه ... اتصال ... ثم ... المشبه به لا أن

هو الهيئة مشترك بين الطرفين وتسميته به لظهور الفائدة ثم انكشف فيما يجيء في الباب في قولهم
التشبيه لوجه العقلي اعم ولهذا قال انه قيل يعني التعرض لبيان بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد
يصفو ويكدر تشبيها واحدا الا انه لا اقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لانه انما يقصد
وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين في حال الاعتدال لا بدوام حال الفرق بينهما لان الغرض فيما ليس
ان يثبت الابتداء مطلقا منفصلا بالزيادة ويثبت في انتهاء وابتداء الآخر فانه يجمع بينهما
في قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى اقتران احدهما بالاخر لا كما
لو قلنا يصفو ولم ننضم اليه الكدر وجدت تشبيهك له بالماء في الصفاء بحاله في
حقيقته وينظر الى قوله يكدر ثم يصفو الاتيان ثم الترتيب المقتضي [illegible]
بالآخر كما ذكره انه وقد يقع في اسرار البلاغة والحذف في قولنا زيد يصفو [illegible]
المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما سنذكر فان شاء الله ثم قال وقد ظهر
مما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في ما ذكرنا بان لا يجب فيها ترتيب [illegible]
لا يجب فيها ترتيب انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة [illegible]
قبيل الجزء فيما اذا اعلم زيد كالاسد والبحر والسيف الا انه يلزم [illegible]
مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو سقط واحد منها لم يتغير حال
الباقي في افادة معناه والله اعلم وقد مر ان وجه التشبيه يكون اقساما واحدا ومركبا
ومتعددا وكل من الاولين يشتمل في الثلاث حسيا او عقليا او مختلفا [illegible]
الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي [illegible]
الحذر واخفاء السفاد او غيره والاكثر على الاثنين وفي حفظ اخفى من سفاد [illegible]
طائر بالغراب والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن [illegible]

ونباهة الشأن ... سفود وبين ... ما يوجد عليه في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه
قد ينتزع الشبه من نفس التضاد ... الشبه ... بالتشبيه لان ... تشابه وقد يكون بعض
التشبيه كالتشبيه بالسواد عند المحقق اجزاء اي اشتراك ... وجه الشبه من
نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اي في التضاد لكون كل منهما مضادا للاخر ثم ينزل التضاد
منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى
بشيء مليح او تهكم اي استهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل
ان يكون مثالا للتمليح والتهكم واما التفريق بينهما فانما يكون بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة
من غير استهزاء وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح
هو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر فالاول كقولك هو حاتم مثال للتمليح
لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع والمراد
في قوله هو حاتم اشارة الى شيء من قصة حاتم ثم قال الامام المرزوقي رحمه الله في قول الحماسي اتاني
من ابي انس وعيد فسل لغيظة الضحاك جسمي ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح
فانه وصف الرجل الذي توعده الضدين فيه نوع من وجه الشبه بين الجبان والاسد هو تضاد وباعتبار
ان يتضمن الجبن والجراءة وكذا بين البخل وحاتم وجه لا تمليح ولا تهكم لانا اذا اطلقنا الجبان
على الجري في التضاد ادعينا انه كالاسد في الجراءة والتهكم في شيء وايضا
في الاصل والقول ثم ننزله منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا لانه لا يخفى على احد انا اذا قلنا
للجبان هو ... ونحيل هو حاتم وارد في التصريح بوجه الشبه لم يجز لنا ان نقول في التضاد
بل انما يصح ان نقول هو اسد في الجراءة وحاتم في الجود يعني
انا الى ... وصف الجراءة والجود وهو الجبن والبخل كما ننزله منزلة الجراءة

بحث ادوات التشبيه

والجود بواسطة التمليح او التهكم كثير كالمعاني الصعبة كما يجيء في الاكاذيب المضحكة
فهو ان الشبه في قول الحباب هو سهو انما هو الجراءة التي باعتبار التمليح او التهكم هكذا
ينبغي ان يفهم وادواته اي ادوات التشبيه الكاف وكأن وقد قال الزجاج كأن للتشبيه اذا كان الخبر
جامدا نحو كأن زيدا اسد والشك اذا كان مشتقا نحو كأنك قائم لان الخبر في الحقيقة هو الصفة
والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا وقيل يقدر الخبر موصوفا اي كأنك شخص
قائم لانه [illegible] كما هو في الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه بعينه صار الشخص
بعينه ذلك الاسم لا كما مر من الموصوف المقدر نحو كأنك مت وكأنه قد مات والحق انه قد يجيء
الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كأن زيدا اخوك
وكأنه فعل كذا وهو كثير في كلام المولدين ومثل وما في معناه مما يشتق من المماثلة و
والمضاهاة وما يؤدي هذا المعنى والاصل في نحو الكاف اي في الكاف ونحوه مما يدخل على المفرد كلفظ
نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كأن وتماثل وتشابه ان يليه المشبه به لفظا كقولك زيد كالاسد او
تقديرا كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه به هو مثل المستوقد اي حاله
وقصته العجيبة الشأن واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الآية فان
التقدير او كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم عليه فالمقدر
عليه لان هذا الضمير لا بد له من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعني عطفه على قوله كمثل
الذي استوقد نارا فالمثل المشبه به قد ولي الكاف لان المقدر كالملفوظ وانما جعلت ذوي
قبيل ما ولي المشبه به الكاف [illegible] وفي الايضاح فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما
مثل الحيوة الدنيا كماء اي انما [illegible] تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمعزل [illegible] للتقدير فعلمنا
انه اذا كان المشبه به مفردا المقدر [illegible] قبيل ما ولي المشبه به [illegible] فلا يقتنع بان نحو قوله بما

الذين

الذين آمنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله الآية
من قبيل ما [illegible] الا بان يثبت به الكاف لانه التقدير كونوا كون الحواريين انصار الله وقت قوله لهم
من انصاري الى الله على انه ما مصدرية [illegible] فيه والزمان مقدر كقولهم اتيتك خفوق النجم اي زمان
خفوقه ثم المشبه به وهو كون الحواريين انصار الله غير [illegible] بل الكاف لمحذوف دون حيث حذف لدلالة ما
مقام عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين من انصاري
الى الله قال صاحب المفتاح او فيه التشبيه بين كون الحواريين انصار الله فقدره بعضهم في كلام قوله
او فيه التشبيه بين كونوا [illegible] انه مراده في الاول [illegible] فيه يجزم بان الخطاب للمؤمنين بدل
والثاني [illegible] فرده قول هذا البعض بان الآية لا يكون نظير قوله او كصيب في ان تشبيه
الكون بالقول مما لا وجه وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع في الكلام التشبيه بين
كون المؤمنين انصار الله وقول عيسى مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين
كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف
[illegible] واليه كقوله او كصيب من السماء ثم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ الكاف
في رد هذا القول [illegible] يعني كلام فيه من التشبيه لكون المؤمنين انصار الله على ان اللام
للعهد [illegible] ابين كون الحواريين انصار الله على ما [illegible] ويشار به قولهم نحن
انصار الله بعد قول عيسى على ما هو صريح في انه لكون المؤمنين انصار الله والمشبه به
يحتمل ان يكون كون الحواريين انصاره على ما [illegible] ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو
صريح [illegible] المراد هو الاول لان [illegible] لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين
[illegible] في قوله او فيه التشبيه بين كون الحواريين ثم المؤمنين لانهم حواريو عيسى عليه السلام اي
حواري الرجل صفيه وخلصاؤه والله اعلم وقد يليه غيره اي غير [illegible] الكاف غير المشبه به

نحو

ونحو ذلك اذ ليس المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو
قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب
لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل اي الحال والقصة العجيبة الشان ونحو واضرب لهم
مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه
الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره بل المراد تشبيه
حالها في نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون
اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن فان حذف فليس بعيد
ايضا فيما فيه حذف لكن لا يخفى ان المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قوله او كصيب
فهذا التقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يعرج عليه كان او كصيب فان الضماير من قوله يجعلون
اصابعهم في آذانهم لا بد لها من مرجع بتقدير كمثل ذوي صيب قال صاحب الكشاف فلولا طلب
هذه الضماير مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لان مرادي الكيفية المنتزعة
سواء ولي الكاف او ذكر الشبه بمفرد يتاتى التشبيه لا الاثر من الا قوله انما مثل الحيوة الدنيا
الآية كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره
ومما هو بين في هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا
بلاقع لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم
بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قيل ان طلب
مرجع الضمير انما يوجب التقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل لا يقال لان المشبه
به ذوات ذوي الصيب بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار
على تقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات ذوي الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله انما

مثل الحيوة الدنيا كماء بل الوجه انه لا ينفع في حذف والتقدير
فتقدير مثل ذوي الصيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوي لانه ادل على المقصود
واشد ملائمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا [illegible]
[illegible] انه من قبيل ما نحن فيه كما انزلناه كمثل حال على حذف
المضاف فالمشبه به يلي الكاف لكنه محذوف فقد سبق [illegible]
يذكر فعل ينبئ عنه اي عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه
وادعي كمال المشابهة لما في علمت من الدلالة على تحقق
التشبيه في تيقنه وكما في حسبت او خلت زيدا اسدا ان بعد التشبيه ادنى
تبعيد لان الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بانه
مشبه به كاد ان يحقق بيتيقن انه هو هو بل بيطلان ذلك وتخيل انه وفي
كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان
على ذلك انما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه
انما يكون على التقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل ام لم يذكر كما في قولنا
زيد اسد والوجه انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكن الاصوب
والاوفق ان ينبئ في الاغلب يعود الى المشبه وهو اعلم في العاير
الى المشبه بيان امكانه يعني بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل
امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله اي قول ابي الطيب
فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه لما ادعى ان الممدوح
فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار

اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان
يتناهى بعض آحاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير
كأنه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه حاله بحال
المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد في الدماء لما فيه من الاوصاف
الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا البيت
قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام
مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد
فاقها حتى لا يعد منها فاقتضى الشبه بحال المسك ولم يصرح بهذا التشبيه
صريحا او تشبيها فكشف عنه او حاله عطف على امكانه اي بيان حال المشبه
بانه على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب بآخر في السواد اذا
علم لون المشبه به دون المشبه والاكثر لبيان الحال لا ماهيته او مقدار حاله
او بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما
في تشبيهه اي تشبيه الثوب الاسود بالغراب في شدته اي شدة
السواد او تقريره مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تقرير حال المشبه
في نفس السامع وتقوية شأنه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على
طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية
شأنه ما لا تجده في غيره لان الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم
الحسيات وفرط الف النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم
بالطول فقلت يوم كأطول ما يتوهم او كأنه لا آخر له لما يجد السامع

من الانس

من الانس بما يجده في قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا
واصطكاك المزاهر وكذا اذا اخذت في وصفه بالقصر بيوم كاقصر
فانهم يشبهون بكلمح البصر وكأنه ساعة لا تجد فيه ما تجد في قولهم
ايام كأباهيم القطا وقوله ظللنا عند باب ابي نعيم بيوم
مثل سالفة الذباب وكذا اذا اخذت فلانا اذا هم بالشيء لم يزل ذاك عن
ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه ولم يشغله عنه شيء فالسامع
لا يجدون فيه من الاريحية ما يجدون من انشاد قوله اذا هم القى
بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض الاربعة
تقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وهو به اشهر اي
وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف وكان هذه العبارة اي
كلام الاربعة تقتضي ذلك وليس الامر كذلك لان بيان امكانه انما
يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه
وجعله دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا
بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما
اذا كان الثوبان متساويين في السواد لان الغرض
مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي
كونه اتم بل ربما يقتضي كون المشبه على حد مقدار المشبه به
في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه
ولهذا قال الحكماء ان وجه الشبه ادخل في السلامة عن الزيادة

والنقصان لكان التشبيه ادخل في القبول واما بيان
تقرير حاله فيقتضي الاعرفية ايضا لان النفس الى الاتم الا
شهر اميل فالتشبيه به لزيادة التقرير انفع
اكثر فان قلت لم تختص من الاربعة بذلك لان
لان التزيين والتشويه والاستطراف لا يقتضي
الاتمية والاشهرية في وجه الشبه في تشبيه الوجه بالسواد
بمقلة الظبي للتزيين مع ان السواد في المقلة ليس اتم واشهر بل
انما فيه مع وجهه ولا مع الاشهرية بالسواد ولان الجامع المشترك
بين الوجه المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليست في السلحة اتم
ولا مع ما اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه به اندر
واخفى كان التشبيه بسببه ابعد من الاغراض اوفى وقد
اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال ان حق
المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه واخص بها واقوى
حالا معها والا لم يصح ان يؤثر المشبه به لبيان مقدار المشبه
ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض
التزيين والتشويه لامتناع تزيين المجهول بالمجهول
وتقبيح الشيء بما ليس قبيحا وتقرير الابلغ الخ
او في معرض الاستطراف

كما في تشبيه فحم فيه جمر

كما في التشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب نقلا لا
متناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف في الواقع وهو الفحم المذكور
الاستطراف لعدم ... كالممتنع ... او للاوجه الاغراض نقلا
نفع ... المشبه به في الذهن اما مطلقا او ... المشبه ... حاكم
او ليستطرفه استطراف النوادر وكذا ذكره ... العلامة وعلى هذا
تقدم المخة ذكر المشبه به الذي لا يلزم ان يكون اعرف واقوى في صور الاستطراف
فالبيان المطلق فيما ... ما ذكره في تعريف التجهيل بالمجهول وهذا
انسب ... ولا يطابق ... لانه لا ...
كون المشبه به ... حال الاتم في وجه الشبه الا فيما يقتضي زيادة التقرير كما نعم لا
يجب فيما يقصد التزيين او التشويه او الاستطراف فان كون المشبه به اتم في
الاشتهار او الاشتهار او القرابة او الندرة ... وجه التشبيه
الذي هو الزينة ... لا يلزم ان يكون ... السكاكي ...
المقصود ... التشبيه الا في الامر الذي لاجله ذكر الشبه وهو الذي فيه
لانه قال ... المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من
التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقداره ... بيان مقداره ... ان يكون
المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص
ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا كان الغرض الحاق الناقص بالكامل او
زيادة التقرير عند السامع وانه يلزم ... الكلام ... فيما يقصد به وجه
التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه او تزيينه او تشويهه وان يكون نادرا

الحمرة في الذهب إذا قصد استطرافه أو تزيينه من غير تعرض على بيانه
إمكانه أو تزيينه أي تزيين المشبه في عين السامع كما في تشبيه وجه أسود بمقلة الظبي
أو تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة أو
استطرافه أي عد المشبه طريفا حديثا بديعا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك
موجه الذهب لإبرازه أي إنما استطرف المشبه في هذا التشبيه لإبراز المشبه في
صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه آخر غير الإبراز في صورة الممتنع عادة وهو
أن يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن إما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه
جمر موقد وإما عند حضور المشبه كما في قوله أي قول الشاعر في صفة البنفسج
ولازوردية تزهو بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت
كأنها فوق قامات ضعفن بها أوائل النار في أطراف كبريت
فإن صورة اتصال النار بأطراف الكبريت
لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها
عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين
غاية التباعد فإن لإبراز الشيء بالغرابة في غير معدنه وجه آخر
أن في إبراز ما لا يتوقع غرابة تلذ النفس بها كما قيل إن الشيء إذا
ظهر من مكان لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس إليه أكثر وهو بالشغف
أجدر وقد يعود الغرض من التشبيه إلى المشبه به وهو ضربان أحدهما
إيهام أنه أتم من المشبه في وجه الشبه وذلك في التشبيه المقلوب وهو أن يجعل الناقص

في وجه الشبه مشبها به قصدا إلى ادعاء أنه زاد بكونه أقوى كقول محمد بن وهيب
وبدا الصباح كأن غرته وجه الخليفة حين يمتدح
...الغرة ...الصبح ...بيان ...وجه الخليفة ...
...الخليفة أتم من الصبح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح
دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين
بالإصغاء إليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة
عند استماع المديح والثاني بيان الاهتمام به أي بالمشبه به
كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الإشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا
أي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض إظهار المطلوب هذا الذي ذكر من
جعل أحد الشيئين مشبها والآخر مشبها به إنما يكون إذا أريد إلحاق الناقص
في وجه الشبه حقيقة كما في التشبيه المقلوب أو ادعاء كما
في التشبيه الذي يعود الغرض فيه إلى المشبه به بالكامل فيه أي في وجه الشبه فإن
الكلام محل نظر لأن ما تقدم في التشبيه ... في وجه
الشبه بالزائد على ما قررنا فإن أريد الجمع بين شيئين في أمر
من الأمور من غير قصد إلى كون أحدهما ناقصا والآخر زائدا سواء وجدت
الزيادة والنقصان أم لم توجد فالأحسن ترك التشبيه إلى الحكم بالتشابه
ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح أحد المتساويين
في وجه الشبه كقوله أي قول أبي إسحاق الصابي تشابه دمعي إذ جرى
ومدامتي فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب فوالله ما أدري أبالخمر أسبلت

الصفتين بمعنى سيلان الدمع والعطا اذا هطل وسبلت السماء فالسابقة في
الجمع للتعدية والبدء على ما توهم ام من غير ... ثم
التساوي بين الدمع والجمر ولم يقصد الى احدهما زائد على الآخر في الحمرة والآخر
بانه ملحق به ذكر بينهما بالتشابه وترك التشبيه ليجوز عند ارادة الجمع بين
الشيئين في امر التشبيه ايضا كما في تشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه وهو تشبيه
الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير
من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلالؤ
ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح
مشبها به لانه ازيد في ذلك قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول انه متى
لم يقصد ضرب من المبالغة في اثبات الصفة للشيء ولم يقصد الى ايهام في الناقص
انه كالزائد واقتصر على الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون
او جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع على حده او قريب منه في الاصل فان
العكس يستقيم في التشبيه ومتى اريد شيء من ذلك لم يستقم فانه جاء التشابه
في صحيح ... يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا
قلت التشابه بينهما انما هو في وجه الشبه فيجوز ان يجعل كل واحد منهما مشبها
والآخر مشبها به لعدم ... في غير القصد الى الزيادة و
والنقصان لكن لما ... الامر الذي يقصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك
التشبيه ... عن ان يكون احدهما ناقصا والآخر زائدا في وجه الشبه بهذا
تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض منه واما النظر في اقسامه فنقول ان له

تقسيما

تقسيما باعتبار الطرفين وآخر باعتبار وجه الشبه وآخر باعتبار الاداة
وآخر باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على ترتيب السابقة واشار الى الاول
بقوله وهو اي التشبيه باعتبار الطرفين اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه
اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد
وكتشبيه ... والمرآة بالشمس لا آخر في هذا النوع ... كلام ... انتم ...
... لانه لكل واحد يشتمل على صاحبه عند الامتناع كالاستواء ولا ... او
... صاحبه الوقوع في فصيحة الواحدة كالليث السافر للعقول
فانه وقت ... والبدر قبله المشبه به بل ... الا ... له في التشبيه
لعدم توقفه الكمال ... العبارة عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل
من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل
من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه
الشبه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين
ثم التقييد قد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون
بغير ذلك او مختلفان اي احدهما غير مقيد والآخر مقيد كقوله والشمس كالمرآة
في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها
في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فيما هو المشبه مقيد
والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار وهو
قوله كأن مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه في تشبيه المركب بالمركب
ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب

المنافع ولذا اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان العرب يأخذون اشياء
فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة
من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى
مثلها وفي تشبيه المركب بالمركب فقد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من
احد طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر كقوله وكأن اجرام النجوم لوامعا و
درر نثرن على بساط ازرق فانه لو قيل تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء
ببساط ازرق تشبيه حسن لكن اين هو من التشبيه الذي يريك الهيئة التي
تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة في اديم السماء
وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله وكأنما المريخ
والمشتري قدامه في شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت
قدامه شمعة فانه لو قيل كأن المريخ منصرف عن الدعوة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث
لا يمكن تعيين لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف الآخر الا بعد
تكلف وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية فان الصحيح
ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا تتكلف لواحد واحد شيئا
يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل اذ لو جعلناهما من جهة
من المفرقة فلا بد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد
نارا واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار
وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات
وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع و
البلايا

والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه مركب
بمفرد كما في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد
فان المشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور وكما في
ولكن تشبيه النشأة الجبلي بحمار رأسه مشقوق الشفة الى آخر ما ثبت على
رأسه تشبيه باعتبار الفرق بين المفرد والمركب مشتبه احيانا يحتاج الى التأمل
وكثيرا ما يقع الاشتباه فالمشبه به في قوله [illegible] كان راقم على الماء وانما هو
الامر [illegible] على الخط [illegible] في تشبيه الشقيق والنشأة الجبلي هو
المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الى صلة فيها وجواب
العصاة في تشبيه النشأة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك
وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وجعل
التشبيه في قوله والشمس كالمرآة في كف الاشل [illegible] ثابت [illegible]
[illegible] الجبلي [illegible] ذهب اقول كان مختار النقع وقوله وكأن
اجرام النجوم وقوله كانما المريخ من تشبيه المركب بالمركب ذهابا الى ان كلا من
المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب
وبحكمه كان ما ذكره الجمهور اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه
النشأة الجبلي بانه قصد في الثاني الى الاوصاف الاشياء المتعددة المختلفة
بخلاف الاول بانه قصد في الاول الى ما يقصد في الامور المتعددة المختلفة
[illegible] ضعيف واما تشبيه مركب بمفرد كقوله اي قول ابي تمام
يا صاحبي تقصيا نظريكما اي ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر

يقال تقصيته اي بلغت اقصاه كذا في الاساس تريا وجوه الارض
كيف تصور اي تتصور بحذف التاء يقال صوره الله صورة حسنة فتصور
تريا نهارا مشمسا اي ذا شمس لم يستره غيم قد شابه اي خالطه
زهر الربى [illegible] لانها انضر واشد خضرة فكانما هو اي ذلك النهار
المشمس مقمر اي ليل ذو قمر لان الازهار [illegible] اخذت بخضرتها من
نقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالظل
المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا يخفى ما في هذا من التسامح وايضا تقسيم
للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه اي التشبيه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف
وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها
كقوله اي قول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور
كأن قلوب الطير رطبا ويابسا بعضها لدى وكرها العناب
والحشف هو اردأ التمر البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب
واليابس العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة
يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ في اسرار البلاغة انه انما
يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان
للجمع فائدة في عين التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم
آخر وآخر كقوله اي قول المرقش الاكبر يصف نساء والنشر اي الطيب
والرائحة مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف وروي اطراف
البنان عنم وهو شجر احمر لين وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون

الثاني فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وثغره
في صفاء وادمعي كاللآلي وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون الاول
فتشبيه الجمع كقوله اي قول البحتري بات نديما لي حتى الصباح اغيد مجدول
مكان الوشاح كانما يبسم ذلك الاغيد اي الناعم البدن عن لؤلؤ
منضد منظم او برد هو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور
شبه ثغره بثلاثة اشياء [illegible]
برد [illegible] البيان من باب
التشبيه نظرا الى ان [illegible] مذكور لفظا [illegible] الا ان [illegible]
غير [illegible] تشبيه لا استعارة [illegible]
[illegible] وصف [illegible]
بالانف البيان [illegible] الكبر والشباب [illegible] والشرب وظل
الاغصان [illegible] نسيم الصبا [illegible]
وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه ينقسم
ثلاث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل او مفصل والثالث قريب
وبعيد واشار الى الاول بقوله اما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف
منتزع من متعدد امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت
بشار وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيه [illegible]
والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل
اسفارا والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما عطاشا الى [illegible] ذلك

وقيده اي المنتزع من متعدد والسكاكي بكونه غير حقيقي حيث قال [illegible]
منه كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور [illegible]
كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فانه وجه الشبه هو حرمان [illegible]
بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب [illegible]
حقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل الذي [illegible]
الآية وما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسير جار الله من تفسير الجمهور [illegible]
الكشاف فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ [illegible] التمثيل
التشبيه المنتزع من امور متعددة واذا لم يكن [illegible] يستعمل
التشبيه لا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل واذا كان [illegible] الاسم
التمثيل عليه وان يقال ضرب الامير مثلا لكنه ايقال [illegible] للقرآن والحجة
للعلم اما غير تمثيل وهو ظاهر اي بخلاف التمثيل فانه [illegible] لا يلزم
وجهه منتزعا من متعدد عند السكاكي فالايلزم [illegible] وصفا حقيقيا
في تشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور لا عند السكاكي وايضا
تقسيم اخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر [illegible]
منه المجمل ما هو ظاهر وجهه او منه الوجه الخفي لا يدركه ما هو ظاهر [illegible]
نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم كالحلقة المفرغة لا يدرى
اين طرفاها اي هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم
افضل منه كما ان الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء في الصورة يمتنع
تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة

[illegible] الجواب فانه موضع الامتزاج فيها لا يعلم طرفاها
[illegible] ذكر جار الله ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب
[illegible] الكملة ونهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ
[illegible] ولا ازيادة العبسي وذلك لانها سئلت عن بنيها ايهم
[illegible] افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت
اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول
[illegible] لما سئل عنهم وايضا اما كذا مفصل وهو ما ذكر فيه وجهه
[illegible] مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله منه ظاهر ومنه
خفي [illegible] ذكر فيه وصف احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون
فيه ايماء الى [illegible] نحو زيد اسد فقولنا في زيد الفاضل اسد لا يدل ومنها ما
لم يذكر فيه [illegible] الطرفين لان الفاضل لا يشعر الشجاعة وكذا ينبغي
ان يلزم [illegible] فما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف المشعر
بوجه الشبه [illegible] كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف
الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه التشبيه كما ورد منه
قول النابغة الذبياني فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب
ومنه ما ذكر فيه وصفاهما اي وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله اي قول ابي تمام
في الحسن بن سهل صدقتني الغيث في الليالي وصفا في كثير ذكر الرجل في لسانه
الغيث ببدء في كبده اي اعرضت عنه لم يبعد في [illegible] عنه وعادوه وطلبته فلم يجب
كالغيث ان جئته وافاك ريقه يقال فعله في روق شبابه وريقه

ابرادة والسابة ريق احمد وريق كل شي اخفه وان ترك [illegible] في
الطلاع [illegible] ومع بان عطاياه فائقة عليه [illegible] او لم [illegible] وكذا [illegible]
الذي بانه [illegible] جنة او [illegible] عنه ويبان الوسائل [illegible]
هو التشبيه اعني الا [illegible] في حالي الطالب عنده وحالي الاتي [illegible] الاعراض
عنه وهذا [illegible] فيه [illegible] كقولك [illegible] كريه اباحته [illegible] وفصل
هو ابيه الى [illegible] عنه او لم الطالب كالغيث فكانه [illegible] لعدم القدرة [illegible] الكلام
واما المفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله [illegible] و
واو [illegible] كالكلام [illegible] فيها [illegible] وجه الشبه
[illegible] فيه [illegible] والبه اشار بقوله وفيه [illegible] ما يستلزم [illegible]
[illegible] ان [illegible] وجه الشبه [illegible] الاول [illegible] وجه الشبه
لازما له كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه لازم
وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين
العسل والكلام الفصيح لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات قال السكاكي
وهذا التسامح لا يلزم الا حيث يلزم التشبيه في وصف اعتباري كميل الطبع
وازالة الحجاب [illegible] النحو في وجه الشبه حيث [illegible]
الى [illegible] وعلى [illegible] انه في التحقيق لا يكون الا عقليا [illegible] تسامحهم [illegible] ان
ذلك التسامح [illegible] عن هذا التسامح وتفرع عليه وذلك انهم لما تسامحوا
فجعلوا وجه الشبه هنا هو الحلاوة وهو امر حسي قطعا [illegible] ذلك [illegible]
فجعلوا وجه الشبه منقسما الى الحسي والعقلي لبعض قولهم وجه الشبه في [illegible]

التامي

الشبه فيه هو الحلاوة التي هي من الامور المحسوسة قطعا لكن [illegible] الشارح
العلامة [illegible] لانه جعل وجه الشبه في هذا التشبيه هو الحلاوة
لانه [illegible] وجه الشبه على التحقيق فهو [illegible] كالوارد في المجرة هو
المجرة التي هي من الامور المحسوسة ايضا [illegible] الى [illegible] الشارح [illegible]
التحقيق [illegible] ذلك الذي [illegible] بالبال ان معنى كلام السكاكي ان
تسامحهم [illegible] وجه الشبه الى الحسي والعقلي [illegible] بعضه حسيا انما هو
من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه [illegible] لانه وجه الشبه
في تشبيه [illegible] بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية اللازمة للجزئية الحسية [illegible]
الاعتبار [illegible] التشبيه في مثل هذا [illegible] وايضا تقسيم ثالث
للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما [illegible] التشبيه الذي
ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الراي
اي في ظاهر الراي اذا جعلته من بدا الامر يبدو اي ظهر وان جعلته مهموزا [illegible]
[illegible] في اول الراي وظهور وجه التشبيه في بادي الراي يكون لوجهين
لامرين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة ابدا اسبق الى النفس من التفصيل
الا يرى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم
من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل مشتمل على
المجمل وشيء آخر فلهذا كان العام اعرف من الخاص ووجب تقديمه في التعريف
الكامل [illegible] وكذلك ادراك [illegible] فان الرؤية تصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل
ثانيا الذي [illegible] النظرة الاولى [illegible] النظر [illegible] وكذا

وكما يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغير ذلك في المرة
الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى او قليل عطف على امرا جمليا اي او لكونه
وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور
المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه
اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار
والشكل فانه قد جاء به تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار والشكل الا ان الكوز غالب
الحضور عند حضور الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه ثم علله
حضور المشبه به في الذهن مطلقا لتكرره اي تكرر المشبه به على الحس اذ لا
يخفى ان ما تكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر
على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس اي كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة
والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا
لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل اي وانما كان قلة التفصيل في وجه الشبه
مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا للظهور
المؤدي الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة
الاولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب
والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيصير وجه الشبه كانه
امر جملي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول والبعيد
الغريب عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو خلافه اي وجه التشبيه الذي لا ينتقل فيه
من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اي لخفاء وجهه

في بادي الرأي وعدم الظهور يكون اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس
كالمرآة في كف الاشل فان وجه الشبه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد
عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب
الا بعد ان يستانف تاملا ويكون في نظره متمهلا او ندور اي او لندور حضور
المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر في تشبيه البنفسج
بنار الكبريت واما مطلقا اي او لندور المشبه به مطلقا لكونه وهميا
كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت نشرن على رماح من
زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر [illegible]
الاشياء او لقلة تكرره اي تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمرآة في
كف الاشل فان المرآة في كف الاشل قليل التكرر على الحس لانه ربما ينقضي الدهر
ولا يتفق له ان يرى مرآة في يد الاشل وانما كان ندور حضور المشبه به
سببا لعدم ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين وهو ما ينتقل اليه لكونه مشتركا
والجامع بينهما مطلقا لانه يحضر الطرفان اولا ثم يطلب ما يشتركان فيه
فالغرابة اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل
في وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر في
اكثر من وصف واحد لشيء واحد او اكثر بمعنى ان تعتبر في الاوصاف وجودها
او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين
او ثلاثة او اكثر فلذا قال ويقع التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تاخذ
بعضا من الاوصاف وتدع بعضا اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في

قوله امر من القريب [illegible] كان [illegible] لم يفصل [illegible]
او ان تعتبر الجمع كما من تشبيه الثريا قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان
قوله التفصيل عبارة جامعة محصولها ان معك وصفين او اوصافا فانت
تنظر فيها واحدا واحدا او تفصل بالتامل بعضها من بعض وان لك في الجملة
حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من
جهة واحدة ثم انه يقع على اوجه احدها ان تأخذ بعضا وتدع بعضا كما
فعل امرؤ القيس في اللهب حين عزل الدخان عن السنا وجرده وثانيها ان
تنظر من المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به كما فعل في تشبيه
الثريا بالعنقود والانجم انفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها
على مسافة مخصوصة في القرب ثم اعتبار مثل ذلك في العنقود الملاحية فنظر ذلك
والثالث ان تنظر الى خاصة في الجنس كما في عين الديك فانك لا تقصد فيه
الى نفس الحمرة بل الى حالة في كل حمرة ثم قال واعلم ان هذا القسم في
التفصيل موضوعه على الاغلب الاعرف والاخفى [illegible]
وكلما كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد
لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الاية فانها عشر جمل [illegible]
في التشبيه [illegible] مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اي من
البعيد الغريب دون القريب المبتذل لغرابته اي لكون هذا الضرب غير
مبتذل [illegible] المعاني الغريبة ابلغ و
احسن [illegible] ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ وموقعه في النفس

الطف

الطف وبالعكس [illegible] ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على
الظما اعني بعدم الظهور في بادئ الرأي ما يقع بسبب لطف المعنى ودقته
او لترتيب بعض المعاني على البعض فان المعاني الشريفة قلما تنفك عن بناء ثان
على اول ورد تال الى سابق فيحتاج الى نظر وتامل [illegible]
من [illegible] فكرا [illegible]
ويظهر بالعكس الخفاء [illegible] في التعقيد هو الخفاء الذي
بسبب سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى
المقصود وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه من
الابتذال كقوله لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه
ليس فيه حياء فتشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث
الحياء فواده من الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولو
تلك انما هو [illegible] فالتشبيه في البيت مكني غير مصرح [illegible]
من القبيلة بمعنى قابله وعارضه وهو فعل ينبئ عن التشبيه ثم مقابلة [illegible]
في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومنه قول الاخر [illegible]
اذا [illegible] كقول الوطواط عزماته
مثل النجوم ثواقبا لو لم يكن للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجم
مبتذل لكن الشرط [illegible] الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه المشروط وهو
ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل عليه بصريح
اللفظ او بسياق الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن الارض اي لو كان

البدل [illegible]

وللمام [illegible]

الاداة بـ[illegible]

حذف اداة [illegible]

على الاصل [illegible]

[illegible]

[illegible]

قال الشاعر ورب [illegible]

الاصيل صفرته وشعاع الشمس [illegible] عن اذاله

اياها وخص وقت الاصيل لانه [illegible] قال الاله لبيد

ذي لبالية اي اذ فيه تهواجر [illegible] جبال [illegible]

الذهب اللجين المذكوران في البيت [illegible] الاكرام الفاقة

للبقاء [illegible] اللجين انما هو [illegible] الجيم معنى الورق

الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه [illegible] الاصيل [illegible] الذي

لو اصيل وعرفه ذهب هو ورقه الذي اصفر برد الخريف [illegible]

[illegible] فكل من هذين الوجهين [illegible]

وهو بجلاء [illegible] ذكر اداة [illegible]

[illegible] المشبه [illegible]

اداة التشبيه [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] به فذكور

[illegible] فوجه التشبيه

[illegible] الاداة اما مذكورة او محذوفة

[illegible] اختلاف المشبه به كقولك

[illegible] اختلاف الاداة كقولك زيد كالاسد

وكان زيد [illegible] ذكر الاركان كلها او بعضها

[illegible] الاداة [illegible] ولا متوسطة

[illegible] مراتب التشبيه في قوة المبالغة

[illegible] باعتبار متعلق بالاختلاف الدال

[illegible] انما هو بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه

[illegible] اذ الاعتبار اختلاف المراتب باعتبار ذكر

[illegible] واداته فقط اي بدون حذف المشبه نحو

زيد [illegible] زيد [illegible] الا على [illegible]

بيانه قرينة على ان ثم تقديرا في الرتبة محذوف الاداة مجازا اي زيد واداته
كزيد اسد فهذا اجمع محذوف الاداة نحو زيد كالاسد وفي كل اسد في الاخبار
نحو زيد وفي زيد اسد في الشجاعة اي اسد في الشجاعة في الاخبار عنه بالاسد لا
يعني لعبرة اي لتعبير الاسد والمذكور في هذا الا ان الثاني الباقي في ان زيد كالاسد في
الشجاعة [illegible] الاخبار نحو زيد عالم فيه ان الاول البيان [illegible] وسائع في
القوة والاخر [illegible] وبيان في عدم القوة في الاول في البلاغة فيه نظر
وذلك لان القوة اما باعتبار عموم وجه الشبه او خفائه او باعتبار المشبه به
بانه هو نظرا الى الغاية فيما يشتمل عليه كالاول في منزلة غاية القوة في القوة
والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المذكورة بان حذف الاداة اقوى
من حذف وجه الشبه بجعل المشبه عين المشبه به من جهة المبالغة ... بدون الوجه
بعينه لا يتعين ... في الكلام ... او بدونه نحو قولك زيد اسد او كالاسد
في الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثاني تشبيها والتحقيق في ذلك انه
اذا اجري في الكلام لفظ دالة قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو
على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام
اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف في ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني ان
يكون المشبه مذكورا او مقدرا فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه
او في حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة
فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع
كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه عنه فاذا

ملت

قلت زيد اسد فقد قصدت في الكلام في الحال اثبات معنى الاسد لزيد وهو ممتنع على الحقيقة
فيحمل على انه اثبات لشبه من الاسد فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه
فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه
بخلافه نحو لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه للشيء
بل صيغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه
فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتأمل واعلم انه
قد ثبت الصواب بهذا الاعتراض فانه لا فرق بينهما في الاصطلاح
والعادة بان يسمى احدهما تشبيها والاخر استعارة هذا خلاصة
الكلام في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان
الثاني ايضا اعني نحو زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة
التشبيه والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة والمعنى
هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك
نحو رايت بزيد اسدا ولقيني منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم
يجئ به خبر باسم المشبه به على ما يدعي استعارة لكان انما هو لافادة
السداد لا لاثبات معناه لما في زيد اسد على اختلافهم في تسمية هذا تشبيها
تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد
الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد
تامل قال العلامة فانه يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا
لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم

الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فانه يحسن دخول اداة
التشبيه عليه فلا يحسن اطلاق عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة
نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار
وان لم يحسن دخول شيء من الادوات الا بتغيير لصورة الكلام كان
اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان
يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض
ونحو هو شمس لا تغيب وكما قال الشاعر شمس تألق والفراق غروبها عنا وبدر
والصدود كسوفه فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة
الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه
لا تغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلات التي تجيء في
هذا التفصيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم
الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه
موت فريص الموت منه ترعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد و
كالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف
دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضابه
دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري وبدر اضاء
الارض شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسود مظلم فانه اذا رجع فيه
الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر
المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح

بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو مبني على تخييل
انه زاد في جنس البدر واحدا له تلك الصفة فالكلام موضوع لا لاثبات
الشبه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت
لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن
اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تعين انه خارج عن الاصل
الذي تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون
الممدوح بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة
وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كان وحسبت لانهما
انما يليقان بالخبر والمفعول الثاني اذا كان امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا
بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كان زيدا الاسد او خلاف الظاهر
كما كان زيدا الاسد والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة فدخول كان وحسبت
عليها كالعبث على ان الحكم [illegible] بهذا الفرع اذا [illegible] وتحقيق يسيره
وجاءت محصوله انك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص
بصفة عجيبة لم يتوهم جواز وجودها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى صالحا
قوله دم الاسد الهزبر خضابه صفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور
لا يتصور جوازها على ذلك الجنس في الاصل الحقيقي فلا معنى لتقدير
التشبيه بل محصول الكلام ومذهب الشاعر انه اذا كان اسد مذكورا
او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولما في هذا المقام كلام نذكره في اول بحث
الاستعارة ان شاء الله تعالى والحق ان هذا بحث لفظي

مبحث الحقيقة والمجاز

والمجاز وهو المقصد الثالث من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي النظر
هو بحث المجاز لكن جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضاً لما بينهما
من نسبة تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما
وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة
ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الاصح
لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فالتقديم
للاصل انسب وفي تقييدهما بالمفردين تنبيه ان الحقيقة والمجاز العقليين
الذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد ليتناولهما انه مقابل
للشرعي او العرفي فالمقيد بالعقلي يصرف الى ما في الاسناد والمطلق
الى غيره سواء كان لغوياً او شرعياً او عرفياً الحقيقة في الاصل فعيل
بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشيء اذا اثبته
ثم نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل
من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء للتانيث على الوجهين
اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على
موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة واما على الثاني فلانه يقدر لفظ
لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها
وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا اجري على موصوفه نحو
رجل قتيل وامرأة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتانيث واجب دفعاً
للالتباس نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان ولا يخفى ما فيه

من التكلف

٢٢٩

من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح الكلمة
المستعملة فيما هي موضوعة له ... الكلمة في اصطلاح به التخاطب
او وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله
وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له على ما لا يخفى فاحترز بالمستعملة عن
الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما
وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل في غير ما وضع له غلطاً كقولك خذ هذا
الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل في
غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز وثانيهما المجاز الذي لم يستعمل
فيما وضع له لا في اصطلاح به التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع
لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل لكن الوضع عند الاطلاق لا
يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التاويل واحترز بقوله في اصطلاح به التخاطب طب
عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب
كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لان
الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع
انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في
اصطلاح اهل اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل
ليتناول المفرد والمركب قلت انه لم يسلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب
فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما
هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ تعيينه

تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه او ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم
اليه فخرج المجاز لانه لا يدل بنفسه وان كان موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي من حيث ان
تعيين اللفظ المجازي للدلالة على المعنى المجازي لا يكون وضعا لان دلالته
انما يكون بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا لانه لا يكون موضوعا
لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في
غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه قلت لا نم ان
معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من
النحاة اي الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل
مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد
يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن لا نم ان الدلالة
بنفسه انما يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم دون المشترك اي فخرج المجاز
لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين
للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين
لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك اذا دل على احد
من المعنيين غير معين فهذا مفهوم ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر
الى الفهم والمتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة اما اذا خصصته دليلا
على الطاهر والقرينة لا يخرج من [illegible] الغير وتحقيق ذلك
ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطاهر وعينه ايضا للدلالة بنفسه
على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطاهر او لا بمعنى الحيض قرينة لا يخرج [illegible]

لا لانه يلزم الدلالة بواسطة [illegible] الوضعين وضع آخر
مجموع [illegible] للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما
فكان الواضع [illegible] للدلالة بنفسه على هذا او ذاك للدلالة بنفسه
على ذلك وقال اذا اطلق فهم منه احدهما غير مجموع بينهما هذا خلاصة
كلام المفتاح [illegible] لا يتوجه اعتراض [illegible] معناه الحقيقي
انه لا يتجاوز الطاهر والحيض [illegible] الدليل على انه عند الاطلاق يدل على
وبانه لو قال القرء بمعنى الطاهر او لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطاهر بالتعيين
[illegible] لانه [illegible] بمعنى الطاهر وقولنا بمعنى الحيض قرينة لفظية و
والقرينة كما تكون معنوية قد تكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون
المشترك دون الكناية [illegible] الشارح لانه انما اريد [illegible] الكناية با
بالنسبة الى المعنى الذي [illegible] موضوعة فالمجاز [illegible] كذلك لانه ايضا
في قولك رايت اسدا يرمي موضوع [illegible] بالنسبة الى الحيوان المفترس [illegible]
[illegible] موضوع بالنسبة الى اللازم [illegible] الذي هو معنى الكناية [illegible]
والصحيح لظهور الدلالة على اللازم [illegible] ليست بنفسه بل بواسطة قرينة
لا يقال معنى قوله بنفسه دون قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له
او من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع
في تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظي حيث [illegible]
القرينة معنوية كما للمجاز [illegible] في الحقيقة فانه [illegible] معنى [illegible] انه خرج
من تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها حقيقة على ما صرح به السكاكي

حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين
وتفترقان في التصريح وعدمه وهذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل
في الموضوع له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم
ومجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجئ لهذا
زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته
ظاهره فاسد ومن العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض فضلاء الائمة وحذاق
العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة اعتراض المصنف
على السكاكي بالدلالة بنفسها انه يلزم العالم بالتكلم بالوضع كالغبي في
الغافل المحب حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد وتوهم ان
السكاكي اراد بالدلالة بنفسها ما قيل من ان دلالة الالفاظ ذاتية
فلا يحل لاحد ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى قائله بري منه بهذا الكلام
والقول كيف ذلك ابطال كلام المصنف بحمله على معنى وهو بري منه والعجب
انه لم ينبه ان المصنف اكتفى في الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى
بنفسه وان السكاكي لو رد هذا المذهب وابطاله تأويل فما الباعث ههنا
الى القول بان قال المصنف مشيرا الى غاية تمكن الشياء فمنقول هذا الذي
بحث يعني ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي
نسبته الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع والحكم
ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من ان الله
تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق

الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من
الناس او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص
هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص
دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان
دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته لكانت كدلالته على اللافظ ولوجب
ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم وان يفهم كل احد معنى كل لفظ
لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول كما ان كل احد يفهم من كل لفظ ان له لافظا
ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون
الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى آخر
بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة ونحوها
من الحقيقة الشرعية والعرفية كما ذكرنا ولامتنع وضعه مشتركا بين المتنا
فيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين كالجون للاسود والا
بيض لاستلزامه ان يلزم المفهوم من جوهر واحد ثبوت الشيء وانتفائه
بالنسبة الى المتنافيين والمتضادين وهذا اولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب
بالذات للنقيضين او المتضادين لانه ممنوع كما ذكره وتأويل القول بدلالة
اللفظ لذاته السكاكي او صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علمي
الاشتقاق والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر
والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي
ان يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب

بينهما متشابه بحيث يحكم بالعفاء الذي يوهم في ذوقه الكبر الشيء من
غيره انه نبين والفهم بالاخفاء يهونه بر كسر الشيء مبين وان لم يثبت
ترتب في افرادها خواص كالفعلان والفعل بالنوبة كالنزوان و
الجيد من كان فيها حاجات الحركة وكذا جبل فعل بضم العين منه شرف
كرم للافعال الطبيعية اللازمة وغير ذلك ثم هذا والمجاز في الاصل
مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية
مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي
كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وزعم انه انما الظاهر من قولهم جعلت
كذا مجازا الى حاجتي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق
الى تصور معناه واعتبار المناسبة في تسمية شيء باسم ليجاب اعتبار المعنى
في وصف شيء كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار
المناسبة في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى
به من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا اشتهر ان رعاية المعنى في الوصف
دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته
بذلك فاعتبار المعنى في الحقيقة والمجاز ليصح تسميتهما بهما لا لاولوية
ذلك ومن ثمة يصح على تسميتها بغيرهما من الاسماء فلا يصح في اعتبار
تناسب التسمية انه تنتفي بوجوده وذلك في علم التسمية فالمجاز مفرد ومركب
وحقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد اما
المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب

على وجه

على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له فاحترز
بالمستعملة عما لم يستعمل لانه اللفظ قبل الاستعمال لا يسمى مجازا ولا
حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او
غيرهما وبقوله في اصطلاح به التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل
فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلاة اذا استعمله
المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له
في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به يقع التخاطب
اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الاركان
المخصوصة مجازا فلا بد من العلاقة المعتبرة نوعها لانه هذا معنى قوله
على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة فيخرج الغلط من تعريف المجاز كقولنا
خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم
العلاقة ويخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية
مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير
ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا
ومنقولا والمنقول فيه ما علم فيه المجاز للمعنى الذي وضع له اولا
حتى يصير الاول مهجورا في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي
الاصطلاح المنقول اليه بالعكس كلفظ الصلاة المنقول من الدعاء الى
الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء
مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد

الى تعريف المنقول المناسبة

والمنقول والمنقول
الاصطلاحي اللغوي
لمناسبة وغيرها ما لا نقل
فيه الا المنقول

الموضوع له اولا كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار مجرد
الدبيب على الارض تكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية والدبيب
جميعا تكون مجازا هذا من حيث اللغة اما من حيث العرف فهي موضوعة
ابتداء ورعاية معنى الدبيب انما هو لمجرد المناسبة في التسمية بخلاف
الحقيقة فان رعاية المعنى فيها بالنسبة الى الاطلاق حتى يصح اطلاق الصلوة
ثم انه بعد ما عرف كلا منهما قسم الى الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي
وعرفي خاص وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلا
مي وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين ناقله اما الحقيقة فلانه ان واضعها
ان كان واضع اللغة فهي لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية
عامة او خاصة وبالجملة تنسب الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح
الذي وقع به التخاطب ان كان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له في ذلك
الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان
اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص كالاسد للرجل
الشجاع يعني ان لفظ الاسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع
المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا والصلوة
للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة
في العبادة المخصوصة تكون حقيقة وفي الدعاء تكون مجازا يعني اذا استعمل
المخاطب بعرف النحو فعل في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون
مجازا او دابة لذي الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة في

الاول

الاول مجاز في الثاني فالمجاز مطلقا الكثرة مثال للحقيقة والمجاز ود
ثم بعد كل كثرة من المعنى تغير الى المعنى الحقيقي والمجاز والمجاز
مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى
الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه
بمعناه الاصلي كالاسد في قولنا رأيت اسدا يرمي وكثيرا ما تطلق الاستعارة
على فعل المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه وحينئذ بمعنى المصدر
فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا واللفظ المشبه به مستعارا و
المعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له والى هذا اشار
بقوله فهما اي المشبه والمشبه به مستعار منه ومستعار له واللفظ اي لفظ
المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة اللباس طلب عارية من المشبه به لاجل
المشبه والمرسل وهو ما كانت العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة وهي
موضوعة للجارحة المخصوصة لكن من شأن النعمة ان تصدر عنها وتصل الى
المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وايضا فبها
يظهر اثر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها ويعتبر في هذا اظهاره من
اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي فلان عندي وجلت يده لدي ونحو
ذلك بخلاف اتسعت اليد في البلد والقدرة اي كاليد في القدرة لان
اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد وبها يكون الافعال الدالة على
القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد
[illegible]

يد على من سواهم فمن باب التشبيه اي هم كيد ... في وجوب الاتفاق
بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد
بعضا وان يخالف بالحركة في التصرف كذلك المسلمون فيكون في تقاعدهم
على المشبه لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في اسرار
البلاغة من ان اليد بمعنى القدرة فهو مبني على ما نقلناه عنه من ان المشبه
اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه اجل
من المقبول وههنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال انهم كيد على من سواهم والرواية
في المزادة اي في المزود الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر
والرواية في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة كون
البعير حاملا لها ولما ذكر للمرسل عدة امثلة اراد ان يشير الى عدة انواع
العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان يكون مما
اعتبرت العرب نوعه ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة
الادب كانوا يتوقفون في اطلاق المجاز على ان ينقل من العرب نوع
العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع [illegible] ... وجزئياتها مثلا
يجب ان ينقل ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق
الغيث على النبات ولهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي
لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة ترتقي ما ذكره الى
خمسة وعشرين واحد منها اورد منها تسعة [illegible] واولها اطلاق
اليد على النعمة والقدرة واطلاق الرواية [illegible] فقال ومنه اي

اي ومن المجاز المرسل تسمية الشيء باسم جزئه يعني ان هذه التسمية
مجاز مرسل وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك
الشيء لا ان نفس التسمية مجاز ففي العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة
المخصوصة في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين
اذا كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة لانه بغيرها من الاعضاء مما
لا يغني شيئا بدونها صارت العين كانها الكل لانه لابد في الجزء المطلق
على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز
اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة وان كان كل منهما جزءا منه وعكسه اي
ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله
تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق لان الانملة جزء من الاصابع
والغرض منه المبالغة كانه جعل جميع الاصابع في الاذن لئلا يسمع شيئا
من الصاعقة وتسمية اي ومنه تسمية الشيء باسم السبب نحو رعينا الغيث
اي النبات الذي سببه الغيث وتسمية الشيء باسم مسببه نحو امطرت السماء
نباتا اي غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد في الايضاح في امثلة تسمية
السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم [illegible] ولانه من تسمية
المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية [illegible] اي الدية
المسببة عن الدم وما كان عليه اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان
هو عليه في الزمان الماضي نحو واتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى
قبل ذلك اذ لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء

الية في الزمان المستقبل نحو انى ارانى اعصر خمرا اي عنبا يؤول الى
الخمر او تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع ناديه اي اهل ناديه الحال فيه
والنادي المجلس او تسمية الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو واما
الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة التي تحل فيها
الرحمة او تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين
اي ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخير نوع خفاء صرح
به في الكتاب فان قيل قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال
من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف
ذلك قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما اما في الاستعارة فظاهر لان
وجه الشبه اما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه
لا محالة واما الاسد مثلا انما يستعار للشجاع لا لزيد او عمرو على الخصوص ولا
شك في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاع واما في غيره فيظهر بايراد ما
ذكره بعض المتأخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان
يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لا
حقيقة فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة فمجاز
كالمسكر للخمر التي اريقت وان كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي بالجملة
فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا
بالفعل فلا بد ان يريد باللفظ معنى لازما لمعناه الحقيقي في ذهنه فينتقل
الذهن من الحقيقي اليه في الجملة لا يشترط انه يلزم من يقصده اللزوم

احاد بها بعضه كاطلاق البصر على الاعمى او مقبولا الى اللزوم خارج
بحسب العادة او بحسب الواقع بان يكون احدهما جزء للاخر كالقرآن
للبعض والرقبة للعبد او خارجا عنه والاول بينهما علاقة يعني بحصول
احدهما في الاخر كالحال والمحل او سببية احدهما للاخر او مجاورتهما او بكون
احدهما شرطا للاخر فجميع ذلك تشتمل على اللزوم ولهذا اشترطوا في اطلاق
الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا
يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق
العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى
مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة فلا
محالة يكون انتقال الذهن من احدهما الى الاخر في الجملة وهذا في اللزوم
في هذا المقام والاستعارة وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان اطلاقه
على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة
الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد
انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد
الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد قد
يكون استعارة وقد يكون مجازا مرسلا باعتبارين وقد تقيد بالتحقيقية
وبهذا التقييد تتميز عن التخييلية والمكنى عنها وانما تسمى تحقيقية لتحقق
معناه اي ما عني بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان يكون ذلك المعنى
امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية

بحث الاستعارة

جعلا اي اللفظ في مسماه الاصلي جعلها لهذا المعنى على سبيل
الاعارة للمبالغة في التشبيه بالمعنى الموضوع له فالحسي كقوله اي
قول زهير بن ابي سلمى لدى اسد شاكي السلاح اي تام السلاح وكذا شاك السلاح
وشاكي السلاح بالقلب والحذف مقذف اي قذف به كثيرا
الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة ونبالة له
لبد اظفاره لم تقلم اللبد جمع لبدة ... على منكبيه والتقليم مبالغة
القلم وهو القطع فالاسد هنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا
والعقلي كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق
وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا وذكر صاحب المفتاح
في قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع ان اللباس عند الجمهور
محمول على التخييل وان يحمل عنده ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار
لما يلبس الانسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة الهيئة
وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية يحتمل
ان يكون عقلية وان يكون حسية لانه قال شبه ما غشي الانسان والتبس به من بعض
الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحوادث الذي غشيه يحتمل ان يريد به
الضرر الحاصل من الجوع فيكون عقلية وان يريد انتقاع اللون ورثاثة
الهيئة فيكون حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل
الامر الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط وقال المصنف
فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني

باللفظ

باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا لا يشتمل قوله ما تضمن تشبيه معناه
بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به نحو
زيد اسد ورأيت زيدا اسدا ورأيت به اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى
الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه
الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اي مجاز
بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد في الامثلة المذكورة
ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نسلم انه في نحو زيد
اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة
كما في رأيت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان هذا على
التشبيه بحذف الاداة وان التقدير زيد كالاسد حتى استدل
صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا اجريت الاسد او وضعت اسدا على زيد
ان الانسان لا يكون اسدا فوجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة
لقرينة الا ان وجوب المصير الى ذلك انما يجب اذا كان اسد مستعملا في معناه
الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فحمله على زيد ظاهرة
وتحقيق ذلك انا اذا اطلقنا في نحو رأيت اسدا يرمي ان اسدا مستعار
فلا نعني انه مستعار من ذوي الاظفار المخصوصة بها ولا دلالة له عليه وانما نعني انه
استعارة من الشخص الموصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل
شجاع كالاسد فحذف المشبه واستعمل المشبه به في معناه فيكون استعارة
بل ولعل ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار

وأجود كقوله أسد علي وفي الحروب نعامة أي مجترئ علي وصائل وكقوله
والطير أغربة عليه أي باكية وكقوله عليه السلام هم يد على من سواهم
أي أنهم كفي واحد بلوغهم بحيث لا يجسر دونهم أداة التشبيه عليه كما نقل عن
عبد القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت به أسدا أي شيئا كالأسد وأما إذا ذكر
المشبه بالكلية لكن أتي بوجه الشبه نحو رأيت أسدا في الشجاعة ونحو قوله
ولاحت من بروج البدر بعدا [illegible] فيه استشكال
لأن ترك المشبه لفظا وتقديرا أي اسم المشبه به عليه يقتضي أن [illegible]
لهذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي أن يكون تشبيها أو رأيت رجالا
كالأسد في الشجاعة ولاحت [illegible] من بروج البدر بعدا [illegible]
إذ ذكره صدر الأفاضل في ضرام السقط فيفهم هذا من وجه التشبيه
لأن المراد بكون المشبه مقدرا أعم من أن يكون [illegible] جزء كلام كما في قوله تعالى
أو يكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا رأيت أسدا في
شجاعة بدليل أنهم جعلوا الخيط الأسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط
الأبيض من الخيط الأسود من الفجر تشبيها لا استعارة لأن الخيط الأبيض بالفجر
قرينة على أن الخيط الأسود [illegible] سواد آخر الليل وأبعد من [illegible]
بكلام صاحب الكشاف من أن قوله تعالى صبغة الله [illegible] فتأمل
[illegible]
[illegible]
في الاستعارة وليس باستعارة وهو مشكل لأن المشبه فيه ليس بمذكور

ولا مقدر

ولا مقدر ويمكن الجواب بأن الاستعارة يجب أن يكون لفظا
في غير ما وضع له لعلاقة أن يصح وقوع اسم المشبه موقعه ولا يفوت
إلا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رأيت أسدا أن يقال رأيت رجلا
شجاعا [illegible] كذلك على ما يظهر بالتأمل وكذا لا يصح أن يراد بالحبل
الأسود [illegible] الكافر لأنه خلط [illegible] ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون
منه حلية تلبسونها الآية ينبغي أن يكون المقصد التشبيه لا الاستعارة وأراد
تفضيل الأجاج على الكافر بأنه قد يشارك العذب في منافع والكافر
خلو عن المنفعة فهو في طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة أو أشد قسوة وإن
من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار [illegible] وذلك ذهب كثير من الناس إلى أن
الآية من قبيل الاستعارة وأن صاحب الكشاف أورده [illegible] الاستعارة
ولا يخفى ضعفه [illegible] لفظ الكشاف فيه دليل [illegible] الاستعارة مجاز
لغوي لكونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لأعم منهما اختلفوا في أن
الاستعارة مجاز لغوي أم عقلي فذهب الجمهور إلى أنه مجاز لغوي بمعنى أنها
لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك أن الاستعارة
كالأسد مثلا في قولنا رأيت أسدا يرمي موضوع للمشبه به أعني السبع المخصوص
لا للمشبه أعني الرجل الشجاع ولا لأعم منهما أي المشبه به والمشبه كالشجاع
مثلا ليكون إطلاقه عليهما حقيقة كإطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم
قطعا بالنقل عن أئمة اللغة فيكون استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع
له مع قرينة مانعة عن إرادة ما هو موضوع له أعني المشبه به فيكون مجازا لغويا

وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق العام على الخاص لا باعتبار خصوصه
بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رأيت زيدا فقلت رأيت
انسانا او رأيت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع
له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال اكرمت زيدا واطعمته
وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان
في قولنا الانسان حيوان بالنطق فظهر ان هذا البحث يشتبه على كثير من
المحصلين حتى ظنوا ان المجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص وغير
صحيح ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه وقد سبق
المتعلقة بالالفاظ من الاطلاق والاستعمال ونحوهما وقع عليه باعتبار الخارج
وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه وقيل انها مجاز عقلي
بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء
دخوله في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا
من افراد الاسد كان استعمالها اي الاستعارة في المشبه استعمالا
فيما وضعت له وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله في جنس
المشبه به لانه لو لا ذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان
مجردا ونقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة
ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد
عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا واراد زيدا انه جعله
اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا اذ لا يقال جعله اميرا

فقولهم جعله اميرا بمعنى صيره ويفيد اثبات صفة لشيء حتى لا تقول جعلته
اميرا الا وقد اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه
تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق
عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل
عقليا بمعنى ان العقل تصرف فيه وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد و
جعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولان اطلاق اسم
المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب
في قوله اي قول ابي الفضل ابن العميد في غلام جميل قام على رأسه يظلله قامت
تظللني اي توقع الظل علي من الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت
تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس
في الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي
وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل
حسن الوجه انسانا آخر والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله
لا تعجبوا من بلى غلالته هي شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد زر
ازراره على القمر تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره
عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان
انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بملابسة انسان
كالقمر في الحسن ورد هذا بان الادعاء اي ادعاء دخول المشبه في جنس
المشبه به لا يقتضي كونها اي الاستعارة مستعملة فيما

وصفت له للعلم العرف بانا فاستعمله في الرجل الشجاع فكان مثلا
والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيقه ذلك انه ادخل في جنس المشبه
به على انه جعل افراد الاسد بطريق التاويل قسمين احدهما المتعارف
وهو الذي غاية الجرأة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة
والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو
الذي له تلك الجرأة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص
ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال
في غير ما وضع له والقرينة مانعة [illegible] المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير
المتعارف وبهذا [illegible] الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع
ينافي نصب القرينة [illegible] السبع المخصوص واما التعجب والنهي
عنه [illegible] على تناسي التشبيه قضاء
لحق المبالغة [illegible] لا يتغير عن المشبه به اصلاحه
اي كلما يترتب على المشبه [illegible] عنه يترتب على المشبه ايضا
والاستعارة تفارق الكذب [illegible] على التاويل ونصب القرينة على
ارادة خلاف الظاهر [illegible] دعوى دخول المشبه في جنس
المشبه به مبنية على تاويل [illegible] به قسمين كما ذكرنا ولا تاويل
في الكذب وايضا لا [illegible] عن ارادة المعنى الحقيقي
الموضوع له ولا [illegible] الكذب فانه لا ينصب
فيه قرينة على ارادة خلاف [illegible] ترويج ظاهره وزعم

صاحب

صاحب الحفاح اي الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة ايضا والدعوى
فيها اي في الاستعارة على التاويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة
عن ارادة الظاهر والنص هي العلاقة في الباطل بما يكون على خلاف الواقع
والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير ان تعلم ان تغيير الكذب خلاف
ما عليه الجمهور واختاره السكاكي ومع ذلك لتخصيص التاويل بمفارقة
الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل يحصل لكل منهما المفارقة عن الباطل
والكذب جميعا نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب
يقابل الصدق والحق هو الخبر المطابق للواقع بقياس الواقع اليه
والصدق هو كونه مطابقا للواقع [illegible] فهما متحدان بالذات
متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص [illegible] لا يكون الاستعارة علما
لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبه في [illegible] افراد وقسمين
متعارف وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم [illegible] الجنسية لانه يقتضي
التشخيص ومنع الاشتراك [illegible] تناول الافراد اذا تضمن
العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره [illegible] اوصاف كحاتم فانه يتضمن
الاتصاف بالجود [illegible] في الفصاحة وباقل في
الفهاهة فيجوز استعارته [illegible] ومادر في حاتم فيجعل
كانه موضوع للجواد [illegible] على ادا غيره كما
جعل الاسد كانه موضوع [illegible] غيره فبهذا التاويل
يتناول حاتم [illegible] الغير المتعارف وهو

أن يتصف بالجبن ووكذا الاستعمال في غير المتعارف يلزمه استعمالا في غير الموضوع
له فيلزم الاستعارة نحو رأيت اليوم حاتما وقرينتها أي قرينة الاستعارة لما
ثبت أنها مجاز ولكل مجاز لا بد له من قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اما امر
واحد كما في قولك رأيت أسدا يرمي أو أكثر أي أمران أو أمور يكون
كل واحد منها قرينة كقوله فإن تعافوا أي تكرهوا العدل والايمان فإن في
أيماننا نيرانا أي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل
من العدل والايمان قرينة على أن المراد بالنيران السيوف لدلالته على أن
جواب هذا الشرط تحاربون وتلجؤون إلى الطاعة بالسيوف أو معان
ملتئمة مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وهي لا يخفى
صحة كونها قسيما لقوله أو أكثر كقوله أي قول البحتري وصاعقة بالجر
على اضمار رب وبالرفع على أنه مبتدأ موصوف بقوله من نصله أي من نصل سيفه
تنكفي بها أي تنقلب والباء في قوله بها للتعدية
والمعنى رب نار من حد سيفه يقلبها على أرؤس الأقران خمس سحائب
أي أنامله التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب أي يصبها على أكفائه
في الحرب فيهلكهم بها ولما أفرد الأقران جمع الكثرة بقرينة المدح
لأن الكلام في صيغة جمع القلة الكثرة يستعار للأخرى كاستعارة السحائب لأنامل
الممدوح ذكر أن هناك صاعقة وبين أنها من نصل سيفه ثم قال على أرؤس
الأقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الأنامل فظهر من جميع ذلك
أنه أراد بالسحائب الأنامل وهي أي الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين

وباعتبار

وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير
ذلك فهي باعتبار الطرفين يعني المستعار منه والمستعار له قسمان
لأن اجتماعهما أي اجتماع الطرفين في شيء إما ممكن نحو أحييناه في قوله
تعالى أو من كان ميتا فأحييناه أي ضالا فهديناه استعار الإحياء من معنى
الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق توصل إلى
المطلوب والإحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا أولى من قول
المصنف إن الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما والاستعارة فيه للضلال
حلت بهذه القرينة إذ لا يمكن انتفاء المتصف بالضلال فلهذا كان نحو
أحييناه في أو من كان ميتا فأحييناه ولتسم هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع
طرفيها في شيء وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق وإما ممتنع عطف
على ممكن أي أو ممتنع كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه
بالفتح النفع أي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك
أن اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد
إذا بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك استعارة
اسم الميت للحي الجاهل أو العاجز أو النائم فإن الموت والحيوة مما
لا يمكن اجتماعهما في شيء ولتسم العنادية لما بين الطرفين للتنافي والضعف
لكن الاستعارة اسم الأشد للأضعف أولى خلافا فإن الأعلى أو الأضعف
قوة فيها أولى بأن يستعار له اسم الأعلى أولى بذلك من
الأدنى قوة لأن الإدراك أقدم من الفعل لكونه فاتحة للحيوان لأن

افعاله المختصة به اعني الحركة الارادية المسبوقة بالادراك واذا كان
الامر كذلك اقدم واشد اختصاصا به كان انتفاؤه اشد تبعيدا له من الحيوة
وتقريبا الى صده وكذا في جانب الضد فظهر ان الاكثر علما اوثر فكان
اولى بان يقال انه حي هذا الكلام ولا يخفى ما فيه من الاختلال لان الضدين القابلين
للشدة والضعف كالجبن والعلم والقدرة والعجز وما يستعمل اضعفهما
للاخر بل الحقيقة انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الاخر باعتبار معنى قابل
للشدة والضعف فكلما كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم
عليه اولى والعيان غير والحين الا والقسم بيان الاستعارة التي لا يمكن
اجتماع طرفيها في شيء معاندية كتعاند الطرفين وقد يكون اي من العنادية
الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده او نقيضه اي الاستعارة التي
استعملت في ضد معناه الحقيقي او نقيضه لما مر اي لتنزيل التضاد او التناقض
منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في التشبيه
نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار
بما يظهر سرور المخبر به للانذار الذي هو ضده بادخاله في جنسها على
سبيل التهكم وكذا قولك رايت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح
والظرافة والاستهزاء والاستعارة باعتبار الجامع اعني ما قصد اشتراك
الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها وههنا جامعا قسمان لانه
اي الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قوله عليه السلام
خير الناس رجل يمسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل

في شعفة

في شعفة في غنيمة حتى يأتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة
التي يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة راس
الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله
او رجل اعتزل الناس وسكن في رأس شعفة من شعف الجبال في غنم له قليل
يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله حتى يأتيه الموت استعار
الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو
والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو
والطيران الا انه في الطيران اقوى منه في العدو وقال الشيخ في اسرار
البلاغة والفرق بينه وبين رأيت اسدا ان الاشتراك بينهما في صفة توجد في
جنسين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد
وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف في السرعة وحقيقتها حركة تتخلل
السكنات وذلك لا يوجب اختلافا في الجنسية قال والفرق بين استعارة الطيران
للعدو واستعارة المرسن للانف انه لا شك في كل من المرسن والطيران
موضوع لوصف في الانف والعدو والمقصود الوصف الكائن في
طائر يجري في استعارة العدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن والى هذا
ان التشبيه ههنا منظور فيه الى الغرض ولهذا لا يصح فيه التشبيه في غلط
المنكر به استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لا اطلاق اسم الاستعارة على
وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا اني كرهت مخالفة السلف فانهم
عدوها في الاستعارات وخلطوها بما تقدمت بالكلام في الجملة وتنبيه

على ذلك بان تسميته استعارة غير حقيقية ووجه الشبه بينه وبين الاستعارة
انك تنقل فيه الاسم الى جانب كالرسن والانف والمجانسة والمشابهة عن
واحد وهذا كالجلالة نحو اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما حتى يطلق
اسم الاستعارة عليه وقد يقال ان في المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد
ليكون الاستعارة حقيقية وقد تقرر في غير هذا الفن ان الماهية لا تختلف
بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين مع
امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية الا ترى ان السواد جزء
من المجموع المركب من السواد والحلاوة مع اختلافه في الشدة والضعف ووجه
الشبه انما يجب داخلا في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين
والمفهوم قد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع
داخلا في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد واقوى وفي كون
استعارة الطيران للعدو ... نظر لان الطيران هو قطع
المسافة بالجناح والسرعة داخلة فيه بل هي لازمة له في الاكثر
كالجامع لكن والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة
الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد
بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الا
جتماع الداخلة في مفهومهما وهي في القطع اشد وكاستعارة الخياطة
الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذي هو نسج الدرع بجامع الضم الداخل
في مفهومهما وهو في الاول اقوى واما غير داخل عطف على قوله اما داخل

كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل
ونحو ذلك فانه ذكر الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد
موضوع للشجاع لكن في تلك البهيمة المخصوصة لا للشجاعة وحدها
وعلم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع
بينهما امر داخل في الطرفين وعلى هذا قياس نظيره واما كلام الشيخ
ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص
والشجاعة وصف له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة
لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار
المستعار له هو المجموع ايضا لصح ان الجامع غير داخل في مفهوم
المستعار منه اعني الاسد وايضا تقسيم آخر للاستعارة باعتبار الجامع
وهو انها اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت اسدا
يرمي او خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين
اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة قد تكون في
نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع من الغرابة كقوله اي قول يزيد بن
مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه
والقى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا
احتبى قربوسه بعنانه اي جمع ... بين ظهره وساقيه بعنانه
علك الشكيم الى انصراف الزائر الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في
فم الفرس واراد بالزائر نفسه شبه هيئة وقوع العنان في موقعه ممتدا الى

الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم

جانبيه الحالي وكذا كل خاطر شبه بهيئة وقوع العنان في قربوس
من قربوس السرج ممتدا إلى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب
موضعه من ركبتي المحتبي ممتدا إلى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء
وهو أن يجمع الرجل [illegible] بثوب أو غيره لوقوع العنان
في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فإن قلت
هل يجوز أن يكون المشبه هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدا إلى
جانبي الفم بهيئة وقوع الثوب في ظهر المحتبي ممتدا إلى جانبي الساقين
حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة الرأس
وان الوسط [illegible] أو الأولى أن الركبتين بمنزلتهما
عنيت الشبه بالقربوس والثوب الركبتين حائل إلى العلو ثم يمتد
مستفلا إلى الظهر كالأطراف الذي يلي القربوس والعنان
اعلم أن الذي يلي القربوس قد يحصل الغرابة بتصرف في العامية
كما في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالأركان من
هو ماسح وشدت على دهم المهارى رحالنا ولا ينظر الغادي
الذي هو رائح أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالت بأعناق
المطي الأباطح الدهم جمع أدهم وهو السواد والمهارى جمع
مهرية وهي الناقة المنسوبة إلى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة والأ
باطح جمع الأبطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى
والمراد بقضاء الحج ومسح أركان البيت عند طواف الوداع

نسخة

في الحديث أخذنا ... الأحاديث واخترت إعناق المطي باعناق
سرعة في سيلان السيول الواقعة في الأباطح لسير
الإبل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة
والشبه فيها عامي كل من قرب وغرابة بالناس اللطيفة والغرابة
ان أسند الفعل أعني قوله سالت إلى الأباطح دون المطي أو
اعناقها حتى أفاد أنه امتلأت الأباطح بالإبل كما في قوله تعالى
واشتعل الرأس شيبا وادخل الأعناق في السير لأن السرعة والبطؤ
في سير الإبل يظهران غالبا في الأعناق ويتبين أمرهما في الهوادي
وسائر الأجزاء يستند إليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة وقد
يحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لا لحاق الشكل بالشكل كما
في قول امرء القيس فقلت له لما تمطى بصلبه وأردف أعجازا وناء
بكلكل أراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به إذ
كان كل ذي صلب يزيد في طوله عند تمطيه شيئا وبالغ في ذلك بأن جعل له أعجازا
يردف بعضها بعضا ثم أراد أن يصفه بالثقل على ساهره والضغطة
والمشقة فاستعار له كلكلا ينوء به أي ينهض به ثقيلا وهذا من
قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال والاستعارة باعتبار الثلاثة أي
المستعار منه والمستعار له والجامع ستة أقسام لأن الطرفين إما حسيان أو عقليان أو المستعار منه حسي
والمستعار له عقلي أو بالعكس تصير أربعة أقسام والجامع في الثلاثة الأخيرة
لا يكون إلا عقليا لما عرفت في بحث التشبيه فالقسم الأول ينقسم ستة

وبجامع ستة أقسام لأن المستعار منه والمستعار له

انه لا يلائم الا بتوجيه [illegible]

على ما في المجموع [illegible]

كان [illegible]

الاستعارة ولا البقرة والاستعارة [illegible]

[illegible]

[illegible]

كان [illegible] ولا البقرة [illegible]

[illegible] الجامع [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

النار [illegible]

[illegible]

في [illegible]

في [illegible]

[illegible] الاستعارة [illegible] الجامع فيه [illegible] واما عقليان [illegible]

يعني ان الكشف [illegible] والجامع عقلي واية لهم الليل نسلخ

منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف

[illegible]

[illegible] ظهور [illegible] على [illegible] ظهور الظلمة [illegible]

[illegible] فاذا غربت الشمس فقد سلخ

النهار [illegible] كما يكشف عن الشيء الشيء الطارئ عليه

[illegible] الظلمة [illegible] ضوء النهار كظهور المسلوخ عنه

بعد سلخ [illegible] فعبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب

المفتاح [illegible] الليل واعترض عليه

[illegible] فاذا هم [illegible] فاذا هم مظلمون اي

داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو

[illegible]

[illegible] وذلك [illegible] رابطة

[illegible]

[illegible] زوال

[illegible] الظلام [illegible]

[illegible] العلاقة [illegible] نحو سلخت الاهاب

عن الشاة [illegible] الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهاب والشاة

مسلوخة [illegible] الاول فالنهار

[illegible] فاذا هم مظلمون [illegible] على قول [illegible] فانما

يعني من جهة انها موضوعة للتعقيب في العادة [illegible]
بخلاف باختلاف الامور العادية فنقول الرخاء والعادة
ومنه يقتضي عدم اعتبار التراخي وفيه بالكلية كما في هذه الاية فان
زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام
لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل
الا في اضعافه ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم
عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اعتبار المفاجاة انما
يصح السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجاه وقت
الليل فانه مستقيم بلا شك واذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم اذ يقال نزع
ضوء الشمس عن الهواء ففاجاه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز
ففاجاه الانكسار لان دخولهم في الظلام حين حصول الظلام [illegible]
دخولهم في الظلام الذي هو ضوء النهار كسبب الانكسار الى الكسر [illegible]
جعل السلخ بمعنى الاخراج دون النزع [illegible] واقول تقوية
لذلك لا اشكال ان [illegible]
بحيث يفتقر الى نوع اختيار [illegible] انما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور
النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتأمل واما ما يتعلق بكلمة التعقيب
[illegible] كان في حصول التشبيه
[illegible] وقد اطال صاحب [illegible]
[illegible] في الخفيف [illegible] الجامع في احد [illegible]

الآخر

الآخر [illegible] ولا يجوز [illegible] والاستعارة
[illegible] السبب [illegible] انواع [illegible] السبب [illegible]
[illegible] السبب [illegible]
[illegible] الطرفان [illegible] الطرفان [illegible]
[illegible] النوم والاستعارة
الموت [illegible] الجامع [illegible] ظهور [illegible] التشبيه
في [illegible] التشبيه [illegible] اللفظ [illegible]
[illegible] التشبيه [illegible]
[illegible] الفاعل والمفعول او [illegible] الزمان والمكان والآلة
[illegible] هذا التشبيه [illegible] والعجز [illegible]
[illegible]
[illegible] الكلام [illegible] الاستعارة اصلية [illegible]
الجامع [illegible] لاشكال عدم ظهور
الافعال [illegible] لا يصلح جامعا [illegible]
الجامع [illegible] في النوم [illegible]
[illegible] الاستعارة [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] الجامع عدم ظهور الافعال [illegible] ان القرينة
[illegible] البعث [illegible] بالموت لانه [illegible]
[illegible] القرينة [illegible]

[illegible]

لما اختصوا بالاستعارة واما مختلفان عطف على اما عقليان او
ان الطرفين حسي والآخر عقلي نحو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان
المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والامر مطلقا فالمستعار له التبليغ
والجامع التأثير وهما عقليان والتبليغ ابلغ الامر بانه لا ينجبر كما لا يلتئم
صدع الزجاج وكذلك قوله تعالى ضربت عليهم الذلة اي جعلت الذلة محيطة
بهم كما يضرب الخيمة او القبة على من فيها او جعلت الذلة ملتصقة بهم
حتى لا تنفك عنهم كما يضرب الطين على الحائط فالمستعار منه ضرب
القبة على الشيء او ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له ثبوت
الذلة والصاقها بهم والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة
تبعية فتدبر ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة او الطين ويكون القرينة اسناد
الضرب المعدى بعلى اليها فيكون استعارة بالكناية واما مختلفان والحسي هو الطرف
المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان
المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط
وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه اي اللفظ المستعار
ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان يصدق على كثيرين
من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي فالاستعارة اصلية كاسد
اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين
والثاني اسم معنى وكذا اعلام مشتهرة ولا يمكن حينئذ كالعلم في ... حاتم
والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل

وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
واسم الآلة والزمان والمكان والحرف انما كانت تبعية لان الاستعارة
تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا
للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة
الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات
المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهوم الافعال
وعروضه لها ودون الحروف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد
فياض وعالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وفيه نظر وهو
ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها
تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبر طيب ونحو ذلك فالاولى ان يقال اوصاف
البتة وهم ايضا قد صرحوا ان المقصود الاعظم بالصفات المشتقة هو المعنى
ليست بصفات بالاتفاق ... صرحوا بان ... باعتبار
المعنى ... لاختصاصه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقصد
الاعظم ... باعتبار ... فينبغي ان تكون الاستعارة فيها اصلية لا
تبعية وان يعتبر التشبيه في نفس ... ولا اشكال اما اذا اطلق
لفظ المقتل على ... الذي ضرب فيه ضربا شديدا فان المعنى على تشبيه
الضرب بالقتل وكذا اذا اطلق ... للاشارة الى قبره فهو على تشبيه
الموت ... المقصود الاهم في ... الزمان والمكان
والآلة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر ... المستعار

صفة او اسم جامد مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم
اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات فالتشبيه
في الاولين اي في الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف
لمتعلق معناه اي لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد
بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا
من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه
ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي
باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه
الحروف معاني رجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف في متعلق
معنى الحرف كالمجرور في زيد في نعمة غير صحيح كما سنشير اليه فيقدر التشبيه
في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اي يقدر تشبيه دلالة
الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم يدخل الدلالة
في جنس النطق بالتأويل ثم يستعار لها لفظ النطق ثم يشتق
منه الفعل والصفة فيكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة
تبعية وان اطلق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه بل باعتبار ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا
يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة
اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة قلت ان اللفظ الواحد
بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة
باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة

احدهما المشابهة والآخر غيرها كالمشفر في شفة الانسان
فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار
استعمال المقيد اعني مشفر البعير في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ
عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة يصح بالتنزيل على
الاعتبارين فاستعنه ويقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه
اي موسى آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اي يقدر
تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط
والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل
في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا
الذي ذكره المصنف مأخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل
في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان
يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كانت نتيجة
التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله وهو محض
مستقيم على مذهبه لانه لا يجب ان يكون جريانه في الاستعارة الحرفية
على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية فانه ان التشبيه التبعي
لا يكون في نفس مفهوم اللفظ نعم هذا موجه على ان الاستعارة بالكناية
في نفس الجمهور لانه لا يضم في الظاهر تشبيه العداوة فعلا بالعلة الغائية
ولم يستعمل في المشبه الا حرف التعليل لا لكونه الحرف المشبه به وهو لام التعليل
فظاهر ان الاستعارة التبعية في شيء وكذا الجمع على مذهب السكاكي

ط الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على
الالتقاط
قوله كالمحبة مثال العلة الغائية
للعداوة والحزن
هو ان متعلق الحرف هو المجرور كما تقدم بيانه
تقدير التشبيه للعداوة والحزن بالمحبة والتبني

فی الاستعارة بالکنایة لانه ذکر المشبه اعنی العداوة واريد بالمشبه به
اعنی العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقيق الاستعارة
التبعية فی ذلك انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط
بترتب علة الغائية عليه ثم استعمل فی المشبه اللام الموضوعة للا
لة على ترتب العلة الغائية التي هو المشبه به فجرت الاستعارة اولا في
العلية والغرضية وبتبعيتها فی اللام كما مر فی نطقت الحال
فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية وايضا صار
ان قدر التشبيه فی اعتبار ذلك فی ما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية
والحرف قرينة وهو اختيار السكاكی كما اذا قدر فی نطقت الحال تشبيه
الحال بالانسان المتكلم وبلا نطقت قرينة وان قدر التشبيه فی متعلق
معنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية وقدار
قرينتها اى قرينة الاستعارة التبعية فی الاولين اى فی الفعل وما يشتق
منه مجلى الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند الى
الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا فی امام قتل البخل واحيى السماحا
فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قول
القطامی لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا عشية يجری بالدم الوادی
نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد الهذم
من الاسنة القاطع فاراد بلهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة
او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمری والقد القطع وزرد
والقد

الدرع

الدرع وسردها نسجها فان المفعول الاول اعنی الهذميات قرينة
على ان نقريهم استعارة وقد يكون المفعولان بحيث يصلح كل منهما
قرينة كقوله اى الحريری واقری المسامع اما نطقت بيانا يقود الحرون
الشموسا فان تعلق اقرى بكل من المسامع والبيان يدل على انه
استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة
على ان بشر استعارة او الى الجميع اى الفاعل والمفعول والمجرور
نحو قرى جرت بنحو ملاك ان اصناف الاجارة بالسوط طعنات واما
تمثيل السكاكی فی ذلك بقول الشاعر تقری الرياح رياض الحزن مزهرة
اذا سرى النوم فی الاجفان ايقاظا فغير صحيح لان المجرور اعنی فی
الاجفان متعلق بسرى لا بتقرى وما ذكره الشارح من انه قرينة على
ان سرى استعارة لان السرى فی الحقيقة السير بالليل ليس بشیء
لان المقصود ان يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة وانما قال ادر قرينتها
محلى كذا لجواز ان يكون القرينة غير ذلك كما فی الاحوال نحو قتلت
زيدا اذا ضربته ضربا شديدا واما القرينة فی الحرف فغير منضبطة
والاستعارة باعتبار اخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظة
ثلثة اقسام لانها اما ان لم يقترن بشیء يلائم المستعار له او
المستعار منه او قرنت بما يلائم المستعار له او قرنت بما يلائم
المستعار منه الاول مطلقة وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع اى تفريع
كلام مما يلائم المستعار له او المستعار منه نحو عندی اسد واراد بالصفة

المعنوية لا النعت النحوي على ما مر في بحث القصر والثانية مجردة وهي ما
قرن بما يلائم المستعار له كقوله اي قول كثير غمر الرداء اي كثير العطاء
استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما
يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريدا
للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا
في الضحك آخذا فيه غلقت لضحكته رقاب المال يقال غلق الرهن في يد
المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعني اذا تبسم غلقت رقاب امواله
في ايدي السائلين وعليه قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف
حيث لم يقل فكساها لان التجريد وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق
يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة
الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع لانه وان لائم الاذاقة
فهو مفوت لما يفيد لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما
جميع البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع
من صفرة الوجه وانتقاع اللون ورثاثة الهيئة على ما مر والاذاقة لا تناسب
فكيف تكون تجريدا قلنا المراد بالاذاقة اصابته بادراك الالم الحادث
الذي استعير له اللباس فكانه قيل فاصابتهم بما لبسهم من الجوع والخوف والا
ذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد كما يقال
ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب والذي يلوح من كلام الشيخ
في هذه الآية ان في لباس الجوع استعارتين احديهما التصريحية وهي انه

شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس
لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهي انه شبه ما
يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى اوقع عليه
الاذاقة كذا في الكشاف فعلى هذا تكون الاذاقة بمنزلة الاظفار والقرينة
ظاهر يكون من ترشيح الاستعارة تخييلية والثالث مرشحة وهي ما
ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة
بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار
ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة
قولك ساورت اليوم بحرا اي اخرا متلاطم الامواج وقد يجتمعان اي التجريد
والترشيح كقوله لدى اسد شاكي السلاح هذا تجريد لانه وصف بما يلائم
المستعار له اعني الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح
لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه يعني الاسد الحقيقي والترشيح
ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع التجريد والترشيح لاشتماله على تحقيق
المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها
وتزيينها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية له ومبناه اي مبنى
الترشيح على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له نفس المستعار منه
لا شيء شبيه به حتى انه يبنى على علو القدر الذي يستعار له علو المكان
ما يبنى على علو المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد
بن يزيد الشيباني ويذكر اباه وهذا البيت في وصف ابيه وذكر علوه

ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء استعارة الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء فلولا انه قصد ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه ونحوها اي نحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه ما مر من التعجب في قوله قامت تظللني من عجب شمس تظللني من الشمس والنهي عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته لانه لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهي عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله

واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي وقد وهم من استبعد تسمية المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرناه صريح في الايضاح ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله واذا كان نوا مع التشبيه والاعتراف

بالاصل يسوغ ان لا يبنى الا على الفرع كما في قوله اي قول العباس بن الاحنف هي الشمس مسكنها في السماء فعز امر من عزاه حمله على العزاء وهو الصبر الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع ان الصعود اي الى الشمس الصعود ولن تستطيع اي الشمس اليك النزولا والاوجه تقديم الظرف على المصدر قد سبق في شرح الديباجة فمع جحده اولى بهذا جواب الشرط اعني قوله واذا جاز اي فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوى فيه ذكر الاصل اعني المشبه وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث الى المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد للمبالغة في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله ان يشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما يقال للمتردد في امر اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك

كما مر بهذا فاعتمد على اليقين ما شئت تشبيه صورة تردده في الجواب
بصورة تردد من قام ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا
وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة
في تلك ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة
امور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه منتزع
من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك
ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير
تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بانه يقال له تشبيه
تمثيل او تشبيه تمثيلي وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة
قد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها
بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا
هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل
ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد ان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين
فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله
هواي مع الركب اليمانين مصعد البيت فان المركب موضوع للاخبار
والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فهو مجاز مركب في الاستعارة ومنه
بما دعي الصواب ومتى فشا استعماله اي استعمال المجاز المركب او التمثيل
كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا يغير معناه الاصلي
يسمى مثلا ولهذا اي ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة

لاتغير

لا تغير الامثال لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل في
المشبه فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون
استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ
الذي هو لفظ المشبه به ماخوذا عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان
هو اللفظ الذي يختص بالمشبه به فلا يكون عارية ولهذا لا يلتفت في المثل
الى مضاربه تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد
المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك نقول له بالصيف
ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امراة واما ما يقع
في كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل وانما
هو ماخوذ من المثل واشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظ المثل
او الصفة او القصة اذا كان لها شان وفيها نوع غرابة كقوله تعالى
مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اي حالهم العجيب الشان وكقوله تعالى ولله
المثل الاعلى اي الصفة العجيبة وكقوله تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما
قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة فصل في تحقيق
معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية ولما اتفقت الآراء على
ان في مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة
تخييلية لكن قد اضطربت في تشخيص المعنيين الذين يطلق عليهما هذان
اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلاثة اقوال الاول ما يفهم من كلام
القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي ويسمى ابيانا مما والثالث

بحث في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية

بالكناية والتخييلية

ما اورده المصنف ولما كانتا عنده امرين معنويين غير داخلين في تعريف
المجاز اورد لهما فصلا فيه بحث الاستعارة تتميما للافادة و
تكميلا للمعاني التي تطلق هي عليها فقال قد يضمر التشبيه في النفس
اي في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه فانه قد
سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اقسامه التي هي جمع
ثمانية باعتبار الاركان وتركها ما سبق ذلك انما هو في التشبيه المصطلح
وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة بالكناية ويدل عليه اي على ذلك التشبيه
المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك
امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر
في النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به
بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية
عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية
لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يخص المشبه به وبه يكون كماله او قوامه
في وجه الشبه لتخييل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به
للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني
ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول
ابي ذؤيب الهذلي واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها الفيت
كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة يعني اذا علق الموت
مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل وروي انه هلك لابي ذؤيب في عام

واحد

واحد من بنيه وكانوا خمسة هاجروا الى مصر فماتوا [illegible]
وفيهم يقول اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة
لا تقلع وحكي ان الحسين بن علي رضي الله عنهما دخل على معاوية يعوده
فلما رآه معاوية قام وتجلد وانشد وتجلدي للشامتين اريهم اني
لريب الدهر لا اتضعضع فاجابه الحسين رضي الله عنه على الفور وقال واذا المنية
انشبت اظفارها البيت شبه الهذلي في نفسه المنية بالسبع في اغتيال
النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة
لمرحوم ولا ابقاء على ذي فضيلة فاثبت لها اي للمنية الاظفار
التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة
في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار
للمنية استعارة تخييلية واشار الى الثاني بقوله وكما في قول الآخر ولئن
نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية انطق شبه الحال
انطق شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة
بالكناية فاثبت لها اي للحال اللسان الذي به قوامها اي قوام الدلالة
فيه اي في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المصنف كل من لفظي
الاظفار والمنية حقيقة مستعمل في المعنى الموضوع له وليس في الكلام
مجاز لغوي والتخييلية انما هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا عقلي
كاثبات الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم ومتلازمان في الكلام

لا يستحقه احدهما بدون الآخر لان التخييل يجب ان يكون قرينة للمكنية
البتة وهي اي قرينتها التخييل البتة فان قلت فماذا يقول
المصنف في مثل قولك اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا قلت
لا يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما يسمى
اطولكن في قوله عم اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا ترشيحا للمجاز
اعني اليد المستعملة في النعمة فان قلت فما ذكره المصنف من تفسير الاستعارة
بالكناية بشيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على [illegible]
مناسبة لغوية وكأنه استنباطا منه فما تفسيرها الصحيح قلت معناها
الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل
يذكر رادفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة
السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رأيت اسدا
لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه
الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به
والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وهذا
بعينه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث قال
شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل
على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار
البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا
اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه كقولك شجاع

يفترس

يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح
في ان المستعار هو اسم المشبه به المسكوت عنه المرموز اليه بذكر لوازمه لكن
قول المصنف ثمة ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان يكون استعارة تخييلية
بل قد تكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد وسيجيء الكلام عليها
مما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فكلامه بعد ظهوره بذكر الاستعارة بالكناية
واما ما قال ان قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما للسبع
على التشبيه بالسبع الا ان الاظفار هو السبع وهذا اقرب مما ذكره المصنف في التخييل واما
انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم من مسماه
الاصلي الى شيء محقق ثابت معلوم فتجريه عليه ان تشير اليه كقولك رأيت اسدا وتريد رجلا شجاعا
والثاني ان يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يتبين فيه شيء يشار اليه
فيقال هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت
بيد الشمال زمامها جعل للشمال يدا ومعلوم انه ليس هناك شيء يجري عليه
اسم اليد ولهذا لا يصح ان يقال اذ اصبحت بشيء مثل اليد للشمال كما يقال
رأيت رجلا مثل الاسد وانما يتراءى لك التشبيه بعد ان تخرق الطريقة
فتقول اذ اصبحت الشمال ولها في قوة تأثيرها في الغداة شبه المالك
بتصريف الشيء بيده فحق التشبيه المنتزع لا يبلغ لك من المستعار نفسه بل مما
يضاف اليه لانك تجعل الشمال مثلا ذا يد من اجلها فتجعل المستعار
له اعني الشمال مثلا ذا شيء ولم تستطع ان تثبت له حكم من يكون له ذلك
الشيء وقال ايضا لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة مع انه لم يقع على

عن شيء الى شيء وافراد الجمع على انه شبهها بالبعد وانما الحمل على
انه اراد اثبات اليد للشمال بدا وكذا قول زهير صحا اي سلا مجازا من الصحو
خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي
تركه وامتنع عنه فضمير باطله على القلب اي اقصر بعض باطله ولا حاجة اليه يعني
انه يقال اقصر باطله عنه وتركه بحاله وعري افراس الصبى ورواحله يقال
شأن الاستعارة بالكناية والتخييلية او يريد به تشبيها على ان التخييلية ما يحتمل
ان يكون تحقيقية وهي التي سماها السكاكي الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل
وعند حملها على التحقيقية يكتفي الاستعارة بالكناية قرينة فانه اشار اولا
الى بيان التخييلية وقال اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة
من الجهل والغي واعرض عن معاودته فبطلت آلاته اي الات الغي فالكلام بتمامه كناية
الغي ثم معاودته فشبه زهير في نفسه الصبى بجهة من جهات المسير كالحج
والتجارة قضى منها الوطر فاهملت آلاتها ووجه الشبه
الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيها غير مبال بمهلكة ولا محترز
من معركة وهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية فاثبت له اي
ان شبه الصبى بالجهة المذكورة ان له بعض ما يختص تلك الجهة اعني
الافراس والرواحل التي بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس
والرواحل استعارة تخييلية فالصبى من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل
والفتوة يقال صبا يصبو صبوة وصبا اي مال الى الجهل والفتوة كذا
في الصحاح لا من الصبا بمعنى الصغر يقال صبي صباء مثل سمع سماعا

اي لعب مع الصبيان واشار الى التحقيقية بقوله ويحتمل انه اي زهير
اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة
لها في استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التي قلما تتآخذ في اتباع الغي
الا اوان الصبى وعنفوان الشباب من المال والمنال والاعوان والا
فتكون الاستعارة اعني استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها
عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسا اذا اريد بها الاسباب انتهى الفن الثاني
كذا في كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية
والتخييلية مما لعل ما ذكره انه محل فواضح ان اراد ان يشير اليه
والى ما فيه وما عليه فوضع لذلك فصلا وقال عرف السكاكي
الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع
واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تأويل في الوضع عن الاستعارة
على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة
في غير ما وضعت له تحقيقا فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الاخر
وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا
وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فتكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز
عنها فانها اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة
فيما وضعت له بتأويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل
افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف الخ وقوله المستعملة
فيما وضع له لا تخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقوله من غير تأويل

هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان يقصده السكاكي لكن عبارته ما
عرية عن ذلك لانه قال انما ذكرت ذلك القيد ليحترز به عن الاستعارة ففي
الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين ولا نسميها
حقيقة بل مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له
على ضرب من التأويل والظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة
فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة على ما سبق الى
الافهام اذ لا خلاف في كونها مجازا لغويا ام عقليا لا في كونها مستعملة
فيما وضعت له لان احد القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في
الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق فهي على اصح القولين ولو كانت تكلف
يخرجه بقوله من غير تأويل فلا حاجة الى تعلقه بقوله ليحترز به عن
الاستعارة ويرتكب في الكلام ... وعرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة
المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة
الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء
في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي مستعملة في
معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع او العرف غيرا
بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا
تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فتكون مجازا لغويا و
على هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب
مع انه اوضح وادل على المقصود اقامه المص مقامه في غير ما وضعت له با

التحقيق

بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اي
ارادة معناها في ذلك الاصطلاح واتى السكاكي بقيد التحقيق اي
قيد الوضع في قوله في غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق ليحترز به عن
المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر انها مستعملة فيما وضعت
له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تخرج هي لانه
لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته
في هذا المقام غلطة لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز ان لا تخرج
الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها
فيجب ان يكون لا زائدا مثلها في قوله تعالى لئلا يعلم وقال ايضا وقولي
استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق
كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا
استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلة الانسان مجازا او صاحب
الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة
على الحمار مجازا وهذا ايضا فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف الاحتراز
عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف اي احتراز عن خروج ما اذا اتفق
او نحو ذلك ورد ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق منه اذا
اطلق لا يتناول الوضع بالتأويل لانه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ
بازاء المعنى بنفسه وقال وقولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازائه
بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعينه بازائه انما

هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة
بعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح
لا تتميم الحد وانه اراد ذلك مفعولا للتحرز كذا او كذا اجيب على نحو ونشأ
واجيب بان لا نم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتأويل
والتقييد بقولنا يتعين لما يصلح للاحتراز عن المجاز اذ لم نسلم الا ان الاستعارة
لان تعيين اللفظ في الاستعمال بازاء المعنى يتعين في المجاز ايضا وتعيين
القرينة انما هو لتعيين الدلالة على ما بيناه في الوضع كما في المشترك فانه
المستعمل يدعي ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف وتعيين
القرينة انما هو لنفي المتعارف لتعيين المراد اعني غير المتعارف لا لنفي
الاسد مطلقا والا لا يستقيم الادعاء المذكور على ما بين في الاستعارة ولا يخفى
عليك ضعف هذا الكلام ورد ايضا ما ذكره بانه التقييد باصطلاح
التخاطب او ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ
الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فكذلك لا بد منه
في تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع
له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا نعلم ان هذا الوضع
مما عرف من قبل التأويل انه مخصوص باصطلاح التخاطب فاهمال هذا القيد في
تعريف الحقيقة مما به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها انما
يكون بهذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة كما هي
اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا فيه بالنسبة

الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم الدور اما على الاول فظاهر واما
على الثاني فلان الحقيقة مأخوذة في تعريف المجاز وقد يقال ان هذا القيد
مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز لان
البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات في هذا الفن وانما يتعرف البحث
لاستيفاء التعريفات وكذا ابطال ان تعريف الوضع يتناول الوضع التحقيقي بدون
هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذي تستعمل الكلمة فيما هو
موضوعة له لذلك الوضع لا الوضع الذي وقع به التخاطب اذ لا دلالة
عليه ولو سلم ذلك فالتبادر انما هو تقييد الموضوعة في قولنا فيما وضعت
له بالوضع الذي به وقع التخاطب لان تعريف النوع سوى بهذا الجواب
ان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية كما في قولنا الجواد لا يخيب سائله
اي من حيث انه جواد فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي
موضوعة له من حيث انها موضوعة له وح يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا
استعملها الشارع في الدعاء لان استعماله اياها في الدعاء ليس من حيث
انها موضوعة للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث ان الدعاء
لازم للموضوع له لا يقال فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز
ايضا لانا نقول اولا الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار
عن تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى انه الكلمة المستعملة
في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له فالكلمة المجاز في غير
الموضوع له من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق الموضوع

ذ بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له على هذا المجاز ذكره في
تعريف الحقيقة دون المجاز طلبا للاختصار واعتمادا على ما ذكر في تعريف المجاز بدون حكم
فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب بانه يخرج بقوله
مع قرينة مانعة عن ارادته معناها اذ لا بد في الغلط قرينة على عدم
ارادة الموضوع له وهذا غلط لان الاشارة الى الكتاب حيث يقول خذ
هذا الفرس مشيرا الى الكتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه
الموضوع له وكذا اذا قال الكتاب بدل الفرس وقسم السكاكي المجاز اللغوي
الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان
تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف الاستعارة
بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف المذكور الآخر اي الطرف
الآخر المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد
وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسود فتثبت له ما يخص
المشبه به وهو اسم جنسه كما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد
بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني
السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما اكتسى الحيوان
المفترس والمنية قد ثبت لها الاظفار من خواص السبع بعينها فانه كذلك
ينبغي ان يكون شأن العارية فان المستعير يستر مع العارية في قوله فالمستعار
منه لا يتفاوت الا بان احدهما [illegible] والآخر ليس كذلك ويسمى المشبه به
سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه والمشبه مستعار له

هو المشبه وكلامه في مناسبة التشبيه كان قدرا بان المستعار
هو الاظفار مثلا وسيجيء في كلامه ما ينافيه في جميع ذلك ففي الجملة فدفع
منه على زعم القوم فقط في تحقيق الاستعارة بالكناية وقسم اي قسم
السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكني عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون
الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة
المصرح بها التحقيقية والتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر
الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد جعل قسما
آخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير وفسر
التحقيقية بما مر اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا وجعل
التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى
منها اي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية
مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى الصورتين المنتزعتين من
امور لوصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل مستلزم للتركيب
المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي من اقسام المجاز المفرد
لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين
ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما
من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من تقسيمه
المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كما
يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون

ومما لا بد ان ينظر فيه انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد
المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز
ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى
معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن
الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة
وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في
المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه لم يقصر التعريف
واجيب بوجوه آخر الاول ان الكلمة قد تطلق على ما يعم المركب ايضا
نحو كلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد
والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا
يصح في التعريف من غير قرينة مع انه قد صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها
هو المجاز في المفرد وسلم ذلك لكن نقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد
والمركب فان اريد بالوضع الوضع بالشخص لم يدخل المركب في التعريف
لانه لم يوضع بشخصه فان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل
المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا
على ما بين في علم الاصول الثاني انا لا نم ان التمثيل يستلزم المركب بل
هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي فقد يكون طرفاه مفردين كما صرح في قوله تعالى
مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وفيه نظر لانه لو ثبت ان في مثل هذا
المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصح في كلام القوم حيث

ادعى

ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عد
من الحقيقة مثل قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس
مما عبر عن المشبه به بمفرد في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حيث
لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه لم يستلزم التركيب فلم يستلزم
الافراد ايضا وبهذا كافة الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى
شيء او تقييدها او اقترانها بالف شيء لا يخرجها عن ان تكون كلمة
فالاستعارة لها هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بها خروجه
والاستعارة هو التقديم فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا
في غاية السقوط لان كلام صاحب المفتاح صريح في ان الاستعارة للفظ
بان لفظ التقدم في قوله تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي
اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا
وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة من علم البيان وفسر
السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو
اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقيق العقلي
والحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها
فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها
بصورته اي تصوير المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها
اي لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع
للنفوس به فاخترع لها اي للمنية صورة مثل صورة الاظفار

المحققة ثم اطلق عليه اي على المتخيل يعني على الصورة التي هي مثل
صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد
اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة
وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى
المنية والتخييلية عنده لا يجب ان يكون تابعة للاستعارة بالكناية
ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع الى الحال
الشبيهة بالمنافي وزعم انه الشبه بالناقة فصرح بالتشبيه ليكون
الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المصنف انه بعيد
جدا اذ لا يوجد لها مثال في الكلام واما قول ابي تمام لا تسقني
ماء الملام فانني صب قد استعذبت ماء بكائي فزعم السكاكي انه استعارة
تخييلية غير تابعة للمكنية بعينها وذلك بانه توهم للملام شيئا شبيها
بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المصنف انه لا دليل
فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة
بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملام بالماء
المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة
في شيء وعلى التقدير يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغي ان
يشبه بظرف شراب مكروه او شراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا
وفيه اي في تفسير التخييلية بما ذكر تعسف اي اخذ على غير طريق لما فيه
من كثرة الاختلاف التي لا يدل عليها دليل ولا تمس اليها حاجة

وقد يقال

وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمى
مثل هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون
حكم الوهم تخييلية وذكر ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم
الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وايضا انهم
يقولون ان للوهم صنعة تجوبه وهي انه لا يقف في التركيب والتفصيل بين
الصور والمعاني الجزئية ويسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند
استعمال الوهم تخييلية ويخالف تفسير التخييلية بتفسير غيره
لها اي غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال وجعل
الاظفار للمنية فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل للشمال صورة
وهمية شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية
واستعمالا للفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات
اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع
له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم
انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى
على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا لا
يقال انما يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي دون
الجمهور لان الاستعارة في شيء تقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ
المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء من غير
توهم تشبيه بمعناه الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة وان فيه

التغيير المذكور بغير التخييلية يصير النزاع لفظيا وبلى كالما

لما أجمع عليه السلف من أن الاستعارة التخييلية قسم من أقسام المجاز اللغوي

لأنا نقول ما ذكرتم من معنى الاستعارة المفضي للتشبيه إنما هو الاستعارة

التي هي من أقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة

التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة في التخييلية أنه استعير للمشبه ما ليس

له وهو الأظفار والنزاع في أن لفظ الأظفار مستعمل في معناها

الحقيقي لتكون حقيقة لغوية أو في غير معناه أعني الصورة الوهمية

الشبيهة بالأظفار لتكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية

كما هو مذهب السكاكي فظهر أن هذا النزاع ليس بلفظي بل معنوي فالقول

بإجماع السلف على أن التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد

أن يدعى إجماعهم على خلافه وينتقض ما ذكره السكاكي في التخييلية

أنه يبني الترشيح تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي في التخييلية

من إثبات صورة وهمية فيه أي في الترشيح لأن في كل من الترشيح

والتخييلية إثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما أثبت للمنية

التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الأظفار كذلك

أثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به

الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هناك لك

صورة وهمية شبيهة بالأظفار فليعتبر ههنا أيضا صورة وهمية شبيهة

بالتجارة وأخرى شبيهة بالربح ليكون استعمال التجارة والربح فيها استعارة تخييلية

تخييلية

تخييلية إذ لا فرق بينهما إلا بأن التعبير عن المشبه الذي

أثبت له ما يخص المشبه به كالمنية في مثال التخييلية بلفظ

الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر

به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع أن لفظ الاشتراء ليس

بموضوع له وهذا أعني قوله في الإيضاح لأنه في كل واحد منهما إثبات

بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه غير أن التعبير عن المشبه في

التخييلية بلفظه الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه ما كتب في قوله

غير أن التعبير عن المشبه يعني هو الذي أثبت له بعض لوازم المشبه به

وقع وهما حتى توهموا على بعضهم فتوهم أن المراد بالمشبه ههنا هو الصورة

الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة فاعترض بأن التعبير عنها أيضا

ليس بلفظها بل بلفظ المشبه به أعني الأظفار التي هي موضوعة للصورة

المحققة التي هي المشبه بها وهو سهو لأن هذا الفرق لا يقتضي وجوب

اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره

في أحدهما دون الآخر تحكم ومما يدل على أن الترشيح ليس من المجاز

والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله

من أنه يجوز أن يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام استعارة للوثوق

بالعهد أو هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراضه

المطالبة بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه أن الأمر

الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا

جعلنا مع حملها على المجاز وجعلها عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته
للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به جعل هو هذا المعنى مع لوازمه
فاذا قلنا رأيت اسدا يفترس اقرانه ورأيت بحرا يتلاطم امواجه
فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف
بالتلاطم الامواج الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن
الصورة الوهمية لتصح اضافتها الى المنية فان قيل فعلى هذا
لا يكون الترشيح حينئذ جائز الاستعارة الا علمنا الفرق بين المقيد
والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع
المركب منهما وايضا معنى زيادة في الاستعارة كافة بدونه وعنى
بالمكنى عنها اي اراد السكاكي بالاستعارة المكنية عنها ان يكون الطرف
المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على ان المراد
بالمنية في قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء
السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار
التي هي من خواص السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه اعني المنية
واريد به المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية
لان اضافة خواص المشبه به لا تكون الا على سبيل الاستعارة التخييلية
ورد ما ذكره السكاكي من تفسير الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه
فيها اي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له
تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة

ليس

ليس كذلك لانه فسرها بان يذكر احد طرفي التشبيه ويريد به
الطرف الآخر وجعلها من اقسام المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التي جعلها قرينة
الاستعارة التشبيه المضمر في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع وهذا كأنه
جواب سؤال مقدر وهو انه اذا اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة
الاظفار اليها والا فلا دخل له في الاعتراض فانه قد ذكر
في كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض حيث اورد سؤالا
وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه
وانكارا ان يكون شيئا غيره وفي الاستعارة بالكناية يذكر المشبه باسمه
حتى لا اعتراض ان حقيقة الشيء لا تكمل من التعريف باسمه حتى يتم ادعاء
بانا نفعل ههنا باسم المشبه ما نفعل في الاستعارة المصرح بها بالمشبه
فكما ندعي هناك الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تأويل كما هو مرجع
بتقرير ما مر في السابق من ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة
عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعي ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا
للفظ السبع بارتكاب تأويل وهو ان دخل المنية في جنس السبع للمبالغة
في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارف وغير متعارف ثم تذهب
على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين مختلفين
كلفظ المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونا مترادفين فيتهيأ
لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية وان سلما

جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له
على التحقيق من غير تأويل حتى يلزم خلوه عن تعريف المجاز ودخوله في تعريف
الحقيقة فكما انا اذا جعلنا اسم الرجل الشجاع من جنس الاسد
بالتأويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا
فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادا في كلام السبع بالتأويل لم يصر استعماله
في الموت بطريق المجاز حتى يلزم الاستعارة بل هو حقيقة قطعا فظهر وبالجملة
ان المراد ... ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع
له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا لا يندفع ما قيل من ان لفظ
المنية بعد ما جعل مرادا للسبع فاستعماله في الموت استعمال في ما وضع
له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد
بالمشبه به اي السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به
هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف فان الادعائي
انما هو عين المشبه وهو ظاهر الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية
مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هو موضوعة
له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق وكذلك لا نسلم ان استعمال
المنية في الموت في نحو قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما
وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل
فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتأويل المذكور
وبيان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في نفس

قولنا

قولنا ذلك فتبين بطلان ما قيل هو باعتبار انه موضوع للسبع الذي
له والموت فرد من افراد السبع الغير المتعارف كما في اظفار المنية فان
استعماله بالاعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار
الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من
حيث انه مراد في السبع والموت فرد من افراده فليتأمل فهذا غاية ما
امكن في توجيه كلامه على ما فهمته وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة
بالكناية هو لفظ السبع المكني عنه لو ذكر ... الواقع موقعه
لفظ المنية المراد فرد له ادعاء والمنية مستعار له والحيوان المفترس
مستعار منه على ما سبق والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر
المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدري حيث جعل من اقسام
المجاز اللغوي اراده بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة
بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا لا اشكال عليه الا انه صرح في
اخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع
والى ان المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي اخر فصل المجاز العقلي
بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فجاء الاشكال والوجه
ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية استعارة بالكناية حال
كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري
اعني استعمال المشبه في المشبه به ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة
بالكناية ويندفع الاشكال بحذافيره واختار السكاكي رد الاستعارة

التبعية وهي ان تكون في الحرف والافعال وما يشتق منها الى
الاستعارة المكنى عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا
عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكنى
عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في المنية واظفارها حيث جعل
المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا
نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة
لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة فهو يجعل الحال
استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة
وهكذا في قوله لهم نفر بهم لهذميات بجعل اللهذميات استعارة بالكناية
عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها
قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة حتى في قوله تع ليكون
لهم عدوا وحزنا بجعل العدو والحزن استعارة بالكناية عن العلة
الغائية للالتقاط وجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في
قوله تع ولاصلبنكم في جذوع النخل بجعل الجذوع استعارة بالكناية
عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة ما جعله
القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه
استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون
اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد ما اختاره السكاكي بانه
ان قدر التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة

بان يراد

بان يراد بها الحال معناها الحقيقي لم تكن استعارة تخييلية لانها اي التخييلية
مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها
التي هي من اقسام المجاز اللغوي وفسرها بذكر المشبه به وارادة المشبه فيها الا انه
امر وهمي لا تحقق له حسا ولا عقلا بل هو صورة وهمية محضة واذا لم تكن
التبعية تخييلية فلم تكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة للتخييلية لوجود
المكنى عنها في نطقت الحال وشبهها بدون التخييلية ح ووجود الملزوم
بدون اللازم محال وذلك اي عدم استلزام المكنى عنها التخييلية باطل
بالاتفاق والا اي وان لم يقدر التبعية التي جعلها قرينة المكنى عنها
حقيقة بل قدرها مجازا اي جعل التبعية كنطقت مثلا استعارة لا مجازا
مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة
سوى هذا فلم تكن ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى المكنى عنها مغنيا
عما ذكره غيره اي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها
لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتأت له ان
يجعل نطقت الحال بكذا حقيقة بل يلزمه ان يعتقد الاستعارة والاستعارة
في الفعل لا تكون الا تبعية وما يقال ان مجرد وجود العلاقة هي المشابهة
لا يكفي في ثبوت الشيء وتحقق هذين الامرين بل لا بد في الاستعمال ان يلتفت
اليه وذكر بعضهم ثم جوابا بل عسى ان يعترض اما الاول اي لفظ النطق
اذا كان حقيقة لم يوجد الاستعارة تكون اذا كان التخييلية لانها ليست
في نطقت بل في الحال بان يجعل لها اللسان ونحوه جلا مع قصد المبالغة في

المقام مع لا ينفك المكنى عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكنى
عنها لا على العكس كما فهمه بعضهم فاذا اطلق نطقت لسان الحال وارد بها
باللسان الصورة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة الانسان فلا بد
من استعارة المتكلم للحال فرضها استعارة مكنى عنها والتخييلية اما اذا
اطلق نطقت الحال فالمكنى عنها موجودة بدون التخييلية فان المصنف صرح
بها ولا تصريح بالمشبه به في نطقت لكن هذا كلامه ولا يناسب كلام السكاكي
والعجب منه يقوم بالرد كلام القوم غير انه ينظر فيه ادنى نظرة فانه
لو ان اراد بالاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخييلية اتفاقه مع السكاكي
فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف نعم على انه قد
ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة
بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا متحقق
عقلا ولا وهم فيلزم قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية
وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم
انفكاك المكنى عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم
بينهما اصلا بل توجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشبيهة
بالسبع وقد توجد بدون التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال
ان قرينة المكنى عنها قد تكون امرا مقدرا وهميا كالاظفار في اظفار المنية و
نطقت في نطقت الحال وقد تكون امرا محققا كالانبات في قولك انبت الربيع
البقل والهزم في قولك هزم الامير الجند قلت هذا يصلح ابطالا

لكلام

لكلام المصنف لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت في
قبيل الوهم كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهمي شبيه بالنطق كما ذكره
في الاظفار [illegible] التبعية نعم يستفاد من كلامه انه يجوز
رد التركيب [illegible] في التركيب المشتمل على المكنى عنها واذا
اعتبرت المكنى عنها والتخييلية يتعين ما مثله في نطقت الحال بكونه
تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات [illegible] استعارة
ويكون نطقت حقيقة مستعملة في معنى الاصلي كما [illegible]
فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا الحكم في ذلك على مذهب السلف
لما مر من ان التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية

فصل

حسن الاستعارة حسن كل من الاستعارة التحقيقية
والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون
وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض
ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لانه مبني على التشبيه فيتبعه
في الحسن والقبح وان لا يشم رائحته لفظا اي وبان لا يشم كل من التحقيقية
والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا اطلع بان نحو رأيت اسدا
في الشجاعة تشبيه لا استعارة وذلك لان اشتماله على رائحة التشبيه يبطل
الغرض من الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه به لما
في التشبيه من الدلالة على ان المشبه به اقوى في وجه الشبه بل لو قال الشاعر
فلما كان في تشبيه صدغيك بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكم في زعم

انه من شرائط حسن كل منهما انه يكون مطلقة غير معقبة بصفة
او تفريع كلام ملايم لاحد الطرفين فعدا احتفاظا لانه امر نسبي فمن احسن
انواع الاستعارة نعم المجردة ناقصة الحسن بالنسبة الى امر نسبي بكمال
ولذلك اي لانه لابد فيها ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا يوصي ان
يكون التشبيه اي جامع المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح خاص
لئلا يصير كل منهما الغازا اي تعمية في احداد تعالى الغرض فكلامه اذا
يخفى مراده ومنها اللغز والجمع الغاز مثل رطب رطاب يعني يصير الغازا
اذا روعي شرائط حسن الاستعارة واما اذا لم يراعه كما لو اشتم رائحة التشبيه
فلا يصير الغازا لكن يفوت الحسن كما لو قيل في التحقيقية رايت اسدا واريد
انسان ابخر وفي التمثيل رايت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس كما في
مائة لا تجد فيها راحلة وجه الشبه في الناس كالابل المائة ليس فيها
راحلة الراحلة البعير الذي يرحله الرجل جملا كان او ناقة يريد ان
المرضي المنتخب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل ولكن
معقول [illegible] في البيت في حيز ان محل النسب على الحال كانه قيل
كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة او هي جملة مستأنفة ومبتدأ
ظهر ان التشبيه اعم محلا بمعنى ان كل ما يتأتى فيه الاستعارة التحقيقية
او التمثيل الجواز ان يكون وجه الشبه خفيا فيصير تعمية والغازا وتبطل
بها الاستعارة كالمثالين المذكورين ويتصل به اي بما ذكر من انه اذا خفي
الشبه بين الطرفين لا يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه انه اذا قوي

قوي الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة
لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا
فهمت مسألة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نورا او كنور
اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كاني في ظلمة [illegible]
المكني عنها كالتحقيقية في ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه
مضمر والاستعارة التخييلية حسنها بحسب حسن المكني عنها لانها لا تكون الا تابعة
للمكني عنها وليس لها في نفسها تشبيه بل هي حقيقة فحسنها تابع
لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يعتبر وجوب كونها تابعة للمكني
عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكني عنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن
الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن فالملام ولعا بل ان يقول
لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم يكن حسنها
برعاية جهات حسن التشبيه بحسبما ذكره في التحقيقية والمكني عنها

فصل

اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك توصف
به لنقلها عن اعرابها الاصلي الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف
بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر في كالنصب في القرية والرفع
في ربك لانه نقل عن حكمه الاصلي وهو الجر واما المجاز بالزيادة فلا يتحقق
ذلك الانتقال فيه وقد صرح بان الجر في ليس كمثله شيء مجاز والمقصود في
هذا الباب هو المجاز بالمعنى الاول لكنه قد تناول التشبيه على سبيل الاقتداء
بالسلف واجتنابا بصنيع السامع عن الزلق عند اتصاف الكلمة بالمجاز

بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الاصلي
اى الاصلية الحكم الاعراب للبيان وبه يشعر لفظ المفتاح او تغير اعرابها
من نوع الى آخر بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله تع وجاء ربك
واسأل القرية والثاني مثل قوله تع ليس كمثله شيء اى جاء امر ربك لاستحالة
مجيء ربك واسأل اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان
كان الله تع قادرا على انطاق الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر
ان الحكم بالحذف ههنا لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا
المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد
اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا
اسأل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق
انهارك وغرس اشجارك [illegible] فالحكم الاصلي للربك والقرية هو
الجر وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف
وليس مثله شيء فالحكم الاصلي لمثل هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير
الى الجر بسبب زيادة الكاف فالان القصد نفي ان يكون شيء مثله تع
لا نفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة ويكون
من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم
يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ
لازمه لانه لابد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي
ملزومه اى ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد

فكذا

فكذا نفيت ان يكون لمثل الله تع مثل والمراد نفي مثله اذ لو كان له مثل
لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف
وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل نفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته
فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عمن يماثله
ومن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته
وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء
وقوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان
متعاقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته تع ونحوه قوله تع
بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها
لانها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوها
فيمن لا يد له وكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له ولك ان تجعل
ورائه في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لما بينهما من الشبه
عن الاصل الى غيره لا ان يعد منه [illegible] ولهذا لم يذكره احد في اقسام
الكلمة [illegible] على الشيخ وفيه نظر لانه ان اريد انه لا يطلق عليه المجاز
اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع [illegible] على سبيل الحقيقة او [illegible]
[illegible] اللغوي المعتبر الحقيقة [illegible]
[illegible]
[illegible]
نقل السكاكي [illegible] كلمة [illegible]

لملاحظة بين المعنيين والاول خطأ انه لا ينبغي ان يعد هذا النوع من المجاز لانه
مستعمل في معناه الاصلي والاولى الحاقه بنوع السكاكي ايضا واما تقسيم
المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليه كما يقال المستثنى متصل
ومنقطع على انه في السكاكي بهما ذا ما يتميز به والمراد اعلم الكناية في
اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا او كنوت اذا تركت التصريح به
وهي في الاصطلاح تطلق على معنيين احدهما المعنى المصدري الذي هو فعل
المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا
فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه
المصنف بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه اي
ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد ايضا فظهر انها تخالف
المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول
النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى
الحقيقي مثلا لا يجوز في قولك رأيت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان
المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي
فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى
قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند
الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث
وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد بالكناية هو لازم المعنى وارادة
المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي

ارادة

ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده
مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما يخلو عن ارادة
المعنى الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان
لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب
ولا فصيل ومن مواضع آخر من المفتاح التصريح بان المراد في الكناية هو المعنى
الحقيقي ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها وحده
او غير معناها وحده او معناها وغير معناها والاول الحقيقة والثاني
المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين
وتفترقان في التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر قول المصنف انها تخالف
المجاز من جهة ارادة المعنى تتبع مع لازمه وان كان يشير الى ان ارادة
اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاءني زيد مع عمرو ولهذا
يقال جاءني خادم مع الامير ولا يقال جاء الامير معه ووجه التوفيق بين
كلامي المفتاح [illegible] من جهة ارادة المعنى من جهة جواز
ارادة المعنى بناء على التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينها
وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه
فليصحح الكلام الا ان يراد بالمعنى ما عني باللفظ وبلازم المعنى الموضوع له
وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه وفرق السكاكي
وغيره بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم
الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه

وفيه اي في المجاز انتقال من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو
ملزوم للنبت الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاع
ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم
من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص
بل انما يكون ذلك عند كونه مساويا او اخص فحينئذ يجوز ان يدل عليه
بواسطة انضمام القرينة وظاهر انه لا يبقى الا عم وتسليم يكلم لا يجوز ان يكون
المجاز ايضا كذلك وحينئذ اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم
الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم
ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه لان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم
الى الملزوم وهذا يتوقف على مساوات اللازم للملزوم وحينئذ يكون فيها
فيعتبر الانتقال من اللازم الى الملزوم في بمنزلة الانتقال من الملزوم الى
اللازم فان قيل مراده ان اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون
المجاز او شرط لها دونه قلنا لا اثر لذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان مراده
باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول
القامة ولهذا جوزوا كون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان
فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد ما هو متبوع
ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال
الغيث في النبت واستعمال النبت في الغيث [illegible] ثم الكناية ثلثة اقسام
الاولى اي القسم الاول والثانية [illegible] يعني

الاولى

الاولى من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها اي فمن الاولى
ما هي معنى واحد وهو ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف
معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين
بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان المخذم القاطع والضغن
الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هي مجموع
معان وهو ان تؤخذ صفة فتضم الى لازم اخر واخر لتصير جملتها مختصة
بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حي مستوي القامة
عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطهما اي شرط هاتين الكنايتين
الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكي
الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة والثانية اعني ما هي مجموع معان بعيدة
وما قاله وفيه نظر ولعل وجه النظر انه فسر القريبة في القسم الثاني بما يكون
الانتقال بلا واسطة البعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة
والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة لظاهر
ان ليس الانتقال من حي مستوي القامة عريض الاظفار الى شيء ثم منه الى الانسان
فالجواب ان القرب فيها باعتبار اخر وهو سهولة الماخذ لبساطتها واستغنائها
عن ضم لازم الاخر وتلفيق بينهما وتخلف في النادر والاضبط والبعد
بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية المطلوبة بها صفة من الصفات كالجود
والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فان
لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة والقريبة قسمان

والخفية يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة
طويل نجاده وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعني قوله
طويل نجاده وقوله طويل النجاد بقوله والاولى كناية ساذجة لا يشوبها
شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى
الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح
بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند
طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم بافراد
الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي الاضافة تقول هند
طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث
وتثنى وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد
الصفة الى الضمير المستتر لانها في المعنى عبارة عن الاسم المضاف اليه لكونها
جارية على ما هي له في اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى دالة على صفة له
نفسه سواء كانت تلك الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن
بحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان
منصورهم بخلاف زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة وكذا
يقبح هند قائمة الغلمان اذا اسندت الصفة الى الضمير الموصوف فكم
زعمت انها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين
لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة
الى ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت للقطع

بانها في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى الجانب هو الجر
من اللفظ وهو الشائع جعل الصفة عبارة عن معمول مرفوع بها او صفة على
على واحد وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تامل واعمال روية
كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الرأس
بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن
في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل
منه الى امر آخر ومنه الى الامر المقصود بل انما ينتقل الا منه الى المقصود لكن
لا في بادي النظر وبهذا يمتاز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم
عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن بلاهة الكناية اعني قولهم عريض القفا
وقال المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا
ومنه الى الابله والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة
الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال
منه الى المطلوب بواسطة فمقصود صاحب المفتاح انه مثال للكناية قد يكون بغير
الواسطة للمقصود المصرح وقد يكون فيما هو كناية عنه هذا لا انه لم يكن الانتقال
بالواسطة وان كان الانتقال الى المطلوب بالواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد
كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت
القدور ومنها اي ومن كثرة الاحراق وكذا الكل ضمير في منها عائد الى الكثرة
التي قبلها الى كثرة الطبائخ جمع طبيخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع آكل
ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع الضيف ومنها الى المقصود

وهو الخفاف وفي جلبة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود
وضوحا وخفاء وذلك يتبع الاقتضاء فإنها أكثر من أن يحصى والثالثة
من أقسام الكناية المطلوب بها نسبة أي إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه وهذا المعنى
قول صاحب المفتاح إن المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف والمراد بالتخصيص
الحصر إذ لا وجه له ههنا كقوله أي زياد بن الأعجم إن السماحة والمروة
أي كمال المروة والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج فإنه أراد أن يثبت اختصاص
ابن الحشرج بهذه الصفات أي ثبوتها له على طريق الحصر لا
فترك التصريح باختصاصه بها بأن يقول إنه مختص بها أو نحوه مجرور عطفا
على أن يقول أي أو بمثل القول أو نحوه معطوف على مفعول أن يقول كقوله
فلان أي مختص بأن العبارة الدالة على هذا المعنى كالإضافة ونحوها
كالإضافة وإسنادها ونحوه مثلا أن يقول سماحة ابن الحشرج أو سمح
ابن الحشرج أو حصل السماحة له أو ابن الحشرج سمح كما أن الاختصاص
الصفة بالموصوف معرفة في أمثلة القسم الثاني باعتبار إضافتها أو إسنادها
إلى الموصوف أو ضميره ألا ترى أن طول القامة المكنى عنه بطول النجاد مضاف
إلى الضمير في قوله طويل النجاد وسند إلى الضمير في قوله طويل النجاد وكذا
في كثير الرماد وغيره كذا في المفتاح وبه يعرف أنه ليس المراد بالاختصاص
ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصها بما ذكر إلى الكناية بأن جعلها أي جعل
تلك الصفة في قبة تنبيها على أن محلها ذو قبة وهي تكون فوق الخيمة يتخذها
الرؤساء مضروبة عليه أي على ابن الحشرج وإنما احتاج إلى هذا لأجله

فذوس

دون ثبات في الدنيا كثير بما قاله من إثبات الصفات المذكورة له
لأنه إذا أثبت الأمر في مكان الرجل وحيزه فقد أثبت له ونحوه أي نحو قول
زياد في كون الكناية لنسبة الصفة إلى الموصوف بأن تجعل فيما يحيط به ويشتمل
عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد
والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين ثوبيه وبين برديه من القسم الثالث
نحو طويل نجاده يظن أن إضافة الطول إلى النجاد المضاف إلى ضمير الموصوف كإضافة
النجاد إليه لكنه ليس كذلك لأنه بمعنى طويل النجاد تصريح بإثبات الطول للنجاد
وهو قائم مقام طول القامة لأنه ذكر طول القامة غير صحيح وأما في قولنا
المجد بين ثوبيه فدلالة على ثبوت المجد للمثنى بين فهذا التصريح بذلك حتى يحتاج
بل ترك التصريح بإضافة الثوبين إلى الضمير تصريحا بإثبات المجد لمحل يعود إليه
الضمير وأمثلة هذا القسم أيضا كثيرة منها أن تخص فإن قلت ههنا قسم رابع وهو
أن يكون المطلوب صفة ونسبة معا كقولنا يكثر الرماد في ساحة عمرو كناية
عن نسبة المضيافية إليه قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنايتان إحداهما
المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية
إليه وهو جعلها في ساحته ليفيد إثباتها له والموصوف في هذين القسمين
أعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض
من يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فإنه كناية عن
نفي صفة الإسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام وكما نقول في عرض من يشرب
الخمر ويعتقد حلها إن أنت ممن يكفره أنا لا أعتقد حل الخمر وهذه كناية

ثم اثبات صفة الكرم له مع انه نوع من الكناية ايضا باعتقاد عدم الجزء ولا يخ
بحر مكتمل امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية بين الصفة مع
التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه
مع عدم ذكر الموصوف مما ذاك ان الموصوف غير مذكور كان القسم الثالث ايضا
للقسم الثاني غير مكمل فافهم وعرض الشيء بالضم ناحيته من اي
وجه جئته يقال نظرت اليه عن عرض وعرض اي من جانب ناحية قال السكاكي
الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر في شرح المفتاح
انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس
من اقسام الكناية فقط بل هو اعم منه فيه نظر والمناسب للعرضية التعريض اي
الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق
عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت
تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد جانبا آخر ومنه المعاريض في الكلام
وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشيء
بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما
يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى عرض يدل
على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما تريده وقال ابن الاثير في المثل
السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف
جامع بينهما وتكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من
جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ

المركب

المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع
انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه
ولغيرها اي والمناسب لغير العرضية ان كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم
كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح
هو ان تشير الى غيرك من بعد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط مع خفاء
في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز هو ان تشير
الى قريب منك على سبيل الخفية لان حقيقته الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب لغيرها
ان قلت الوسائط بلا خفاء كما في قوله او ما رايت المجد القى رحله في آل
طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكي التعريض قد يكون مجازا
كقولك آذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه اي لا تريد المخاطب
وان اردتهما اي المخاطب وانسانا آخر معه جميعا كان كناية لانك اردت باللفظ
المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي
في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي
مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وفيه
بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا او قد يكون
كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح
العلامة فمعناه ان كلا من التعريض قد يكون مشابها للمجاز كما في الصورة
الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمالها في الخطاب فيما هو غير موضوع
له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد يكون مشابها

كناية كما في الصورة الثانية فان ثبت الكناية من جهة استعمال اللفظ
فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع له ولم يكن كناية اذ لا يتصور
فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الآخر فيه نظر لان هذا فيه
الباهر بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون الكلام الدال على معنى دلالة
صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول
مجاز والثاني كناية كما صرح به المص وهو الذي قصد السكاكي وتحقيقه ان قولنا
اذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم
منه التهديد لكل من صدر منه الايذاء فان استعملته واردت به تهديد المخاطب
وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة
اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا
اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال
فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم
يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم وهو ظ وانما الانتقال
في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية
والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة
وانما قيد الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكنية عندهما ليستا
من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس في ذلك المجاز والاستعارة والكناية
ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافها بل
لانه يفيد تأكيد الاثبات المعنى لا يفيده خلافها فليس فضيلة قولنا رأيت

اسدا

اسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة ان الاول افاد
زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي ان
الاول افاد زيادة تأكيد لاثبات تلك المساواة لم يفدها الثاني
وفضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول افاد زيادة
للقرى لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تأكيدا لاثبات كثرة القرى
~~ان الاول افاد زيادة للقرى لم يفدها الثاني~~ واعترض عليه بان الاستعارة
اصلها التشبيه والاصل يجب ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه
وظاهر قولنا رأيت اسدا يفيد للمرء شجاعة اتم مما يفيد قولنا رأيت
رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان
ليس فائدة هذه الامور زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافها واجاب
بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس ذلك وليس المراد ان ذلك ليس
بحيث يستحيل في الصورة فهذا التحقيق في قولنا رأيت اسدا بالنسبة الى
قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد زائدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق ابدا
في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا اوهن من الاول بل
معنى كلام الشيخ ان شأن هذه العبارات لا يوجب ان يحصل في الواقع
زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رأيت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل لزيد
في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلا كالاسد وهذا كما
ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون
بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي ومر بيان ذلك في بحث الاسناد

الجزري والدليل على ما ذكرنا انه قال في قبيل هذه قولنا رأيت رجلا … وما
لا تصور في الشيء غناه المساواة في الاول تعلم من طريق المعنى …
اللفظ لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر ولا يتغير معنى
كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فهكذا لا يتغير معنى مساواة الكلام
بان يدل عليه بان يجعل الاسناد وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا وكلام المص
كثيرا ما يغلط في اشتباه المعنى من عبارة الشيخ لاقتصاره على الايجاز واقر

الفن الثالث

والله اعلم الفن الثالث علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام
اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين
الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله وتتبعها وجوه
اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام
لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي اشارة
الى ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان
كتعليق الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين
الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطا
بقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء
كان داخلا في البلاغة او غير داخل فيه فقوله بعد رعاية المطابقة ووضوح
الدلالة احتراز عما يكون داخلا في البلاغة وغير ذلك مما يبين في علم
المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يوجد فيها حينئذ بعض ما ليس
المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر ومثله مع انه ليس منه

علم

الطباق

علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع الى
تحسين المعنى بحسب الاصالة وان كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ
ولفظي اي راجع الى اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوي لانه المقصود الاصلي
والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فمنه اي فمن المعنوي
ما ذكر منه في الكتاب تسعة وعشرون نوعا منه المطابقة وتسمى الطباق
والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين المتضادين
اي معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين هنا الامرين
الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض
بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتنافي في الجملة وفي بعض الاحوال
سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او
تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما
يشبه شيئا من ذلك على ما سيجيء من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين
من نوع واحد من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود
او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى
الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت
من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب
والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه
النفس وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل او من نوعين عطف
على قوله من نوع والتقسيم يقتضي ان يكون هذا ثلاثة اقسام اسم مع فعل

وعليها ما اكتسبت

الجمع بين معنيين وهو مع حرف كان نحو وهو الاول فقط نحو او من كان
ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد يكون الاول
بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر
وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والاخر
منفي او احدهما امر والاخر نهي فالاول نحو قوله تعالى ولكن اكثر الناس
لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس
واخشون ومن الطباق ما سماه بعضهم التدبيج من دبج المطر الارض
اذا زينها وفسر بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لقصد
الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد بدليل ان هذا الطباق
في تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل فصرح بانه من اقسام
الطباق واما القسمان المقصود منه فتدبيج الكناية نحو قوله اي قول
ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد تردى ثياب الموت
حمرا فما اتى لها اي لتلك الثياب الليل الا وهي من سندس خضر يعني
ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في
ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فقد جمع لونين
الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية
عن دخول الجنة وفي هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث
يستغني عن البيان ولا يخفى ان الاول لا يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية
فكقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود يومي الابيض

وابيض

وابيض فودي من تأود حتى رثى لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر
فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة والبعيد هو الذهب
وهو المراد ههنا فيكون تورية ويلحق به اي بالطباق شيئان احدهما
الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل السببية
واللزوم نحو قوله تعالى اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة
للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن
رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء
الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون
ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد
للاغراق والثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل
معناهما الحقيقيان نحو قوله اي قول دعبل لا تعجبي يا سلم من رجل
ضحك المشيب برأسه اي ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل
بين البكاء وظهور الشيب لكنه عبر عن ظهور الشيب بالضحك الذي يكون معناه
الحقيقي مضادا لمعنى البكاء ويسمى الثاني ايهام التضاد لان المعنيين
قد ذكرا وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد لكنهما قد ذكرا بلفظين
يوهمان التضاد نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة ودخل فيه اي في
الطباق بالتفسير الذي سبق ما يختص باسم المقابلة التي جعلها السكاكي
وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية وهو ان يؤتى بمعنيين متوافقين
او اكثر ثم بما يقابل ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين

المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل الطباق لانه
جمع بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف
التقابل لا ان يكونا متناسبين ومتماثلين فان ذلك غير مشروط كما يجي
من الامثلة ثم يخصه اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه
المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة و
والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو قوله
تع فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء
والكثرة المتماثلين لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة
نحو قوله اي قول ابي دلامة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح
الكفر والافلاس بالرجل قابل الحسن بالقبح والدين والدنيا بالكفر والا
فلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو قوله تع فاما من اعطى
واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب
بالحسنى فسنيسره للعسرى والمقابلة في الجميع ظاهر الا مقابلة الاتقاء
والاستغناء فبينه بقوله والمراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تع كانه مستغن
عنه اي عما عند الله فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة
فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء والمقابل للاتقاء ففي
هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما هو
ملحق بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق
بالطباق ومثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد السكاكي في تعريف المقابلة

قيدا آخر

قيدا آخر صح قال هو انه جمع بين الشيئين متوافقين او اكثر وضديهما
واذا اشترط ههنا اي فيما بين المتوافقين او المتوافقات امر شرط ثمة اي
فيما بين الضدين او الاضداد ضده اي ضد ذلك الامر كهاتين الآيتين
فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل
ضده اي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا
بين اضدادها اي اضداد المذكورات وهي البخل والاستغناء والتكذيب
فعلى هذا لا يكون بيت ابي دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين
والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده ومنه اي ومن
المعنوي مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوافق والائتلاف والتلفيق
ايضا وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون
كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع
بين الامرين نحو الشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلثة امور نحو
قوله اي قول البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفات اي المحنيات من
عطف العود معطفه جعله بل الاسهم مبرية اي منحوتة من براه نحته بل
الاوتار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول
بعضهم للمهلبي الوزير انت ايها الوزير اسمعيلي الوعد شعيبي التوفيق
يوسفي العفو محمدي الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق اصح
واقوى ما سمعناه في الندى من الخبر المأثور منذ قديم احاديث ترويها
السيول عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين الصحة

والنقل والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية ناسب ايضا
بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في البيت من صحة الترتيب
في العنعنة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث
فان السيل اصله المطر والمطر اصله البحر على ما يقال والبحر اصله
كف الممدوح على ادعاء الشاعر ومنها اي ومن مراعاة النظير ما يسميه
بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى
والشاعر يكون ظاهر نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار
وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير
يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا
كقوله ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم
فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد
التأمل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب
الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه وهو العزيز اي الغالب من عزه اذا غلب
ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج
عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اي تغفر لهم مع استحقاقهم
العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق
بها اي بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين
يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين هنا كقوله الشمس
والقمر بحسبان والنجم اي النبات الذي ينجم اي يظهر من الارض لا ساق له

كالقبول

كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان اي ينقادان لله تعالى فيما
خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى
الكوكب وهو مناسب لهما ويسمى هذا ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد
ومن ايهام التناسب بيت السقط وهو قوله حرف كنون تحت راء ولم يكن بدال
يؤم الرسم غيره النقط اراد بالحرف الناقة المهزولة وهو مجرور معطوف
على المعطوف في البيت السابق بحملن من الرهط الاهابية عاجا والنون
هو المعروف من حروف المعجم شبه به الناقة في الدقة والانحناء وطلب
يراد بها الحوت على ما توهم ورأيتهم يا عملون راكبتا اذا قربت ركبته وكذا
دال اسم فاعل من دلا الركائب اذا ارفق بسوقها واراد بالنقط ما تقاطر
على الرسوم من المطر وقوله يؤم الرسم صفة دال والمعنى بحال هذه الحبيبة
عن ان تركب النوق هي في الهزل والانحناء كالنون تحت كلها الاعرابي لزيارة
الاطلال فيضرب بسيرها اذ لا حراك بها من شدة الهزال بل يؤمها هذا الراكب
بهذه الحبيبة سمانا ذوات السمنة فذكر الحرف والنون والراء والدال
والهمزة والنقط ايهام ان المراد بها معانيها المتناسبة واما ما يسميه بعضهم
بالتفويف من قولهم برد مفوف للذي على لون وفيه خطوط بيض على الطول
وهو ان يؤتى في الكلام بمعان متلائمة وجمل مستوية المقادير او متقاربة
المقادير كقوله من يصف سحابا تسربل وشيا من خزوز تطرزت مطارفها
طرزا من البرق كالتبر فوشي بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك
بلا ثغر تسربل اي لبس السربال والوشي نوع منقوش والخز من جمع

ده

وتطرزت اي اتخذت الطراز والمطارف جمع مطرف وهو رداء من
خز مربع ذا اعلام والطرز جمع طراز ككتب وكتاب وهو علم الثوب
وكقوله ديك الجن احلُ وامرر وضر وانفع ولن واخشن ورش وابر
وانتدب للمعالي اي كن حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا لهم
لينا للموافق نافعا لهم خشنا للمخالف ريش او اصلح
حال من يختل حاله وابر من ترى الظلم اي افسد حال المفسدين
وانتدب اي اجب للمعالي واجعلها بحال ندبه لامر فانتدب اي دعاه
له فاجابه فالاول داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة
والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه اي من
المعنوي الارصاد وهو نصب الرقيب في الطريق من رصدته رقبته والرصيد
السبع الذي يرصد ليثب والرصد القوم الذين يرصدون كالحرس
يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث ويسميه بعضهم التسهيم يقال برد مسهم
فيه خطوط مستوية وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهي في النثر
بمنزلة البيت من الشعر فقوله هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة
ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهي في الاصل حلي يصاغ
على شكل فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو آخر
كلمة من البيت او الفقرة اذا عرف الروي فقوله متعلق بيدل واي
انما يدل ما قبل العجز في الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروي وهو الحرف
الذي يبنى عليه اواخر الابيات او الفقر ويجب تكراره في كل منها فانه

بحث الارصاد

يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى
وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك
لقضي بينهم فيما هم فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف الروي النون
لربما توهم ان العجز فيما هم فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه
وكقوله احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامي
فليس الذي حللته بمحلل وليس الذي حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية مثل
سلام وكلام لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد في الفقرة نحو قوله تعالى
وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله
اي قول عمرو بن معدي كرب اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه ومنه
اي من المعنوي المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي
لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا محققا
او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا
سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكلف والتحكم لا من اقترح
الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب على ما لا يخفى
نجد بالجزم على انه جواب الامر من الاجادة وهو تحسين الشيء لك طبخه
قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا واذكر خياطة الجبة بلفظ
الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام ونحوه تعلم ما في نفسي ولا
اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى وهو ما يلزم
ووقوعه في صحبة الغير تقديرا كقوله تعالى قولوا آمنا بالله وما انزل

بحث المشاكلة

بحث المزاوجة

فلان نزيد رجلا [redacted] بصطنع الى [redacted] الكرام ويحسن
اليهم متعبر عن الاصطناع بلفظ القرى للمشاكلة بقرينة الحال
وان لم يكن له ذكر في المقال ومنه اي من المعدودة من المزاوجة وهو ان تزاوج
اي توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى الضمير المصدر كما في قولهم
حيل بينه وبين العير والنزوان بين المعنيين في الشرط والجزاء او تجعل
معنيان واقعان في الشرط والجزاء امر واحد في ان يرتب على كل
منهما معنى رتب على الآخر كقوله اي قول البحتري اذا ما [redacted]
ونهى عن حبها فلج به الهوى وان فتنى اصاخت الى الواشي او السعت
الى النميمة الذي يسعى بحديثه ويزينه فصادفته فيما افترى على هجري بها
اللجاج زاوج بين النهي واللجاج واصاختها الى الواشي الواقعين في
الشرط والجزاء في ان يترتب عليهما لجاج شيء ومثله قوله ايضا اذا
احتربت يوما ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها زاوج بين
الاحتراب وتذكر القربى الواقعين في الشرط والجزاء في ترتب فيضان
شيء عليهما اذ من قبيل الامثلة المذكورة للمزاوجة على ان فعلاهما
ذكرنا لا كما يسبق الى الوهم ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط
ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى
وفي الجزاء بين اصاختها الى الواشي ولجاج الهجر اذ لا يعرف احد يقول
بالمزاوجة في مثل قوله اذا جاءني زيد فسلم على اجلسته وانعمت
عليه ولعله اي من معتبر العكس التبديل وهو ان يقدم جزءا في الكلام

بحث العكس

الى الى قوله نعم صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون
وهو اي قوله صبغة الله مصدر لانه فعل من صبغ كالجلسة من جلس
وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ مؤكد لآمنا بالله اي تطهير الله
لان الايمان يطهر النفوس فيكون آمنا بالله مشتملا على تطهير الله
النفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا
لمضمون قوله آمنا بالله فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه مؤكدا
لآمنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبة ما
يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه اي في هذا المعنى وهو ذكر
التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء
اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اي الغمس في ذلك الماء تطهير
لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا
حقا فامر المسلمين بان يقولوا لليهود قولوا آمنا بالله وصبغنا الله
بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا
اذا كان الخطاب في قولوا آمنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب
للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان
صبغة ولم نصبغ [redacted] صبغتكم ايها النصارى فعبر عن الايمان بالله
بصبغة الله للمشاكلة بوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا بقرينة
الحالية التي هي سبب النزول وهي غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر
وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس

فلان

على جزء آخر ثم يؤخر ذلك المتقدم عن الجزء الآخر والعبارة العرفية ما
ذكره القوم حيث قالوا هو أن يقدم في الكلام جزء ثم يعكس فيقدم ما أخرت
ويؤخر ما قدمت وأما ظاهر عبارة المص فمنقوض على مثل قولهم عكس
الشارب والماء عكس تحشيه وقول الشاعر سريع إلى ابن العم يلطم
وجهه وليس إلى داعي الندى بسريع وهو كثير ويقع العكس على وجوه منها
أن يقع بين أحد طرفي الجملة وما أضيف إليه ذلك الطرف نحو عادات السادات
سادات العادات فإن العكس قد وقع بين العادات وهو أحد طرفي الكلام
وبين السادات وهو الذي أضيف إليه العادات ومعنى وقوعه بينهما أنه قدم
العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها أي ومن
الوجوه أن يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت
ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بأنه قدم الحي وأخر
الميت ثم عكس فقدم الميت وأخر الحي وهما متعلقان لفعلين في جملتين ومنها
أي من الوجوه أن يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم
ولا هم يحلون لهن فقد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن
على هم ثم عكس فأخر هن عن هم وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها
أن يقع في طرفي الجملة كما في قوله طويت بإحراز الفنون ونيلها رداء شبابي
والجنون فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين لي أن الفنون جنون
ومنه أي ومن المعنوي الرجوع وهو العود إلى الكلام السابق بالنقض
أي بنقضه وإبطاله لنكتة كقوله أي قول زهير قف بالديار التي لم يعفها

القدم

القدم بلى وغيرها الأرواح والديم هل الكلام السابق على أنه تطاول
الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد إليه ونقضه بأنه قد غيرها
الرياح والأمطار لنكتة وهو إظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهشة
حتى كأنه أخبر أولاً بما لم يتحقق ثم رجع العقل وأفاق بعض الإفاقة فنقض
الكلام السابق قائلاً بلى عفاها القدم وغيرها الأرواح والديم
ومثله فأف لهذا الدهر لا بل لأهله ومنه أي ومن المعنوي التورية وتسمى
الإيهام أيضاً وهو أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد به البعيد
اعتماداً على قرينة خفية وهي ضربان مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئاً
مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى فإنه أراد باستوى معناه
البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار
ومرشحة عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئاً مما يلائم المعنى القريب المورى
به عن المعنى البعيد المراد إما بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها بأيد فإنه
أراد باليد معناه البعيد أعني القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب
أعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها أو بلفظ بعده كقول القاضي
الفاضل في صفة ربيع بارد وأي الغزالة من طول المدى خرفت
فما تفرق بين الجدي والحمل يعني أن الشمس من كبرها وطول مدتها صارت
خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدي في أوان الحلول في برج الحمل أراد
بالغزالة معناها البعيد أعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب
الذي ليس بمراد أعني الرشا حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدي والحمل

وقد يقال لكل من التورية ترشيحا للأخرى كبيت السقط إذا صدق الجد افترى العم للفتى مكارم لا تخفى وإن كذب الخال أراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال المخيلة ثم قال قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى أنه تمثيل لأنه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يرادف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما افتتح باب المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة أي هو بخيل بل يداه مبسوطتان أي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان مسيرة أعوام وكذا قوله تعالى والسماوات مطويات بيمينه تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالقبض واليمين إلى جهة حقيقة أو مجاز بل يذهب إلى أخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير أن يتمحل لمفرداته أنه حقيقة أو مجاز وقد شدد النكير على من يفسر اليد بالنعمة والأيدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الإعجاز أنهم وإن كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذاك تفسير منهم على الجملة وقصد إلى نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع من خطرات تقع للجهال وأهل التشبيه وإلا فكل ذلك من طريق التمثيل حتى تدرج حكمه في جعل الآيتين من أمثلة التورية محل تأمل بين أهل الطـ

الاستخدام

ومنه أي ومن المعنوي الاستخدام وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما أو أحد المعنيين ثم يراد بضميره أي بالضمير الراجع إلى ذلك اللفظ معناه الآخر أو يراد بأحد ضميريه أحدهما

معنييه ثم يراد بالآخر أي بالضمير الآخر معناه الآخر فالأول كقوله إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا أراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع إليه من رعيناه النبت وكلا المعنيين مجازي والثاني كقوله فسقى الغضا والساكنيه وإن هم شبوه بين جوانحي وضلوعي أراد بأحد الضميرين الراجعين إلى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالآخر وهو المنصوب في شبوه النار أي أوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا

اللف والنشر

ومنه أي ومن المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل أو الإجمال ثم ذكر ما لكل واحد من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده إليه أي يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد إلى ما هو له فالأول وهو أن يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لأن النشر إما على ترتيب اللف بأن يكون الأول من النشر للأول من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب وإما على غير ترتيبه أي ترتيب اللف وهو ضربان لأنه إما أن يكون الأول من النشر للآخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب وليسم معكوس الترتيب كقوله أي ابن حيوس كيف أسلو وأنت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل المعوج والعظم والاستدارة أو لا يكون كذلك وليسم مختلط الترتيب كقولك هو شمس وأسد وبحر جودا وبهاء

ولشي من ذلك وهو ان يذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو
وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان الضمير في قالوا
لليهود والنصارى فذكر الفريقان على سبيل الاجمال دون التفصيل
ثم ذكر ما لكل واحد منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان ولك
ان تجعله قول الفريقين فانه قد لف بين القولين ثم قالوا اي قالت اليهود
وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح لف بين القولين فالملفوف بينهما
في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث
قال وهو ان تلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على
متعلق بواحد وما يتعلق بآخر من غير تعيين اي قالت اليهود لن
يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة
الا من كان نصارى فلف بين الفريقين او القولين اجمالا لعدم الالتباس
والثقة بان السامع يرد الى كل فريق قوله للعلم بتضليل كل
فريق صاحبه واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود
ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهذا النوع
لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا نوع آخر من اللطيف المسلك وهو ان
يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده بذكر ذلك المتعدد على
الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع النشر بين لفين احدهما مفصل والاخر
مجمل وهذا معنى اللطف المسلك وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمروا
وخرجت من بلد كذا للتأديب والاكرام والتنزه فعلت ذلك كله

فقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة
من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله
على ما هداكم ولعلكم تشكرون ... الفعل المعلل محذوف مدلول عليه
بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون
شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص بمراعاة
العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر
ولعلكم تشكرون اي ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا
نوع آخر من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي الى تبيينه الا النقاب المحدث
من علماء البيان ... [illegible] ... وهو انه جعل الاول من تفاصيل المعلل
امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا
علة ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكره في تفاصيل المعلل ثم ما ذكره
في بيان التطبيق للعلل غير موافق لما ذكر من تقرير الكلام ... [illegible]
بانه ... ان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعلل ... [illegible]
معللا بشيء من العلل المذكورة بل هو توطئة ... الترخيص
ومراعاة العدة وكيفية القضاء ... انه لم يفعل ... [illegible]
... [illegible] ... ان المذكور في سابق الكلام
... الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص ام امر المرخص له بمراعاة عدة ما
افطر ... من ايام آخر ... دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء
فصار المذكور ... بصوم الشهر ... المرخص له بمراعاة عدة

دالا على تعليم كيفية القعود ، والثالث الترغيب وجميع ذلك مفرع

على الامر بصوم الشهر فجعل الكلام في الامر العلا راجعا الى واحد من

هذه الثلثة وقد يقال ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة باعتبار

الامر الثاني بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كما في الشامل

وعدة ايام الافطار في المريض وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد

بصوم الشهر بكمال عدة ايام الشهر على انه لا رتبة في ان الامر بمراعاة العدة

في عدة ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة بشارة الى المذكور قبله وهو

امر المريض بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه اي من المعنوي الجمع بالجمع

الجمع بين متعدد في حكم

متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة

الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول ابي العتاهية علمت يا مجاشع

بان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء وقيل الجدة في الحالة وجا

ووجدا وجدة اي استغنى مفسدة للمرء اي مفسدة به هاله عو اصحاب الحي

الف والنشر ومنه اي من المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من

التفريق

نوع في المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط ما نوال الغمام وقت

ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين ونوال عشرة

الغمام قطرة ماء ومنه اي من المعنوي التقسيم وهو

التقسيم

ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج

اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فتدخل التقسيم عنده اللف

والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده

ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مقدم في هذا القيد او ليس في اللف والنشر

عليه فلبث قليلا وانه دفع كقوله اي قول المتنبي ولا يقيم على ضيم اي على

ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اي لا يقيم احد على

ظلم يراد به فكل الظلم بناء الى الاحد الا الاذلان بهذا استثناء مفرغ وقد

اسند اليه الفعل اي لا يقيم في الغاية ان كان في الحقيقة مسندا الى العام

المحذوف عير الحي اي الحمار الوحشي والاهلي وهو المناسب بهاء والوتد

اي عير الحي على الخسف اي الذل مربوط برمته هو قطعة حبل بالية وذا

اي الوتد يشج اي يدق ويشق راسه فلا يرثي اي لا يرق ولا يرحم له

احد ادرك العير والوتد ثم اضافة الى الاول الربط مع الخسف والى الثاني

الشج على التعيين فان قلت هذا في الثاني وهو ان في الاشارة الى القريب

فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير والوتد فلا يتحقق التعيين وهي

البيت من قبيل اللف والنشر قلت لا لان الشاعر بل في حرف النفي اشارة

على ان القريب هذا احق لانه يفتقر الى ثنية فانه في الاشارة الى عير الحي

او يسلم فهو انما جعل هذا اشارة الى عير الحي وذا الى الوتد او بالعكس

يحصل التعيين وغاية ما في الباب ان التعيين محتمل ومثل هذا في اللف

والنشر قلت بل منه اي من المعنوي الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان

الجمع مع التفريق

في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله اي قول الوطواط فوجهك كالنار

في ضوئها وقلبي كالنار في حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار

ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب من جهة

الحر والاحراق ومنه اي من المعنوي الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم

الجمع مع التقسيم

ثم تقسيمه او العكس اي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم

فالاول كقوله اي الجمع مع التقسيم كقول ابي الطيب حتى اقام اي الممدوح
وهو سيف الدولة والتقسيم الاقامة وفي التسلط علي فقال على اربابها
جمع ربض وهو ما حول المدينة من خرشنة وهي بلدة من بلاد الروم تشقى به
الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون
الياء وهي معبد النصارى وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق اعني
قاد المقانب يعني قاد العساكر حتى اقام حول المدينة وقد تشقى به
الروم وهي الشتاء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح اجمالا
لانه يشمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الذي بعده فقال
فقال للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا اي لم يجعل من نكحوا ومن ولدوا والبواقي
قوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا اولانه في التعبير عنهم بلفظ ما
دلالة على الاهانة وعلى انه لا ... بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوي العقول
وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله والدهر معتذر والسيف منتظر
وارضهم لك مصطاف ومرتبع وقال فقد جمع فيه ارض العدو وما فيها
في كونها خالصة للممدوح ثم قسم في هذا البيت ... ليس في نسخ
ديوان ابي الطيب وما وقع عليه السكاكي او وهم في قوله والدهر معتذر
بعد قوله للسبي ما نكحوا ابيات كثيرة والثاني كقوله اي التقسيم ثم الجمع كقول
حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا النفع
في اشياعهم اي اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية اي غريزة وخلق
تلك منهم غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق فاعلم شرها

البدع

ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم

البدع جمع بدعة وهي في الاصل الحدث في الدين بعد الاكمال والمراد بها
مستحدثات الاخلاق لا ما هو كالغرائز فانه قسم في البيت الاول صفة الممدوح
حين الضر للاعداء والنفع للاولياء ثم جمعها في الثاني في كونها سجية حيث
قال سجية تلك منهم ومنه اي ومن المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم ولم
يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تفسير هذه الامور الثلاثة كقوله
تع يوم يأتي يعني يأتي الله اي امره او يأتي اليوم اي هوله والظرف منصوب
باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه
اي باذن الله تع كقوله تع لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن
وهذا في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في
موقف اخر والمأذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل
فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد
وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير
وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت
السموات والارض اي سموات الاخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد
او هو عبارة عن التأبيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما اقام ثبير وما لاح
كوكب ونحو ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا
ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء
غير مجذوذ اي غير مقطوع بل ممتد الى غير النهاية فانه [illegible] ... جمع الانفس
في قوله لا تكلم نفس ... حكم ... الخلود في عقاب النار ... الخلود

في نعيم الجنة يعني أن أهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده بل
يعذبون بالزمهرير وبغيره من أنواع العذاب سوى عذاب النار وكذا
أهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو أكبر منها وأجل وهو رضوان الله وما
يتفضل الله عليهم مما لا يعرف كنهه إلا الله كذا ذكره صاحب الكشاف
بناء على مذهبه أما عندنا فمعناه أن فساق المؤمنين لا يخلدون في النار
وهذا كاف في صحة الاستثناء لأن صرف الحكم عن الكل في وقت ما يكفيه صرفه عن البعض
وكذا الاستثناء الثاني معناه أن بعض أهل الجنة لا يخلدون فيها وهم المؤمنين
الفاسقون الذين فارقوا الجنة أيام عذابهم والتأبيد من مبدأ معين
كما ينتقض باعتبار الانتهاء كذلك ينتقض باعتبار الابتداء وإطلاق
السعادة عليهم باعتبار أنهم سعداء الإيمان والتوحيد وأنهم شقوا
بسبب المعاصي فقد جمع الأنفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لأن النكرة
في سياق النفي تعم ثم فرق بأن أوقع التباين بينها بأن بعضها شقي
وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد أي الأنفس أو أهل الموقف واحد
ثم قسم بأن أضاف إلى السعداء ما لهم من نعيم الجنة وإلى الأشقياء ما لهم من
عذاب النار بقوله فأما الذين شقوا إلى الآخر وقد يطلق التقسيم على
أمرين آخرين أحدهما أن تذكر أحوال الشيء مضافا إلى كل من تلك الأحوال ما يليق
به كقوله أي قول أبي الطيب سأطلب حقي بالقنا ومشايخ كأنهم من طول
ما التثموا مرد ثقال لشدة وطأتهم على الأعداء وثباتهم على اللقاء
إذا لاقوا أي حاربوا الأعداء خفاف أي مسرعين إلى الإجابة إذا دعوا

الكفاية

إلى كفاية مهم ودفع ملمة كثير إذا شدوا لأن واحدا منهم يقوم
مقام جماعة قليل إذا عدوا ذكر أحوال المشايخ وأضاف إلى كل منها ما
يناسبها والثاني استيفاء أقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء
إناثا ويهب لمن يشاء الذكور أو يزوجهم ذكرانا وإناثا ويجعل من يشاء
عقيما فإن الإنسان إما أن يكون له ولد أو لا يكون وإذا كان فإما أن يكون
ذكرا أو أنثى أو ذكرا وأنثى وقد استوفى جميع الأقسام وذكرها وإنما قدم
ذكر الإناث لأن سياق الآية على أنه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الإنسان
فكان ذكر الإناث اللاتي من جملة ما لا يشاؤه الإنسان أهم وجبر تأخير
الذكور بتعريفهم لأن في التعريف تنويها بالذكر فكأنه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الأعلام
الذين لا يخفون عليكم ثم أعطى كلا الجنسين حقه من التقديم فقدم الذكور
وأخر الإناث تنبيها على أن تقديم الإناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر

بيان التجريد

ومنه أي من المعنوي التجريد وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله فيها
أي مماثل لذلك الأمر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة لكمالها أي لأجل
المبالغة لكمال تلك الصفة في ذلك الأمر ذي الصفة كأنه بلغ من الاتصاف
بتلك الصفة إلى حيث يصح أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة وهو
أي التجريد أقسام منها ما يكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق
حميم أي قريب يهتم لأمره أي بلغ فلان من الصداقة
حدا صح معه أن يستخلص منه آخر من فلان صديق
آخر مثله فيها أي في الصداقة ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة

على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ في
اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم ان
أي من التجريدية والباء التجريدية على حذف مضاف فمعنى قولهم لقيت
من زيد اسدا لقيت من لقائه اسدا والقرينة تشبيهه بالاسد وكذا معنى
قوله لقيت به اسدا لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف
هذا التقدير في مثل قوله لي من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في
تقدير حصل لي من حصول صديق حميم اولا ومنها ما يكون بدخول باء المعية
والمصاحبة في المنتزع نحو قوله وشوهاء اي من شوهات الوجوه قبيحة وقد
شوها صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها وقيل اراد به فرسا قبيح
الوجه لما اصابها من شدائد الحرب تعدو اي تسرع بي الى صارخ الوغى
اي مستغيث في الوغى وهو الحرب بمستلئم لابس لامة وهي الدرع والباء للملابسة
والمصاحبة مثل الفنيق وهو الفحل المكرم عند اهله المرحل من رحل البعير
اشخصه عن مكانه وارسله اي تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع لكمال
استعدادي للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا
آخر لابس درع ومنها ما يكون بدخول في في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار
الخلد اي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة
في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها
ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي
فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوي اي تجمع الغنائم الجليلة صفة غزوة

ورد من نحو الغنايم فالعاطف منصوب باضمار او يموت منصوب بان
مضمرة كأنه قال الا ان يموت كريم يعني بالكريم نفسه فكأنه انتزع من نفسه
كريما مبالغة في كرمه ولذا لم يقل او اموت وبهذا الكلام يخرج عن ان المطابق
الكلام فيصل لرتبة ولا معنى للانتزاع منه وقيل تقديره او يموت مني
كريم فيكون من القسم الاول اعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة
الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا سقط
ما قيل انه اراد في البيت نظرا الا انه من باب الالتفات بل هو من الالتفات من
التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه ورد بانه التجريد لا ينافي الالتفات
بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا لكنه كان التوبيخ
في تطاول ليلك بالاثمد والتصحيح في قوله اقول لها اذا جشأت فكأنك تجدر
او تستريحي ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا
يشرب كأسا بكف من بخلا اي يشرب الكأس بكف جواد فقد انتزع
من الممدوح جوادا يشرب هو الكأس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه
الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه
فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم لكونه فزعم ان الخطاب انه كان
لنفسه فيكون بدا الاطيب من التجريد في شيء بل انما هو كناية نحو لقوله الممدوح
بغير البخيل لم يعرف انه كونه كناية لا ينافي التجريد وانه كان الخطاب لنفسه
لكن ما قسمها ... واخلافه قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيانه
التجريد انه ينتزع منها من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سيق لها

الكلام ثم بالخطاب كقوله اى قول ابى طيب لا خيل عندك تهديها ولا مال
فليسعد النطق ان لم تسعد الحال اراد بالحال الغنى فكأنه انتزع من
نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال والكمال ومثله قول الاعشى ودع
هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنها اى من
المعنوى المبالغة المقبولة لان المردودة لا تكون من المحسنات وفي هذا
اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج
مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر
لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا وان اشعر بيت انت قائله بيت
يقال اذا انشدته صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور
عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه وبهذا استدرك
النابغة على حسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا
يقطرن من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة اعنى الجفنات والاسياف
وذكر وقت الضحى دون الدجى وقال يقطرن دون ان يقول
يسلن ويفضن ونحو ذلك بل الحق المختار ان المبالغة منها مقبولة
ومنها مردودة ولهذا اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها
ليتعين المقبولة من المردودة ولهذا لم يقل وهي بل قال والمبالغة ان
يدعى لوصف بلوغه في الشدة او الضعف حدا مفعول بلوغه مستحيلا
او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه اى ذلك الوصف غير متناه فيه
اى في الشدة او الضعف وتذكير الضمير فيه باعتبار عوده الى احد

الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان
كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اى قول امرئ القيس يصف فرسا له
لانه لا يعرق وان اكثر العدو فعادى من عادى في الصيد العداء بالكسر الموالاة
بين الصيدين بان يصرع احدهما على اثر الآخر في طلق واحد بين ثور ونعجة
اراد بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة الانثى منها دراكا متتابعا
فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على لم ينضح اى لم يعرق فلم يغسل
ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا وبقرة وحشية في مضمار واحد
ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق
كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره
لا يميل عنه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن
عقلا ممتنع عادة وهما اى التبليغ والاغراق مقبولان والا اى وان لم
يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو
كقوله اى قول ابى نواس واخفت اهل الشرك حتى انه الضمير للشان لتخافك
النطف التي لم تخلق ادعى انه تخافه النطف الغير المخلوقة وهذا
ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اى من الغلو اصناف منها ما ادخل
عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظة يكاد في قوله تعالى يكاد زيتها يضيء ولو لم
تمسسه نار وعليه بيت السقط سكبا او مراسا او ابلا وزاد فكاد ان
يشبه الرصالا ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اى قول ابى الطيب
عقدت سنابكها عليها العثير اى الغبار اى عقدت سنابك تلك الجياد فوق

رفعنا بها عثيرا اي غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا هو نوع من السير عليه
اي على ذلك العثير لامكنا اي العنق ادعى ان الغبار المرتفع من
سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤسها متراكما متكاثفا بحيث صار ارضا
يمكن ان يسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن
وقد اجتمعا اي هذه ما يقربه الى الصحة وتضمن نوعا حسنا من التخييل
في قوله اي قول القاضي الارجاني يصف طول الليل يخيل لي ان سمر
الشهب في الدجى وشدت باهدابي اليهن اجفاني اي يوقع في خيالي ان
الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفاني قد شدت
باهدابها الى الشهب لطول سهري في ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها
وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل يقربه الى
الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس
ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه اي من المعنوي المذهب الكلامي
وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات
مستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واللازم
وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد فسادهما بخروجهما عن النظام الذي
هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الالهة وفي التمثيل بالاية رد على
الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القرآن وكانه اراد بذلك
ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية
التي لا يحتمل النقيض بوجه ما والاية ليست كذلك لان تعدد الالهة ليس

فقطع الاستلزام للنفي وانما هي مشهورة صادقة وقوله اي قول
النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل
جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك ريبة
واراد بها التهمة وليس وراء الله للمرء مطلب فالحالف به اعلى الاحلاف لئن
كنت قد بلغت عني خيانة لمبلغك الواشي اغش من حيث انه ضار واكذب
واللام في لئن موطئة للقسم وفي لمبلغك جواب القسم ولكنني كنت امرأ لي جانب
من الارض فيه اي في ذلك الجانب اراد به الشام مستراد اي موضع يتردد فيه
لطلب الرزق ومنتجع من اراد الكلأ وارتاده ومذهب ملوك في ذلك الجانب
اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم واقرب كفعلك اي كحالك في اموالهم
مقربا عندهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل انت في قوم اراك اصطنعتهم
واحسنت اليهم فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا يعني لا تلمني ولا تعاتبني على مدح
آل جفنة وقد احسنوا الي كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان مدح
اولئك لا يعد ذنبا كذلك مدحي لمن احسن الي وهذه الحجة على صورة التمثيل الذي
يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي بان يقال
لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدح اولئك القوم لك ايضا ذنبا لكن اللازم
باطل فكذا الملزوم ومما اورده على صورة القياس الاقتراني قوله تعالى وهو الذي
يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه واسهل عليه من البدء وكل ما هو اهون فهو
ادخل في الامكان فالاعادة ادخل في الامكان وقوله تعالى حكاية عن ابراهيم قال
لا احب الآفلين اي القمر آفل والرب ليس بآفل فالقمر ليس برب ومنه اي من المعنوي

حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي
اي بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون حقيقيا في نفس الامر يعني
يجب ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع والا لما كان من محسنات
الكلام لعدم التصرف فيه كما نقول قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وبهذا يظهر
فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي
حسنا وهذا الوهم انه يسمع ارباب المعقول يطلقون الاعتبار على مقابل
الحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع
وهو اربعة اضرب لان الصفة التي ادعي لها علة مناسبة اما ثابتة قصد بيان
علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها في العادة علة
وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة كقوله اي قول ابي الطيب لم يحك نائلك
اي عطاءك السحاب وانما   اي صارت محمومة بسبب نائلك تفوقه عليها
فصبيبها الرحضاء اي فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من
السحاب صفة ثابتة لها لا يظهر لها علة في العادة وقد علله بانه عرق حماها
الحادثة بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها اي لتلك الصفة علة غير العلة
المذكورة اذ لو كانت هي علتها هي المذكورة كانت المذكورة علة حقيقية
فلا يكون من حسن التعليل كقوله اي قول ابي الطيب ما به قتل اعاديه ولكن
يتقي اخلاف ما ترجو الذئاب فان قتل الاعداء في عادة الملوك لاحد امرين
انما يكون في العادة لدفع مضرتهم حتى يصفو لهم ملكهم عن منازعتهم
لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين

بعثه

بعثه على قتل اعاديه لما علم انه اذا غدا للحرب غدت الذئاب ترجو اتساع
عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة في وصفه
بالشجاعة على وجه تخييلي اي شجاعة في الشجاعة حتى ظهر ذلك في الحيوانات العجم الذئاب
وغير بهائم فاذا غدا للحرب رجت الذئاب ان يتسع الرزق بلحوم اعاديه ويتضمن
ايضا وصفه بانه ليس ممن يسرف في القتل طاعة للغيظ والحنق اي لست مجاوزة الغضبية
منصرفة بزوال الاعداء ويتضمن ايضا قصور اعاديه عنه وفرحا منه منهم
وانه لا يحتاج الى قتلهم واستئصالهم والثانية اي الصفة الغير الثابتة التي
اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اي قول مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت فينا
اساءته نجى حذارك انساني من الغرق فان استحسان
اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه عقبه بان استحسان
اساءة الواشي بان حذاره اي حذار الشاعر منه اي من الواشي نجى انسانه اي انسان
عينه من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه او غير ممكنة عطف
على اما ممكنة كقوله هذا البيت للعجم وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه لو لم
تكن نية الجوزاء خدمته لما رأيت عليها عقد منتطق من انتطق اي شد النطاق
وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء عليها مثل الحالة الشبيهة بانتطاق
المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فهو من الضرب
الاول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب البيت فمن زعم انه اراد ان الانتطاق
صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح
فقد افتضح غاية الافتضاح لان نطاق الجوزاء مما يحكم الحس انكاره بل هو محسوس

تنكير ما قد سلف فانكره فللجل كلم غيره وذلك غير ممكن والغرض
المبالغة في تحرير السم تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما
ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير
دخولها فيها اي دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله اي قول النابغة
الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي كسور في حدها
والواحد فل من قراع الكتائب اي من مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم
منفية قد استثني منها صفة مدح وهو ان سيوفهم ذوات فلول اي ان كان
فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه اي من العيب على تقدير كونه اي كون فلول
السيف من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود وتصريح به والا فهو مفهوم
من بناء الكلام على الشرط المذكور وهو اي هذا التقدير وهو كون الفلول من
العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات الشيء من العيب
المعلق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط
فالتأكيد فيه اي تأكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى
الشيء ببينة لانك قد علقت نقيض المدعى وهو اثبات شيء من العيب بالمحال
والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت من جهة المستثنى على تقدير
السكوت عن الاستثناء ليكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى
منه وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا
الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى
يوهم اخراج شيء وهو المستثنى مما قبلها اي مما قبل الاداة وهو المستثنى

منه يعني يوقع في وهم السامع قبل ان يقرع المتكلم انه يخرج شيئا من افراد
ما نفاه من الحكم ويريد اثباته حتى يحصل فيه ايهام شيء من العيب بحال نواحت
الشيء او ظنه ووجهه غير ممكن فاذا وليها اي الاداة صفة مدح وتحول
الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التأكيد لما فيه من المدح على المدح
والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يثبتها فاضطر الى استثناء صفة مدح
ما فيه من نوع خلابة فانها خلابة للقلوب والضرب الاخر من تأكيد المدح بما يشبه
الذم ان يثبت لشيء صفة مدح ويعقب باداة الاستثناء ولكن عقيب اثبات
صفة المدح لذلك الشيء اداة الاستثناء يليها صفة مدح اخرى له اي لذلك
الشيء نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة
الاستثناء واصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما
ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لان المستثنى غير داخل في المستثنى
منه وهذا لا ينافي قوله ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال فليتأمل
لكن الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما قدر في الضرب
الاول بل بقي على حاله من الانقطاع لانه ليس هنا صفة ذم منفية عامة
يمكن تقدير دخول صفة المدح واذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب وهو ان
الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم
اخراج شيء مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة
مدح اخرى جاء التأكيد ولا يفيد فيه التأكيد من الوجه الاول اعني دعوى
الشيء ببينة لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا فكان

الضرب الاول افضل لافادته التاكيد من الوجهين واما قوله
لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول
بان يقدر السلام داخلا في اللغو فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون
من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعا ويحتمل
وجها آخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء
بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو
وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون
فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا
تأثيما الا قيلا سلاما سلاما فيمكن حمله على كل من ضربي تاكيد المدح
بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء
المتصل لان قوله تع سلاما سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكن لا يمكن جعله
من قبيل التأثيم وهو النسبة الى الاثم وليس في الكلام ان لم يكن متعدد
بين ثم انه بالاستثناء المتصل من الاول مثل انتفى ان جاءني اخوك الا امراة
الا زيدا ولو قصدت ذلك لكان الواجب ان تؤخر ذكر الرجال فقوله ومنه اي من
تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب آخر وهو ان يأتي بالمستثنى معمولا لعامل
العامل ما فيه معنى الذم والمستثنى ما فيه معنى المدح نحو وما تنقم منا
الا ان آمنا بآيات ربنا وما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر
كلها وهو الايمان بآيات الله تع يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه
وعليه قوله تع قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان آمنا بالله

وما انزل

وما انزل الينا فانه استفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب
الاول في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك كالا في هذا الباب لكن
في هذا الباب اي تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة
المراد كما في قوله اي قول ابي الفضل بديع الزمان الهمداني يمدح خلف
بن احمد السجستاني هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام
لكنه الوبل فالاولى استثناء متصل فقوله بيد اني من قريش وقوله
ولكنه الوبل استدراك ليفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء
لانه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه اي من المعنوي تاكيد الذم
بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن
الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح
كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت
للشيء صفة ذم ويعقب باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك
فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين
والثاني من وجه واحد وتحقيقهما على قياس ما مر وياتي فيه الضرب الآخر
اعني الاستثناء المنقطع نحو ما احسنت الا الى جاهله والاستدراك فيه بمنزلة
الاستثناء كقولك فلان جاهل لكنه فاسق ومنه اي من المعنوي الاستتباع وهو
المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله اي قول ابي الطيب
نهبت من الاعمار ما لو حويته لهنئت الدنيا بانك
خالد مدحه بالنهاية في الشجاعة اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم

لخلوده في الدنيا على وجه يستتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها
حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده ولا معنى لتهنئة احد بشيء لا
فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي وفيه اي في البيت وجهان آخران
من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا ينبئ عن علو
الهمة وثانيهما انه لم يكن ظالما في قتلهم فقتوله لانه لم يقصد بذلك
الا صلاح الدنيا واهلها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هو تهنئة اهلها
ملوكها فكانهم فرحوا بقتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه
اي من المعنوي الادماج يقال ادمج الشيء في الثوب اذا لفه فيه وهو
ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى آخر منصوب مفعول ثان
ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول وهذا المعنى الآخر يجب ان لا يكون مصرحا
به ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسوق لاجله ثم قال في قول الشاعر ابى
دهرنا اسعافنا في نفوسنا واسعفنا فيمن نحب ونكرم فقلت له نعماك فيهم
اتمها ودع امرنا ان المهم المقدم انه ادمج شكوى الزمان في التهنئة
ففيه بحث لان الشكاية مصرح بها فكيف يكون ادماجا ولو جعل التهنئة
ادماجا لكان اقرب فهذا اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره واختصاص
الاستتباع بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب اقلب فيه اي في ذلك الليل اجفاني
كاني اعد بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية
من الدهر يعني لكثرة تقلبي لاجفاني في ذلك الليل كاني اعد على الدهر
ذنوبه وقوله معنى آخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما في البيت

الى الطيب

الى الطيب او اكثر كما في قول ابن نباتة ولا بد لي من جهلة في وصاله فمن
لي بخل اودع الحلم عنده فانه ادمج في الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى
عن ذلك بالاستفهام عن وجود خل صالح لان يودع حلمه وضمن الفخر بذلك
شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث ادمج في الاستفهام مخرج الانكار تنبيها
على انه لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشان ونبه بذلك على انه لم يعزم
على مفارقة حلمه ابدا لان مريد الوصل بهذا المحبوب الموقوف على الجهل
المنافي للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان يودعه حلمه اودعه اياه فان
الودائع تستعاد آخر الامر ومنه اي من المعنوي التوجيه ويسمى محتمل الضدين
وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور يسمى عمرا خاط
لي عمرو قباء ليت عينيه سواء فانه يحتمل ان يصير العين العوراء صحيحة
فيكون مدحا وعكسه فيكون ذما قال السكاكي ومنه اي ومن التوجيه
متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها للوجهين المختلفين وتفارقه
باعتبار آخر وهو انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابهات احد
المعنيين قريب والآخر بعيد ولهذا قال السكاكي واكثر متشابهات القرآن
من قبيل التورية والايهام ومنه اي من المعنوي الهزل الذي يراد به الجد
كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب ومنه
اي من المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم
مساق غيره لنكتة وقال لا احب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام
الله تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية ايا شجر الخابور ما لك مورقا

ويا شجر مالك مورقا من اوراق الشجر صار ذا ورق كانك لم تجزع على ابن
طريف مع انك تعلم ان الشجر لا يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت
لفظة كان الدال على الشك وبهذا يعلم ان لم يجب في كان ان يكون للتشبيه بل
قد يكون يستعمل في مقام الشك في الكلام والمبالغة اي كالمبالغة في المدح كقوله
اي قول البحتري المع برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر
الضاحي اي الظاهر وصف ابتسامتها حيث لم يفرق بينها وبين لمعة البرق
وضوء المصباح او المبالغة في الذم في قوله اي قول زهير وما ادري وسوف
اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء وفيه دلالة على ان القوم للرجال
خاصة والتدله اي وكالتحير من الدهشة في الحب في قوله اي قول الحسين
ابن عبد الله من البشر في اضافة ليلاي الى نفسها اولا والتصريح باسمها الظا
ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل كقوله
نحو كقوله ايا منزلي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع
وهل يكشف الاعمى وهل يرجع التسليم او يدفع البكا ثلاث الاثافي والديار
البلاقع وكالتحقير كقوله في حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل بسلم
اذا مزقتم كل ممزق وانكم لفي خلق جديد يعنون محمدا صلعم كانهم لم يكونوا
يعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتوبيخ
في قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وكغيره وكلمة الاعتبار
ومنه اي المعنوي القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان تقع صفة في كلام
الغير كناية عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء حكم فتثبتها لغيره او نفيت

انت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته له ونفيه
عنه اي من غير ان يتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او لانتفائه عن
ذلك الغير نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل
ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين
كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبت المنافقون لفريقهم المكنى
بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو
الله تعالى ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج
للموصوفين بالعزة اعني الله ورسوله والمؤمنون ولا لنفيه عنهم والثاني حمل
لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله اي حالكون مراده مما
يحتمله ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق بالحمل اي يحمل على خلاف مراده
بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت اذ اتيت مرارا قال ثقلت
كاهلي بالايادي فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة
وثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى وقد حمله على تثقيل عاتقه بالايادي
والمنن والنعم وبعده قلت طولت قال لا بل تطولت وابرمت قال
حبل ودادي اي طولت الاقامة والاتيان وابرمت اي امللت وابرم
ايضا احكم والتطول التفضل والانعام فقوله ابرمت ايضا من هذا
القبيل وكقول الشاعر واخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادي
وخلتهم سهاما صائبات فكانوها ولكن في فؤادي وقالوا قد صفت منا قلوب
لقد صدقوا ولكن من ودادي فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان

ضرب بيان فيه لان اللفظ المحمول على معنى آخر لم يقع في كلام الغير بل وقع
في كلامه بمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى ومنه اي من المعنوي الاطراد
وهو ان ياتي باسماء الممدوح او غيره واسماء ابائه على ترتيب الولادة من غير
تكلف في السبك وسمي اطرادا لجريان تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري
في اطراده وسهولة انسجامه كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة
بن الحارث بن شهاب يقال ثل الله عروشهم اي هدم ملكهم ويقال للقوم
اذا ذهب عزهم وتضعضع حالهم قد ثل عروشهم اي ان تبجحوا بقتلهم
وصاروا يفرحون به فقد اثرت في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل
رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله من الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف
بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي واما
الضرب اللفظي في الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة منه
الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ اي في التلفظ فخرج التشابه
في المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن
نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة يجيء تفصيلها والجناس
ضربان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف
اي فيما مثل الالف والباء والتاء والى الآخر نوع آخر من انواع الحروف وبهذا
يخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها وبه يخرج نحو الساق والمساق وفي
هيآتها وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم الآخر فان هيئة الكلمة هي
كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة

واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها بان يقدم
بعض الحروف على بعض ويؤخر عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف ووجه الحسن
في هذا القسم اعني التام حسن الافادة مع ان صورته صورة الاعادة
فان كانا اي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع
الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين يسمى مماثلا لان التماثل هو الاتحاد
في النوع ثم الاسمان المتفقان في الافراد والجمعية بان يكونا مفردين كقوله تعالى ويوم
تقوم الساعة اي القيامة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من
ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدق الآجال آجال والهوى
للمرء قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع
اجل والمراد به منتهى الاعمار واما مختلفان نحو ما ان طويل النجاد و
وطالع النجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض وان
كانا اي اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف
او فعل وحرف يسمى مستوفى كالاسم والفعل كقوله اي قول ابي تمام ما
مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيى الكرم ويجدده
وايضا التقسيم آخر للتام وهو انه ان كان احد لفظيه اي لفظي التجنيس
التام مركبا والآخر مفردا يسمى جناس التركيب بعدما يليه النوع جناس
التركيب فان اتفق لفظا اي اللفظان احدهما مركب والآخر مفرد في الخط
خص هذا النوع من الجناس المركب باسم التشابه لاتفاق لفظيه في الخط
ايضا كقوله اي قول ابي الفتح البستي اذا ملك لم يكن ذا هبة

هبة فدولته ذاهبة بمذهبة وكقول ابي العلاء مطايا مطايا وجد
كن منازلا منازل لحنها ليب حسنه لمقطع فحملا فعل جاوز اباحرف الزاد
ومطايا جمع مطية والثاني وان لم يتفق اللفظان الاول احدهما مركب في
الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين
في الخط كقوله اي قول ابي الفتح كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذي
ضر مدير الجام الطالب لو جاملنا اي عاملنا بالجميل فانه حلب بحمل
في قوله والا خص باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض
كلمة كقول الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع يحاكي الوبل
حال مصابه ومثل لعينيك الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه
فان مصابه مركب من صابه والميم من مطعم والصاب عصارة شجرة مرة
والمصاب الاول بالفتح مفعل من الصوب المطر اذا نزل وهذا غير متفقين
في الخط يسمى مفروقا ايضا اذ يجب في المفروق ان لا يكون المركب مركبا
من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا والاظهر ان هذا اما متشابه او مفروق ح
لا حرج في الاصطلاح ففي عبارة الكتاب تسامح وان كان اللفظان مختلفين
في انواع الحروف واعدادها وهيآتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين
في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف
في انواع الحروف او في اعدادها او في هيآتها او في ترتيبها لانه لو اختلف
في اثنين من ذلك او اكثر لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد
مثلا او في الهيئة او في العدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد

التشابه بينهما فلهذا انحصر المذكور في الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا وهو
عطف على الجملة الاسمية اعني قوله والتام منه ان يتفقا او على مقدر اي هذا ان
اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اي اللفظان المتجانسان في هيئة الحروف فقط
واتفقا في النوع والعدد والترتيب يسمى التجنيس محرفا لانحراف هيئة احد
اللفظين عن هيئة الآخر والاختلاف قد يكون في الحركة كقولهم جبة البرد
جنة البرد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظ الجبة والجنة فمن التجنيس
اللاحق ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد جنة البرد في كونه من التجنيس المحرف
وان الاختلاف في الهيئة فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان
الراء من مفرط الاول مشددة او ممتد حرفان وهذا يقتضي ان يكون مفرط
ومفرط مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد من ترفع اللسان
عنه دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا وكان في الصورة حرفا واحدا
زلات في كيفيته والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد في هذا الباب في حكم
المخفف فجعل هذا الراء من مفرط حرفا فتكون الراء من مفرط والاختلاف بينهما
في الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثاني متحرك وهذا نوع آخر
من الاختلاف غير الاول وغير قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف
في الحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح
ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا في
اعدادها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون حروف
احدهما اكثر من الآخر بحيث اذا حذف الزائد اتفقا في النوع والهيئة

والترتيب يسمى الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الآخر وهو ستة
اقسام لان الزيادة اما بحرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فاما في الاول
او الوسط او في الآخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف
واحد في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او
في الوسط نحو جدي جهدي او في الآخر كقوله اي قول ابي تمام يمدون من ايد عواص
عواصم تصول باسياف قواض قواضب اي يمدون من ايد صفة محذوف اي
يمدون سواعد من ايد والباء في ايد للالصاق او للتبعيض مثلها
في قوله هز من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون وعواص
جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض
من قواضية حكم وقواضب من قضبه قطعه اي يمدون للضرب يوم الحرب
ايديا ضاربات للاعداء عاصيات للاولياء صائلات على الاقران بسيوف
حاكمة بالقتل قاطعة وربما يسمى هذا القسم الذي تكون زيادته في الحرف الآخر
مطرفا ووجه حسنه انه يوهم قبل ورود آخر الكلمة كالميم من عواصم انها
هي الكلمة التي مضت وانما اتي بها لتأكيد الاولى حتى اذا تمكن آخرها في النفس
ووعاه السمع انصرف عنه ذلك التوهم وفي حصول الفائدة بعد اليأس
عنها او اما باكثر عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا قسما واحدا وهو ما
يكون الزيادة في الآخر كقولها اي قول   ان البكاء هو الشفاء من
الجوى حرقة القلب بين الجوانح وربما يسمى الذي يكون باكثر من حرف
مذيلا وان اختلفا في انواعها اي اختلف لفظا المتجانسين في انواع

الحروف

الحروف ويشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما
التشابه فيخرج عن التجانس كلفظ نصر ونكل ولفظ ضرب وفرح ولفظ
ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان بينهما الاختلاف ان كانا متقاربين في
المخرج يسمى هذا التجانس مضارعا وهو ثلثة اضرب لان الحرف الاجنبي اما في الاول
نحو بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس او في الوسط نحو وهم ينهون عنه
وينأون عنه او في الآخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين
الدال والطاء وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء من تقارب المخرج
والا ان لم يكونا متقاربين يسمى لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو
ويل لكل همزة لمزة الهمزة الكسر واللمزة الطعن وشاع استعمالهما في
الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد ولا تحاد حكمه
والفعلة الاتكثر المتعود وفي الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض
بغير الحق وبما كنتم تمرحون والاولى ان يمثل بقوله تعالى انه على ذلك لشهيد وانه لحب
الخير لشديد لان في عدم تقارب الفاء والميم التعوذ نظرا او في الآخر نحو
واذا جاءهم امر من الامن وان اختلفا اي لفظا المتجانسين في
المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن
قدم في احد اللفظين من الحروف ما هو مؤخر   الآخر يسمى هذا النوع
تجنيس القلب وهو ضربان لانه قد وقع الحرف الآخر من الكلمة الاولى اولا من
الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على ترتيبه يسمى قلب الكل والا يسمى قلب
البعض والى هذا اشار بقوله نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه

قوله القميص الحائل لعل المراد بالحائل الممات في السيف والحصر لا ما قيل
من ان المراد منها فوق القميص وتحته لانه لا يصدق الحائل على المماسات فلا
يصح اطلاقها على فوقه وتحته اصلا لا الى تحته وفوقه نفس القميص لا حائله
لانها صفة العالة غير موجودة الا معدومة في نفسها قائمة بموجود
كذا في العالة [illegible]

فكان الاحنف فساعك منه للاقارب فنحو وريحك منه للاعداء احنف وسمى
قلب كل نحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا
وقع احد المتجانسين في اول البيت والمجانس الآخر في آخره يسمى
تجنيس القلب مجنحا لان اللفظين كأنهما جناحان للبيت كقوله لاح
انوار الهدى من كفه في كل حال واذا ولي احد المتجانسين الآخر سواء كان تجنيس القلب
او غيره ولذا ذكره بالكلام الظاهر دون اخص من التام يسمى الجناس
مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبأ بنبأ يقين ونحو قولهم
من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم
ومثل عواصم وقواصم فواضح كقوله صياد للاوابد الاعداء
صف وقد يلحق بالتجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا
كقوله تعالى والذي هو يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله
عليه السلام عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا وكقولهم
غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدى بهذا
وقد يعد هذا النوع مما لم ينظر فيه [illegible] كقولهم في مسعود
[illegible] يعود [illegible] حاصل
وقيل [illegible]
شيئان احدهما ان يجمع [illegible] الحروف
الاصول [illegible] والاشتقاق [illegible] وجهك للقرية [illegible]
فانهما مشتقان [illegible] جمع اللفظين المشابهة

ولا يجوز اخذ اجر الخبز الا بعد اخراجه من التنور الخبز بالخصوص المعلوم
من العنخ او للعامل المفهوم من العمل   جامع الرموز

اذا سقط السابع من ام رجل سقط الصوم من جميع
الناس

اول اي جامع دفع شر دو غشى كوره   والله اعلم رجع كندم كوكش ...
كرغوش وه وزجه ه رانبار حالت كندم امال شل سالوك ...
اول الجالا دفع شر فاله حل خنكره جمع بو غدايه جوق حشاله حيل
خنكرم فاله قر سز هانبار كده ده رفق يللقا عمل بو غدا كي ...